KAICIID DIALOGUE CENTRE

إدارة التعددية الدينية في المنطقة العربية
نماذج وتجارب

الطبعة الأولى – ٢٠٢٢م

إدارة التعددية الدينية في المنطقة العربية
نماذج وتجارب

تحرير وتقديم:

محمد أبو نمر
رامي عطا صديق

إعداد:

بسمة أحمد جستنية
رامي عطا صديق
رقية أهجو
رمضان البرهومي
كمال بريقع عبد السلام
محمد فوزي عبد الحي
مرسيل عيسى الجوينات
هاني ضوة
يوسف إدوارد

بيانات الكتاب

اسم الكتاب: إدارة التعددية الدينيةفي المنطقة العربية **نماذج وتجارب**

الناشر: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي
للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كايسيد)

تنويه إخلاء مسؤولية

إن الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا الكتاب هي آراء المؤلفين، ولا تعكس بالضرورة آراء مركز الحوار العالمي (كايسيد) أومواقفه تجاه أي من الأفكار المطروحة. على الرغم من أن المؤلفين ومركز الحوار العالمي (كايسيد) قد بذلوا قصارى جهدهم لضمان صحة المعلومات الواردة في هذا الكتاب خلال مرحلة النشر، فإنه لا يفترض بموجب هذا التنويه أن يتحمل أي منهم مسؤولية تجاه أي طرف عن أي خسارة أو ضرر أو إزعاج ناجم عن أخطاء أو إغفالات، سواء أكانت هذه الأخطاء أو الإغفالات من جرَّاء إهمال أم حادث أم أي سبب آخر.

KAICIID DIALOGUE CENTRE

الطبعة الأولى- ٢٠٢٢م

قائمة محتويات الكتاب

مقدّمة: د. زهير الحارثي، الأمين العام، مركز الحوار العالمي (كايسيد) 6
تمهيد: محمد أبو نمر ورامي عطا صديق 8

المحور الأول: التراث الإسلامي والتعددية 23
(١) التعددية والتراث الإسلامي: مدخل تأصيلي..
محمد فوزي عبد الحي- مصر 24
(٢) وثيقة المدينة النبوية تأكيد على التعددية والمواطنة المتساوية
بين الناس.. بسمة أحمد جستنية- السعودية 49

المحور الثاني: التعددية الدينية.. نموذج من المغرب 79
(٣) التعددية الدينية في المغرب بين قانون متصلب وشارع متطلب..
رقية أهجو- المغرب 80

المحور الثالث: المؤسسات العلمية والتعددية 111
(٤) المؤسّسات العلميّة وإدارة التنوّع الدّيني في العالم العربي:
(المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة نموذجًا).. رمضان البرهومي- تونس 112

المحور الرابع: الإعلام والتعددية 145
(٥) الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة:
دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال.. رامي عطا صديق- مصر 146
(٦) التنوع وأثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة في الأردن
"الإعلام التقليدي والرقمي".. مرسيل عيسى بولص الجوينات- الأردن 210

المحور الخامس: التعددية والتنوع.. مبادرات وتجارب 233
(٧) إدارة التنوع الديني في مصر: بيت العائلة أنموذجًا..
د. كمال بريقع عبد السلام- مصر 234
(٨) إدارة التعددية الدينية في مصر.. (تاريخها وتحليل تجاربها)..
هاني ضوة- مصر 261
(٩) التعددية وقبول الآخر: خبرات حياتية وتجارب مصرية..
يوسف إدوارد- مصر 292

مقدمة

لقد عاش الإنسان في المنطقة العربية منذ أكثر من أربعة عشر قرناً في فضاء ديني وثقافي تعددي متـــنوع، تمَّيز غالباً بتـــفاعل وتعايش واغتـــناء متبادل بين كافة الأطياف والمكونات. فكان الانتماء الديني على تعدد الأديان والمذاهب أسمى منابع الإلهام للإنسان في تلك المنطقة، منه استمد القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانيةً. إلا أنه من المعلوم أن المجتمع العربي والمشرقي قد ابتلى في أحيان أخرى بصراعات وخلافات قادت إلى صدامات عنيفة في محطات تاريخية مختلفة. وهي تصرّفاتٌ تنمّ عنً أفكار غريبة عن ثقًافة التّنوع والتعدّدية الأصيلة في تاريخ المنطقة، وتنسف جسور التواصل وتهدد النسيج الاجتماعي المتعدد والمتنوع والذي شكّل اللبنة الأساسية للعيش المشترك بين أبناء المنطقة على مدى عقود، على اختلاف انتمائاتهم الدينية والثقافية والإثنية.

الحفاظ على التنوع بأشكاله المختلفة، سواء أكان إثنيًّا أوثقافيًّا أودينيًّا، وحُسنُ إدارته؛ يشّكلان شرطاً أساسياً لنهوض المجتمعات، وتشكُّل هويّتها الوطنية الجامعة، وأساس للتقدم والتنمية المستدامة. فالتنوع كما وصفه إعلان اليونسكو هو "مصدرٌ للتبادل والتجديد والإبداع ... وأحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي أيضا وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية". وعليه، فإننا في مركز الحوار العالمي "كايسيد" نؤكّد من خلال البرامج التي نعمل عليها والمبادرات التي ندعمها في المنطقة والعالم، على أنّ كلّ مكوِّن ديني أو إثني أو ثقافي أو لغوي هو عنصر أصيل متجذّر في التاريخ ومساهم في بناء الحضارة، وعامل في بناء المستقبل بالشراكة الكاملة على قاعدة المواطنة المشتركة ومبدأ تعزيز التنوع والتعددية. ويسعى المركز منذ تأسيسه إلى إعلاء قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر والتعاون والعيش المشترك، والاعتراف بالتعددية، الدينية والثقافية،

وغيرها من منظومة القيم الإيجابية، والتي تشكّل رؤية المركز في الإسهام في إيجاد عالم يسوده الاحترام والتفاهم والتعاون والعدالة والسلام والمصالحة بين الناس.

في هذا السياق بادر المركز من خلال برنامج كايسيد للزمالة الدولية بتبني هذا المشروع البحثي الهام، ويحدونا الأمل أن يشكل من خلال الأطروحات والتحليلات والنماذج التي يقدمها، دعوة للتفكير والخوض بشكل أعمق في قضايا التعددية والتنوع، والبحث الدائم والتنقيب عن أفضل السبل لتعزيز العيش المشترك و بناء التماسك الإجتماعي، ودافعاً للعمل المشترك في سبيل تعزيز ثقافة الحوار والتأسيس لفضاء اجتماعي حاضن للتنوع الديني والثقافي.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في إنجاز هذ الكتاب بشكله النهائي من مؤلفين ومحررين، عسى أن يشكل لبنة جديدة في مسيرة بناء مجتمعات متنوعة وأكثر استدامة.

د. زهير الحارثي
الأمين العام

تمهيد

تمثل التعددية والتنوع Pluralism, Diversity سمة أساسية من سمات الحياة، ونتيجة منطقية للاختلاف كأمر طبيعي، وقد تكون تعددية سياسية أو ثقافية أو دينية، ومن علامات التحضر إدارتها على أساس مشروعيتها كلها، طالما لا يمارس أصحابها التعدي على مشروعية غيرهم. إن التعددية هي أساس وجوهر الدولة القومية الحديثة "Modern Nation State" التي يوجد بها برلمان يعمل بصورة مُتماسكة ومستقرة، وبها أبنية اجتماعية واقتصادية معقدة.

وتشير التعددية إلى وجود الجمعيات المتنوعة التي تبحث في مجموعة من المسائل والقيم من أجل النظر فيها والسعي إلى حلها، كما تعني أيضًا توزيع القوى السياسية على مؤسسات مختلفة في سبيل تفادي استغلال السلطة. ومن العناصر التي تحدد التعددية: تقدير الاختلاف واحترامه، (في العادات الاجتماعية، الاعتقادات الدينية، وعادات المجتمع)، وحماية الحقوق الفردية، والانفتاح والنضج السياسي، ومشاركة المواطنين والسعي إلى التوافق حول أهداف مشتركة. إن المجتمع التعددي هو مجتمع تتعايش ضمنه مجموعات مختلفة، وحيث ترضى المجموعة الحاكمة أن تحتمل وأن تشجع التنوع الثقافي ضمن المجتمع.

في هذا الإطار يأتي هذا الكتاب، تحت رعاية مركز الملك عبد اللّه بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، المعروف اختصارًا باسم "كايسيد"، وهو يتناول واحدة من أبرز القضايا التي تؤرق العالم العربي في الوقت الراهن، حيث قضية التعددية الدينية، باعتبارها احد أبعاد أو أحد عناصر التعددية، وما يرتبط بها من قضايا أخرى فرعية، مثل التعايش والعمل المشترك بين المنتمين لاديان

وعقائد مختلفة، والقدرة على إدارة هذه التعددية، وما قد ينشأ عنها من نزاعات في بعض الأحيان، بالإضافة إلى بعض المبادرات التي عنيت بترسيخ التعددية الدينية ودعم التنوع في إطار من العيش المشترك والتعاون الفعال.

×××

ربما من المناسب هنا أن نشير إلى بعض المنطلقات والأفكار الرئيسة التي تمثل إطارًا معرفيًا عامًا للأبحاث والأوراق التي يضمها هذا الكتاب.

١. يضم الكتاب مجموعة أبحاث وأوراق، بعضها في شكل أولي، ما يمثل حالة انتقائية لا تهدف إلى تمثيل حالة التعددية الدينية في المنطقة العربية بأسرها، إذ كان الهدف من هذا المشروع/ الكتاب هو مشاركة وتقديم دراسات انتقائية من عدد قليل من البلدان من أجل تحفيز البحث والدراسة والمناقشة، ولفت الانتباه إلى الحاجة إلى وضع جدول أعمال بحثي أكثر قوة حول هذا الموضوع.

٢. بعد كل الاضطرابات الحالية والمواجهات السياسية والعسكرية العنيفة التي تجتاح المنطقة العربية، لا بد من إجراء عملية إعادة بناء. والتعددية الدينية هي إحدى الركائز التي يجب تضمينها في هذا

المستقبل لإعادة بناء النسيج الاجتماعي والقومي للمجتمعات العربية، خاصة وأنه لا توجد تنمية مستدامة وأمن بشري في المنطقة دون إضفاء الطابع المؤسسي المناسب على التعددية الدينية.

٣. على عكس ما قد يعتقده الكثيرون، فإن التعددية الدينية لا ترتبط أو تركز على العلاقات الإسلامية المسيحية فحسب في المنطقة العربية، ولكنها تشمل أيضًا الحاجة إلى معالجة التعددية العرقية والمذهبية التي مزقت العديد من المجتمعات العربية. حيث يتضح الأمر عند النظر إلى التطورات السياسية والعسكرية المدمرة في تونس والعراق واليمن وليبيا ولبنان والصومال، إلخ. وفي معظم المجتمعات العربية، فإنه يظل عدم قبول الآخر المختلف هو العامل الرئيس الذي يستخدمه السياسيون والشخصيات الدينية للتحريض على العنف والاستبعاد وممارسة الهيمنة.

٤. السياسات المؤسسية والحكومية لإدارة التعددية والتنوع أمر حاسم لضمان الأمن والحل السلمي للنزاعات. فمن الملاحظ أنه في الواقع الحالي العديد من آليات إدارة التنوع والتعددية مفقودة أو محدودة في المنطقة العربية، حيث يمكن ملاحظة ذلك في الثغرات الموجودة في أنظمة التعليم (المناهج والسياسات) للتنوع، وتنظيم التغطية الإعلامية للتنوع، ومجموعة القواعد والقوانين التي تحكم الحقوق المدنية لمختلف الجماعات الدينية والطائفية، وما إلى ذلك. ومن ثم فإن اللوائح الحكومية لضمان التعددية هي خطوة ضرورية لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الانتعاش المجتمعي.

٥. تواجهنا وباحثينا تحديات عديدة في إعداد هذا النموذج التجريبي من المقالات والأوراق البحثية لتوضيح حالة التعددية الدينية في المنطقة العربية. بعض هذه التحديات يشمل:
أ. نقص البيانات والموارد التي يمكن الوصول إليها علنًا لقياس مدى ودرجة حماية الحقوق المدنية والدينية لمختلف مكونات المجتمع العربي. وغالبًا ما يرتبط هذا النقص في البيانات أو يفسر بشكل حصري بالافتقار إلى البنية التحتية للبحث، ونقص المهارات والكفاءات بين الباحثين والمؤسسات.

ب. تفتقر المؤسسات الحكومية إلى القدرة أو حتى السلطة لمشاركة البيانات حول الجماعات والطوائف الدينية المختلفة في البلاد. كما تُعتبر هذه المعلومات حساسة للغاية وتتطلب تصاريح أمنية عالية في كثير من الأحيان.

ج. الخوف من نظرية المؤامرة الخارجية، نتيجة لوجود وكالات أجنبية تلاعبت في الماضي بالتوتر والتقلبات في العلاقات العرقية والدينية، فقد أصبح هذا الموضوع حساسًا للغاية ومراقبًا بشدة من قبل صانعي السياسة والأمن. ومع ذلك، تستمر بعض الحكومات في العديد من المناسبات في استخدام هذه القضية كذريعة لعدم مشاركة أو تقديم أي معلومات حول التعددية الدينية.

٦. نموذج الانسجام في العلاقات بين الأديان هو النموذج السائد في الخطاب في المنطقة العربية، حيث تستخدم الحكومات والمؤسسات الدينية الرسمية هذا النموذج من التناغم لتعزيز خطاب الوحدة الوطنية أيضًا (أبو نمر ٢٠٠٧). ومن المؤكد أن الابتعاد عن نموذج الانسجام الحصري للعلاقات بين الأديان هو تحدٍ يواجه العديد من الباحثين والمحاورين في المنطقة العربية. في هذا المجلد، كافح المؤلفون في السير في هذا الطريق لمحاولة إدخال ملاحظات نقدية وتحليل للعلاقات بين الأديان دون اتهامهم بالإضرار بالخطاب أو الأجندة الوطنية. ومع ذلك، هناك العديد من الملاحظات التي عالج فيها المؤلفون العلاقات بين الأديان في سياق مختلف.

٧. التنوع الديني والتنوع الثقافي هو معيار يمكن للمنطقة العربية من خلاله قياس حركتها نحو التنمية النفسية والاجتماعية المُستدامة، فكلما ارتفعت الدرجة الإقليمية لممارسة قيم القبول واحترام الاختلافات والحفاظ على مثل هذه الممارسات أثناء الأزمات، زادت احتمالية تقليل العنف المُرتبط بالتبريرات السياسية والدينية. في الواقع، فإن مرونة المجتمع ضد التلاعب بأشكال الهوية الدينية (مثل الرموز، الكتب المقدسة، أماكن العبادة، وما إلى ذلك) سوف تقل بشكل كبير أو حتى يتم القضاء عليها. في ظل هذه الظروف من المرونة، لا يوجد

مـــكان أو تســـامح للمعلميـــن أو الواعظيـــن أو الفنانين أو أي شـــخص مشـــهور يحرض ضـــد مجموعات أو أشـــخاص آخريـــن... حيـــث ســـيتم إعاقـــة محـــاولات التحريض هذه من خـــلال الخطـــاب العـــام القوي مـــن أجل إقـــرار التنوع وتأكيـــد التعددية.

×××

يُشـــارك في هـــذا الكتـــاب مجموعـــة مـــن الباحثين، من مصر والجزائـــر وتونس والمغـــرب والأردن.
وقد تـــم تقســـيم الكتـــاب إلـــى خمســـة محـــاور على النحـــو التالي:

يأتي المحـــور الأول مـــن الكتاب تحت عنـــوان "التراث الإســـلامي والتعددية"، ويتضمن دراستين..
الدراســـة الأولـــى للدكتـــور **محمد فـــوزي عبـــد الحي** وعنوانهـــا "**التعدديـــة والتـــراث الإســـلامي: مدخـــل تأصيلـــي**"، وهـــو يبحـــث فقـــه التعدديـــة مـــن خـــلال مدخل تأصيلـــي ومبحثيـــن، المبحـــث الأول: التعددية بين المفهوم النظري والوجـــودي الطبيعـــي، والمبحث الثاني: التعدديـــة فـــي التراث الإســـلامي.
يوضـــح الكاتـــب أن التعدديـــة الكونية دليل علـــى الواحد البديـــع الذي أبدع هـــذا الخلـــق جميعًا، وأن ابتنـــاء حضارة مـــن الحضـــارات علـــى قالـــب واحـــد إنمـــا يشـــير إلى فقرهـــا وجمودهـــا، فالحضـــارة الغنية تنفتـــح على جميع الحضـــارات وتفيد منهـــا جميعًا.
ويخلـــص الباحث فـــي دراســـته إلـــى أن التعدديـــة واقع قائـــم ثابـــت في عالـــم الوجود الحـــي كما هـــو حقيقة لا يمكـــن إنكارهـــا في عالـــم الوجـــود الذهني، حيـــث عالم الأفكار، وصـــدى ذلك جليّ فـــي البنية العلميـــة والفكرية للتـــراث الإســـلامي والتاريخ المـــدون لتقاليد المســـلمين

وعلومهم الأصيلة، مثل علوم الكلام والفقه والأصول والتفسير، وغيرها من وجود الفِرَق والمذاهب والاختلاف حتى داخل الفرقة الواحدة وتصوراتها وتعليلاتها وأدلتها وطرائق احتجاجها، وفي داخل المذهب الواحد واجتهاداته واختياراته وتطورات هذه الاختيارات ومبناها التعليلي عبر الزمن.

وعليه فمن الواجب على العقلاء كافة أن يجتمعوا على الاعتراف بالآخر أخًا وجوديًا وشريكًا حضاريًا، إذ إن الإخفاق في إقامة نسق حضاري شامل منفتح ومستوعب يجمع شعوب العالم من خلال الحوار والتعارف والمشاركة والإخاء، يهدد مستقبل البشرية كلها على الأرض، كما يهدد استمرار تقدمها وحضارتها في المستقبل، فلا سبيل سوى الحوار القائم على التعددية من خلال الاعتراف المتبادل والاحترام للآخر ومنجزاته الحضارية وخياراته الفكرية والثقافية والدينية ما دامت لا تنطوي على تهديد جيرانه وشركائه في هذا العالم.

وتأتي الدراسة الثانية للباحثة **بسمة أحمد جستنية** تحت عنوان **"وثيقة المدينة النبوية تأكيد على التعددية والمواطنة المتساوية بين الناس"**، وهي دراسة تتمحور حول موضوع التعددية في الإسلام وتأصيلها، وكفالة الأديان لحرية المعتقد، من خلال دراسة وثيقة المدينة النبوية، وهي العهد الذي كتبه النبي (صلى اللّه عليه وسلم)، والدستور الذي سنه، للتعامل والتعايش مع الآخر.

حسب الباحثة فقد جاءت هذه الوثيقة، ليعيش الناس في مساواة كاملة، حقوقهم وواجباتهم متساوية، يستوي في ذلك المسلم وغيره، كما تحدثت الوثيقة عن طوائف وقبائل بأسمائها وألقابها، وبالتالي أسست لمواطنة متكاملة، ومن ثم تُمثل صحيفة المدينة ميثاقًا داخليًا مُهمًا للعالم الإسلامي.

لقد تناولت الباحثة موضوعها من خلال أربعة محاور على النحو التالي: الحوار واجب ديني وضرورة إنسانية، التعددية فطرة وسنة كونية، حرية المعتقد، وثيقة المدينة مؤكدة على التعددية وحقوق الأقليات والمواطنة المتساوية بين الناس.

وتوصلت الباحثة لعدد من النتائج والتوصيات منها أن:

التعددية الدينية هي أساس وَحدة الجنس البشري، فالجماعة الإسلامية جزء من الجماعة الإنسانية، ومن الضروري الخروج من وهم "إله المسلمين"، إلى رحابة "إله الناس جميعًا"؛ التعددية الدينية جزء من البنية التكوينية للإنسان في بحثه عن الحقيقة؛ التعددية الدينية إيجابية في كل صورها وحالاتها، لأنها قرار إلهي وسنة كونية؛ التعددية الدينية تعني أسبقية الأخلاق على العقائد، وأن الخير هو المشترك الإنساني الموصّل إلى اللّه؛ التعددية الدينية تعني أن كل الأديان تُشكل طُرقًا للتعايش والتسامح والسلم والتعرف على الآخر، فلا أحد يمتلك الحقيقة النهائية في مسائل الاعتقاد؛ ما ينسف التأويلات المبرِّرة للعنف والتعصب؛ التعددية الدينية تستوجب التبادل الأخلاقي، والاعترافَ بكرامة الآخر، وأن حقّه في حرية العقيدة مُطلقًا. ومن ثم تدعو الباحثة إلى تفعيل البنود التي وردت في الوثيقة.

×××

المحور الثاني من الكتاب عنوانه **"التعددية الدينية.. نموذج من المغرب "**، وهو يتضمن دراسة للباحثة **رقية أهجو** جاءت تحت عنوان **"التعددية الدينية في المغرب بين قانون متصلب وشارع متطلب"**، حيث توضح أن للمغرب، كسائر الدول، قوانينًا وأنظمة وتشريعات هي بمثابة خيط ناظم للحياة العامة داخله، وقد عمد في مراحل مختلفة من تاريخه إلى الانخراط في معاهدات دولية من أجل حماية حقوق الإنسان والرفع من مستوى الحريات داخل المجتمع المغربي، وحماية الأقليات الدينية وضبط مسألة التعددية الدينية التي هي نسق اجتماعي وضرورة عفوية تفرضها التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي.

تناقش الدراسة عددًا من الإشكاليات، مثل النص في الدستور المغربي على أن "الإسلام دين الدولة"، وكذلك الوجود اليهودي والفئات المسيحية المتواجدة في المغرب. وتطرح الباحثة سؤالًا مهمًا هو: هل حقًا هناك احترام لأتباع الديانات الأخرى في الشارع المغربي على اعتبار

أن غالبيــة المغاربــة يدينون بدين الإســلام؟، حيــث تذهب إلــى أن المغــرب يتعامــل مــع معطــى التعدديــة الدينية التي يعيشــها بكثيــر مــن المرونة، التــي يمكن وصفهــا بأنها حــذرة إلــى حد ما، فتــراه يســمح بإنشــاء الكنائس والمعاهــد الدينيــة والمقابر لغير المســلمين والجمعيات اليهودية والمســيحية وتنظيم الاحتفالات بالمناســبات والأعيــاد الدينيــة لغيــر المســلمين، لكنــه يعمل علــى حماية ملــة ودين الغالبية مــن المغاربــة، فتراه يشــد أحيانًا ويبســط أحيانًــا أخــرى تحقيقًا للتــوازن بيــن كل مكونــات المجتمــع المغربــي.

×××

تحــت عنــوان "**المؤسســات العلميــة والتعدديــة**" يأتــي المحــور الثالــث مــن الكتــاب ويتضمــن دراســة عنوانهــا: "**المؤسّســات العلميّــة وإدارة التنــوّع الدّينــي فــي العالــم العربــي: (المعهــد العالــي للحضارة الإســلاميّة نموذجًــا)**" للدكتــور **رمضــان البرهومــي**، وفيها يوضــح أن من بيــن المفــردات الأكثــر شــيوعًا وتــداولًا فــي مختلف مســتويات الاســتخدام العلمــي أو العامــيّ/ الدّينــيّ أو المدنــيّ/ الوطنــيّ أو الدّولــيّ/ الرســميّ أو الأهليّ، تأتي مفردات: الحــوار- التّنــوع- الاختــلاف- الغيريّة أو الآخــر، ويزداد هــذا التّــداول أهمّيّــة حينما تســتعمل فــي صيــغ مركبــة تحيلنا فــي الغالب إلــى مقاربات نظريّــة لهــا دون شــكّ خلفيّاتها الفكريّــة والحضاريّة نظيــر: حوار الأديان/ حــوار الثقافــات/ التّنوّع الثّقافــي/ التّنــوّع الدّينــيّ، وهذا دون اعتبــار أي قيد لغــويّ أو ثقافيّ أو دينــيّ لمثل هــذه السّــياقات الاصطلاحيّــة الأكثــر حضــورًا في خطــوط التّلامــس الفكريّ/ الثقافــيّ بين الأنســجة الثقافيّة والأفضيــة الاعتقاديّــة.

كمــا توضــح الدراســة أن التنوّع الدّينــي هــو البوّابــة الرّئيســة التــي تفتح لنــا طرق اكتشــاف التنوّعــات الأخرى. ومــن ثم حاجة أتبــاع الأديــان إلــى صياغــة رؤى وتصــورات لترشــيد علاقتهــم بأديانهم أوّلًا وبالآخــر الدّيني ثانيًا. وأن دور المؤسّســات الدّوليــة ذات الصلــة بقضايــا الحــوار والتنوّع الدّينــي فــي صياغــة مواثيــق دوليــة تتجــاوز فــي فاعليتهــا مجــرّد الاستشــارة والاســتئناس

إلى درجة من الالتزام حتّى وإن كان أخلاقيًا فحسب. وهو ما يردّ عنها اتّهامات المتحمّسين لنظريّات الصّدام بين الأديان للمنظّمات الدّولية واعتبارها أجهزة فاقدة للفاعلية في إدارة الواقع الدّولي ووقايته من الأزمات الكبرى التي يتوقّع أن تعصف بالإنسانية عامّة.
ومن ثم تؤكد الدراسة أهمية البناء التدريجي للوعي الأكاديمي في المؤسّسات العلميّة المختصّة في الشّأن الدّيني في تنوّعاته المختلفة، بما يحقّق صياغة مقاربات عالميّة متجانسة في اعترافها بحقيقة التنوّع الديني في جوهريّته دون سابقيّة التّبخيس أو التّصنيم في السّياق الدّوغمائيّة.

×××

يتناول المحور الرابع موضوع **"الإعلام والتعدديّة"**، حيث يتضمن دراستين، واحدة من مصر والأخرى من الأردن.

الدراسة الأولى عنوانها **"الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة: دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال"** للدكتور **رامي عطا صديق**.
اختصت هذه الدراسة بدراسة وتحليل دور الصحافة المصرية في معالجة وتغطية قضايا التنوع الديني في المجتمع المصري، وعلى نحو رئيس موضوعات العلاقة بين الأغيار أو المختلفين دينيًا، من المسلمين والمسيحيين على وجه التحديد، بهدف التوصل إلى إستراتيجية صحفية وإعلامية خاصة بمتابعة ومعالجة هذا الشأن، انطلاقًا من مبدأ المواطنة، الذي يقوم على المشاركة والمساواة بين جميع المواطنين دون تفرقة ودون تمييز، وذلك من خلال استطلاع رأي مجموعة مُمثلة من الصحفيين، ما قد يساعد على التوصل إلى ميثاق شرف نوعي أو مدونة سلوك أو كتيب تعليمات، الأمر الذي يساعد الصحفيين من مختلف الصحف، في التعامل الصحفي مع هذا الشأن.
وقد كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الضغوط التي يعاني منها الصحفيون أثناء معالجة وتغطية العلاقة بين الأغيار دينيًا، بالإضافة إلى وجود أخطاء يرتكبها البعض

أثناء تلك التغطية، عن قصد أو دون قصد، بوعي أو دون وعي، كما تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاتجاه العام بين الصحفيين هو الموافقة على أهمية الالتزام بمجموعة من المعايير المهنية التي تحكم الممارسة الصحفية منها: التوازن، حماية وسائل الإعلام، مراعاة الدقة، عدم التجهيل، الالتزام بأخلاقيات التعامل مع المصادر، عدم التحيز، احترام حق الخصوصية، ومراعاة أخلاقيات نشر الصورة.

وتقترح الدراسة إستراتيجية صحفية- إعلامية خاصة بمعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة، تقوم على ثلاثة محاور رئيسة: إرشادات ومعايير وضوابط عامة، إرشادات ومعايير وضوابط مهنية، آليات تنفيذ خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية.

الدراسة الثانية عنوانها **"التنوع وأثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة في الأردن: الإعلام التقليدي والرقمي"** للدكتورة **مرسيل عيسى بولص الجوينات**، وفيها توضح أن المملكة الأردنية الهاشمية تحتضن العديد من مكونات التعدد الديني والإثني، وأنه إذا عدنا إلى ما قبل تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٢١م، فإننا نجد أن التعدد كان موجودًا سواء دينيًا أو إثنيًا، وأن هذا التعدد قد شكل لوحة من الفسيفساء.

على هذا النحو استهدف هذا البحث الكشف عن أثر الإعلام التقليدي والرقمي على التنوع والنسيج الاجتماعي في الأردن، والتعرف على أهمية الحوار القائم على التنوع الديني والإثني في الأردن، بالتركيز على دور الإعلام.

أجرت الباحثة مقابلات متعمقة مع "١٣" شخصية نخبوية قيادية متنوعة، وذلك حسب التنوع الديني والإثني الموجود في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي هي الأكثر انتشارًا، والأسرع في نشر سموم الكراهية. وتصدر بعض الفتاوى من غير ذوي الخبرة والاختصاص التي تعمل على تفكك النسيج الاجتماعي، وأن هناك إطراء ومجاملات في الإعلام.

ترى الباحثة في دراستها وجوب إعادة هيكلة الخطة الإعلامية

والخروج بخطة تظهر الآخر، دون أي نوع من أنواع التمييز وبشكل متساو، وأن يبدأ الحوار من البيت الداخلي للوصول إلى الآخر من الدائرة الأخرى. ومراجعة التشريعات والقوانين وأن يكون لكل دين أو طائفة قانون أحوال شخصية. وأن مواجهة خطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالحقائق والبيانات والرقابة الإلكترونية من قبل الإدارة الحكومية بالتعاون مع ذوي الاختصاص، وبيان الحضور المسيحي المؤثر في المواطنة بما يحقق التماسك الاجتماعي، وأن ما نريده هو التركيز على أساسيات عقائدية مشتركة.

×××

ثم نأتي إلى المحور الخامس والأخير من محاور الكتاب، وعنوانه **"التعددية والتنوع.. مبادرات وتجارب"**، ويتضمن دراستين عن بيت العائلة المصرية.

الدراسة الأولى **"إدارة التنوع الديني في مصر: بيت العائلة أنموذجًا"** للدكتور **كمال بريقع عبد السلام**. يتناول هذا البحث قضية التنوع من المنظور الإسلامي، كما يقدم دراسة حول إدارة التنوع في مصر وبيت العائلة المصرية كنموذج يجمع بين الأزهر الشريف والكنيسة القبطية الأرثوذكسية، والكنيسة القبطية الكاثوليكية والكنيسة القبطية الإنجيلية والكنيسة الأسقفية الأنجليكانية، وذلك بهدف الحفاظ على الشخصية المصرية وصيانة هويتها، واستعادة القيم العليا الإسلامية والقيم المسيحية، والتركيز على القواسم المشتركة الجامعة، والعمل على تفعيلها، وتحديد التنوع والاحترام المتبادل لحق الاختلاف- التكاملي، واستنهاض قيم المواطنة الأصيلة، وتقوية الخصوصيات الثقافية المصرية ومدى نجاح هذه التجربة المصرية في تحقيق أهدافها، والتي تم الإعلان عنها في لائحة النظام الأساسي لبيت العائلة المصرية.

أوضحت الدراسة أن سنة التنوع في الإسلام ترتبط بالعديد من القيم الدينية، مثل قيم المساواة والعدل والحرية وحق الإنسان في اختيار العقيدة التي تناسبه، وأن الجهاد في

الإسلام إنما شرع للدفاع عن هذه الحرية وضمانها للمسلم وغير المسلم. كما ترتبط سنة التنوع في الإسلام بمبدأ المواطنة كمبدأ أرساه النبي (صلى عليه وسلم) في صحيفة المدينة، التي كانت أول دستور ينظم علاقة المسلمين بغيرهم، وقد طبقه النبي (صلى اللّه عليه وسلم) حين هاجر إلى المدينة. وبالرغم من أن تطبيق النبي (صلى اللّه عليه وسلم) لهذا المبدأ، وأن هذا المبدأ كان هو المبدأ المثالي لإدارة التنوع، إلا أنه لا توجد آية قرآنية تؤكد على الالتزام بهذا المبدأ في كل الأزمان والبيئات لتظل مسألة إدارة التنوع مسألة قابلة للاجتهاد للبحث عن أفضل الأساليب لتحقيق الفهم المتبادل والعيش المشترك، ولما فيه صالح الإنسان في كل زمان مكان.

وأكدت الدراسة كذلك أن تجربة بيت العائلة في مصر تؤكد على وعي المؤسسات الوطنية للدولة وإدراكها للأسباب التي قد تؤدي إلى خلق صراعات طائفية بين المسلمين وأخوانهم المسيحيين، ومن ثم أهمية العمل للحفاظ على الوحدة الوطنية، حيث تُعد تجربة بيت العائلة المصرية- وحسب هذه الدراسة- تجربة فريدة، تؤكد على خصوصية العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وتمثل واحدة من أقوى الأدوات لإدارة التنوع على أرض مصر، ولكن على الرغم من نجاح هذه المبادرة التي تعكس حالة التفاعل الدائم والبناء بين أبناء الوطن الواحد ورغبة الجميع المشتركة في الحفاظ على نسيج الوطن من التمزق والعمل جميعًا على الحفاظ على أواصر الخوة والصداقة وبث روح المحبة بين الجميع، إلا أن هناك بعض المعوقات التي يجب العمل على تداركها والتغلب عليها.

الدراسة الثانية عنوانها **"إدارة التعددية الدينية في مصر.. (تاريخها وتحليل تجاربها)"** للباحث **هاني ضوة**.

تبدأ الدراسة بتناول مفهوم التعددية الدينية، وتعرض بعض النماذج التاريخية منها في مصر، بداية من الفتح الإسلامي وفي التاريخ الحديث وأثناء الاحتلال البريطاني

الـــذي وقـــع عـــام ١٨٨٢م واســـتمر لعشـــرات الســـنين التاليـــة، وفي الفتـــرة ما بيـــن ١٩٥٢م حتـــى ٢٠١٠م. ثـــم تناقـــش الدراســـة التعددية الدينيـــة والتوافـــق الوطنـــي، ونمـــوذج بيـــت العائلـــة المصرية، فتعـــرف بـــه ككيـــان وتعـــرض لمفهـــوم التعدديـــة عنـــد بيـــت العائلـــة المصريـــة، وتطـــوره منذ أن كان فكـــرة إلـــى أن تشـــكل واقعًـــا، فتتنـــاول هيكلـــه الإداري وميزانيتـــه والخطـــوات والإجراءات التـــي قـــام بهـــا "بيـــت العائلة" لتنفيـــذ أهدافـــه، حيث يتســـاءل الباحـــث فـــي دراســـته: هـــل نجحت مجهـــودات بيـــت العائلة في تحقيـــق التعددية فـــي مصر؟ هـــل كان لـــه دور حقيقـــي وفعال؟ أم أنـــه لا يحـــرك ســـاكنًا؟ حيـــث تحـــاول الدراســـة الإجابـــة عـــن هذه الأســـئلة، مـــع الأخـــذ بعين الاعتبـــار الظـــروف التي تأســـس فيهـــا بيـــت العائلـــة والســـياق العـــام الـــذي يعمـــل في إطـــاره.

وبالإضافـــة إلى هاتين الدراســـتين، يأتـــي مقـــال الكاتـــب والباحـــث **يوســـف إدوارد** تحـــت عنـــوان **"التعدديـــة وقبـــول الآخـــر: خبـــرات حياتيـــة وتجـــارب مصريـــة"**، حيـــث يؤكـــد- مـــن خـــلال مجموعـــة مشـــاهد- أن التنـــوع ســـمة الطبيعـــة، وهي موجـــودة في كل مـــكان وكل زمان، وأن المعضلـــة الأكبـــر لا تأتي من عـــدم الاعتراف بالتنـــوع والاختلاف من حيث المبـــدأ، وإنما تتجســـد بدرجـــة أكبـــر- وربمـــا أخطـــر- حيـــن يتفـــق علـــى وجـــود التنوع كأمـــر حتمـــي فـــي المجتمـــع، في السياســـة والاقتصـــاد والدين والقيـــم والروابط الإنســـانية، وفي الوقت نفســـه يختفي الأســـلوب أو المنهـــج المناســـب لإدارة هذا التنـــوع بصـــورة صحية تســـمح بالتطـــور والتعايش بيـــن الجميع رغـــم الاختلاف.

يـــرى الكاتـــب أن التنـــوع، بما في ذلـــك تنـــوع التغييـــر الاجتماعي حتى فـــي داخل المجتمـــع الواحد، واختـــلاف الانتمـــاءات الدينيـــة والعقديـــة وتبايـــن الخلفيـــات الثقافيـــة والســـلوكية، يتوقف من حيـــث تحولـــه إلى نعمـــة أو نقمة علـــى الأســـلوب والمنهـــج الذي يُدار بـــه هـــذا التنـــوع، وأن نقطة البداية تكمـــن فـــي إدراك حتمية التنـــوع، فلا ســـبيل لوضـــع الناس جميعًا في ســـلة واحـــدة، وأن زمن النظم الســـلطوية والشـــمولية قد ولـــى بغيـــر رجعـــة، وأن الإدارة

السليمة وفق الآليات الديموقراطية هي الكفيلة بجعل المجتمع، أي مجتمع، قادرًا على الخروج من أزمات التحول الاجتماعي التي تفرضها حركة الحياة وتطورها الدائم الذي لا قدرة لأحد على وقفها أو السيطرة عليها، بل وتحويل هذه الأزمات الاجتماعية إلى خطوة نحو الارتقاء والتقدم.

×××

على هذا النحو يضم هذا الكتاب تسع مساهمات موزعة عبر خمسة محاور، وقد التزم المحرران بما جاء في هذه الدراسات والمقالات، وإن أبدى البروفيسور محمد أبو نمر بعض الملاحظات والتعديلات في المقالات والأوراق البحثية التي قدمها المشاركون في هذا المشروع/ الكتاب.

وأنه تبقى تحية واجبة لكل الكتاب والباحثين الذين شاركوا في إعداد البحوث والمقالات التي تضمنها هذا الكتاب، آملين أن يمثل هذا الكتاب إضافة حقيقية للمهتمين بحالة التعددية الدينية، وأن تكون هذا الأوراق والمقالات نواة لاهتمامات مقبلة أكثر شمولًا من مختلف الدول العربية.

محمد أبو نمر
رامي عطا صديق

المحور الأول

التراث الإسلامي والتعددية

١ **التعددية والتراث الإسلامي: مدخل تأصيلي.**
محمد فوزي عبد الحي– مصر

٢ **وثيقة المدينة النبوية تأكيد على التعددية والمواطنة المتساوية بين الناس.**
بسمة أحمد جستنية– السعودية

1 التعدديــة والتراث الإسلامي: مدخل تأصيلي

د. محمد فوزي عبد الحي[1]

"التعددية هي المظهر الأكمل لاختلاف الناس في إدراك الواقع الإنساني غيبًا وشهادة، ذاتيًا وخارجيًا، والإيمان بالتعددية إيمان فطري يصدقه الاستقراء الكامل لنواميس الكون، وحقائق الوجود، وقناعات الأحلام على مر الدهور، وهو الإيمان الكافل لحق الاختلاف، والراعي للحقوق والحريات، والداعي لاحترام الفروق والخصوصيات". الكاتب

مقدمة

من القضايا الحديثة التي شغلت العقل المعاصر قضية التعددية، وهي قضية متشعبة في عوالم الأفكار والأشخاص والأشياء، تتباين ظهورًا وخفاءً، وتتشكل داخليًا في عالم الأفكار وخارجيًا في عوالم الأشخاص والأشياء، ويتنبه لأصولها العقلاء في قوانين بناء الطبيعة، ويلحظون تناثر مادتها في أصل الخليقة، ويوقنون بضرورتها في بقاء الإنسان وبناء العمران البشري، وتقدم الحضارة، وانتشار قلاع التمدن وحصون الحرية في أرجاء العالم، على أن الإيمان بالتعددية إيمان فطري يصدقه الاستقراء الكامل لنواميس الكون، وحقائق الوجود، وقناعات الأحلام على مر الدهور، وهو الإيمان الكافل لحق الآخر في الاختلاف، والراعي لجملة الحقوق والحريات، والداعي لاحترام الفروق والخصوصيات التي جاءت على وفق المشيئة الإلهية والتدبير العلوي:

"وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ" [2]؛

وقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" [3].

[1] أكاديمي مصري. مُشرف قسم الدراسات الإسلامية باللغة الإنجليزية، جامعة الأزهر. عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- مصر. حاصل على زمالة مركز كايسيد العالمي للحوار. له العديد من المؤلفات، والبحوث العلمية المنشورة.

فانظر كيف جعل النص القرآني من الاختلاف والتعددية أصلًا، ودعانا إلى استثمار هذا الأصل في استكمال ما نقص من معارفنا وأدواتها وكمل عند الآخر، والبحث عن الكمال كمال؛ والتعارف الإنساني المذكور أحد مقاصد القرآن من الخلق اللازمة لتطوير منظومتنا المعرفية، وتلقيح قيمنا الأخلاقية، وتصحيح قوانينا وعاداتنا الاجتماعية، وهو يقتضي بالضرورة التسليم بواقع التعددية في الخلق والاختلاف بين الناس؛ فالتعددية مبدأ وجودي إنساني له دور كبير في تقريب الأفكار، وإنهاء الصراعات، ونسج أواصر التعارف والتكامل بين الأمم والثقافات في سعي جدي للتلاقح المتميز والتفاهم البناء، ويوفر الإقرار بالتعددية الاعتراف بالآخر في مظاهره المتعددة فكريًا ودينيًا وأخلاقيًا وثقافيًا [٤].

٢ – سورة هود، ١١: ١١٨.

٣- سورة الحجرات، ٤٩: ١٣.

٤- قارن: بوعبيد صالح، السنن الاجتماعية ومنطق التدافع والتعارف الحضاري، (القاهرة: دار الكلمة، ٢٠١٣)، ص ٩٥.

والناظر في حقائق الوجود يستبين له أن مظاهر التعددية تتقاطع مع كافة دوائر الوجود الإنساني العقلية الفلسفية والدينية العقدية والعرقية القومية بل والمزاجية في فنون الاختيار اليسيرة والتفضيلات العابرة؛ وهناك أقسام عديدة شهيرة للتعددية من أهمها: التعددية الدينية والتعددية الثقافية والتعددية العرقية والتعددية في هوية الإنسان المُعاصر، إضافة للتعددية المذهبية والمنهجية والفقهية وغيرها. والحقيقة التي يتفق عليها عقلاء اليوم أن التعددية في عالم اليوم لم تعد ضربًا من المفاخر الوطنية أو المطارحات الفلسفية أو عوائد التراث الثقافية لأمة من الأمم، بل أصبحت ضرورة حتمية لحفظ وجود الإنسان وضمانة ماسة لبقاء العالم وحفظ مادته وعلومه وحضارته، وتعمد هذه المقالة إلى بحث فقه التعددية من خلال مدخل تأصيلي على سبيل الوجازة مقدمة ومبحثين يتصلان بمبدأ التعددية في الوجود، والتعددية في التراث الديني الإسلامي[٥]، على النحو التالي:

المبحث الأول: التعددية بين المفهوم النظري والوجودي الطبيعي

على أمل أن تكون هذه المقالة بداية لدراسة مستوعبة لمفهوم التعددية وقيمها وثمراتها في المستقبل القريب. والله ولي التوفيق.

المبحث الثاني: التعددية في التراث الإسلامي

٥- يستند هذا المبحث إلى حقائق التعددية القائمة في النصوص الأصلية ومظاهر التعددية الواقعة في تأويل النصوص تفسيرًا وحديثًا ومن ثم تنوع الآراء في الفقه والفتاوى.

المحور الأول

التعدديــة والتراث الإسلامي: **مدخل تأصيلي**

المبحث الأول:
لتعددية بين المفهوم النظري والوجودي الطبيعي

ينتمي مصطلح «التعددية» دلاليًا إلى الأصل الصحيح "عد" وهو جذر ثري بدلالته يدور على معاني «الإحصاء» التي تقتضي وجود متعدد، و«الإعداد» الذي هو تهيئة الشيء، ومنه قيل العديد: الكثرة، ومن طريف اشتقاقاته «العِد» بكسر العين لمجتمع الماء في الأرض في مقابل «الكرع» ماء السماء[1]، ولعلك لاحظت معي هنا أمرين:

الأول: أن الإحصاء وهو المعنى الأول للتعددية يقتضي الكثرة والتنوع وأما الإعداد فهو التهيئة، ومن ثم فإن التعددية تقتضي وجود متعدد ومن معانيها اللازمة الكثرة مع تهيئة الكثرة لأمر مقصود.

الثاني: أن العِد «مجتمع الماء في باطن الأرض» ضمان البقاء الحيوي للأحياء بوجود الماء، كما أن التعددية «مجتمع الحياة على ظهر الأرض» ضمان لبقاء الوجود الطبيعي فوقها. ويتعدد مفهوم التعددية باختلاف زاوية الدراسة، فمن ذلك التعددية الحضارية، التي تتحقق من خلال الفروق الحضارية التي ترسم قوالب الحياة ونماذجها أو قوالب اللغة وإطاراتها، بحيث تمكننا من مناقشة عوالم ثقافية وحضارية متقابلة، وتتعدد العوالم هنا بتعدد الرؤية الكلية لكل مجموعة من بني الإنسان[7]. ولم ترد لفظة التعددية ذاتها في النص القرآني أو الحديث النبوي، وإن جاءت مشتقات الأصل كثيرًا[8]. وتعرف التعددية بأنها اعتراف بالرؤى والاتجاهات الموجودة في كل ميدان من ميادين الحياة دينيًا، أو سياسيًا، أو ثقافيًا، أو اجتماعيًا أو فنيًا[9]. وهذا تعريف عام في كافة الميادين، أما في المجال الديني فهي الاعتراف بتعدد الأديان والعقائد مع ضرورة التعايش السلمي بين أصحاب هذه المعتقدات وحق كل منهم في الاحتفاظ بخصائصه الدينية[10].

وقد ارتبط ظهور مصطلح التعددية في العصر الحديث بالصراع الديني السياسي الاجتماعي في الولايات المتحدة منذ القرن الثامن عشر، حين دعا بنجامين فرنكلين Benjamin

Franklin (١٧٠٦–١٧٩٠) " عـــام ١٧٤٩ إلى الديانة الشـــعبية ليضمـــن الولاء للدولة والتماســـك الشـــعبي بعد يأســـه من المؤسســـات الدينية[١٢]، ومع بدايـــة القرن العشـــرين ظهر المصطلح سياســـيًا فـــي أعقاب نظريـــة «البوتقـــة الصاهـــرة» في الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، والتـــي رأت فـــي أمريـــكا بوتقـــة تنصهـــر فيها الأجناس الســـلافية والأنجلوساكســـونية وأبنـــاء الشـــمال الأوريـــي إلا أنـــه لا مكان فيهـــا للمهاجريـــن الأســـيويين والأفارقـــة الســـود أو الســـكان الأصليـــن لأمريـــكا، وأطلقـــوا عليهـــا مصطلـــح الاحتـــواء، فكان أول ورود لمصطلح "pluralism" فـــي مقالـــة عالـــم الاجتمـــاع الأمريكـــي هوريـــس كالـــن Horace Kallen (١٨٨٢–١٩٧٤)، المعنونـــة بـــ "الديمقراطية والبوتقـــة الصاهرة: وجهـــا لوجـــه" «Democracy versus the Melting Pot.» (٢٠١٥)، واتهـــم فيها نظريـــة «البوتقـــة الصاهرة» بمعـــاداة الديموقرطيـــة[١٣]؛ ونلاحظ هنا ارتبـــاط التعددية السياســـية في هـــذا الســـياق بثـــلاث قضايا جوهريـــة: التعدديـــة الدينيـــة، والتعدديـــة العرقيـــة، والتعدديـــة الثقافيـــة، وقد ذهب كالـــن مذهبًا

٦- أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـــ)، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، (دار الفكر، ١٣٩٩ هـــ/١٩٧٩م)، جـــ ٤، ص ٣٠.

7- Cf. Victor Segesvary, Dialogue of Civilizations: An introduction to Civilizational Analysis, (Lanham: University Press of America, 2000, p. 3.

٨- انظر: محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، (القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٣٦٤ هـــ)، ص ص ٤٤٧- ٤٤٨.

٩- قارن: حيد حب اللّه، التعددية الدينية: نظرة في المذهب البلورالي، (بيروت: الغدير للدراسات والنشر، ١٤٢١هـــ/٢٠٠١م)، ص ٢٠.

١٠- قارن: د. محمود كيشانة، التعددية الدينية في الإسلام، في: التعددية الدينية ومنطق التعايش، (مؤمنون بلا حدود: ٢٠١٥م)، ص ١١.

١١- أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، وأول سفير للأمة الأمريكية في فرنسا، كان كاتبًا وناشرًا، عالمًا مخترعًا، فيلسوفًا ورجل دولة.

١٢- د. حسن الشافعي، التعددية الدينية من وجهة نظر إسلامية، ص ٢.

13- Paul S. Chung, Reclaiming Mission as Constructive Theology: Missional Church and World Christianity, (Oregen: Cascade Books, 2012), p.215. Chung clearly states that "the ideology of the melting pot is accused of being antidemocratic" see p.215.

واقعيًا، وقدم ملاحظة مهمة جديرة بالمذاكرة والدراسة فقرر في مضمار التعددية الدينية أن الدين ليس أكثر عالمية من اللغة، وقرر أن تاريخ المسيحية يدل بوضوح على أثر العرق والمكان والزمان في تنقيح الدين وإعادة صياغته[14].

وهذه ملاحظة ثاقبة للواقع الديني حول العالم، وهي صادقة بالضرورة على الواقع الإسلامي؛ فهناك في المحيط الإسلامي: الإسلام المصري والإسلام السعودي والإسلام التركي والإسلام الإيراني والإسلام المغربي، ويمكن كتابة مقالة استقرائية للأنماط العقدية والفكرية والشعائرية والعرفية والفنية المميزة لكل صيغة منهم.

وهنا نستطيع القول بلا مواربة إن الأنماط الفكرية والتفضيلات الشعائرية للدين تتقولب محليًا وتبحث عن تعليلاتها في بيئاتها المحيطة؛ وهنا استدراك ضروري لا بد منه؛ فعلى الرغم من اتفاق الجميع في معظم الأصول الدينية العامة وجملة الشعائر التعبدية، فلكل منهم سمات منهجية في الفكر الديني، وطريقة مختارة في بناء الأحكام والفتاوى، وتفضيلات موروثة في الممارسة الدينية العملية، ناهيك عن المزاج اللغوي والحضاري في تأويل النصوص في واقع الأعراف الغالبة، والأسلوب التقليدي والفني الممتاز للاحتفاء بالشعائر الدينية والموسمية والأعياد.

والخلاصة أنه على الرغم من أن الجوهر متحد أو متشابه؛ فإن المظهر متميز ومتعدد؛ وبالتالي نستطيع بيسر تمييز نسخ عدة للإسلام يتسم بعضها بالانفتاح والاعتدال فكرًا ومنهجًا والتصالح مع الذات والغير على مستوى الشعائر والممارسة، كما نجد نسخًا منغلقة أو تقليدية تعيش مرحلة انطواء ذاتية ورفض خارجية.

والأمر نفسه صادق على الاعتدال والتطرف، قبول الآخر وإنكاره، المراجعة الموضوعية للعقائد والخيارات الفقهية في مواجهة التقليد المطلق، وغيرها من المعايير؛ فالبعد الغيبي في الدين لا يعني وقفية حقائقه بل كان الدين دومًا في حالة تمظهر واندماج وتكيف داخل الأطر الاجتماعية والبنى الثقافية ونظم التعبير اللغوي وقوالب البلاغة المعنية وأساليبها[15].

وملاحظة أخرى لا تقل أهمية عن الملاحظة الأولى مبناها على أن التعددية عمل بشري في إطار التفسير وبناء القناعات والممارسة، وإن بقي النص الموحى به «مطلقًا» وواحدًا عند المؤمنين به جميعًا، ومن ثم فإن صرح التعددية يقوم على اختلاف حقيقي موجود في ميول العقول ومناهج التفكير وطرائق الممارسة عند تماس الإدراك الإنساني بما فيه من خواص مختلفة، فطرية ومكتسبة، مع النص الديني المطلق؛ وقريب من هذه الملاحظة ما قرره جون هيك بأن الحق الأعلى واحد إلا أن التعدد في معناه وحقيقته عند البشر نابع من تعدد تجلي الحق وظهوره في تاريخ الحضارات فالأشياء تعرف بحسب نمط وطبع العارف كما يقول توما الأكويني[١٦].

وقد ثبت تاريخيًا إخفاق معظم صور مصادرة الآخر وإلغائه وتهميشه وإقصائه، فالجهود الفارغة غير المنطقية لإلغاء الفوارق ومحوها لصالح قالب واحد فكري أو ديني أو عرقي أو عنصري أو ثقافي لم يكتب لها النجاح، وإن صادفها نوع نجاح عابر فهو دومًا مؤقت ومفروض بالقوة، وعاقبته خلق الأزمات ومضاعفة المشكلات[١٧]، وتمزيق الولاء داخل المجتمع، والعمى عن ملاحظة المشتركات العامة التي يمكن استثمارها في بناء مجتمع قوي ومتسامح، مع غلبة التركيز في هذه البيئات الجامدة على المفرقات والفوارق، فإن لم توجد بالطبيعة اختلقها صدور الناس وقلدهم العامة.

14- Kallen clearly states that religion is no more a "universal" than language. He adds that the history of Christianity makes evident enough how religion is modified, even inverted, by race, place, and time. See, Horace M. Kallen, Culture and Democrasy in the United States, in Theories of Ethnicities. Werner Sollar (ed.), (New York University Press, 1996), p. 82.

١٥- قارن: د. وجيه قانصو، التعددية الدينية في فلسفة جون هيك، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ١٢.

١٦- قانصو، التعددية الدينية، ص ٣٩.

١٧- قارن: حيد حب الله، التعددية الدينية: نظرة في المذهب البلورالي، ص ١٢.

وكما ثبت إخفاق صور المصادرة والمحاصرة للتعددية، فقد ثبت أيضًا حمل التاريخ للتعدد والتنوع والاختلاف، ومن هذا المنطلق الفكري يتبين أن التعددية والاختلاف في الأنساق الفكرية والمعرفية والاجتماعية والحضارية يقتضي من المجتمع الإنساني تعزيز سبل التعارف والتعايش لصالح أمن العالم وسلامة الإنسان، ودفع قيم المساواة والإخاء والمشاركة، وتقوية نموذج المواطن العالمي الذي يعتز بانتمائه للإنسان ويعمل على تنمية حياته، وتقدمه بغض النظر عن مكانه وزمانه، ومن خلال هذه الرؤية تتجلى ثقافات العالم وحضاراته وكأنها مجموعات أزهار وأشجار في حديقة بديعة، تختلف ألوانها وأشكالها لكنها تشكل روضة غناء في مجموعها العام[١٨].

ويطلق مذهب التعددية في مقابلة الأحادية monism والزوجية dualism، وإذا نظرنا طبيعة الخلق وجدناه ينحصر في دوائر ثلاث: دائرة الأحادية الذاتية وإن تعددت مادة وعرضًا، وهي دائرة تحيط بكل موجود من حيث وجوده وإدراكه لذاته، فهو واحد في مادته وشعوره وروحه وعقله وميلاده ومودته، وهذه أحادية نسبية خاصة بعد طفرات العلم الحديث، وإمكانية نقل الأعضاء من فرد لآخر، وتنمية الذكاء الإنساني، ووجود أثارات بهذا الوجود الفردي للمحيط البيئي والعائلي والثقافي والديني مع تنوع المشاعر والآراء والقناعات وتنوعها وتشابهها.

وهناك أيضا الوجود الزوجي، وهذه دائرة متحققة في الوجودي الأحادي على وجه نسبي، فهناك أولًا طبيعة الخلق كخلق الإنسان من ماء وطين، واشتماله على الروح والجسم، وحاجته للماء والطعام؛ ثم إن هذا النوع من الوجود يشيع في طبيعة جنسه انتظام الخلق فيه زوجيًا على جهة التكامل الضروري للبقاء والوجود، كما قرره القرآن أصلًا لاستمرار التكاثر والتناسل؛

«وخلقناكم أزواجا»[19]، «وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ»[20]؛ «ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون»[21]، "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا"،[22]

فهذا الزوجية ضرورة ماسة لظهور معجزة التعددية في الخلق، فإذا تكاملت الأحادية في طبيعة خلق الفرد والذرة والخلية، وتكاملت الزوجية في مادة الفرد ومادة الذرة ومادة الأسرة كما في محيط الخلق ذكرا وأنثى ضمانة لبقائه وسعادة لوجوده، وهو ما أدى إلى وجود التعددية بين الأنواع المتشابهات والأجناس المتباينات.

واعتماد هذه الدوائر الثلاث الأحادية والزوجية والتعددية على مصادر الإيمان بالحقيقة عند الإنسان، ومردها إلى الإيمان بالعقائد والأعراف، ومنطق العقل ومنتجاته، ومراقبة الواقع ومعطياته[23]، والتعددية من منظور واقعي لا تمنع اليقين بأن الإنسان يرى الحقيقة ويؤمن بها، وأن غيره قد جانبه الصواب، شريطة أن تظل هذه الفكرة المسيطرة على الأديان والسياسات والاقتصادات فكرة عقلية أو وجدانية أو هما معًا دون أن تبرز في صورة احتكارية إقصائية أو استئصالية مصادرة، تمنع الآخر المطلق من ممارسة حقه في التمايز والاختلاف، فالتعددية تعني في جوهرها التسليم بالاختلاف والتسليم به واقعًا لا يسع العاقل إنكاره، بوصفه حقا للمختلفين لا يملك أحد

١٨- انظر: بوعبيد صالح، السنن الاجتماعية ومنطق التدافع والتعارف الحضاري، ص ٩٣.

١٩- سورة النبأ، ٧٨: ٨.

٢٠- سورة الرعد، ١٣: ٣.

٢١- سورة الذاريات، ٥١: ٤٩.

٢٢- سورة الروم، ٣٠: ٢١.

٢٣- قارن: د. الحاج دواق، التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة، (مؤمنون بلا حدود: ٢٠١٥م)، ص ٣.

منهم حرمان الآخرين منه[٢٤]، مع القبول بنسبية الحقيقة في أفكار البشر وتعلقات العقول[٢٥]، وهذا المنطق المتسامح مع ذاته ينطلق من أن اختلاف الناس وخاصة في الأديان والثقافات إنما هي استجابات مختلفة لذات الحقيقة المتعالية المحتجبة بذاتها عن أي إدراك بشري، وإن كان لها حضور واع في وجودنا يمكننا أحيانًا التعرف عليه والتفاعل معه[٢٦] وإذا صحت هذه المقدمة في العقائد والفلسفات والأفكار والاختيارات البسيطة والمعقدة عمومًا، ومنها الحقائق الدينية فهو أدعى إلى صحتها في الحقائق والمذاهب الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٢٤ – انظر: محمد سليم العوا، الفقه الإسلامي في طريق التجديد، (القاهرة: سفير الدولية للنشر، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦)، ص ٨٥.

٢٥– قارن: التعددية الدينية من وجهة نظر إصلاحية، حسن الشافعي، ص ٣.

٢٦– قانصو، التعددية الدينية، ص ١٢.

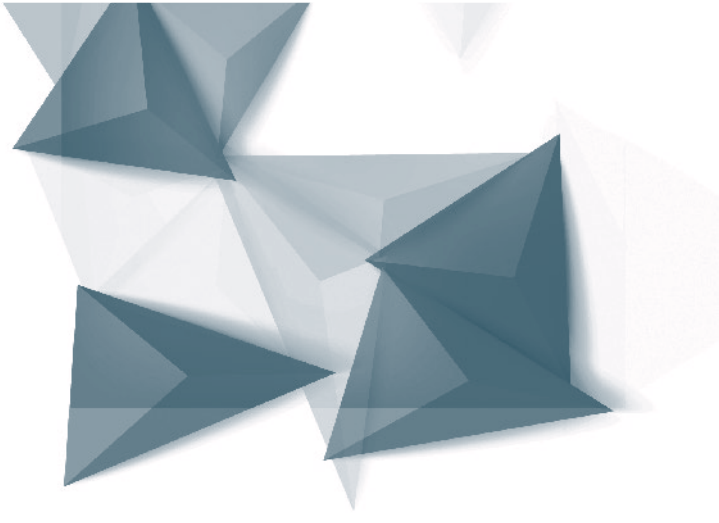

المحور الأول

التعدديــة والتراث الإسلامي: **مدخل تأصيلي**

المبحث الثاني:
التعددية في التراث الإسلامي

يذكر القرآن التعددية بوصفها دليلًا من أدلة الإعجاز الإلهي، فالله يبين أن أصل مادة الخلق من "ماء" «**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ**»[٢٧] ثم جاء من هذا الماء الواحد المشير في دقة جلية لوحدانية الأصل في كافة ما نراه من وجوه التنوع الكبير في الخلق والوجود والألوان واللغات والأصوات والأشكال وتمايز الكائنات، فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع، ومنهم من يطير في السماء ومنهم من يسبح في الماء ومنهم من يمشي على الأرض، ومنهم من يلج فيها، ومنهم من يسكن الجبال والأدغال، ومنهم من يستقر في الصحاري والقفار، وبعضهم في المدائن والأمصار، ويعيش بعضهم على ربى التلال أو فوق أعلى الأشجار، والبعض في بطون الجحور والكهوف ومسارب التراب، هذه التعددية الكونية دليل على الواحد البديع الذي أبدع هذا الخلق جميعًا، «**الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ**»[٢٨]، ولا بد أن تكون له صفات ممتازة عن خلقه.

وقد اتسم التراث الإسلامي بتعددية كبيرة في مسائل الكلام وأحكام الشرائع ومدارس العربية، فهناك الفرق الكلامية والمذاهب الفقهية والمدارس النحوية؛ ففي الإطار العلمي للحضارة الإسلامي نجد للتعددية وجودًا كبيرًا في كافة مناحي العلوم الإسلامية، وليس هناك من شك في أن ابتناء حضارة من الحضارات على قالب واحد يشير إلى فقرها وجمودها، فالحضارة الغنية تنفتح على جميع الحضارات وتفيد منها جميعًا، وتحتوي الأنساق الحضارية المتشابهة والمتباينة، وهذا الانفتاح يقتضي حوارا داخليا وخارجيا مفتوحا مع الآخر الداخلي المشارك حضاريا والخارج المختلف حضاريا.

المدخل الكلامي: في هذا المدخل نجد للتعددية قراءات عديدة؛ فأول ما ننظره من إطلاقات للتعددية وشبكة مباحثها ينطلق من عنوان العقيدة الإسلامية ذاته، وهو الوحدانية، وهو اصطلاح إسلامي خاص بالاستخدام الإلهي؛ فيُقال: وحدانية الله تعالى، ويقال مع الناس أحادية ووحدوية كاستراتيجية أحادية ونظام سياسي وحدوي. وإفراد الوحدانية لله يقضي أنه الواحد الأحد الذي لا شبه له ولا ند ولا نظير، وبالتالي فإن الوحدانية

هنا تقوم على الضد من التعددية في مذهب الاعتقاد، والتعددية في هذا السياق حصرية تنفي الإلاهية عما سوى اللّه، وتنصرف إلى نبذ كافة عقائد الشرك، التي تؤمن بوجود آلهة متعددة، وتمنح كل واحد منها امتيازًا أو وصفًا أو وظيفة من وظيفة الإله، ومن ثم فإن التعددية هنا تطرق في قلب المُسلم بابًا محظورًا على مستوى الاعتقاد، أما على مستوى الممارسة فإن النص القرآني يمتاز بالواقعية في التناول فنجده يصرح بعد التعرض لهذه الآلهة المخترعة، وإن كانت باطلة حيث يقول تعالى: **"وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ"** (سورة الأنعام، ٦: ١٠٨).

وهنا نجد القرآن يفرق بين أمرين في غاية الأهمية: الأول، العقيدة الشخصية للمؤمن؛ والثاني، عقيدة الآخر من حيث احترامها وعدم التعرض لها؛ ويقدم بين يدي ذلك بعذر قدري بالغ المغزى يجمع بين حقيقة الواقع وقضاء الخالق فيقول تعالى: **"اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ (١٠٦) وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ"**[٢٩].

من اليسير ملاحظة الأمر باتباع الوحي الممثل لعقيدة المسلم، والنهي عن متابعة المشركين مع تقديم العذر لهم في وقوع ذلك قدرًا لا شرعًا، فالإرادة القدرية أردات هذا التنوع، وأما المراد الشرعي فهو الأمر بالتوحيد، ثم ينهى المسلمين عن التعرض لآلهتهم، ويبين في سلاسة ووضوح كيف اقتناع كل صاحب عقيدة بعقيدته "زينا لكل أمة عملهم" وهذا ما نسميه «القبول العقلي» الذي ينشأ عنه الاختلاف المؤدي إلى واقع التعددية في كافة مناشط الحياة الواعية العقلية والطبيعية.

على أننا سريعًا ما نجد مدخلًا أصيلًا للتعددية في باب الأسماء والصفات

٢٧- سورة النور، ٢٤: ٤٥.

٢٨- سورة السجدة، ٣٢: ٧.

٢٩- سورة الأنعام، ٦: ١٠٦-١٠٧.

الربانية وذلك في تصوير العقيدة الإسلامية للرب المعبود، فالله كائن واحد أحد، صمد يجمع في صفاته بين الجلال والجمال، فهو الرحمن الرحيم الودود الغفور الشكور الحليم كما هو العزيز الجبار المتكبر المهيمن المنتقم؛ ضرورة أن يجمع الرب العلي بين صفات مختلفات تصير بحقه كمالات، لا يتم تصور الإله من حيث الخلق والقدرة إلا بها، وهي تعددية هائلة في الأسماء والصفات لا تناقض بينها، إذ هي مجمع الكمال في التصور العقدي للمسلم، وهو تصور قابل للتعدد بلا شك، لذلك خالفه فيه غيره من المؤمنين من أتباع الأديان الأخرى.

وللتعددية مدخل آخر ثابت للإيمان الصحيح من حيث الاعتقاد يرتبط بالرسل والكتب في الإسلام؛ فليس بمؤمن وفق العقائد الإسلامية من لم يؤمن بالرسل كافة والكتب جميعها "**آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**" [٣٠] إلا أنه من الصحيح القول إنها تعددية نسبية، لأن هذا الإيمان يقتصر على ما ورد في النص الإسلامي وهو نسبي من حيث مادة الذكر، أي: لم يجمع على ذكر كافة الرسل ولا كل الكتب، والقرآن صريح في هذا الباب: "**وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ**"[٣١]؛ ولعل هذا المدخل هو السبب فيما داخل تصور المنطقة العربية للتعددية الدينية فنجد غالبية الدول تعترف بالأديان الإبراهيمية دون غيرها، فهي تعددية منقوصة ولا تستند إلى أساس صحيح؛ لأن النصوص طالبت بالإيمان بما ورد ولم تطلب من أحد من المسلمين إلغاء وجود ما وراء ذلك.

إن تعددية العقائد والديانات إنما هي في نظري مظهر من مظاهر تباين العقول، فما يراه المؤمن منقبة في دينه، يراه الآخر عيبًا يستدعي ترك هذه الديانة، وهذه التعددية ذاتها تعود إلى طرق بناء العقول وهياكل العادات ومناهج التعليم ولربما قادني النظر إلى القول بإن لكل عقل مزاجه الخاص في تبصر الأمور وبناء اليقين بها وهو ما نسميه في العربية «عقيدة»، ومن ثم وجدت العديد من الفرق الإسلامية التي تباينت أفكارها العقدية وتأويلاتها الكلامية، بين معتزلة[٣٢] وأشعرية[٣٣] وماتريدية[٣٤] وشيعة[٣٥]

وخوارج[36] وغيرها، ومن خلف هذه الفرق طوائف تقترب وتبتعد عن بعضها تبعًا لزعماء كل مدرسة ورجالاتها وتفضيلاتها في التأويل والتصوير ومناقشة جوهر الكمال الإلهي، والكمال النبوي، وتقدير الفعل البشري، وغيرها من القضايا الكلامية الخلافية.

٣٠- سورة البقرة، ٢: ٢٨٥.

٣١- سورة النساء، آية: ١٦٤.

٣٢- أقدم الفرق الإسلامية، أهل العدل والتوحيد، وأنصار العقل في التقعيد والتأويل، وحملة الدفاع عن العقائد في العصر الإسلامي المبكر، وشيخ طريقتهم واصل بن عطاء المخزومي (ت: ١٣١ هـ/٧٤٨م)، أول من صنف في علم الكلام، وشاع تسميتهم بالمعتزلة لاعتزال واصل مجلس شيخه إمام أهل البصرة الحسن البصري عند مخالفته له في حكم مرتكب الكبيرة. راجع: أبو العباس بن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس (بيروت: دار صادر، ١٩٩٠)، جـ٦، ص ٨؛ سبط بن العجمي، كنوز الذهب، (حلب: دار القلم، ١٤١٧هـ)، جـ٢، ص ٩٥.

٣٣- أعظم أجنحة أهل السنة والجماعة، الجامعين بين المعقول والمنقول، أتباع أبي الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ/٩٣٦م)، إمام المتكلمين، وإلى الأشعري ومذهبه ينتسب جمهرة المالكية والشافعية وفضلاء الحنابلة، في مختلف الفنون والعلوم، فيقال لهم الأشعرية. راجع: ابن السبكي، طبقات الشافعية، تحقيق: محي الدين نجيب، (بيروت: دار البشائر، ١٩٩٢)، جـ٢، ص ٦٠؛ أبو العباس بن خلكان، وفيات الأعيان، جـ٣، ص ٢٨٤.

٣٤- الجناح المشرقي لأهل السنة والجماعة، وهم أتباع رئيس المتكلمين إمام الهدى أبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ/٩٤٥م)، وعلى مذهبهم في الكلام عامة فقهاء المذهب الحنفي- رضي الله عنهم- وسلاطين الدولة العلية العثمانية ومفتيهم وجيوشهم، ومن أشهر الماتريدية السلطان محمد الفاتح الذي أخبر عنه وعن جيشه النبي وبشر بأنهم يفتحون القسطنطينية. أخرج الإمام أحمد (ت: ٢٤١ هـ/٨٥٥م) في مسنده عن عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بِشْرٍ الْخَثْعَمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، فَلَنِعْمَ الْأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَلَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ» (حَ رقم: ١٨٩٥٧). راجع: عبد القادر القرشي (ت: ٧٧٥)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، جـ٢، صـ١٣٠؛ أبو الفداء قاسم بن قطلوبغا، تاج التراجم، (دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ)، ص ٢٤٩.

٣٥- الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصية، إما جليًا، وإما خفيًا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وهم فرق عديدة من أشهرها الزيدية والاثنى عشرية والإسماعيلية. راجع: أبو الفتح الشهرستاني، مطبعة الحلبي، جـ١، ص ص ١٤٦-١٤٧.

٣٦- الخوارج طائفة خرجوا على الخليفة الرابع بعد حادثة التحكيم بين علي ومعاوية، وكفروا الفريقين، وتطرفوا بجهل في سفك الدماء، ويقال لمن سلك نهجهم في التكفير والقتال خارجي. راجع: أبو منصور عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٥٦.

المدخل الفقهي: اتسم التراث الإسلامي بالتعددية الواقعية في مناهج استنباط الأحكام ودلائل التأويل، نتج عنه اتساع بحر الفقه وبروز مدارسه المشهورة، وكما برزت الفرق الكلامية برزت المدارس الفقهية، وأشهرها: الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والظاهرية والجعفرية والزيدية والإباضية والجريرية، ومن خلفها عشرات المجتهدين ممن درست مذاهبهم وبقيت آراؤهم، وإذا كان هذا واقع العقيدة والشريعة فالاختلاف موجود بالضرورة فيما وراء ذلك مما هو أقل خطرًا. ولا ريب أن مساحات القبول بالتعددية تباينت واختلفت عبر التاريخ العلمي للتراث الإسلامي انفتاحًا وانغلاقًا، اعتدالًا وتطرفًا، فكان هناك نوع قبول بين المذاهب الفقهية، وإن شاب ذلك شيء من التعصب، وعلى سبيل المثال ظهر المذهب الحنبلي إبان العصر العباسي، لكن لم يحظ بالانتشار إلا في القرن الخامس على يد القاضي أبي يعلى الفراء (٣٨٠-٤٥٨هـ) وأصحابه، ولما لم يكن مذهب أحمد قد انتشر في نهاية القرن الثالث فإن ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) لم يذكر خلافيات أحمد في كتابه «اختلاف الفقهاء»، ولما سئل عن ذلك قال: «لم يكن فقيهًا وإنما كان محدثًا»، وكان ذلك من أسباب وقوع الخلاف بينه وبين الحنابلة بزعامة أبي بكر بن أبي داود، وكانت لهم شوكة في بغداد موطن أحمد بن حنبل، ومحل نفوذ الحنابلة الأوحد حتى ذلك التاريخ، فتعصبوا على ابن جرير ومنعوا تلاميذه من الاجتماع به، ومنعوه الجمع والجماعات بل خروجه بعد موته حتى دفن في بيته[٣٧]، وهذه محاصرة قبيحة للتعددية قادها فريق من المشتغلين بالفقه ضد إمام من أئمة المسلمين فقهًا وتفسيرًا وتاريخًا.

ومع ضعف الدولة العباسية في بغداد حكم بنو بويه حتى سقطت دولتهم سنة ٤٤٧هـ، وبدأت الدولة السلجوقية بطغرلبك السلجوقي وكان رجلًا حنفيًا سنيًا عادلًا محببًا إلى أهل العلم[٣٨]، وفي عهده حصلت فتنة أخرى على الأشعرية

والشافعية على يد وزيره أبي نصر منصور بن محمد الكندرى، وكان معتزليًا شديد التعصب على الشافعية والأشاعرة من أهل السنة، فبدأ بسب المبتدعة على المنابر ثم تذرع إلى سب الأشاعرة والشافعية، ومنعهم من الوعظ والتدريس والخطابة، حتى كان الأمر بالقبض على الرئيس الفراتي والأستاذ أبي القاسم القشيرى وإمام الحرمين وأبي سهل بن الموفق ونفيهم ومنعهم عن المحافل، فخرج الجويني إلى الحجاز حيث جاور ولقب بإمام الحرمين، وفر علماء أهل خراسان من نيسابور ونواحيها ومَرْو وما والاها، فلما جاءت الدولة النظامية أحضر نظام الملك من انتزح منهم وأكرمهم وأحسن إليهم[39]، وبنى المدارس النظامية ببغداد ونيسابور[40] لترسيخ المذهب السني والذب عنه علميًا وسياسيًا ردًا على التطرف الفاطمي ضد أهل السنة في مصر ومحاولة نشر مذهبهم، فعلى الرغم من جهود الفاطميين في خلق بيئة علمية وبنائهم مكتبات كبيرة، فإن عنايتهم كانت منصبة على نشر المذهب الإسماعيلي والعلوم الفلسفية[41]، مع

٣٧- راجع في ذلك، ابن كثير البداية والنهاية، (دار هجر، القاهرة: ١٤١٩/١٩٩٨م) ٨٤٧/١٤؛ وفيه قول الإمام ابن خزيمة:»ما أعلم على أديم الأرض أعلم من ابن جرير ولقد ظلمه الحنابلة» ؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، (بيت الأفكار الدولية، السعودية، د.ت.) ص ١١٤٣.

٣٨- ابن الأثير، الكامل: ١٤٥٠؛ السبكي، طبقات الشافعية، ت: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، (دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م)، ٣٨٩/٣.

٣٩- ابن الأثير، الكامل: ١٤٦٩؛ السبكي، طبقات الشافعية، ٣٩٠/٣-٣٩١؛ عبد الرحمن بن محمد المالكي، الشهير بابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨هـ)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، اعتنى به ابوصهيب الكرمي (بيت الأفكار الدولية، د.ت)، ٨٦١؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ت: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط (دار ابن كثير، دمشق، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ٢٤٤/٥.

٤٠- ابن العماد، شذرات الذهب، ت: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط (دار ابن كثير، دمشق، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ٢٥٣/٥.

٤١- آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، نقله إلى العربية د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، وأعد فهارسه رفعت البدراوي، (دار الكتاب العربي، الطبعة الخامسة)، ٣٣١/١.

التطرف في التضييق على أهل السنة، فلحقت علوم أهل السنة وعقيدتهم محن شتى بعد استيلاء الفاطميين على المغرب العربي ومصر، حتى ذكر السيوطي في «حسن المحاضرة» أن الحاكم، الخليفة الفاطمي الثالث (ت: ٤١١هـ)[٤٢]، «ابتنى المدارس، وجعل فيها الفقهاء والمشايخ، ثم قتلهم وخربها»[٤٣]، وفي هذا العصر اشتدت وطأة الفاطميين على المالكية خصوصًا لأنهم جمهرة أهل العلم والفقه السني بمصر[٤٤]، وبلغ الأمر أن ضرب رجل في سنة ٣٨١هـ/٩٨٩م بمصر وطيف به؛ لأنه وجد عنده كتاب «الموطأ» لمالك بن أنس[٤٥]. وهكذا نرى التداخل بين السياسي والفقهي أحيانًا ما تولد عنه من محاصرة للتعددية العلمية، ولذلك تجب ملاحظة أن غالب مواقف حصار التعددية الدينية والفكرية والفقهية إنما كانت عملًا سياسيًا في الأصل، ومعظم ما استندت إليه من أقوال الفقهاء فإنما خرجت صياغة الفقيه من عباءة السياسي ومماليأة الأتباع، بعيدًا عن روح النص؛ عقيدة وشريعة.

المدخل السياسي والاجتماعي: المراد بذلك التعددية السياسية، ويقصد بها هنا تعددية المجتمع، واختلاف مواطنيه في الآراء والأديان مع حرية إقامة الأحزاب، واختلاف الناس في منهج سياسة الأمة وتقييمهم له، وهذا النموذج تحقق في صورة كبيرة إبان دولة النبي في المدينة فقد نص دستور المدينة على التعايش بين المسلمين واليهود والوثنيين، وعلى الوئام التام والتعاون الكامل بين المواطنين الأصليين والوافدين المهاجرين واللاجئين ومن تبعهم فلحق بهم، وعلى ضمان حقوق كل فريق ومن تبعه على نحو من التساوي في الحقوق والواجبات[٣٦]، كما رأينا التنوع الثقافي بوجود بيت المدراس وهو لتعليم اليهود في داخل المدينة ودخول بعض الصحابة إليه ومناقشة اليهود ومدارستهم داخله[٤٧]، نومثل ذلك دخول نصارى نجران إلى مسجد النبي وصلاتهم فيه ومناقشتهم النبي فيه[٤٨] كما أعطى النبي صلى اللّه عليه

وسلم الأمان بحق المواطنة لكل من سلم له من قبائل العرب ومدنها، مسلمهم وكافرهم، وهو مشهور في فتح مكة من تأمين جميعهم وإطلاق حريتهم[٤٩].

ومن هذا الباب الواسع اختلافات الصحابة في العديد من الاجتهادات والقرارات أثناء حياة النبي وبعد وفاته، فقد اختلف الصحابة في أسرى بدر، وكيفية التعامل معهم، وهو موقف سياسي، واختلفوا في الخروج لملاقاة الأحزاب خارج المدينة أم مواجهتهم على أبوابها، وهو أمر سياسي، واختلفوا في تقييمهم لتوزيع الغنائم بعد واقعة حنين، وكان للأنصار تحفظ مشهور، وهو أمر سياسي، ثم اختلف الصحابة في تعيين الخليفة للرسول بعد وفاته، فكان هناك على الأقل ثلاثة أحزاب: حزب المهاجرين ورأى أن الأحق بها هو أبو بكر الصديق، وحزب الأنصار ورأى الأحق بها سعد بن عبادة، وحزب آل البيت وكان من رأيهم أن الأحق بها علي بن أبي

٤٢- تولى الخلافة بعد أبيه العزيز أبي منصور نزار وجده المعز العبيدي (ت: ٣٦٥هـ). راجع: الإمام السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م/١٣٨٧هـ)، ١/٦٠٣.

٤٣- السيوطي، حسن المحاضرة، ١/٦٠١.

٤٤- مثلًا كانت حلقة محمد بن سليمان، أبي بكر النعالي (ت: ٣٨٠هـ)، إمام المالكية بمصر في وقته، تدور في الجامع على سبعة عشر عموداً من كثرة من يحضرها، راجع: السيوطي، حسن المحاضرة، ١/٤٥١.

٤٥- المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق: د. محمد حلمي، (سلسلة الذخائر، مصر، عدد (٥٩)، د.ت.)، ١/٢٧٣؛ آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ص ٣٩٣.

٤٦- وذلك كما في نص وثيقة المدينة: "وأن من تبعنا من يهود فله النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم... وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم... وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم"، انظر: ابن هشام المعافري، السيرة النبوية، ت: عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) جـ٢، ص ص ١٤٣-١٤٦.

٤٧- ابن هشام السيرة النبوية، جـ٢، ص ٢٠٠.

٤٨- سورة ال عمران، ٣: ٥٩-٦٨؛ ابن هشام السيرة النبوية، جـ٢، ص ١٩٤.

٤٩- ابن هشام السيرة النبوية، ج ٤، ص ٥٥.

طالب، ثم اختلف الصحابة في قتال مانعي الزكاة، واختلفوا في معايير تقدير نصيب الأفراد في بيت المال؛ أيكون على حساب السابقة وما قدمه كل فرد من تضحيات أم يكون على المساواة دون اعتبار للسابقة، هذه وغيرها تعددية في الفكر السياسي والاجتماعي لا يمكن إغفالها؛ وهي تعبير سائغ عن التعددية الملازمة للوجود الإنساني، ضرورة تفاوت العقول، وتباين الميول، واختلاف المشارب.

على أنه من المهم التقرير أن الفكر السياسي الإسلامي في خياراته الفقهية وممارسته التاريخية قد ابتعد كثيرًا عن روح النصوص وشط في تقعيد الواقع، فظل حبيس التقليد في باب الحكم والسياسة، وخاصة في التفاصيل الخاصة بالحقوق السياسية للمواطنة عمومًا، وخاصة في حقوق النساء وأهل الذمة، ومما صح عندي بالاستقراء أنه كان في كثير من الأحيان «تقريرًا وتبريرًا» للأمر السياسي المفروض على الأمة بقوة السيف وسلطان القهر، حتى وجدنا جماهير الفقهاء تفتات على حق الأمة في مناقشة البيعة ومنحها، فتقرر أن من حق الخليفة أو السلطان أن يعهد إلى من يتولى مقاليد الأمة من بعده، في مناهضة للتعددية الإسلامية المبنية على الشورى وتداول السلطة، والتي ضرب النبي أروع مثال عندما امتنع أن يعين وصيًا أو مرشحًا للبيعة قبل وفاته على الرغم من فترة مرضه، وتيقنه بقرب موته، فهذا الحق الذي أراد النبي الاحتفاظ به للأمة سلبه منها الفقيه لصالح تقرير الواقع، ومنحه للحاكم المفروض على الأمة بالتغلب والجبر.

وقد أجمل الأستاذ العوا مشكلة الفكر السياسي الإسلامي في «التقيد بتقليد الأولين ووقائع التاريخ الإسلامي»[٥٠]، وهي ملاحظة ثاقبة يصدقها ما ذكرنا أعلاه من الشواهد التي تبين كيف حال التقليد دون بزوغ شمس الديمقراطية من أرض الإسلام وكيف أوقف التعددية العالمية التي نزل بها الوحي وقررتها شواهد السنة لتحل محلها نماذج الأسر الحاكمة Dynasties، وكيف سار الفقيه في عباءة السياسي، حتى جعل من عمله البشري المخالف للنص «أصلا» للتشريع والديانة في

مسائل هي الأخطر على مستقبل الأمة؛ على أنه من الحق التصريح بأن العديد من النصوص تضع فوارق نسبية في مسار التعددية العادل والمواطنة المعاصرة على نحو شفاف، وخاصة فيما يتعلق بالتعددية السياسية[٥١].

وإذا كان السياسة قديمًا قد لعبت دورًا في بناء نموذج التعددية المميز لكل حقبة تاريخية، فلا تزال السياسة حاضرة في عالم التعددية اليوم، فالبعض يرى في التعددية أثرًا من آثار العولمة واستخدامها أداة للهيمنة وتحقيق الأهداف السياسية[٥٢]، وإذا كان من اليسير التفرقة بين نوعين من علم الكلام، علم الكلام القطعي في أمهات الأصول dogmatic theology وعلم الكلام الاجتهادي reason–based theology ومهمة الأول حفظ أصول الديانة المتفق عليها باعتبارها حقيقة الوحي، فإن علم الكلام الاجتهادي عمله المواءمة بين هذه الأصول

٥٠- العوا، الفقه الإسلامي في طريق التجديد، ص ص ٨٧-٨٨.

٥١- يفرض ظاهر بعض النصوص قيودًا على غير المسلم في المجتمع المسلم وكذلك على المرأة، ومن ذلك عدم جواز ولاية غير المسلم والمرأة الولاية العظمى والقضاء، ومن هذه النصوص: "ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا" (سورة النساء، ٤: ١٤١)؛ وقوله صلى الله عليه وسلم: "لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً"(راجع: صحيح البخاري،كتاب المغازي، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر)، كما تعطي بعض النصوص أفضلية لا تعليل لها، ككون الأمراء من قريش دون غيرهم مثلًا، ومن ذلك: "الأمراء من قريش، الأمراء من قريش ، الأمراء من قريش، ولي عليهم حق، ولكم عليهم حق، ما عملوا فيكم بثلاث: ما إذا استرحموا رحموا ، وأقسطوا إذا قسموا، وعدلوا إذا حكموا" (راجع: البيهقي، السنن الكبرى، كتاب قتال أهل البغي، جماع أبواب الرعاة)، ولا ريب أن هذه النصوص في حاجة إلى قراءة سياقية وبحوث جديدة، لأنه تقف حائلًا دون المساواة العادلة التي ترتكز عليها التعددية الإيجابية، وقد قام البعض ببحوث جيدة في هذا الباب. راجع مثلًا قضية الجزية، وحق غير المسلم في ولاية الوظائف العامة دون الوظائف ذات الصبغة الدينية في محمد سليم العوا، تجديد الفقه، ص ص ١٣٨-١٤٠؛ وراجع دراسة الكاتب/ الباحث هنا عن ولاية المرأة القضاء والولايات العامة بعنوان: Female Judges in Islamic Law: An analytical reading of the related texts and their contextual interpretations حولية كلية اللغات والترجمة، العدد (٩)، يوليو ٢٠١٥.

٥٢- د. حسن الشافعي، التعددية الدينية من وجهة نظر إسلامية، ص ٥.

الأمهات وبين وقائع العالم المتغير من حولنا، ولذلك أجدني مدفوعًا إلى القول بالتفرقة بين الفقه التقليدي traditional jurisprudence والفقه الاجتهادي jurisprudence reason–based؛ إذ لدينا حاجة ماسة للاجتهاد والبحث للمواءمة بين مشكلات العالم المعاصر وبين الموروث الفقهي العام، على أن هذا الاجتهاد الجديد يظل رهينًا لمساحة الحرية والانفتاح، والإيمان بحق الآخر المجانس والمخالف في الوجود والحياة والحقوق والاختلاف والتعبير.

وفي كل الأحوال تظل آمال التعددية الحقة في هذا الباب معلقة إلى زمن يمكن فيه للمسلم أن يتعلم اللاهوت المسيحي واليهودي داخل الأديرة والمعابد، ويطرح الأسئلة ويناقش الآراء دون حرج، وحتى يأتي اليوم الذي لا تجد المؤسسات الإسلامية حرجًا في السماح للطلاب والأساتذة غير المسلمين بالالتحاق بها والدخول إلى قاعات الدرس والمحاضرات وتبادل الدراسات والمناقشات في حرية وشفافية.

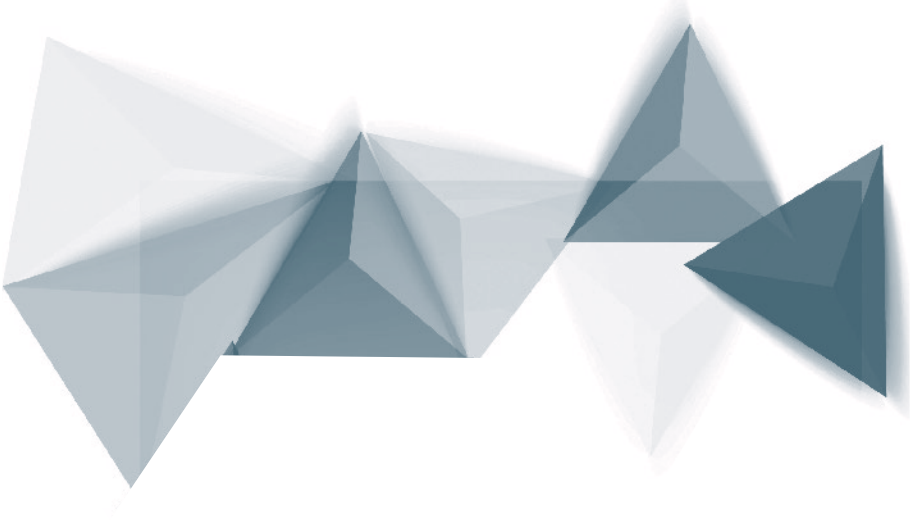

خاتمة

في خاتمة هذه الورقة يستبين جليًا أن التعددية واقع قائم ثابت في عالم الوجود الحي كما هو حقيقة لا يمكن إنكارها في عالم الوجود الذهني- عالم الأفكار، وصدى ذلك جلي في البنية العلمية والفكرية للتراث الإسلامي والتاريخ المدون لتقاليد المسلمين وعلومهم الأصيلة مثل علوم الكلام والفقه والأصول والتفسير وغيرها من وجود الفِرَق والمذاهب والاختلاف حتى داخل الفرقة الواحدة وتصوراتها وتعليلاتها وأدلتها وطرائق احتجاجها وفي داخل المذهب الواحد واجتهاداته واختياراته وتطورات هذه الاختيارات ومبناها التعليلي عبر الزمن.

وقد تعايش أصحاب المذاهب المختلفة على مدار التاريخ الإسلامي، وكان الرد العلمي، وسلاح الكتاب والجدل والاحتجاج هو الغالب في معارضة بعضهم لبعض، فورثونا ردودًا علمية بديعة، في تعبير رائع عن التعددية دون عنف أو إقصاء إلا ما جرى في حوادث شاردة أشرنا إلى طرف منها. وقد لعب نظام الحكم دورًا كبيرًا في إبراز أو تحجيم التعددية العقدية والفقهية والسياسية، وكان للحاكم دوره الكبير وتأثيره البالغ على الموقفين الكلامي والفقهي ثم على الموقف العام من طوائف المجتمع الأخرى، سواء كانت المقاسمة دينية أم عرقية أم مذهبية، ومن ذلك تحيز الفاطميين للشيعة الإسماعيلية ومحاصرة المدارس المالكية السنية في مصر، ومثله موقف الأيوبيين من الفاطميين ومدارسهم، واتباعهم للمذهب الشافعي ونصره، وفي صدد التمييز العرقي يذكر موقف الأمويين المناصر للعرق العربي على حساب الأعجمي، وهو ما ولد الحركة الشعوبية.

وعلى مستوى التعددية الدينية ذاتها، كان هناك اعتراف دائم في المجتمع المسلم بالآخر المخالف ديانة أو مذهبًا عقديًا، ولكنه اعتراف مشوب بنزعة فوقية في الروح الجماعية للأمة، تولدت من روح العداء المستمرة والصراعات المستعرة دومًا بين الإسلام التاريخي والجغرافي والسيادي وبين الآخر المعادي بروح التحدي والتوثب على الحدود المحيطة، وخاصة

المسيحية خلال حروب العصور الوسيطة ومطالع العصر الحديث. وكان على المواطنين غير المسلمين دفع ثمن ذلك[٥٣]؛ كما تأثر ولاؤهم بذلك أيضا في مناسبات عديدة حيث غلب الولاء الديني على العقد الاجتماعي والولاء لأمة المجتمع المحيط.

وإذا طوينا هذه الصفحات القاتمة من تاريخنا التراثي، ومثلها الكثير من صفحات التاريخ البشري شرقًا وغربًا، تبدى لنا في عالم اليوم أن التعددية ضرورة لبقاء الإنسان على الأرض واطراد تقدمه وحفظ تقنياته، فلم يعد من الممكن أن تقود حضارة واحدة أو ثقافة واحدة أو دين واحد الإنسان إلى السلام والأمان.

ومن الضروري تقرير أن وجود التعددية في العالم هي المظهر الأكمل لثرائه ولحق الناس في الاختلاف في إدراك الواقع غيبًا وشهادة، ذاتيًا وخارجيًا. والإيمان بالتعددية إيمان فطري يصدقه الاستقراء الكامل لنواميس الكون، وحقائق الوجود، وقناعات الأحلام على مر الدهور، وهو الإيمان الكافل لحق الاختلاف، والراعي للحقوق والحريات، والداعي لاحترام الفروق والخصوصيات، والواجب على العقلاء كافة أن يجتمعوا على الاعتراف بالآخر أخًا وجوديًا وشريكًا حضاريًا، إذ إن الإخفاق في إقامة نسق حضاري شامل منفتح ومستوعب يجمع شعوب العالم من خلال الحوار والتعارف والمشاركة والإخاء يهدد مستقبل البشرية كلها على الأرض، كما يهدد استمرار تقدمها وحضارتها في المستقبل، فلا سبيل أمامنا سوى الحوار القائم على التعددية من خلال الاعتراف المتبادل والاحترام للآخر ومنجزاته الحضارية وخياراته الفكرية والثقافية والدينية ما دامت لا تنطوي على تهديد جيرانه وشركائه في هذا العالم.

٥٣- أشار محمد كرد من قبل إلى هذه العلاقة المتأزمة بين الداخل والخارج، فقرر أن القائم بالأمر أي الملك أو الأمير كان إذا أحس أن قومه في شدة في ديار الحرب انتقم من أهل ذمته في ديار الإسلام وسلط العامة عليهم من طرف خفي، ومثل ذلك كان يجري إذا تعرض المسلمون تحت حكم الإمارات المسيحية إلى اضطهاد، فكانت العامة تثور انتقامًا من غير المسلمين في مجتمعاتهم. محمد كرد علي، خطط الشام، دمشق، مكتبة النوري، جـ٦، ص ١٠.

٢ وثيقة المدينة النبوية
تأكيد على التعددية والمواطنة المتساوية بين الناس

بسمة أحمد محمد جستنية[١]

١- حاصلة على درجة الدكتوراه- قسم العقيدة، من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. حاصلة على زمالة مركز «كايسيد» العالمي للحوار.

مقدمة

الحمد للّه والصلاة والسلام على رسول اللّه عليه الصلاة والسلام، وبعد فإن هذا البحث يتمحور حول موضوع التعددية في الإسلام وتأصيلها، وكفالة الديانات لحرية المعتقد، من خلال دراسة وثيقة المدينة النبوية، وهي العهد الذي كتبه النبي ﷺ، والدستور الذي سنه ﷺ للتعامل والتعايش مع الآخر.

إن **وثيقة المدينة** كانت بعد وجود كيان للمسلمين في المدينة، وأصبحوا في مجتمع متعدد الديانات والأعراف، فكانت هذه الوثيقة، ليعيش الناس في مساواة كاملة، حقوقهم وواجباتهم متساوية، يستوي في ذلك المسلم وغيره. تحدثت الوثيقة عن طوائف وقبائل بأسمائها وألقابهـــــا، وبالتالي أسست لمواطنة متكاملة.

وفي رأيي أن الظروف الزمانية والمكانية والمعاصرة ترشح صحيفة المدينة لتكون إسهامًا من الأمة من علماء المسلمين في وثائق حقوق الإنسان التاريخية.

إن روح **صحيفة المدينة** في التجربة التاريخية لعلاقة المسلم بالمخالف يجب أن نعيش معها وأن نعيدها إلى الناس.

نحن نفخر بصفحات مجد الإسلام في صفحات مجده، ونعترف بأن تاريخ الإسلام فيه فترات إشراق، وفترات ظلمة، فترات قوة وفترات ضعف، فترات ريادة، ومراحل تراجع. ولكننا نؤكد أن الدين الإسلامي كان رائدًا في تقبل التعددية الدينية بشكل واضح ومنظم ومقنن، لم تعرف إبادة دينية في المناطق التي كان فيها الأغلبية المسلمة.

تمثل صحيفة المدينة ميثاقًا داخليًا مهمًا للعالم الإسلامي، ومن هذا المنبر، ومن خلال هذا البحث وغيره من الكتابات والمؤتمرات التي عقدت ندعو إلى تفعيل الفقرات التي وردت في الوثيقة.

لقد أكد الباحثون والدارسون أن مواد هذه الوثيقة تُثْبِتُ بما لا يدع مجالًا للشكِّ في بنودها، وقد كانت في المرحلة الأولى من البناء والتأسيس، ما كانت عليه الدولة من حرية تامَّة، وإفساح للآخرين للمشاركة والمعايشة القائمة على احترامهم.

كما يظهر ذلك من خلال القراءة المتأنِّية لبنود هذه الوثيقة، فإن «قبول الآخر»، والتشريع لأجله، ولأجل ما يُنَظِّم حياته بين أفراد المجتمع المسلم، ويحفظ له حقوقه ويردُّ عنه الظلم إن وقع عليه.

كل هذا لم يكن ليتم لو أن المجتمع كان يصادر ويحجر على الآخرين أو يضيق عليهم.

لقد كان ذلك العهد الذي أبرمه النبي ﷺ مع اليهود بمثابة أول وثيقة تُوَقِّعها دولة المسلمين مع طائفة أخرى على غير دين الإسلام. **هذا التنوع وهذا الاختلاف والتعددية كيف يمكن أن يكون انسجامًا وثراء فيكون رحمة للناس جميعًا؟**

في هذا الإطار يأتي هذا البحث، الذي يأتي في أربعة محاور على النحو التالي:

المبحث الأول: الحوار وأنه واجب ديني، وضرورة إنسانية، وليس أمرًا موسميًا، وإنما هو أصل الدين ومن مقتضيات العلاقات البشرية. **هل لنا أن نأمُل في تنمية جوانب الخير والسلام والقيم الإنسانية المشتركة؟**

المبحث الثاني: التعددية فطرة وسنة كونية، والشواهد التاريخية تؤكد أنه أمر متفق ومجمع عليه في التاريخ. فالتنوع مفيد إذا كان يخدم التكامل. **كيف نظر الإسلام إلى الديانات؟**

المبحث الثالث: حرية المعتقد أمر مكفول بشروطه وضوابطه وانتفاء موانعه. فالتوازن بين حرية الفرد والضمير الجمعي للجماعة أمر مطلوب سواء على المستوى الثيولوجي[٢]، أو التراكمية التاريخية.

هل نحن نبحث عن حرية المعتقد أم حرية الازدراء للديانات؟

المبحث الرابع: وثيقة المدينة وتأكيدها على التعددية وحقوق الأقليات والمواطنة المتساوية بين الناس. وفيها قوله ﷺ "ويلكم"، يحذر من هذه الحروب والأحوال التي يؤول إليها أمر الناس **{إن في ذلك لعبرة}**. فمن رحم الإسلام نحتاج أن نقدم للبشرية جمعاء هذه الصحيفة التي أسست لمواطنة متكاملة. وهي وثيقة ترشح لتكون إسهامًا في تأصيل حقوق الإنسان وتأكيد التعددية.

وإني أرفع من خلال البحث وهذه المشاركة الدعوة لمناقشة بنود هذه الوثيقة في مدينة المصطفى ﷺ، المنبر الذي انطلقت منه الوثيقة، لعقد ملتقيات عدة متسلسلة تناقش بنودها، بل إلى اقتراح مادة في الجامعات تكون بيانًا لأثر تطبيق بنود هذه الوثيقة على مدى التاريخ، وكيف كان لتفعيلها الأثر المشرق في تاريخ الدولة الإسلامية وسيادتها وتعايشها مع الآخر.

واللّه أسأل التوفيق والسداد وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

٢- أصل اللفظ هو ثيولوجيا ويعنى اللاهوت بمعنى من المعاني، وهو حالة أو وضعية عقلية على نحو يوناني متميز ولها صلة بالأهمية الكبرى التي يوليها المفكرون اليونانيون للعقل «لوغوس». يُنظر: (بشروئي ومسعودي، تراثنا الروحي من بدايات التاريخ إلى الأديان المعاصرة، ٧٥).

المحور الأول

٢ وثيقة المدينة النبوية

تأكيد على التعددية والمواطنة المتساوية بين الناس

المبحث الأول:
الحوار واجب ديني، وضرورة إنسانية

قال اللّه تعالى **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}**. (سورة الحجرات: ١٣) يُخبرنا اللّه عز وجل الخالق لنا الأعلم بأحوالنا، وقد جعلنا شعوبًا وقبائل وجماعات لنتعارف، وأوجد بيننا من الصلات ما تؤهلنا للتآلف، والتآخي.

اللّه عز وجل ينادي الناس ليطلعهم على الغاية من خلقهم شعوبا وقبائل، إن الغاية ليست التنافر والخصام، إنما التعارف والوئام، وأما اختلاف الألسنة والألوان واختلاف الطبائع والأخلاق والمواهب والاستعدادات فلا يقتضي النزاع والشقاق، بل يقتضي التعاون للنهوض بجميع التكاليف.

فاللّه عز وجل خلق الناس للتعارف والتآلف وهذا لا يتم إلا من خلال التخاطب والحوار والنقاش بين الناس، لذلك نقول إن الحوار ضرورة بشرية إنسانية.

إنّ المقصود الأعظم من الحوار في الإسلام هو دعوة المخالف، وإرشاده للصواب حتى يقتنع بفكره ومنطقه بمنطق الإسلام وصدقه، فالحوار المتسم بالحكمة والهدوء والليّن هو مفتاح القلوب ومن خلاله يتوصّل إلى العقول وبه ترتاح النفوس، قال تعالى: {**ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**}. (سورة النحل: ١٢٥).

وإنّ من أهمّ ثمرات الحوار في الإسلام تقريب وجهات النظر، وتضييق هوّة الخلاف بين المتحاورَين، حتى لا يبقى في صدورهما شيءٌ ضدّ بعضهما؛ حيث يُمكن من خلال الحوار الهادئ الوصول إلى حلٍّ وسطٍ يرضي جميع المتحاورين ويُقنعهم إن كان الخلاف بين جماعتين أو شخصين في فكرة ما، وبالتحاور يُستبدل التباغض والتناحر إلى تحابب وتواد.

وبالحوار يتم كشفُ الشبهات ذلك أن الحوار السليم يوصل المُتحاورين إلى كشف ما يُلصق بالأفكار والمُعتقدات من شبهات وأباطيل اختلقها أعداء المنطق لإرضاء رغباتهم، ممّا يوصل بالنتيجة إلى إظهار الحقّ وبيانه، وإبطال الباطل وإزهاقه.

إن التحديات التي تواجهها الإنسانية كلها، وتصاعد وتيرة التطرف الفكري سواء بين المسلمين أو بين غيرهم، يؤكد أن الحوار أصبح ضرورة إنسانية ملحة وحضارية، خاصة ونحن نحيا في عالم تشابكت فيه المصالح، وزادت فيه احتياجات البشر لبعضهم، وغدا حوار اتباع الديانات وسيلة إيجابية لتحقيق الهدف الأسمى من كل دين، وهو تعليم الناس الإيمان باللّه الواحد، وكيف يختلفون دون أن يتخاصموا أو

يتقاتلوا أو أن يتهم بعضهم بعضًا بالكفر في تعاملاتهم.

فالحوار هو سبيل مواجهة الأخطاء بين المتحاورين، وسبيل مواجهة التشدد من الأطراف كافة، والحوار يحل المشكلات العالقة، بل إن الحوار يقي الأمة الإسلامية من الإساءات التي يتعرض لها الإسلام بين الحين والآخر.

وقد أثبتت التجارب على مدى التاريخ أن الحوار مع الآخر كان السبيل الأمثل للتقارب والتعايش مع الآخر، بين أتباع الثقافات المختلفة.

إن الحوار مع الآخر ينطلق من صميم الدعوة الإسلامية الصحيحة، لأن الإسلام كان سباقًا إلى الدعوة إلى الحوار، فالحوار له أسس راسخة وجدت في دستور أمة الإسلام الخالد القرآن الكريم، وإن القرآن الكريم قنن عملية الحوار ودعا إليها يقول تعالى: **{قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا...}**، (سورة آل عمران: الآية ٦٤)، **{وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ....}**، (سورة العنكبوت: الآية ٤٦).

إن الحوار مع الآخر بات ضرورة ملحة تتطلبها ظروف عالمنا المتغير والمتجدد، من جراء تحديات الحداثة والعولمة وكثرة التبادلات الثقافية والتقنية، فقد أصبح الحوار الإطار العام لجميع اللقاءات بين البشر، خاصة بين المتدينين، فالحوار هو وجه من وجوه التعاون الإنساني الضروري تجاه التقدم والازدهار في المجتمع البشري.

حتى يتحقق النجاح لحوار أتباع الأديان لا بد أن نتجنب مواطن الخلافات، ونعمل على البحث عن مواطن التلاقي والمشترك بين البشر من أتباع الديانات السماوية، فلو تركنا الخلافات وتمسكنا بالمشترك بيننا جميعًا، سننجح بلا شك في وضع أسس للتعايش المشترك، وتستفيد كل أمة من الأمم الأخرى.

فالإسلام دعا إلى التحاور والنقاش للوصول إلى مساحة مشتركة يتعايش فيها الجميع بسلام وتعاون ووئام، وهو عملية قديمة بقدم البشرية، ينتفع فيه كل طرف بفكر الآخرين، وتتواصل الشرائع السماوية من أجل خير الإنسانية كلها.

المحور الأول

٢ وثيقة المدينة النبوية

تأكيد على التعددية والمواطنة المتساوية بين الناس

المبحث الثاني:
التعددية فطرة وسنة كونية

شاءت الإرادة الإلهية أن يخلق البشر متنوعين ومتعددين بخصائصهم الثقافية وانتماءاتهم الفكرية ومختلفين بألوانهم وأجناسهم وأعراقهم- وهو ما يطلق عليه مصطلح التنوع والتعددية الثقافية- ولم تتم هذه الإرادة عن نزعة شر أو بدافع تحريض البشر ضد بعضهم البعض. ونصت الأديان السماوية بشكل واضح وصريح على حقيقة مهمة جدًا لايمكن التغافل عنها، أن السنن الكونية لا تكتمل إلا بالتعددية والتنوع.

إن الإختلاف فطرة الخلق وسنة من سنن الكون وهي اعتراف بالآخر وحفظ لحقوقه وحريته بالاختيار دون إعطاء لأحد الحق بإقصاء الاخر وإكراهه على اعتناق معتقد لا يؤمن به.

إن التعدد والتنوع دليل على قدرة اللّه وحكمته، حيث قال تعالى: **{ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين}** (سورة الروم: ٢٢).

إن الإسلام احترم التعدد والتنوع، حيث نبهنا اللّه إلى ذلك في قوله تعالى: **{ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين}**، (سورة هود: ١١٨).

ونبينا محمد ﷺ وخلفاؤه الراشدين احترموا هذا التعدد والتنوع، ونظروا إليه نظرة تقديس واحترام، متفهمين أن الأديان تتكامل ويتمم بعضها بعضًا كلوحة جميلة إذا ما عبثنا بها ضيعنا جمالها وإذا تركناها كما هي نشرنا بذلك السلام بين الناس.

والحوار في حقيقته ينجم عن الاختلاف الذي هو سنة الحياة، وإن رسالة الإسلام عالمية، وعالمية الإسلام تقتضي التعامل مع الآخر والتحاور معه على ما كان منه، وأن يؤمن كل طرف أن الاختلاف أمر طبيعي، وأن اللّه تعالى قد جعل الاختلاف سنة كونية ماضية من الأزل إلى الأبد.

في عالم الحوار نؤمن أنه ليس من شأن المسلم وليس من طبيعة الإسلام أن يحاول صب الناس في قالب واحد، بل على العكس يحافظ على فكر الاختلاف، ولا بد من النظر إلى الاختلاف من منظور إيجابي وليس من منظور سلبي.

وعلى الرغم من طرح بعض المحاذير حول سلبيات إقرار مبدأ التعددية، وأنها يمكن أن تؤدّي إلى تفكيك المجتمع، وتخريب النسيج الاجتماعي العام، لأن لكل ثقافة عاداتها، وتقاليدها، ونمط حياتها، وبالتالي إلى حال من عدم الاستقرار، والفوضى الاجتماعية، واندثار فكرة «المجتمع» وظهور فكرة «الجماعات»؛ وبذر صراعات مسلحة بين الجماعات حول الحقوق، والسلطات، والثروات، والغالب أن تنتهي تلك الصراعات بحرب أهلية،

ممـــا يـــؤدي إلـــى تفكك الـــدول، والانقســـام المجتمعـــي إلـــى جماعـــات تطالـــب كل منها بدولة خاصـــة بها.

لكن الواقـــع وتاريـــخ المجتمعات يؤكد علـــى أن التعدديـــة الثقافية بمثابـــة حـــوار بين هويـــات ثقافية مختلفـــة، لهـــدف إبـــراز التعـــدد كمركـــب أساســـي للمجتمع.

ولـــو نظـــر الجميع ســـواء النخبة أو العامـــة للاختلاف تلـــك النظرة الإيجابية، فســـوف ترقـــى أفكارنا وســـنتحلى جميعًـــا بـــأدب الحوار والاختـــلاف، ووقتهـــا سنكتشـــف أن الاختـــلاف نعمـــة كبـــرى وليس نقمـــة، كمـــا يعتقـــد البعـــض، لأن الاختـــلاف يثـــري الحضـــارات ويســـهم فـــي ازدهارهـــا وتقدمها علـــى المســـتويات كافة.

إن التعدديـــة لا تعنـــي الفرقـــة والانقســـام، إنها الإيمـــان بثقافة التعدديـــة والتنوع، فـــي الانتماءات والأفـــكار وهو يســـاعد كثيـــرًا في تحقيـــق مســـاحة أكبر مـــن قبول الآخـــر واحترامـــه وتقديره.

وقبـــول الآخـــر هنـــا لا يعنـــي أن تتخلـــى عـــن آرائـــك ومعتقداتك، وإنما هـــو إيمان حقيقـــي واعتقاد صـــادق بحـــق الآخـــر- المختلف عنـــك- فـــي الوجـــود والتعبير عن ذاتـــه وطـــرح آرائـــه دون اتهامـــه بالعمالة أو التخويـــن أو التكفير أو حتى اتهامـــه بغيـــاب المعلومات أو نقصها.

إن ســـنة التعددية والاختلاف معلم مـــن معالم الحيـــاة الإنســـانية، وهي كســـائر الســـنن إرادة إلهية لا مجـــال لإلغائهـــا، فهي مـــن لوازم خلـــق الإنســـان وتكليفه، ولـــو أراد اللّه تعالـــى لجعل الناس نســـخة واحـــدة، إلا أن هـــذا ينافـــي ســـنة الابتـــلاء والتدافع.

المحور الأول

٢ وثيقة المدينة النبوية

تأكيد على التعددية والمواطنة المتساوية بين الناس

المبحث الثالث:
حرية المعتقد

العقيدة هي عبارة عن تصور للإنسان يحدد موقعه في الوجود وعلاقته بالكون وبما وراء الكون، وهذا التصور وذلك المفهوم هو ما يسمى بالعقيدة[٣]. والعقيدة سواء كانت دينية أم فلسفية فكرية، هي الأساس الذي تقوم عليه الحضارة وجميع الأنظمة الاجتماعية الأخرى[٤].

وتُمثل حرية الاعتقاد لونًا من ألوان الحرية التي تتعدد مظاهرها وتطبيقاتها وإذا كانت الحرية، بصفه عامة، تعني القدرة على التصرف بدون عائق، فإن حرية الاعتقاد الديني تعني قدرة الإنسان في أن يؤمن بما يشاء من معتقدات دينية وفلسفية دون أن يكون لأحد حق الكشف عما يؤمن به في قلبه أو عقله، وتصبح من ثم ملاحقة الإنسان أو تتبع

الحقيقة التي يؤمن بها عائقًا يهدد تلك الحرية[٥].

فالمقصود بحرية العقيدة أن يكون الشخص حرًا في اعتناق أي دين أو مبدأ يعتقد به، والعقيدة أمر داخلي ليست له مظاهر خارجية. وهي العلاقة بين الفرد وخالقه، وما يؤمن به أو يعتقد فيه، وهي صلة روحية تدخل في نطاق الضمير والسرية، وهي بلاشك خارج نطاق الرقابة أو التقييد.

ومع وضوح هذه الحقيقية، فقد كانت هناك فترات في التاريخ البشري أعطى بعض الحكام لأنفسهم حق التفتيش عما يدور في عقول المحكومين، ثم محاسبتهم بعد ذلك عما يظنونه مخالفًا مع معتقداتهم وآرائهم.

ولكن التاريخ أثبت ولم يغفل المواثيق والوثائق التاريخية القديمة والحديثة، التي تثبت حرية الإنسان في معتقده وشرائعه. وفيما يلي نماذج من هذه النصوص والمواثيق التي سطرها لنا التاريخ:

وثيقة المدينة:

تقر صحيفة المدينة حرية الديانة المبنية على إرادة حرة مختارة[٦]، ويظهر ذلك في قوله: «**لليهود دينهم وللمسلمين دينهم**»[٦]، إنه الاعتراف بالآخر، وعدم البحث في ضمائر الناس ودواخلهم.

في وثيقة المدينة ومن خلالها لا نتكلم عن حرية المعتقد فهي مكفولة، ولكن شتم الآخر وازدرائه فهذا إشكال كبير، وهنا لا بد أن نفرق بين المسألتين: بين حرية المعتقد وبين شتم رموز البشرية.

إنه التشريع الذي يجرم الإساءة،

٣- ينظر بهذا الصدد: د. ابراهيم زيد الكيلاني وزميله، دراسات في الفكر العربي الاسلامي،ط١، سنة ١٩٨٨، ص ١٠٧. د. هاني سليمان الطعيمات، حقوق الانسان وحرياته الاساسية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١، ص ١٦٠.

٤- هاني سليمان الطعيمات، حقوق الانسان وحرياته الاساسية، دار الشروق، عمان، ٢٠٠١،ص ١٦٠.

٥- عبد المنعم محفوظ، علاقة الفرد بالسلطة، الحريات العامة وضمانات ممارستها - دراسة مقارنة، المجلد الاول والثاني، ط١، د.ت.

٦- يُنظر: (مجموعة من المؤلفين، التعددية الدينية ومنطق التعايش، ١٨).

ولذا فإن الفقهاء فرقوا بين شيئين: على سبيل المثال إذا قال لك جارك غير المسلم إن محمدًا ليس نبيًا، فلا تزعجه ولا تفكر في الرد عليه، فهو ليس مجالًا للحوار، لكنه إذا بدأ يشتم فحينئذ يحق لك أن ترفع الأمر إلى الجهة المختصة.

وتدل البنود دلالة واضحة على أن الأمة التي أنشأتها وثيقة المدينة هي أمة تعاقدية متنوعة في انتمائها الديني، تجمع بين المهاجرين والأنصار من جهة، ومن تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم من اليهود والأعراب والمنافقين والمؤلفة قلوبهم من جهة أخرى، يجمعهم جميعًا مفهوم الأمة ذات الطابع السياسي والمدني، لا العقدي الديني، إن الأمة التي أنشأتها الوثيقة كانت تتمثل في مجموعة من الأفراد والجماعات تربطهم صلات مادية ومعنوية[٨].

وفيها: «**هذا كتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم إنهم أمة واحدة من دون الناس**»[٩]. والبر على أبناء الوطن جميعًا، وغيرها والتي تحدد المهام الملقاة على عاتق مواطني الدولة بمختلف أجناسهم، وأديانهم بدون تمييز طرف على الآخر[١٠].

لقد انطلقت استراتيجية التعايش من أرض عقائدية، حيث توجهت الدعوة الإسلامية بالنداء الإلهي إلى أهل الكتاب داعية إياهم للالتقاء على كلمة التوحيد في مقابل الشرك، ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا**﴾ (سورة آل عمران: ٦٤)، هذا النداء يشكل أول نداء عالمي للتعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة عمل رسول الله ﷺ على تطبيقه في حياته العملية وذلك حينما قننه في دستور دولته التي أعلنها في المدينة بعد هجرته إليها [١١].

إن دراسة الحديث النبوي والسيرة النبوية تعطينا فكرة واضحة على التطبيق النبوي الشريف

للأسس الأولية للتعايش كان واضحًا جدًا في تعامل النبي ﷺ مع مجتمع المدينة، فمن خلال وثيقة المدينة تظهر لنا معطيات عدة، فقد عملت الوثيقة على إزالة الغموض حول مفهوم الأمة، فهناك تصوران لمفهوم الأمة، الأول في إطار المفهوم الديني، والثاني في إطار المفهوم السياسي، فالأمة بمفهومها السياسي الواسع تتسع لتشمل أكثر من جماعة دينية واحدة مما يجعل المجتمع الإسلامي سياسيًا يتكون من فئات عدة لها انتماءات دينية مختلفة: «إن يهود بني عوف» فظهر مفهوم المواطنة حين اتحد مفهوم الأمة مع مفهوم الوطن والدولة والمواطنة[12].

ونلحظ من خلال الوثيقة التزام اليهود بالدفاع عن المدينة إلى جانب المسلمين من أي اعتداء خارجي والمشاركة في تحمل نفقات الحرب «وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة»[13]. وحددت الوثيقة الجهة التي تمثل القيادة العليا في الدولة والفقرات التي نصت على ذلك[14].

وتشهد الشواهد التاريخية على تطبيق مبدأ حرية المعتقد، فالمسلمون عندما فتحوا البلاد حافظوا على الموروث الثقافي والديني لتلك البلاد، ولم يتعرضوا لها بالهدم، فهذا خالد بن الوليد عندما فتح دمشق ضمن لهم عدم التعرض لدور عبادتهم: «هذا ما أعطى

٧- يهود المدينة في العهد النبوي، ص ٥١ وما بعدها.

٨- يُنظر: (الهاشمي، معاهدات الرسول صلى اللّه عليه وسلم، ٣٨٤).

٩- (مجموعة من المؤلفين، وثيقة المدينة، ١٢١-١٢٢).

١٠- يُنظر: (الشعيبي، وثيقة المدينة المضمون والدلالة، ٦٦).

١١- يُنظر: (وثيقة المدينة المضمون والدلالة، ١٨١).

١٢- يُنظر: (جيادالشعيبي،، حقوق الآخرفي ضوء صحيفة المدينة، ١٥٧).

١٣- عاصمة الاسلام٣٩- العمري المجتمع المدني ١٢٣.

١٤- يُنظر: (مجموعة من المؤلفين، وثيقة المدينة، ١٢١-١٢٢).

خالد بن الوليد أهل دمشق يوم فتحها، أعطاهم أمانا لأنفسهم». ولما ولي معاوية بن أبي سفيان، أراد أن يزيد كنيسة يوحنا في المسجد بدمشق، أي يجعل الكنيسة جزءًا من المسجد، فأبى النصارى ذلك، فأمسك ثم طلبها عبد الملك بن مروان في أيامه للزيادة في المسجد، وبذل لهم المال فأبوا أن يسلموها إليه، فأخذها عنوة وهدمها وأدخلها في المسجد، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز اشتكى إليه النصارى ما فعل الوليد بهم في كنيستهم، فكتب إلى عامله يأمره برد ما زاده في المسجد عليهم»[١٥].

١٥- البلاذري، أحمد بن يحيى، فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣/١، ١٣١ ــ ١٣٢. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ٥ /٥.

المبحث الرابع:
وثيقة المدينة مؤكدة على التعددية وحقوق الأقليات والمواطنة المتساوية بين الناس

وثيقة المدينة هي أول وثيقة حقوقية نظمت العلاقات بين أفراد الجماعة السياسية، وأنها ضمنت الحقوق والواجبات على أرضية التعددية الدينية والعرفية، فهي عقد مواطنة متقدم على عصره في بيئة تفشى فيها النزاع والجهل[16].

كتب رسول اللّه ﷺ كتابًا بين المهاجرين والأنصار وادع فيه يهود وعاهدهم وأقرهم على دينهم وأموالهم وشرط لهم واشترط عليهم.

لم يكن لهذا العهد مدة معينة بين الرسول ﷺ واليهود، بل ترك الأمر مطلقًا ما داموا ملتزمين بمدة العقد[17]. وقد تضمنت وثيقة المدينة ٤٧ بندًا، ذا أبعاد اجتماعية وسياسية وقانونية[18].

يقول المستشرق الروماني جيورجيو[19] معلقًا على هذه الوثيقة: «حوى هذا الدستور اثنين وخمسين بندًا كلها من رأي رسول اللّه، خمسة وعشرون منها خاصة بأمور المسلمين، وسبعة وعشرون مرتبطة بالعلاقة بين المسلمين وأصحاب الديانات الأخرى، ولا سيما اليهود وعبدة الأوثان، وقد دون هذا الدستور بشكل يسمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية، ولهم أن يقيموا شعائرهم حسب رغبتهم، ومن غير أن يتضايق أحد من الفرقاء[20]. وضع هذا الدستور في السنة الأولى للهجرة، أي عام ٦٢٣م. ولكن في حال مهاجمة المدينة من قبل العدو عليهم أن يتحدوا لمجابهته وطرده»[21].

ومثلت الوثيقة أول تقرير في قوانين العرب السياسي بالاعتراف بالآخر، بصفته وحدة واحدة في أمة واحدة، بالمعنى السياسي والاجتماعي، رغم كونه أمة أخرى بالمعنى الديني والعقدي، كما تقرر هذه الوثيقة جواز الانضمام لكل من يريد الالتحاق بالأمة ولو من خارج الدولة[22].

إن القارئ لوثيقة المدينة يلحظ أنها لم تصف المجتمع بأنه مجتمع إسلامي، ولم تصبغه بصبغة الإسلام والمسلمين، بل تركتهم على معتقداتهم وتقاليدهم وأعرافهم، واستثنت إلزامهم بالدفاع عن المدينة ضد أي عدوان خارجي. وهذا يعني أن دولة الإسلام قامت على الاعتراف بالتعددية والشراكة والمساواة في الحقوق والواجبات المعنوية والمادية، كما منحتهم التكافؤ والعزة والكرامة في ظل التجربة المشتركة التي تعتمدهم جميعًا[23].

كما أن اختلاف الدين بمقتضى أحكام

الصحيفة ليس سببًا للحرمان من مبدأ المواطنة[٢٤].

وهذا يعني الاعتراف بالحرية الدينية، وبإمكانية التعايش بين الأديان المختلفة، وهذه من الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في إقرار مبدأ المواطنة في الدولة الإسلامية[٢٥].

إن التعددية في الإسلام تعددية أخلاقية، جعلت الفصل بين مواطني المدينة يقوم على البعد الأخلاقي، فقد كانت الوثيقة دعوة للقيم الأخلاقية بين المسلمين وغيرهم[٢٦].

لقد كان للإقرار والاعتراف بالتعددية الدينية الدور الأكبر في نماء المجتمع، وعند دراستنا لحياة الرسول الأعظم ﷺ قدوة للمؤمنين، نرى كيف كان تنزيل المبدأ للتطبيق على أرض الواقع ولذا خرجت التعددية بمفهوم إيجابي.

لقد كانت الحالة السائدة في المجتمع العربي قبل الإسلام، هي حالة التعدد القبلي، الذي يستمد قوته من القبيلة والنسب فيما بين أفراد القبيلة الواحدة، حيث كانت من القبائل المعروفة في المدينة المنورة على سبيل المثال، قبيلة «بني عوف» و«بني ساعدة» و «بني النجار» وغيرهم، وعندما دخل النبي ﷺ المدينة مُهاجرًا إليها لم يلغ هذه الحالة من التعدد، وإنما نظمها وجعل لكل قبيلة حقوقًا تؤديها، وواجبات تلتزم بها.

١٦- يُنظر: (مجموعة من المؤلفين، وثيقة المدينة، ١٨٨).

١٧- زاد المعاد ١٣٦/٣.

١٨- مجموعة من المؤلفين، وثيقة المدينة، (١٣١).

١٩- كونستان فيرجيل مستشرق ولد عام ١٩١٦ تخرج من جامعة بوخارست في العلوم الفلسفية في مدينة روس باني. يُنظر: معرب كتاب نظرة جديدة في سيرة رسول الله للدكتور محمد التونجي.

٢٠- يُنظر: ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، ١٢٤/١.

٢١- يُنظر: نظرة جديدة في سيرة رسول الله، لكونستانس، ص ١٩٢- ط١ الدار العربية، بواسطة بحث غزة ٤٨ موقف الاسلام.

٢٢- دولة الرسول في المدينة، الشريف، ٩٩، بواسطة مرجع أبعاد، ٣٨٥ .

٢٣- يُنظر: (مجموعة من المؤلفين، وثيقة المدينة، ١٩٠).

٢٤- يُنظر: (الشعيبي، وثيقة المدينة المضمون، ٦٥).

٢٥- يُنظر: (مجموعة من المؤلفين، وثيقة المدينة، ١٩٢).

٢٦- يُنظر: (مجموعة من المؤلفين، التعددية الدينية ومنطق التعايش، ٢١).

لقد جعل النبي ﷺ لكل قبيلة نقيبًا مسؤولًا ومشرفًا على قبيلته وممثلًا لها في تجمع يضم كل نقباء القبائل، وجعل عليهم نقيبًا، سُمي نقيب النقباء. واستفاد من حالة التعدد هذه في إشاعة روح المسؤولية لدى القبائل العربية، في تصرفاتهم وعلاقاتهم بالقبائل الأخرى، كما استفاد من جهة أخرى من حالة التنظيم بينها في التعاون على البر والتقوى فيما بينها، عبر التنسيق بين النقباء في حالات الحرب والسلم وغيرها.

لقد استفاد من هذا النوع من التعدد حتى في توزيعه لمهام الرسالة، فعندما حاصر الكفار المدينة اقتصاديًا لئلاّ تصل البضائع والمُؤن للمسلمين، أمر الرسول بالمراقبة لحركة القوافل، وفي هذه المهمة وزّع الرسول المهمة بين المهاجرين والأنصار، فكان لكل منهم يوم يراقبون فيه القوافل، فكان هذا دليلًا على قبول التعدد والاستفادة منه في مجال العمل الإسلامي.

لقد استطاع النبي ﷺ أن يحقّق نهضة في المجتمع لم يسبق لها مثيل على وجه الأرض. وبفضل حكمته في تطويع حالة التعددية، والاستفادة منها في البناء، وجعله منها نسيجًا متماسكًا ومتكاملًا، استطاع ﷺ أن يحقق به نهضة حضارية شامخة في زمن قياسي لم يكن له نظير.

قال اللّه تعالى في كتابه الكريم: **{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}**. (سورة الحجرات: ١٣).

وكنموذج تطبيقي في العصر الحاضر تطالعنا وثيقة مراكش المعتمدة على ميثاق المدينة، حيث تمثل شاهدًا عمليًا تطبيقيًا لمبادئ وثيقة المدينة، فهي مواثيق للبشرية عمومًا بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو اللون.

ولقد أكد المؤتمرون في إعلان مراكش، الذي تلاه السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، يوم الأربعاء ١٦ ربيع الآخر ١٤٣٧ (٢٧ يناير ٢٠١٦)، على ضرورة تأسيس تيار مجتمعي عريض لإنصاف الأقليات الدينية في المجتمعات المسلمة ونشر الوعي بحقوقها، وتهيئة التربة الفكرية والثقافية والتربوية

والإعلامية الحاضنة لهذا التيار، وعدم توظيف الدين في تبرير أي نيل من حقوق الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية.

جاء هذا الإعلان إحياءً للنفوس المعصومة وحفظًا للأعراض المصونة، وحرصًا على تحقيق السلم بين بني الإنسان، ومطالبة للنفس بأداء الحقوق، واسترجاعًا للصورة الحقيقية لديننا الحنيف، ونصحًا وتحذيرًا لعموم الأمة من انعكاسات هذه الجرائم المتدثرة بلبوس الدين على وحدتها واستقرارها ومصالحها الكبرى في المدى القريب والبعيد. وفي ذكرى مرور ما يزيد على ألف وأربعمائة (١٤٠٠) سنة على صدور «صحيفة المدينة»، اجتمع حوالي ثلاثمائة (٣٠٠) شخصية من علماء المسلمين ومفكريهم ووزرائهم ومفتيهم على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم من أكثر من مائة وعشرين (١٢٠) بلدًا بحضور إخوانهم من ممثلي الأديان المعنية بالموضوع وغيرها، داخل العالم الإسلامي وخارجه، وممثلي الهيئات والمنظمات الإسلامية والدولية؛ إيمانًا منهم جميعًا بنبل المسعى وخطورة القضية.

ومن المغرب إلى مهبط الوحي اختتمت أعمال مؤتمر مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته الثالثة والعشرين، والذي أقيم برعاية خادم الحرمين الشريفين في مركز الملك سلمان الدولي للمؤتمرات بالمدينة المنورة، خلال الفترة من ١٩-٢٣ لعام ١٤٤٠هـ، ونظَّمه المجمع بالتعاون مع الجامعة الإسلامية، بإعلان: **المدينة المنورة للتعايش في ظل الإسلام**، والتي عرض خلالها حقائق عن الدين الإسلامي واستعرض جملة من مبادئه السمحة والتي من أهمها تحقيق السلام بالتعايش مع الآخر وإقرار التعددية كسنة كونية[٢٧].

ومن المدينة إلى مكة نظمت رابطة العالم الإسلامي مؤتمر الوسطية والاعتدال الدولي الاثنين ٢١ رمضان ١٤٤٠ - ٢٧ مايو ٢٠١٩، وإعلان «وثيقة مكة المكرمة». إلى جانب مناقشة موضوعات «الاختلاف وثقافة الاعتدال»، و«تعزيز الوسطية والاعتدال في المجتمعات

٢٧- مؤتمر الفقه الإسلامي يختتم أعماله بـ ١١ قرارًا فقهيًا، صحيفة (المدينة أون لاين)، ٤ نوفمبر ٢٠١٨م، مُتاح على الرابط التالي:
https://www.al-madina.com/article/596903

المسلمة»، و«رسالة التواصل الحضاري»، وقضايا التعدد الديني والتواصل الثقافي[٢٨].

٢٨- مؤتمر وثيقة مكة المكرمة، موقع: رابطة العالم الإسلامي، مُتاح على الرابط التالي: https://themwl.org/ar/wasatiyyah

وأن الخير هو المشترك الإنساني الموصل إلى الله.

- التعددية الدينية تعني أن كل الأديان تشكل طُرقًا للتعايش والتسامح والسلم والتعرف على الآخر، فلا أحد يمتلك الحقيقة النهائية في مسائل الاعتقاد؛ ما ينسف التأويلات المبرِّرة للعنف والتعصب.

نتائج وتوصيات:

- التعددية الدينية هي أساس وَحدة الجنس البشري، فالجماعة الإسلامية جزء من الجماعة الإنسانية. ومن الضروري الخروج من وهم «إله المسلمين»، إلى رحابة «إله الناس جميعًا».

- التعددية الدينية جزء من البنية التكوينية للإنسان في بحثه عن الحقيقة.

- التعددية الدينية إيجابية في كل صورها وحالاتها، لأنها قرار إلهي وسنة كونية.

- التعددية الدينية تعني أسبقية الأخلاق على العقائد،

- التعددية الدينية تستوجب التبادل الأخلاقي، والاعتراف بكرامة الآخر، وأن حقّه في حرية العقيدة مطلقًا. **{لِكُلٍّ جعلنَا منكُم شِرعَةً ومنهاجًا ولو شاءَ اللّه لجعَلكُم أمَّةً واحدةً ولَكن ليَبلُوَكُم في ما آتاكُم فاستَبقُوا الخَيراتِ إلى اللّه مرجعُكُم جميعًا فيُنبِّئكُم بما كُنتُم فيه تَختلفُونَ}** (سورة المائدة: ٤٨).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

ملاحق الدراسة

أولًا: وثيقة المدينة:

«بسم اللّه الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد النبي ﷺ بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم إنهم أمة واحدة من دون الناس المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون الأولى كل طائفة تفدى عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو ساعدة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو الحارث على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين وإن المؤمنين لا يتركون مفرحا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين وإن أيديهم عليه جميعًا ولو كان ولد أحدهم ولا يقتل مؤمن مؤمنًا في كافر ولا ينصر كافرًا على مؤمن وإن ذمة اللّه واحدة يجير عليهم أدناهم وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم وإن سلم المؤمنين

واحدة لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل اللّه إلا على سواء وعدل بينهم وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضًا وإن المؤمنين يبيء بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل اللّه وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدي وأقومه وأنه لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسًا ولا يحول دونه على مؤمن وإنه من اعتبط مؤمنا قتلًا عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول وإن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن باللّه واليوم الآخر أن ينصر محدثا ولا يؤويه وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة اللّه وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى اللّه عز وجل وإلى محمد صلى اللّه عليه وسلم وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف وإن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف وإن ليهود

بني ساعدة مثل ما ليهود بن عوف وإن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف وإن ليهود بني الأوس مثل ما ليهود بني عوف وإن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم وإن لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف وإن البر دون الإثم وإن موالي ثعلبة كأنفسهم وإن بطانة يهود كأنفسهم وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ﷺ وإنه لا ينحجز على ثار جرح وإنه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته إلا من ظلم وإن اللّه على أبر هذا وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه وإن النصر للمظلوم وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم وإنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى اللّه عز وجل وإلى محمد رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وإن اللّه على

أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها وإن بينهم النصر على من دهم يثرب وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين على كل أناس حصتهم في جانبهم الذي قبلهم وإن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة»[٢٩].

٢٩- تهذيب سيرة ابن هشام. مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة. ص ص ٣٩-٤٠.

ثانيًا: إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي

أولًا: في التذكير بالمبادئ الكلية والقيم الجامعة التي جاء بها الإسلام.

١- إن البشر جميعًا على اختلاف أجناسهم وألوانهم ولغاتهم ومعتقداتهم كرمهم اللّه عز وجل بنفخة من روحه في أبيهم آدم عليه السلام: (ولقد كرمنا بني آدم- الإسراء: ٧٠).

٢- إن تكريم الإنسان اقتضى منحه حرية الاختيار: (لا إكراه في الدين- البقرة: ٢٥٦)، (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعًا؛ أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)، (يونس: ٩٩).

٣- إن البشر- بغض النظر عن كل الفوارق الطبيعية والاجتماعية والفكرية بينهم- إخوة في الإنسانية: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى، وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا- الحجرات: ١٣).

٤- إن اللّه عز وجل أقام السماوات والأرض على العدل، وجعله معيار التعامل بين البشر جميعًا منعًا للكراهية والحقد، ورغّب في الإحسان جلبًا للمحبة والمودة (إن اللّه يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى- النحل: ٩٠).

٥- إن السلم عنوان دين الإسلام، وأعلى مقصد من مقاصد الشريعة في الاجتماع البشري: (يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة- البقرة: ٢٠٨)، (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على اللّه- الأنفال: ٦١).

٦- إن اللّه عز وجل أرسل سيدنا محمدًا صلى اللّه عليه وسلم رحمة للعالمين (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين- سورة الأنبياء: ١٠٧).

٧- إن الإسلام يدعو إلى البِرّ بالآخرين وإيثارهم على النفس دون تفريق بين الموافق والمخالف في المعتقد (لا ينهاكم اللّه عن الذين لم يقاتلونكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم. إن اللّه يحب المقسطين- الممتحنة: ٠٨).

٨- إن الشريعة الإسلامية حريصة على الوفاء بالعقود والعهود والمواثيق التي تضمن السلم والتعايش بين بني البشر (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود- المائدة: ٠١) (وأوفوا بعهد اللّه إذا عاهدتم- النحل: ٩١). «...أيما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة» (أخرجه الإمام مسلم في صحيحه).

ثانيًا: في اعتبار «صحيفة المدينة» الأساس المرجعي المبدئي لضمان حقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي

٩- إن «صحيفة المدينة» التي أقرها سيدنا محمد صلى اللّه عليه وسلم لتكون دستورًا لمجتمع متعدد الأعراق والديانات كانت تجسيدًا للكليات القرآنية والقيم الإسلامية الكبرى.

١٠- إن هذه الوثيقة ثابتة عند أئمة الأمة الأعلام.

١١- إن تفرد «صحيفة المدينة» عما قبلها وما بعدها في تاريخ الإسلام والتاريخ الإنساني نابع من:

أ- نظرتها الكونية للإنسان باعتباره كائنًا مكرمًا: فهي لا تتحدث عن أقلية وأكثرية بل تشير إلى مكونات مختلفة لأمة واحدة (أي عن مواطنين).

ب- كونها لم تترتب عن حروب وصراعات؛ بل هي نتيجة عقد بين جماعات متساكنة ومتسالمة ابتداء.

١٢- إن هذه الوثيقة لا تخالف نصًا شرعيًا وليست منسوخة؛ لأن مضامينها تجسيد للمقاصد العليا للشريعة والقيم الكبرى للدين؛ فكل بند منها إما

رحمة أو حكمة أو عدلًا أو مصلحة للجميع.

١٣- إن السياق الحضاري المعاصر يرشح «وثيقة المدينة» لتقدم للمسلمين الأساس المرجعي المبدئي للمواطنة؛ إنها صيغة مواطنة تعاقدية ودستور عادل لمجتمع تعددي أعراقًا وديانة ولغة، متضامن، يتمتع أفراده بنفس الحقوق، ويتحملون نفس الواجبات، وينتمون- برغم اختلافهم- إلى أمة واحدة.

١٤- إن مرجعية هذه الوثيقة لعصرنا وزماننا لا تعني أن أنظمة أخرى كانت غير عادلة في سياقاتها الزمنية.

١٥- إن «صحيفة المدينة» تضمنت بنودها كثيرًا من مبادئ المواطنة التعاقدية كحرية التدين وحرية التنقل والتملك ومبدأ التكافل العام ومبدأ الدفاع المشترك، ومبدأ العدالة والمساواة أمام القانون (... وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين؛ لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم؛ فإنه لا يوتغ [يهلك] إلا نفسه وأهل بيته...)، (وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم. وأنه لا يأثم أمرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم.)

١٦- إن مقاصد «صحيفة المدينة» هي إطار مناسب للدساتير الوطنية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، وينسجم معها ميثاق الأمم المتحدة ولواحقه كإعلان حقوق الإنسان مع مراعاة النظام العام.

ثالثًا: في تصحيح المفاهيم وبيان الأسس المنهجية للموقف الشرعي من حقوق الأقليات.

١٧- إن الموقف الشرعي من هذا الموضوع- كما في غيره- مرده إلى مجموعة من الأسس المنهجية التي يسبب جهلها أو تجاهلها الخلط والالتباس وتشويه الحقائق؛ ومنها:

أ- اعتبار كليات الشريعة كالحكمة والرحمة والعدل والمصلحة، وتحكيم النظر

الكلي الذي يربط النصوص الشرعية بعضها ببعض ولا يغفل النصوص الجزئية التي يتشكل الكلي من مجموعها.

ب- اعتبار الجهات المخولة بالاجتهاد للسياق الذي نزلت فيه الأحكام الشرعية الجزئية، وللسياقات المعاصرة، وملاحظة ما بينهما من تماثل وتغاير من أجل تكييف تنزيل الأحكام، ووضع كل منها في موضعه اللائق به، بحيث لا تنقلب المفاهيم إلى ضدها، ولا تختل مقاصدها.

ج- اعتبار الارتباط بين خطاب التكليف وخطاب الوضع: أي النظر إلى الأحكام التكليفية موصولة بالبيئة المادية والإنسانية لممارسة التكاليف. ولذلك أصل فقهاء الإسلام قاعدة «لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان».

د- اعتبار الارتباط بين الأوامر والنواهي ومنظومة المصالح والمفاسد: لأنه ما من أمر ولا نهي في الشريعة إلا وهو قاصد إلى جلب مصلحة أو درء مفسدة.

١٨- إن من الاجتهادات الفقهية في العلاقة مع الأقليات الدينية ما كان متأثرا بممارسات تاريخية في سياق واقع مختلف عن الواقع الراهن الذي سمته البارزة غلبة ثقافة الصراعات والحروب.

١٩- إننا «كلما تأملنا مختلف الأزمات التي تهدد الإنسانية ازددنا اقتناعًا بضرورة التعاون بين جميع أهل الأديان وحتميته واستعجاليته. وهو التعاون على كلمة سواء قائمة لا على مجرد التسامح والاحترام، بل على الالتزام بالحقوق والحريات التي لا بد أن يكفلها القانون ويضبطها على صعيد كل بلد. غير أن الأمر لا يكفي فيه مجرد التنصيص على قواعد التعامل؛ بل يقتضي قبل كل شيء التحلي بالسلوك الحضاري الذي يقصي كل أنواع الإكراه والتعصب والاستعلاء».

وبناء على ما سبق؛ فإن المؤتمرين يدعون:

أ- علماء ومفكري المسلمين أن ينظروا لتأصيل مبدأ المواطنة الذي يستوعب مختلف الانتماءات، بالفهم الصحيح

والتقويم السليم للموروث الفقهي والممارسات التاريخية وباستيعاب المتغيرات التي حدثت في العالم.

ب- المؤسسات العلمية والمرجعيات الدينية إلى القيام بمراجعات شجاعة ومسؤولة للمناهج الدراسية للتصدي لأخلال الثقافة المأزومة التي تولد التطرف والعدوانية، وتغذي الحروب والفتن، وتمزق وحدة المجتمعات.

ج- الساسة وصناع القرار إلى اتخاذ التدابير السياسية والقانونية اللازمة لتحقيق المواطنة التعاقدية، وإلى دعم الصيغ والمبادرات الهادفة إلى توطيد أواصر التفاهم والتعايش بين الطوائف الدينية في الديار الإسلامية.

د- المثقفين والمبدعين وهيئات المجتمع المدني إلى تأسيس تيار مجتمعي عريض لإنصاف الأقليات الدينية في المجتمعات المسلمة ونشر الوعي بحقوقها، وتهييئ التربة الفكرية والثقافية والتربوية والإعلامية الحاضنة لهذا التيار.

ه- مختلف الطوائف الدينية التي يجمعها نسيج وطني واحد إلى معالجة صدمات الذاكرة الناشئة من التركيز على وقائع انتقائية متبادلة، ونسيان قرون من العيش المشترك على أرض واحدة، وإلى إعادة بناء الماضي بإحياء تراث العيش المشترك، ومد جسور الثقة بعيدًا عن الجور والإقصاء والعنف.

و- ممثلي مختلف الملل والديانات والطوائف إلى التصدي لكافة أشكال ازدراء الأديان وإهانة المقدسات وكل خطابات التحريض على الكراهية والعنصرية.

قائمة المصادر والمراجع

– **الإسلام والتعايش بين الأديان**، عبدالعزيز التويجري، ط٢، (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، ١٤٣٦ه.

– **البداية والنهاية**، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، مكتبة المعارف، بيروت.

– **تراثنا الروحي من بدايات التاريخ إلى الأديان المعاصرة**، سهيل بشروئي ومرداد مسعودي، ترجمة: محمد غنيم، ط١، بيروت: دار الساقي ٢٠١١م).

– **التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة**، كمال طيرشي، محمود كيشانة، عامر عبد زيد، معاذ بني عامر، الحاج دواق، عصام بوشربة، سعيد عبيدي، (بدون بيانات نشر) من جزء (التعددية الدينية قراءة في صحيفة المدينة، محمود كيشانة، ٢٠١٥م).

– **تهذيب سيرة ابن هشام**، عبدالسلام هارون. ٢٠١١م.

– **حرية المعتقد في الإسلام**، محمد عبدالحليم بيشي. الجزائر. وزارة الشؤون الدينية. ٢٠١٥م.

– **حقوق الآخر في ضوء صحيفة المدينة المنورة: تأصيل إسلامي لمبدأ التعايش**، خالد عليوي جياد، (مج: رسالة الحقوق كلية القانون، جامعة كربلاء، ع:٢، ٢٠١٢م).

– **حقوق الانسان وحرياته الأساسية**، سليمان الطعيمات دار الشروق، عمان، ٢٠٠١.

– **دراسات في الفكر العربي الاسلامي**. ابراهيم زيد الكيلاني وزميله، ط١، سنة ١٩٨٨م.

– **زاد المعاد. ابن القيم**. تحقيق شعيب الأرنؤوط. ١٤١٨هـ.

— **علاقة الفرد بالسلطة، الحريات العامة وضمانات ممارستها** - عبد المنعم محفوظ، دراسة مقارنة، المجلد الاول والثاني، ط١، د.ت

— **فتوح البلدان**، البلاذري، أحمد بن يحيى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ

— **الفهرست**. ابن النديم. د.ط. بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٨هـ.

— **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة**. محمد حميدالله.

— **معاهدات الرسول.. دراسة الأبعاد الإنسانية**، جنيد الهاشمي وشاه الهاشمي، (مج: القلم، جون، ٢٠١٣م).

— **نظرة جديدة في سيرة رسول الله**، كونستانس- ط١، الدار العربية.

— **وثيقة المدينة.المضمون والدلالة**. أحمد الشعيبي. ١٤٢٦هـ.

— **وثيقة المدينة**. مجموعة من المؤلفين. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. ٢٠١٤م.

— الوسيط في القانون الدولي العام، عبد الكريم علوان، دار الثقافة، عمان، ١٩٩٧.

— **يهود المدينة في العهد النبوي**. سامي أزهري. رسالة ماجستير. غزة. ١٤٢٤هـ.

- https://themwl.org/ar/wasatiyyah

- https://www.al-madina.com/article/596903

المحور الثاني

التعددية الدينية... نموذج من المغرب

٣ التعددية الدينية في المغرب
بين قانون متصلب وشارع متطلب

رقية أهجو [1]

مقدمة

ما يـــزال المغرب كغيـــره من بلدان العالـــم يعيش حركية متســـارعة عصيـــة علـــى الثبات والاســـتقرار علـــى أعـــراف مترســـخة أو قوانين قارة، أو نمـــوذج مجتمعـــي وحيد. ولعـــل هـــذه الحركية تتماشـــى وتَســـارع الأحـــداث فـــي العالـــم بأســـره بيـــن مـــد القوانيـــن وجزر الواقـــع الاجتماعـــي. وقـــد أذكت العولمـــة والتطـــور التكنولوجي هـــذا التســـارع، حيـــث ألقيـــا بالعالـــم في آتـــون آلـــة حضارية كاســـحة غيـــرت أنمـــاط العيش، ونشـــرت العديـــد مـــن القيـــم والأفـــكار، كمـــا رفعـــت نســـبة الوعـــي بالحقـــوق والحريـــات، وهـــذا مـــا نلاحظه فـــي المجتمع المغربـــي، حيـــث عـــرف مُنعطفًا مُهمًّـــا بعـــد اعتـــلاء العاهـــل المغربي الحالي محمد الســـادس ســـدة الحكم في البـــلاد، وكان من أبرز تلـــك التغيرات إلحـــاق العديد مـــن التعديلات بدســـتور المملكة ســـنة ٢٠١١، الـــذي يعتبـــره البعض ســـابقة فـــي تاريـــخ القوانيـــن لكونـــه تحـــدَّث للمـــرة الأولى في تاريـــخ المغرب عـــن الفئـــات غير المســـلمة المكونـــة للمجتمـــع المغربـــي، باعتبارهـــا عنصـــرًا مهمًّـــا مـــن العناصـــر البانيـــة للهويـــة المغربيـــة، والضامـــن لطابعهـــا التعـــددي. كمـــا اُعتبر وثيقة مهمـــة في مجال ترســـيخ مبادئ احتـــرام التعدديـــة الدينية

[1] حاصلة على دبلوم الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس الرباط المغرب، تخصص: العقائد والأديان السماوية. حاصلة على زمالة مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الديانات. مصنفة ضمن الخبراء الشباب العربي بجامعة الدول العربية. عضو بالمنتدى الأوروبي للوسطية ببلجيكا. عضو بالمركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة بالرباط. شاركت في تأليف عدد من الكتب الجماعية.

واستحضارها في سن القوانين المنظمة لسيرورة حياة المغاربة عامة.

وكما هو معلوم فقد عرف المغرب عبر أزمنة متتالية تعاقب أجناس مختلفة من الأقوام والديانات المتعددة والثقافات المتباينة، بدءًا بالمعتقدات الوثنية المتعددة الآلهة والطقوس، وصولًا إلى الديانات السماوية التوحيدية، إذ كان لكل فئة من تلك الفئات بالغ الوقع في رسم خريطة المغرب الدينية على الشاكلة التي هي عليها اليوم.

لقد كان اليهود والمسيحيون والمسلمون أهم العناصر التي شكلت وكونت المجتمع المغربي بثقافته وعاداته وتراثه ومعماره وحضارته، فقد عاشوا جنبًا إلى جنب في مراحل كثيرة، وسطروا سويًا تاريخ هذا الوطن، متجاهلين في أحايين كثيرة تلك الاختلافات والتباينات التشريعية والقوانين المتعلقة بكل دين على حدة؛ بالرغم من وجود كثير من الاختلافات التي تتطور أحيانًا لتصبح

خلافات حول النقاشات التي تُثار في الساحة الثقافية والعلمية والمجتمعية.

ومن النقاشات التي تُثار في هذا المجال؛ نجد بعض الحريات المشتركة بين كل المواطنين المغاربة باعتبارهم مواطنين يحكمهم نفس الدستور، ومن ضمن تلك الحريات على سبيل المثال حرية ممارسة الطقوس الدينية التعبدية لأتباع الديانات بشكل متساو بين المسلمين وأتباع الديانات الأخرى المخالفة، كما تُعتبر مسألة حرية ممارسة الدعوة لدى المسلمين مع حظر التنصير أو التبشير لدى أتباع الديانات المسيحية أيضًا من المواضيع التي تُثار حولها الكثير من النقاشات.

كما لا ننسى مسألة منع التنقل خارج دور العبادة باللباس الرسمي للديانات الأخرى ومنع ارتداء الرموز الدينية داخل المؤسسات العمومية وفي الشارع، وكذا إشكالية غياب التمثيلية السياسية لباقي الديانات داخل قبة البرلمان المغربي وغياب وجود حزب ذا مرجعية مسيحية أو يهودية في ظل وجود أحزاب ذات مرجعية إسلامية. كما أن الدستور المغربي يعتبر الإسلام دين الدولة الرسمي دون اعتبار لباقي الديانات الموجودة في كنف المجتمع المغربي، كما أن المغرب يتعامل مع أتباع بعض المذاهب والأديان بصلابة كالمذهب الشيعي والديانة البهائية وغيرهم، إذ يحظر وجود معتنقي تلك العقائد في المغرب أساسًا، كلها موضوعات تُثار للنقاش في كثير من الأحيان، فيتصاعد الخلاف حولها تارة ويخمد تارة أخرى تبعًا للمستجدات التي تطرأ داخل المجتمع المغربي.

وإلى جانب القوانين التي تسطر، نجد أن للشارع سلطة أخرى تتعاظم تبعًا لقوة وصلابة حجيته، من هنا انبثقت إشكالية هذا الموضوع والمتمحورة أساسًا في: ما مدى إمكانية تدبير التعددية الدينية في المغرب في ظل قوة القوانين وسلطة الشارع؟ وهل تمكن أتباع الديانات الأخرى من الاندماج فعليًا في ظل ذلك؟

في مفهوم التعددية الدينية:

إن موضوع التعددية الدينية هو موضوع متشعب ومتشظ، يرتبط بمشارب عدة، ومجالات مختلفة، فهو يصهر في بوتقته ما يرتبط بالتاريخ، وما يتعلق بالفكر، وما يدور في فلك المجتمع، إذ يرتبط بالأقليات الدينية وحقوق الإنسان من جهة، ويرتبط بالسياسات والقوانين الدولية من جهة أخرى، وقد يحدث أن يتسع ليطال مجالات أخرى. وهذا ما جعل تعريف مفهوم التعددية رهين باستحضار كثير من المحددات والاعتبارات الأساسية المرتبطة بكل مجال على حده. إن لمصطلح التعددية دلالات متعددة ومتباينة تبعًا لاختلاف المجالات التي يبحث فيها ففي «الأخلاق تدل التعددية على لون من النسبية ورفض للثبات والإطلاق في المعايير والقيم الأخلاقية، وفي السياسة تقترن التعددية بمفهوم الليبرالية، بل تُعد التعددية السياسية من إفرازات الفكر الليبرالي، أما التعددية الدينية التي شاعت في العالم المسيحي مؤخرًا فهي لون من الفهم في اللاهوت المسيحي»[٢]، وهي بذلك مصطلح يختص بالبحث في المجال اللاهوتي أو الكلامي بوصفها مسألة ترتبط في جوهرها بفلسفة الدين والبحث الديني، وليس فقط البحث في موضوع التعايش السلمي مع الآخر وقبوله من الناحية العملية بالرغم من أهمية ذلك في تحقيق التعددية المقصودة. ومصطلح التعددية الدينية هو «ترجمة للعبارة الإنجليزية Religions Pluralisme والتي لا يوجد حتى الآن اتفاق حاسم على تعريفها وتحديدها نظرًا للاختلاف في تحديد مفهوم (الدين) نفسه الذي تُنسب إليه التعددية»[٣]، وإذا كان الاختلاف واردًا

٢- تاريخ الفلسفة، أميل برهييه، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٥، ص ٢٠٥.

٣- التعددية الدينية من وجهة نظر إسلامية، حسن الشافعي، ص ١٢.

في أحد شقي المفهوم؛ فإن الخلاف سيعم كل المصطلح، وبالتالي فمن الصعب وضع مفهوم موحد للتعددية الدينية. وباستقراء أقوال وإنتاجات المفكرين في هذا المجال نجد أن مفهوم التعددية الدينية في الظاهر يتأرجح بين معنيين اثنين: أحدهما ذا طابع اجتماعي، والآخر: ينتشر في مجالات الدراسات الإنسانية والدينية، وبخاصة في علم دراسة الأديان. فالأول يعني: «تعايش المعتقدات الدينية المتنوعة المختلفة، والأديان بمفهومها الواسع في وقت واحد مع بقاء مميزات وخصائص كل منها»[٤]. والثاني حسب صياغة جون هيك أن: «التعددية الدينية نظرية خاصة عن علاقة الأديان كتقاليد ثقافية، واختلافها في ادعاءاتها المختلفة للحقيقة، وهي النظرية التي تقول بإن الأديان العالمية الكبرى، إنما هي تنوع نظرات الإنسان إلى الحقيقة الإلهية الخفية العليا الواحدة، وتصوراته عن هذه الحقيقة، واستجاباته لها»[٥]. وترتبط التعددية الدينية في كنهها بمنطق التعدد في فهم الدين وتأويله وتنزيله، والمقصود بالتعددية في فهم الدين «الاعتقاد بالاستنتاجات والانطباعات المختلفة عن الدين، وبالتعبير المتداول اليوم: القراءات المتعددة للدين. والمقصود من التعددية في ذات الدين، هو أن الأديان نفسها تمثل طرقًا مختلفة تفضي إلى الحقيقة الواحدة. أي أنها في مقام السعادة والصدق والحقانية تقوم بقيادة أتباعها وهدايتهم إلى أمر واحد. كما أن فهم الدين، ليس له علاقة بذات الدين، وعلى هذا الأساس فإن مسألة فهم الدين وتعددية هذا الفهم بحث يعود إلى من يخاطبهم الدين والذين من شأنهم فهمه»[٦].

وبالنظر إلى مشمول القول نجد أن التعددية الدينية تسير جنبًا إلى جنب مع الاعتقاد والتسليم بالاختلاف الذي هو سنة كونية أوجدها الخالق في بني الإنسان، وهي طبيعة تتنزه عن كل الشوائب التي قد تشوبها من فعل الإنسان

نفسه، وقد عبر «محمد سليم عوا» عن ذلك بقوله: «التعددية تعني في جوهرها التسليم بالاختلاف: التسليم به واقعًا لا يسع عاقلًا إنكاره، والتسليم به حقًا للمختلفين لا يملك أحد، أو سلطة حرمانهم منه»[٧] وغير بعيد منه يقول الدكتور «محمد عمارة»: «التعددية تنوع مؤسس على تميز وخصوصية»[٨]. إن التعددية الدينية بصورة عامة تشير إلى الاعتقاد بتساوي دينين أو أكثر وقبول أتباع كل دين أتباع الدين الآخر المخالف مهما ارتفع منسوب الاختلاف فيما بينهما، وهذا يتفوق على مجرد التسامح بين الأديان، فالإيمان بالتعددية الدينية يفرض احتمالية وجود عدة طرق تؤدي إلى الله أو إلى الآلهة المتعددة، ويقابلها عادة فكرتي الإقصاء والازدراء الدالتين على وجود دين واحد حقيقي وما دونه كذب وبهتان لا يفضي إلى معرفة الله.

وباعتبار ذلك؛ فنظرية التعددية الدينية هي «نتاج فكري معاصر للباحثين في فلسفة الدين، أخص معانيها وآخرها يتضمن معنى معرفيًا بموجبه يكون للأديان جميعًا جانب من الحقيقة، ولا يمكن حصر الحقانية بدين واحد، لذا فإن أتباع الديانات كافة يمكنهم نيل الخلاص والسعادة الأبدية»[٩].

٤ – التعددية الدينية رؤية إسلامية، أنيس مالك طه، منشورات الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا كوالا لامبور، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٩.

٥ – التعددية الدينية رؤية إسلامية، أنيس مالك طه، ص ١٠.

٦ – عن مفهوم التعددية الدينة: بحث في كثرة الأديان، محاضرة وحوار مع الشيخ صادق لاريجاني، شبكة الفكر، ص ٤.

٧ – التعددية الدينية رؤية إسلامية، أنيس مالك طه، ص ٢٨٩.

٨ – مقال بعنوان: التعددية: الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية، جريدة: في الجامعة الإسلامية، عدد ٢، سنة ١٤١٤/١٩٩٤، ص ٦٧.

٩ – التعددية الدينية ووحدة الأديان، حسام علي حسن العبيدي وستار جبر حمود الأعرجي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٥٠، الجزء ١، ص ٢٠٤.

ولو أن مسألة الخلاص[10] هذه أثارت وما تزال تثير الكثير من الجدل، غير أن الاعتقاد بجوهر التعددية الدينية يفرض الاعتراف بأحقية الجميع في الحديث عن الخلاص دون إقصاء للمخالفين منها، فالتعددية الدينية تعني أكثر من مجرد الاشتراك في قيم معينة أو الاتفاق بشأن بعض القضايا الاجتماعية. وكثيرة هي القيم والمبادئ التي تتفق حولها مجموعة من الأديان، إذ يتفق البوذيون مع المسيحيين والمسلمين في أهمية مساعدة الفقراء، ولكن هذا التوافق ليس بالضرورة تعددية، فالتعددية تعني الاعتقاد بوجود حقائق متعارضة لا بد من التسليم بها وقبولها واحترامها، ولعل قبول المعتقدات المتباينة بشأن اللّه والخلاص أهم تلك الحقائق.

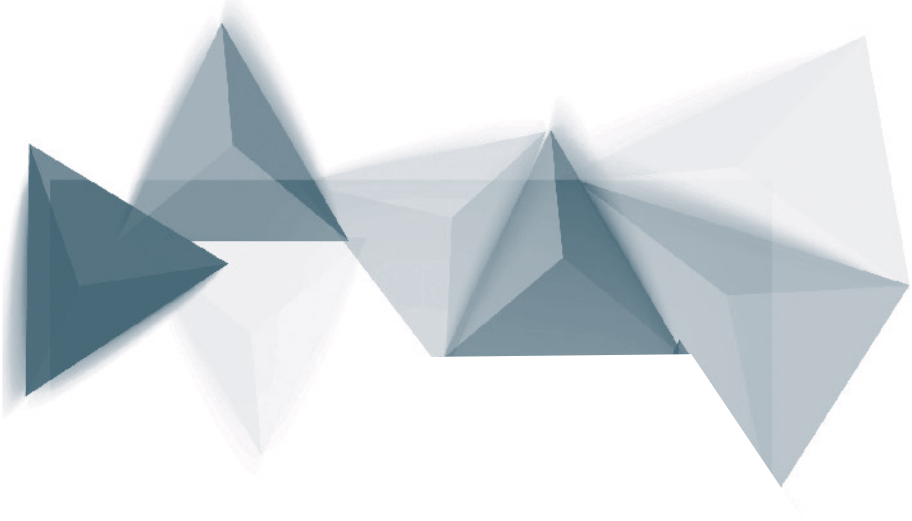

١٠ – من باب توضيح وتبيان مسألة أحقية الخلاص لا بد من إيراد هذه النقاط من باب الاستزادة: إن ثمة جنبتين للبحث والجدل الدائر حول التعددية الدينية: الأولى تتعلق بالخلاص، فهل النجاة والسعادة الأبدية من نصيب أتباع دين معين، أو لا ينحصر ذلك باتباع دين واحد؟ والثانية جنبة معرفية تتعلق بتعيين وتحديد الحق، فأي من الأديان يمتلك الحقانية؟ هل ينحصر الحق بدين واحد؟ وتتمحور وجهات النظر في هاتين الجنبتين على ثلاثة اتجاهات رئيسة: ١– الاتجاه الحصري (الاختزالي): ويرى أصحابه أن دينًا واحدًا هو الذي يتمتع بالحقانية التامة، فالحقيقة المطلقة تنحصر في دين واحد لا غير، وإن كانت الأديان الأخرى لها نصيب من الحقيقة إلا أنها لا تمتلك الحق المطلق، وهكذا من جهة الخلاص والسعادة الخالدة فلا ينالها إلا أتباع هذا الدين المحدد، مع إمكان النجاة لبعض أتباع الأديان الأخرى وبشروط معينة. ويواجه هذا التوجه إشكالًا، حيث الرؤية بنجاة أتباع دين خاص تتعارض مع الإيمان بالرحمة الإلهية، فكيف يعقل أن ينجي الإله الرحيم مجموعة من البشر– وهم الأقلية– ويعذب الباقين– وهم الأكثرية– يتحتم على الاتجاه الحصري معالجة هذا الإشكال وتوجيه ما يبدو تعارضا للوهلة الأولى. ٢– الاتجاه الشمولي: يتمثل في رؤية فكرية انطلقت من العالم المسيحي، ووفقًا لهذه الرؤية الشمولية فإن الديانة المسيحية تحظى بالحقانية والخلاص، ولكن السعادة الأبدية يمكن أن تنال غير المسيحيين وحتى أولئك الذين لم يسمعوا باسم عيسى بن مريم عليه السلام وتضحيته، وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه الشمولي يشابه الاتجاه الحصري في مسألة حصر الحقانية بدين خاص (المسيحية عند أصحاب الرؤية الشمولية)، ويفارقه من جهة القول بخلاص أتباع الديانات الأخرى، وبهذا يتجنب الاتجاه الشمولي تلك النتيجة غير المقبولة ولا يواجه ذلك الإشكال والتعارض الذي واجهه الاتجاه الحصري، ومن هنا ولأجل هذه الميزة للاتجاه الشمولي كان أكثر وأشهر الاتجاهات قبولًا بين اللاهوتيين المسيحيين وزعماء الكنيسة. ٣– اتجاه التعددية الدينية: تحاول نظرية التعددية الدينية إيجاد أسس معرفية للقول بحقانية كل الأديان فضلًا عن القول بعدم انحصار الخلاق باتباع دين خاص، فالجميع ناجون، وفي ضوء هذه النظرية تكون مدعيات الأديان المختلفة تتمتع بشكل متساو من الحقانية، ولكل دين طريقه الخاص به وله الأصالة في بلوغ السعادة، وفي مقابل الاتجاهين السابقين، حيث ذهب الأول إلى خلاص غيره بشروط، وذهب الثاني إلى خلاص الجميع باعتبار أن دياناتهم تمثل أبعاد مختلفة للحقيقة النهائية وفروعًا للدين الحق، بينما تكون فرص الخلاص متحققة بتكافؤ في كل الأديان وفقًا لنظرية التعددية الدينية». التعددية الدينية ووحدة الأديان، حسام علي حسن العبيدي و ستار جبر حمود الأعرجي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٥٠، الجزء الأول، ص ٢٠٦–٢٠٧.

التاريخ والفكر ومسألة التعددية الدينية:

إذا ما عدنا إلى التسلسل التاريخي للتعددية الدينية وصولًا إلى عصرنا الحالي؛ نجد أنها؛ بصيغتها الراهنة؛ فكر تبلور من تجارب فلسفية ودينية واجتماعية متراكمة تمتد جذورها عبر التاريخ إلى حدود تلك الدول التي تعددت فيها الأديان والمعتقدات الدينية، الأمر الذي دعا بالضرورة إلى البحث عن سبل التلاقي والتواصل بين أتباع هذه المعتقدات من أجل وأد الصراعات والنزاعات والحروب وتحقيق مبادئ المواطنة الحقة الكاملة.

إن مسألة التعددية الدينية برزت للعيان أول الأمر في الفكر الغربي «وبخاصة في مجال (دراسات الأديان) وذاعت خلال النصف الأخير من القرن الماضي، ثم صارت قضية تشغل الناس دينيًا واجتماعيًا وسياسيًا في مختلفة أنحاء العالم، تعقد لها الندوات، وتجرى حولها الدراسات وتصدر عنها الكتب والمقالات، ويهتم بها الجمهور من المثقفين وغيرهم»[11].

وتبعًا للتغيرات المتسارعة في الفلسفة والسياسة والدين في الغرب «ظهر حقل معرفي جديد يعنى بتتبع آثار الحقيقة الكثيرة والمختلفة، والتعبير عن ثرائها وغناها، بعضها اختص بالدرس الديني، وأخرى بالممارسة الفلسفية، وثالثة بالفكر وتاريخ الأفكار والمعرفة عمومًا، فظهرت نظريات التعددية الدينية، واختلاف الحقائق وتعارضها، بل وتصادمها»[12].

وبحسب بعض الدراسات في هذا المجال، فقد شاعت التعددية الدينية في الفكر الغربي والعالم المسيحي ولاقت اهتمامًا كبيرًا خاصة في العقود الأخيرة، حيث حظيت بصيت واسع ورواج كبير بفضل جهود روادها وعلى رأسهم فيلسوف اللاهوت المعاصر جون هيك الذي «ادعى توصله إلى مخرج تصوير مقبول لمسألة الحقانية والنجاة والاعتبار للأديان جميعها، وادعى اكتشاف مجال

ديني جديد يحدث ثورة لاهوتية تشبه ثورة كوبرنيكوس في الفلك التي أخرجت الأرض من مركزيتها وثباتها وقالت بدورانها هي والكواكب الأخرى حول الشمس، نظير ذلك ستفعل الثورة اللاهوتية فإنها ستخرج المسيحية من تمركزها واعتبار نفسها مدار القيمة والخلاص إلى التمحور هي وسائر الأديان الأخرى حول اللّه»[13]، واعتبرت بذلك أطروحة[14] جون هيك أكثر الأعمال الفلسفية إقناعًا وترويجًا للتعددية الدينية، بالرغم من توالي النظريات الفلسفية الصادرة من فلاسفة آخرين غير أنها ظلت الأكثر شيوعًا في مضمار علماء اللاهوت.

وإن كنا نختلف أو نتفق معه في بعض جزئيات مشروعه الفكري هذا، غير أنه حاول أن يزرع بذرة التعايش السلمي وركز جهوده في سبيل إرساء دعائم التعددية

١١ – التعددية الدينية من وجهة نظر إسلامية، حسن الشافعي، ص ٨.

١٢ – التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة، ملف بحثي جهزه مجموعة من الباحثين، دار النشر: مركز مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، تاريخ النشر: ٢٠١٥/٠٦/٢٣، ص ٣.

١٣ – التعددية الدينية في فلسفة جون هيك: المرتكزات المعرفية واللاهوتية، وجيه قانصو، الناشر: المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، ص ٦٠.

١٤ – لقد سلك جون هيك مسلكا تدريجيا في نظريته للتعددية، حيث يظهر من كتاباته الأولى أنها تتركز على معنين أو صورتين من صور التعددية الدينية هما: ١– ما يصطلح عليها «التعددية الدينية المعيارية» وتعني أن يتعامل المسيحيون بتسامح مع غير المسيحيين، فهي منهج أخلاقي يلزم المسيحيين باحترام أتباع الديانات الأخرى والتعامل معهم بطريقة التسامح الديني، وهذا النمط من التعددية الدينية يتوقع أن يكون مرحبا به من قبل أتباع الديانات غير المسيحية ما دام يتفادى روح التغطرس الناجمة عن توجهات أتباع المسيحية ونظرتهم إلى الآخرين. ٢– ما يصطلح عليها «التعددية الدينية الخلاصية» وتتعلق بإشكالية الخلاص، ووفقا لهذا المعنى من التعددية يرى هيك أن أيا كان الشخص يمكن أن ينال الخلاص ويدخل الجنة وبغض النظر عن عرقه ولونه ومعتقده، شريطة أن ينتقل من مركزية الذات إلى مركزية الحقيقة وأن يؤدي شيئا من التعاليم الدينية، وبعبارة أخرى: ما دام المرء ينشد الحق المطلق ومؤديا لبعض التعاليم الدينية فإنه ينال الخلاص» التعددية الدينية في فلسفة جون هيك: المرتكزات المعرفية واللاهوتية، وجيه قانصو، ص ٦٥.

في ثلاث نقاط أساسية وهي:
- التعددية الأخلاقية.
- تعددية الخلاص والإنقاذ.
- التعددية المعرفية والدينية.

اعتبر الكثير من المفكرين أن التعددية الدينية بمثابة طوق نجاة لأوروبا من الصراعات التي شهدتها على مر التاريخ، حيث وجد فيها المفكرون الغربيون منقذًا من الصراعات البينية والحروب الخارجية بدعوى الحق المقدس والأرض المقدسة في الشرق. وقد انتشر هذا المفهوم منذ منتصف القرن الماضي حتى بلغ العالم الإسلامي، وهذا لا يعني أن العالم الإسلامي لم يكن له علم ولا دراية بالتعددية الدينية ولم يعرفها أو لم تكن حاضرة في الوسط المجتمعي العام داخل الوسط الإسلامي، وإنما المقصود أن «أصداءه وصلت- بصيغته الراهنة- بعد أن صار قضية عامة لا فكرة فلسفية- إلى العالم الإسلامي، ربما خلال الربع الأخير من القرن نفسه، ونال من الاهتمام العام قدرًا محظوظًا، وإن لم يبلغ مبلغه في الغرب»[١٥]. غير أن الموضوع أخذ منعطفًا آخر وتحول في الآونة الأخيرة تحديدًا إلى قضية دينية واجتماعية وسياسية، وصار محط اهتمام الأكاديميين ورجال الدين والسياسة على حد سواء أكثر من اهتمام الغرب نفسه بالظاهرة، وتبعًا لذلك تبلورت تصورات جديدة ومعاصرة للتعددية الدينية في العالم برمته.

وتواجه التعددية الدينية في المنطقة العربية، تحديات كبيرة ونظريات متجددة ومقولات متنوعة، بفعل المد المتسارع للتطور التكنولوجي الذي كثف من وتيرة انتشار التأويلات للأديان، فالمنطقة العربية منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا تعتبر أرضًا خصبة لانتشار الأديان السماوية وغيرها، ما حذا بالتعددية الدينية أن تأخذ حيزًا أكبر من كل المواضيع التي تثير الكثير من الجدل في المنطقة. وقد ساهمت الأديان نفسها في هذا الذيوع والانتشار، بفعل الاختلاف الذي تعرفه الأديان السائدة في تصور الإله وجودًا وعدمًا، والاختلاف في وظيفة الدين نفسه واستحضاره، هذا مع اعتقاد معتنقي كل دين اعتقادًا جازمًا بصحة ما هم عليه وأفضليته على ما سواهم، ولا يكاد يخلو دين من هذا الاعتقاد والقناعة التامة بالخيرية.

١٥ - التعددية الدينية من وجهة نظر إسلامية، حسن الشافعي ص ٨.

التعددية الدينية في المغرب: القانون والتحديات والشارع ومسائل أخرى

للمغرب، كسائر الدول، قوانين وأنظمة وتشريعات هي بمثابة خيط ناظم للحياة العامة داخله، وقد عمد في مراحل مختلفة من تاريخه إلى الانخراط في معاهدات دولية من أجل حماية حقوق الإنسان والرفع من مستوى الحريات داخل المجتمع المغربي، وحماية الأقليات الدينية وضبط مسألة التعددية الدينية التي هي نسق اجتماعي وضرورة عفوية تفرضها التطورات التي يعرفها المجتمع المغربي.

وترتبط مسألة التعددية الدينية ارتباطًا وثيقًا بحرية المعتقد والتي تدخل ضمن مجموع حقوق الإنسان، إذ من حق كل إنسان كيفما كان لونه أو جنسه أو أصله أن يعتنق ما شاء من الديانات سماوية كانت أو غير ذلك، كما أن له الحق في اعتناق الأفكار التي تناسبه دونما مساس بحقوق الآخرين واستفزاز المخالفين له، وهذه هي القاعدة العامة التي تضبط منطقيًا مسألة حرية الاعتقاد. ومعلوم أن حرية التدين والاعتقاد عرفت تطورًا ملحوظًا أواخر القرن العشرين، وتحديدًا بعدما اعترفت الولايات المتحدة بحرية المعتقد والتدين والتفكير، وجاء في المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتُمد سنة ١٩٤٨م ما يلي: «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعلم والممارسة وإقامة الشعائر، ومراعاتها، سواء أكان ذلك سرًا أم مع الجماعة»[١٦]. وتلا هذا الإعلان محاولات لوضع اتفاقيات خاصة بالحق في حرية الدين والمعتقد إلا أنها كانت محاولات فاشلة آنذاك. ثم توالت قرارات وقوانين دولية

١٦ – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ أ، في ١٠ دجنبر/ ديسمبر ١٩٤٨م.

تسيرفي هذا المنحى، حتى تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٨١م دونما تصويت إعلانًا بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، ويُعتبر هذا القرار أهم قانون معاصر لمبدأ حرية الدين والمعتقد حتى وقتنا الحالي.

وبالعودة إلى صلب الدراسة التي نحن بصددها، سنجنح إلى الغوص في عمق المجتمع المغربي؛ في دستوره وهيئاته الحكومية ومؤسساته التعليمية وفي الشارع أيضًا، للبحث عن تجليات تلك التعددية الدينية التي ما فتئ المغرب ملكًا وحكومة وشعبًا يعلنها في الهيئات والخطابات والمنشورات، فهل حقا يتم تدبير التعددية الدينية بالشكل الذي يحفظ مبدأ حق اختيار المعتقد الذي يعتبر المغرب من بين الدول التي انخرطت في الاتفاقيات المتضمنة لهذا الحق؛ أم أن الأمر يظل محض هتافات قصيرة الأمد تسعى لتحسين صورة المغرب إقليميًا ودوليًا.

للإجابة على هذه الإشكالية، لا بد من التطرق مبدئيًا لدستور المملكة باعتباره مصدر التشريعات والقوانين المنظمة للمجتمع المغربي ككل، فقد اعتمد المغرب سنة ٢٠١١م دستورًا جديدًا، يطمح لأن يكون الضامن للحريات التي خصص بابًا كاملًا لها، كما تتضمن تصريحًا واضحًا على احترامه للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وسموها على القوانين الداخلية للبلاد، وتحديدًا تلك المتعلقة بحقوق الإنسان[١٧].

وجاء في الفصل الثالث من الدستور المغربي ما نصه: «الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية»، وهي عبارة تحتمل الكثير من التأويلات، وكانت محط أخذ ورد واختلف الكثيرون في فهمها وتنزيلها «بين من يرى أنها مقتضى يحدد فقط دين الأغلبية في المغرب دون أن يقصي باقي الأقليات الدينية، وبين من يرى فيه مدخلًا «لاضطهاد» الأقليات الدينية وعدم الاعتراف بالحق في حرية المعتقد»[١٨].

وكانت جملة «الإسلام دين الدولة» أكثر جدلًا، شغلت الرأي العام والمحللين والمهتمين بالشأن القانوني والديني على السواء، فاعتبرت تلك الجملة إقصائية لأتباع باقي الديانات السماوية من اليهود والمسيحيين، إلا أن الكثيرين لم يروا في ذلك دليلًا على الإقصاء بدعوى أن العديد من الدول العظمى والعلمانية المتقدمة لديها دين واحد رسمي في دستورها، وبالتالي فالأمر لا يسير في منحى التهميش والإقصاء بل هو إشارة إلى الدين الذي يدين به أغلبية المغاربة وهو الإسلام، وهذا ما وضحه الباحث أحمد عصيد في السياق نفسه في إحدى مقابلاته التلفزيونية مشيرًا إلى أن تنصيص الدستور المغربي على كون الإسلام دين الدولة يعني أن غالبية المغاربة مسلمين ولا يعني أن الدولة مسلمة، كما أنه لا يعني أن الدولة تستلهم قوانينها من الدين لأن القوانين التي تعمل بها الدولة هي قوانين وضعية حديثة، وبالتالي فالإسلام أو الدين عامة؛ بحسب رأيه؛ لا يُعتبر مصدرًا لسن القوانين والتشريعات.

ونفس التفسير ذهب إليه الباحث في الجماعات الإسلامية إدريس الكنبوري الذي يرى بأن هذه العبارة تعني « بأن غالبية السكان من المسلمين، كما تعني أن الإسلام هو أحد مصادر التشريع بالنسبة للدولة»[١٩]. وهذا يعني أن المغرب لم يقم دستوره على مبدأ التعددية الدينية ولم يسمح بأن يكون التعدد الديني ديانة رسمية، لكنه تبنى التعددية على الرغم من اعتبار الإسلام الدين الرسمي للدولة.

١٧ – ديباجة دستور ٢٠١١م، الجريدة الرسمية عدد ٥٩٦٤، الصادرة بتاريخ ٣٠ يوليوز ٢٠١١م، الظهير الشريف عدد ١,١١,٩١ الصادر بتاريخ ٢٩ يوليوز ٢٠١١ بتنفيذ نص الدستور.

١٨ – الإسلام دين الدولة في الدستور: هل المغرب دولة دينية؟، حليمة أبروك، جريدة أصوات مغاربية، تاريخ النشر ١٦ نوفمبر ٢٠١٧م https://www.maghrebvoices.com/a/html.402823/morocco-Islam--minorities

١٩– "الإسلام دين الدولة" في الدستور.. هل المغرب دولة دينية؟، ١٦ نوفمبر ٢٠١٧م، مُتاح على الرابط التالي: https://www.maghrebvoices.com/a/morocco-Islam--minorities/402823.html

غيـــر أن جهـــات أخـــرى اعتبـــرت الجملـــة اعترافًا ضمنيًـــا من قبل الجهات الرســـمية للدولـــة بغياب التعدديـــة الدينيـــة فـــي المغرب، وهـــو مـــا ذهـــب إليـــه الباحـــث المغربـــي فـــي سوســـيولوجيا التدين رشـــيد جرموني فـــي قوله: «إن المغـــرب أقـــر مبدئيًـــا بأنـــه يحتـــرم حريـــة المعتقـــد، لكنـــه عمليًـــا لا وجـــود لذلـــك على أرض الواقـــع، كمـــا هـــو الشـــأن مـــع مجموعـــة مـــن الـــدول العربيـــة. وأوضـــح أن المغـــرب ليســـت به حريـــة للمعتقد، لعوامـــل متعددة مـــن قبيـــل العامل المؤسســـاتي المُتمثل فـــي الدســـتور المغربي الذي ينـــص على أن المغـــرب دولة إســـلامية، ومـــن ثـــم لا يمكن أن تقبـــل التعـــدد العقائـــدي»[٢٠] كما أنـــه دعـــا إلى ضـــرورة تغييـــر هذا البنـــد الذي ينص علـــى أن المغرب دولة إســـلامية، فضلا عـــن الضرورة التـــي تحتـــم العمل علـــى تغيير الثقافـــة المجتمعيـــة المحافظة من أجـــل تطويعها لقبـــول الآخر والإيمـــان بالاختـــلاف، إضافـــة إلى العمـــل علـــى تغييـــر المناهـــج الدراســـية، وتربيـــة الناشـــئة على الاندمـــاج وقبـــول التعددية.

وإزاء هـــذا الخـــلاف الـــذي خلفته تلـــك العبارة في الشـــارع المغربي، عمدت الدولـــة المغربيـــة دحض هـــذه الادعـــاءات من خـــلال القيام بمجموعـــة مـــن التعديـــلات من بينهـــا خلـــق خلايا ومؤسســـات تشـــريعية تهتـــم بســـن القوانين انطلاقًا من الشـــريعة الإســـلامية مـــع اعتبار باقـــي الديانـــات وعدم المســـاس بها، ومؤسســـات أخرى تنفيذيـــة تســـهر علـــى تنزيل تلك القوانيـــن، بـــدءًا مـــن مؤسســـة إمـــارة المؤمنين مـــرورًا بالمجلس العلمـــي الأعلـــى ووزارة الأوقـــاف والشـــؤون الإســـلامية وصولًا إلى الرابطـــة المحمديـــة للعلمـــاء والجامعـــات وغيرهـــا، علمـــا أن «تناول المســـألة الدينية بالمغرب يبقـــى مطبوعًـــا بخاصيـــة ذاتية، تتمثـــل خاصـــة فـــي البنيـــات التقليديـــة المهيكلـــة للحقـــل الدينـــي بالمغـــرب، والمرتبطـــة بنيويًـــا بوظائـــف مؤسســـة المخـــزن، مـــن خـــلال الرمزيـــة القويـــة المســـتمدة مـــن الدين، حيـــث إن الملكيـــة بالمغـــرب مرتبطـــة بالديـــن مـــا دام هنـــاك تداخـــل بيـــن الســـلط الروحيـــة والزمنيـــة، وهـــو اتجـــاه أكـــد عبر

التاريخ كون الإسلام والملكية صنعا المغرب»[٢١].

وفي ظل التحديات التي يطرحها النسق الحقوقي العالمي، فالمغرب واكب وما يزال يواكب تلك التحركات والتطورات التي عرفتها مسألة التعددية الدينية على الصعيد الدولي، وكان وقع ذلك أكبر في ظل التغيرات التي واكبت الركب الحضاري المتجدد سواء في العلاقات الداخلية للمغاربة فيما بينهم كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم أو توجهاتهم العقدية؛ أو على صعيد العلاقات الدولية التي انخرط فيها المغرب حقوقيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا أو ثقافيًا واجتماعيًا.

وحين الحديث عن المسألة الدينية في المغرب، فلا بد من السير جنبًا إلى جنب مع تراتبية الهرم المؤسساتي للدولة وعلى رأسها مؤسسة إمارة المؤمنين «إذ يتمتع الملك في المغرب بوصفه أمير المؤمنين دستوريًا وتاريخيًا، وهو ما يحمله مسؤولية حماية الدين الإسلامي بواسطة المؤسسات العديدة التابعة له مثل: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجالس العلمية ودار الحديث الحسنية وجامعة القرويين وشُعب الدراسات الإسلامية وبعض الجهات شبه الرسمية مثل جمعية العلماء خريجي دار الحديث الحسنية. وقد شكلت مؤسسة إمارة المؤمنين، رغم انتقادات بعض العلمانيين لاختصاصاتها، صمام أمان للمجتمع باعتبارها مؤسسة محايدة وغير متحزبة ولا متحيزة في مجال حساس يهم كل المغاربة[٢٢]. وسياسة المغرب كما يبدو تسير في

٢٠ – اللادينيون في المغرب: تسامح نسبي رغم التجريم القانوني، رشيد جرموني https://www.dw.com/ar

٢١ – الحقل الديني بالمغرب: الكرونولوجيا وإعادة الهيكلة، كمال الهشومي، مجلة الحوار المتمدن، عدد ١٤٤٨، تاريخ النشر ٢٠٠٦/٠٢/٠١.

٢٢ تدبير المجال الديني في البلدان الإسلامية: نموذج المغرب، عبد السلام بلاجي، موقع قناة الجزيرة الإخبارية http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

منحى اعتماد مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المغاربة دون اعتبار لأي معطى ديني كيفما كان، فالمسيحي المغربي كاليهودي المغربي كما المسلم المغربي كلهم سواسية أمام القانون.

وتبعًا لذلك فقد تحدث الملك في خطابات عديدة له عن التعددية الدينية التي يزخر بها المغرب وأهميتها في تكوين النسيج المغربي المتلاحم، كما صرح بذلك في رسالته التي بعثها إلى المشاركين في مؤتمر «حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة» بمدينة مراكش المغربية في ٢٥ يناير ٢٠١٦م إذ يقول: «لقد عرف تاريخ المغرب نموذجًا حضاريًا متميزًا في مجال تساكن وتفاعل المسلمين مع أهل الديانات الأخرى ولا سيما اليهود والنصارى. ومن العهود المشرقة في تاريخ هذا التساكن الالتقاء على صعيد بناء الحضارة المغربية الأندلسية، حيث ازدهرت بين مختلف الطوائف التجارات والصناعات والفنون وتبادل ثمرات الحكمة والفلسفة والعلوم. ولا سيما عندما انتقل عدد كبير من المسلمين من الأندلس إلى المغرب في ظروف عصيبة، وانتقل معهم يهود انضافوا إلى اليهود الموجودين في المغرب منذ ما قبل الإسلام. ولم يعتبر المسلمون المغاربة اليهود أقلية على مستوى المعاملة، بل كانوا كالمسلمين موجودين في كل الأنشطة والمجالات، منتمين إلى كل الطبقات الاجتماعية، مسهمين في بناء المجتمع، مكلفين بوظائف ومهمات في الدولة، كما كانوا متميزين بثقافتهم وعاداتهم. ولولا جو الاطمئنان والحقوق التي تمتعوا بها لما كان لهم الإسهام المشهود إلى اليوم في العلوم الدينية والاجتهادات الشرعية المتميزة داخل التراث اليهودي في العالم[٢٣].

وقد أقر ملك البلاد بالمساواة بين كل المواطنين المغاربة مسلمين كانوا أو يهودًا أو مسيحيين وتعهد بحمايتهم في المغرب إذ يقول: «إننا

بوصفنا أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، نضع على عاتقنا حماية حقوق المسلمين وغير المسلمين على السواء، نحمي حقوقهم كمتدينين بمقتضى المبادئ المرجعية الثابتة التي أشرنا إليها، ونحميهم كمواطنين بمقتضى الدستور، ولا نجد في ذلك فرقًا بحسب المقاصد والغايات. ونحن في ذلك إنما نحرص على الاستمرار على ما درج عليه أسلافنا الأماجد، ويكفي أن نشير هنا إلى ما قام به جدنا السلطان المولى الحسن من إهداء أرض تقوم عليها- إلى اليوم- الكنيسة الأنغليكانية في طنجة. كما نذكر قيام جدنا جلالة المغفور له محمد الخامس بحماية اليهود المغاربة من بطش حكم فيشي[٢٤] المتحالف مع النازية، وما بادر به والدنا جلالة الملك الحسن الثاني- طيب الله ثراه من استقبال البابا يوحنا بولس الثاني في أول زيارة له لبلد إسلامي»[٢٥].

وبلغة الأرقام فاليهود المغاربة يقدر عددهم بحوالي ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ نسمة حسب التقرير العالمي للحريات الدينية الصادر سنة ٢٠١٢م[٢٦]، وينخرطون

٢٣ – الرسالة السامية لصاحب الجلالة محمد السادس إلى المشاركين في مؤتمر مراكش حول: حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة، الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، تاريخ النشر ٢٥ يناير ٢٠١٦.

٢٤ – صدر ما عرف بقانون فيشي بعد تخفيفه إثر مفاوضات عسيرة بين السلطان محمد الخامس والجنرال نوغيس المقيم العام الفرنسي في ٢٩ رمضان ١٣٥٩هـ ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٠، واستطاع السلطان أن يحفظ لليهود أسس الحياة الدينية والمدنية ويقصر استعمال القانون على المجالات السياسية والاقتصادية. موقع الجزيرة http://www.aljazeera.net/specialfiles/-863f-45c8-3dcf-683f2d24/pages 40643f72a77d

٢٥ – الرسالة السامية لصاحب الجلالة محمد السادس إلى المشاركين في مؤتمر مراكش حول: حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة، الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، تاريخ النشر ٢٥ يناير ٢٠١٦.

٢٦ – تقرير تصدره وزارة الخارجية الأمريكية، انظر www.humanrights.gov و www.state.gov

بشكل دائم في شتى مناحي الحياة العامة وفي مختلف القطاعات، إذ كان لهم نصيب كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المغربية، و»يتأثرون بالأحداث الجارية فيه، ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية التي يخضع لها المجتمع كله»[٢٧]. وتمكن اليهود المغاربة من الذوبان في المحيط العام للمغاربة وساعد في ذلك «التقارب اللغوي وتشابه التكوين العقلي والتضامن الفعال، مع قدر لا يستهان به من المساواة، بل الانسجام الديني، وهي أمور تبلورت في مظاهر العيش اليومي والمناسبات الفريدة في الحياة»[٢٨]. وما تزال إلى اليوم الأسر المغربية المسلمة واليهودية تتقاسم الأفراح والأعياد والاحتفالات، ولا يتعرض اليهود لأي مضايقات في احتفالاتهم وتنقلاتهم على الإطلاق، وهناك جمعيات ومنظمات يهودية تنشط على نحو سلس دونما مضايقات تذكر سواء من طرف السلطات أو المغاربة المسلمين أو المسيحيين وهو ما لوحظ فعليًا في المجتمع المغربي، إذ إن السلطات المغربية توفر حماية أمنية لكل كنيس يهودي.

وفي سياق البحث عن معطيات لكتابة هذه الورقة، زرت مدينة الصويرة المغربية والتقيت ببعض اليهود المغاربة في كل من «دار الصويري»[٢٩] وفي خضم النقاش أشاروا إلى أنهم لا يحسون بأي تمييز عنصري ولا يلحظون أي فارق ديني أو طبقي أو اجتماعي بل يمارسون حياتهم ككل المغاربة بشكل عادي، ونفس الأمر في مدينة فاس ومكناس والدار البيضاء والرباط وغيرها من المدن التي يستقر فيها اليهود، كما يتم تشييد معابد ومتاحف خاصة بالتراث اليهودي موجودة في عدد من المدن، وعلى رأسها متحف «بيت الذاكرة» في مدينة الصويرة الساحلية، كما شيد متحف يهودي في الدار البيضاء للحفاظ على الذاكرة اليهودية، ووصف بأنه الوحيد من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[٣٠].

وبحسب تقرير الحالة الدينية بالمغرب فقد «دأب اليهود

المغاربة خلال كل سنة، بمن فيهم الذين هاجروا خارج المغرب، على ممارسة مختلف احتفالاتهم وطقوسهم الدينية بكل حرية، وتعتبر مناسبة «الهيلولة»[٣١] أهم هذه الاحتفالات التي تستقطب أفواجًا كبيرة من يهود المغرب، سواء منهم المستقرين في بلدهم أو خارجه. ويوجد ٦٥٢ وليًا يهوديًا بالمغرب ضمنهم ١٢٦ مشتركًا بين المسلمين واليهود و١٥ وليًا مسلمًا يقدسه اليهود و٩٠ وليًا يهوديًا عند المسلمين، ويتنازعون في ٣٦ وليًا كل ينسبه إليه»[٣٢]. ويقر اليهود بأن المغرب استقبلهم وآواهم بمنطق متسامح»[٣٣]، ولا أدل على ذلك من تشبثهم الدائم بهويتهم وعاداتهم المغربية بالرغم من هجرتهم إلى إسرائيل أو غيرها من الدول، وشبكات الإنترنت مليئة بمقاطع وبرامج عن اليهود المغاربة في دول أخرى وحجم تمسكهم بعاداتهم وارتباطهم الوثيق بالهوية

٢٧ – اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، عطا علي محمد شحاته ريه، دار الكلمة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٩، ص ٧٩–٨٠.

٢٨ – ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، حاييم الزعفراني، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص ٧.

٢٩ – مؤسسة يهودية في المدينة القديمة فمدينة الصويرة المغربية تقام فيها كل الأنشطة المتعلقة باليهود في مدينة الصويرة والنواحي.

٣٠– العلاقات المغربية الإسرائيلية من محمد الخامس إلى محمد السادس: https://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%middle-/B1%D8%A7%D8%A8%AE%D8%1608127493/east

٣١ – الهيلولة: هي موسم زيارة الأولياء عند يهود المغرب احتفاء بذكراهم، فالمغرب يعتبر أرض تجمع أكبر عدد من الأولياء والصالحين والربيين والأحبار اليهود في العالم» يهود المغرب والتعايش اليهودي العربي، مصطفى الخلفي.

٣٢ – تقرير الحالة الدينية في المغرب ٢٠١١–٢٠١٢، الناشر: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبعة الأولى طوب بريس يونيو ٢٠١٥، ص ٣٥٤.

٣٣ – يهود المغرب والتعايش اليهودي العربي، مصطفى الخلفي، موقع الجزيرة الإخباري http://www.aljazeera.net/-45c8-3dcf-683f2d24/specialfiles/pages40643f72a77d-863f

المغربية من طبخ وملبس ولهجة... حتى أن الأمر يلتبس على الرائي ويجعله يعتقد أنهم مازالوا في أرض المغرب، كما أنهم في السنوات الأخيرة باتوا أكثر إقبالًا على زيارة أوليائهم ومقابر آبائهم. أما يهود المغرب فقد تفاعلوا في الحياة العامة كغيرهم من المغاربة من خلال مجموعة من الوقائع والأحداث، يمكن الاقتصار على بعضها ذات الدلالة الرمزية وذلك كما يلي:

يوم ٢٣ يونيو ٢٠١١ دعا مجلس الطوائف اليهودية بالمغرب في بيان إلى التصويت بنعم خلال الاستفتاء الدستوري الذي نظم في فاتح يوليوز ٢٠١١، وأعرب البيان عن إشادة الطائفة اليهودية المغربية ببعد النظر الذي يسم المحاور الكبرى لمشروع الدستور الجديد.

كما أن السلطات المغربية كانت حريصة على مشاركة اليهود المغاربة في صياغة مسودة الدستور، من خلال عضوية الأستاذ ألبير ساسون في لجنة إعداد مسودة الدستور[٣٤].

وبخصوص الفئات المسيحية المتواجدة في المغرب، فقد تعهد ملك المغرب بحماية أتباع الديانة المسيحية، وهو ما أشار إليه في الرسالة التي بعثها إلى المؤتمرين في مؤتمر الأقليات الدينية في مراكش فقال جلالته: «وعلى هذا النهج نسير في تمكين المسيحيين المقيمين إقامة قانونية بالمغرب من أداء واجباتهم الدينية بمختلف طوائفهم وكنائسهم المتعددة. كما نعمل على تمتيع المغاربة اليهود بالحقوق نفسها المخولة للمسلمين بالدستور؛ فهم ينخرطون في الأحزاب، ويشاركون في الانتخابات، ويؤسسون الجمعيات ويقومون بأدوار مشهودة في النشاط الاقتصادي، فلهم وجود في الاستشارة والسفارة لجلالتنا، ولهم داخل مجتمعنا مشاعر عميقة مشتركة ما يزال يحملها حتى أبناء الجيل الثاني من اليهود الذين هاجروا إلى مختلف بلدان العالم»[٣٥]. وأضاف أن المغرب عبر التاريخ كان «سباقًا إلى الحوار بين الأديان، فغداة استقلاله سنة ١٩٥٦ كان ينظم كل صيف بدير تيومليلين،

وهو في جبل بجهة مدينة فاس كان به رهبان بنديكتيون تجمع للمثقفين والمفكرين ولا سيما من المسلمين والمسيحيين، وكانت تحضره شخصيات وازنة من أمثال المفكر المسيحي الشهير لوي ماسينيون»[٣٦]، والمدن المغربية مكتظة بالكنائس التي تُقام فيها الصلوات بكل أريحية ولا تتعرض للإتلاف أو الاعتداءات بكل أشكالها وأنواعها، بل إن هناك كثيرًا من دور العبادة توفر لها الدولة المغربية حراسة دائمة شأنها في ذلك شأن باقي المساجد والزوايا.

وإذا ما ابتعدنا عن القوانين والأعراف التي تسطرها الدولة المغربية لحماية رعاياها غير المسلمين، لا بد من إلقاء النظر على المجتمع الذي يُعتبر الساحة الحقيقية التي يجتمع فيها كل أتباع الديانات المختلفين فيما بينهم، فيتجاورون في السكن ويلتقون في الشارع ويقصدون معًا نفس المؤسسات العمومية، فبالرغم من إصدار القوانين والتشريعات التي تؤكد على ضرورة حماية معطى التعددية الدينية التي يتميز بها المغرب، إلا أننا في غالب المواقف نصطدم بواقع يكاد يشكك في كل تلك الضوابط.

غير أن السؤال الذي يطرح هنا هو هل حقًا هناك احترام لأتباع الديانات الأخرى في الشارع المغربي على اعتبار أن غالبية المغاربة يدينون بدين الإسلام؟

إننا إزاء هذا السؤال نجد أنفسنا ملزمين باستنطاق الشارع المغربي، فبالرغم من سعي السلطات لحماية حقوق الإنسان وعلى رأسها حرية التدين والمعتقد؛ لكن في المقابل

٣٤ – تقرير الحالة الدينية في المغرب ٢٠١١–٢٠١٢، الناشر: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ص ٣٥٧.

٣٥ – الرسالة السامية لصاحب الجلالة محمد السادس إلى المشاركين في مؤتمر مراكش حول: حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة، الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، تاريخ النشر ٢٥ يناير ٢٠١٦.

٣٦– الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب:. http://www.habous.gov.ma

نجد منعًا لأتباع الديانات الأخرى من ممارسة بعض مهامهم والتي قد تندرج ضمن الحريات الفردية، منها من باب التمثيل ممارسة التبشير برسالة عيسى عليه السلام، أو تنصير المغاربة المسلمين وإقناعهم بالتخلي عن دينهم واعتناق المسيحية.

لقد ذهب بعض المهتمين بهذا الشأن إلى اعتبار«أمر التبشير والدعاية للمسيحية حقًا طبيعيًا تكفله المواثيق الدولية والنظام المعاصر للدولة الحديثة، بل بلغ الأمر ببعض المنتمين إلى هذا التيار حد الإعلان عن رغبته في الاحتجاج ضد أي تضييق يمكن أن يمس الحركات التنصيرية المتواجدة بالمغرب؛ وقد تبنت هذا الموقف الدفاعي عمومًا الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان»[٣٧]، وبالتالي فهو يندرج ضمن حرية ممارسة الشؤون الدينية التي يكلفها القانون المغربي لكل المواطنين المغاربة كافة دون تمييز، فجاء في الدستور أن «الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية»[٣٨]، وممارسة التنصير يقع ضمن الشؤون الدينية للمسيحيين. غير أن القانون الجنائي في المقابل صارم في معاقبة كل من يغرر بالمغاربة ويدفعهم لتغيير دينهم؛ ففي الفصل ٢٢ من القانون الجنائي: «من استعمل العنف أو التهديد لإكراه شخص أو أكثر على مباشرة عبادة ما أو على حضورها، أو لمنعهم من ذلك، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من مائتين إلى خمسمائة درهم. ويعاقب بنفس العقوبة من استعمل وسائل الإغراء لزعزعة عقيدة مسلم أو تحويله إلى ديانة أخرى، وذلك باستغلال ضعفه أو حاجته إلى المساعدة أو استغلال مؤسسات التعليم أو الصحة أو الملاجئ أو الميتام. ويجوز في حالة الحكم بالمؤاخذة أن يحكم بإغلاق المؤسسة التي استعملت لهذا الغرض، وذلك إما بصفة نهائية أو لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات»[٣٩]، وإن كان ظاهر النص

يدل على تجريم استغلال جهل الآخرين أو إرغامهم على اعتناق ديانات أخرى غير الإسلام، وليس منع تغيير الدين بالاختيار، ففي الحقيقة «لا توجد قوانين مغربية تجرم تغيير الإسلام، الحقيقة أن القانون المغربي يجرّم فقط محاولة نشر ديانات أخرى والتعريف بها وإقناع المغاربة بتغيير دينهم إلى دين آخر، وهو ما يسميه القانون الجنائي (زعزعةَ عقيدةِ مسلم)»[٤٠].

وعمومًا يمكن القول إن الواقع المغربي يصرح أحيانًا بمتناقضات صارخة، بين قوانين تسن وواقع يُعاش، فالكنائس وإن كثرت وسمح لها بالانتشار تظل أجراسها لا تقرع في مقابل السماح برفع الآذان في المساجد، وقد أشار إدريس الكتاني في كتابه (المغرب المسلم ضد اللادينية) إلى أن المغرب يتوفر على «على ١٨ كنيسة لما نسبته ٢٠٠٠٠٠ من السكان المسيحيين في مقابل ١٤ مسجدًا ل ٧٠٠٠٠٠ من السكان المسلمين»[٤١]، وهو عدد كبير وإن كانت الدولة المغربية توفر لها الحماية الأمنية وتسمح بإقامة القداس فيها، غير أن ذلك مسموح به فقط للأجانب.

والظاهر أن المغرب يتعامل مع معطى التعددية الدينية التي يعيشها بكثير من المرونة التي يمكن وصفها بأنها حذرة إلى حد ما، فتراه يسمح بإنشاء الكنائس والمعاهد الدينية والمقابر لغير المسلمين والجمعيات اليهودية والمسيحية وتنظيم الاحتفالات

٣٧ – التنصير بالمغرب ضرورة الفهم قبل الحكم، بنداود رضواني، مقال نشر في جريدة المساء يوم ٢٨– ٠٩– ٢٠٠٩، والمقالة منشورة بالعنوان الإلكتروني التالي: http://www.maghress.com/almassae

٣٨ – دستور المغرب، تاريخ الإصدار ٢٠١١، الفصل الثالث من فصول حقوق الانسان بالمغرب، ص ٢٣.

٣٩ – القانون الجنائي من الدستور المغرب، الفصل ٢٢٠ المعنون ب: الجرائم المتعلقة بالعبادات.

٤٠– اللادينيون في المغرب https://www.dw.com/ar

٤١ – المغرب المسلم ضد اللادينية، إدريس الكتاني، مطبعة الجامعة الدار البيضاء، سنة الطبع ١٣٧٨هـ– ١٩٥٨م، ص ٨٧.

بالمناسبات والأعياد الدينية لغير المسلمين، لكنه يعمل على حماية ملة ودين الغالبية من المغاربة، فتراه يشد أحيانًا ويبسط أحيانًا أخرى تحقيقًا للتوازن بين كل مكونات المجتمع المغربي، فقد أسس معهد «موافقة»[٤٢] سنة ٢٠٠٢ بالعاصمة الرباط لتكوين المكونين الدينية المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت وقادة المجتمع المسيحي في المغرب على غرار تأسيس معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين الدينيين، وهو يعمل بشكل عادي ويستقبل طلبته من كل أنحاء العالم، ويدرس فيه أساتذة مغاربة مسلمون، لكنه يظل مؤسسة خاصة بالمسيحيين الأجانب وليس لعموم المغاربة.

وتُعتبر هذه المعطيات من كبريات التحديات التي تواجه المغرب في تعامله مع مشروع التعددية الدينية والتي هي «تحديات دينية وعقدية بالأساس، فالمغرب بلد منفتح، وثقافة التشدد والتطرف تكاد تغزو العالم كله ليس فقط في الدين الإسلامي بل في سائر الأديان الأخرى سماوية وغير سماوية، وقد تولد عن هذا نوع آخر من التحديات وهي التحديات السياسية التي استغلت ظاهرة التشدد والغلو، وبنت عليها إلغاء وإقصاء الدين بالمرة»[٤٣].

وإزاء كل هذه المعطيات وتفاديًا للوقوع في الصراعات التي تنشب عن التميز العنصري والديني المفضي للتناحر، عمد المغرب إلى جعل القانون هو الفيصل الذي يحمي ويعاقب كل القاطنين على الأراضي المغربية مواطنين أو مقيمين، فجعل الكل سواسية أمامه دونما اعتبار للدين أو المعتقد أو الجنس أو غير ذلك، وينص الفصل ٢٢ من الدستور على أنه «لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أية جهة خاصة كانت أو عامة»، مع استحضار التعددية الدينية ضمن الحقوق المعنوية الصادرة في هذا الفصل. كما منع إقامة الأحزاب السياسية على أساس ديني أو إقحام

الأديان في السياسة، فينص الفصل السابع من الدستور على ما يلي: «لا يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان»، فتأسيس الحزب على أساس ديني يعني إلغاء التعددية الدينية، وفتح المجال لتأسيس الأحزاب على أسس دينية هو فسح في المجال للتمييز والفوضى، لذلك جاء المنع، والغرض من المنع هو التنظيم لا الحظر.

وفي نفس السياق أُثيرت الكثير من النقاشات حول إقحام الدين في السياسة وقد اعتبر الكثير من النشطاء الحقوقيين بالمغرب ذلك من أكبر التحديات التي تقف حجر عثرة أمام المغرب لإقامة دولة ذات تعددية دينية تحتكم للقانون دون غيره وتقر فعليًا بحرية المعتقد الذي يندرج ضمنيًا ضمن حقوق الإنسان الطبيعية.

وقد أشار الناشط الحقوقي العلماني أحمد عصيد إلى ذلك بقوله: «حرية المعتقد ما زالت تعيش ظروفًا صعبة ومحنًا بسبب استمرار الدولة المغربية في استعمال الدين في المجال السياسي، ونتيجة ذلك المغرب لا يعترف بالتعددية الدينية رسميًا، ويعتبر أن الذين يتبنون مذاهب دينية أخرى مثل التشيع أو ديانات أخرى مثل المسيحية والبهائية منحرفون وضالون، ويتجلى التضييق في هذا المجال على الخصوص في منع ممارسة الشعائر الدينية علنًا على جميع الذين يتبنون ديانات أخرى غير الإسلام واليهودية»[٤٤].

فالمغرب من جهة يقر بالتعددية الدينية ويحترمها،

٤٢- انظر: موقع "موافقة" على شبكة الإنترنت، مُتاح على الرابط التالي: https://www.almowafaqa.com/

٤٣ - محمد خروبات، أستاذ محاضر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض مراكش وأستاذ زائر بجامعة محمد الخامس أبو ظبي، لقاء مباشر معه.

٤٤-اللادينيون في المغرب: تسامح نسبي رغم التجريم القانوني https://www.dw.com/ar

ولا يسعى إلى مضايقتها بأي وجه من وجوه المضايقة، كما أن هذه التعددية الدينية تخضع لأحكام القانون المعمول به في ظل دولة الحق والقانون، فهو إذن تعدد منظم ومؤطر، لا يمكن لأي فئة أن تستغله لمضايقة فئة أخرى، ويبقى مستقبل التعددية الدينية مستقرًا ومنضبطًا تحت مظلة إمارة المؤمنين، وهي مؤسسة لا توجد في أية دولة إسلامية[٤٥].

وفي المقابل يصدم المشروع بأكمله بواقع متناقض صار لزامًا على الدولة المغربية إيجاد حلول حقيقية لذلك الخلاف الذي ينشب في مناسبات مختلفة وسن قوانين تعترف بالتعددية الدينية وتحترمها على جميع الأصعدة.

إن المغرب كغيره من دول العالم يعيش نوعًا من التغير الدائم والمستمر على مستوى القيم والمثل والقوانين والدين والاجتماع والاقتصاد والثقافة وغيرها، ولا يمكن له أن يكون متطرفًا عن تلك السيرورة الدائمة للمجتمعات المجاورة والبعيدة، وفي خضم ذلك يظل معطى التعددية الدينية حاضرًا في كل السياسات والتشريعات التي تسن، إذ لا بد من الحرص على حماية كل المواطنين وتمتيعهم بنفس الحقوق، وخلق لجان مختصة من الأديان المختلفة للاهتمام بالنص الديني وتأويله على الشكل الصحيح وحمايته من عبث العابثين، فخطابات الكراهية تصدر ممن يعمدون إلى تأويل النصوص على حسب أهوائهم وشحذ النفوس ضد المخالفين في العقيدة، وقد أدرج المغرب ذلك على رأس أجندته المتعلقة بتدبير الشأن الديني، ويقول الملك محمد السادس في هذا الصدد: «إن تدبيرنا للشأن الديني في المغرب في الوقت الراهن، يجعل من أهدافه الأساسية منع العبث بتأويل النصوص الدينية، ولا سيما ما يتعلق منها بالجهاد الذي أصدر فيه علماؤنا بيانًا قويًا»[٤٦].

وفي سياق الاندماج الدولي للمغرب وتجاوبه مع مختلف المعضلات التي يعاني منها العالم يقول الملك أيضًا: «وكلما تأملنا مختلف الأزمات

التي تهدد الإنسانية ازددنا اقتناعًا بضرورة التعاون بين جميع أهل الأديان وحتميته واستعجاليته وهو التعاون على كلمة سواء قائمة لا على مجرد التسامح والاحترام بل على الالتزام بالحقوق والحريات التي لا بد أن يكفلها القانون ويضبطها على صعيد كل بلد، غير أن الأمر لا يكفي فيه مجرد التنصيص على قواعد التعامل بل يقتضي قبل كل شيء، التحلي بالسلوك الحضاري الذي يقصي كل أنواع الإكراه والتعصب والاستعلاء. إن عالمنا اليوم في حاجة إلى قيم الدين لأنها تتضمن الفضائل التي نلتزم بها أمام خالقنا رب العالمين والتي تقوي فينا قيم التسامح والمحبة والتعاون الإنساني على البر والتقوى. إننا نحتاج إلى هذه القيم المشتركة، لا في سماحتها وحسب بل في استمداد طاقتها من أجل البناء المتجدد للإنسان وقدرتها على التعبئة من أجل حياة خالية من الحروب والجشع، ومن نزعات التطرف والحقد، حيث تتضاءل فيها آلام البشرية وأزماتها تمهيدًا للقضاء على مخاوف الصراع بين الأديان»[٤٧].

إن فلسفة الأديان وتاريخها، وعلم الأديان، والأنثروبولوجيا الدينية، وعلم الاجتماع الديني، كلها معارف وعلوم تراكمية شأنها في ذلك شأن باقي العلوم الإنسانية إجمالًا، وبالنظر في تطورها عبر الأزمنة نجد أنها كلها تقود إلى التسليم بأن «الحقيقة الدينية ليست انحصاريه بطبيعتها ومادتها، ولا بموضوعها ولا بطريقتها، وأن التجاوب مع المطلق يكون بفسحة في الأحكام، وتخفيف في الشرعة، وانفتاح في المنهاج، وتعايش في الممارسة وشؤون التدبير، فمن متصوفة الإسلام إلى عرَّفات الهند وحكماء الصين وفارس واليونان (...) والقائمة مفتوحة، وكلها تضم بين جوانبها رصيدًا من

٤٥ – محمد خروبات، لقاء مباشر معه.

٤٦ – الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف المغربية.

٤٧ – الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف المغربية.

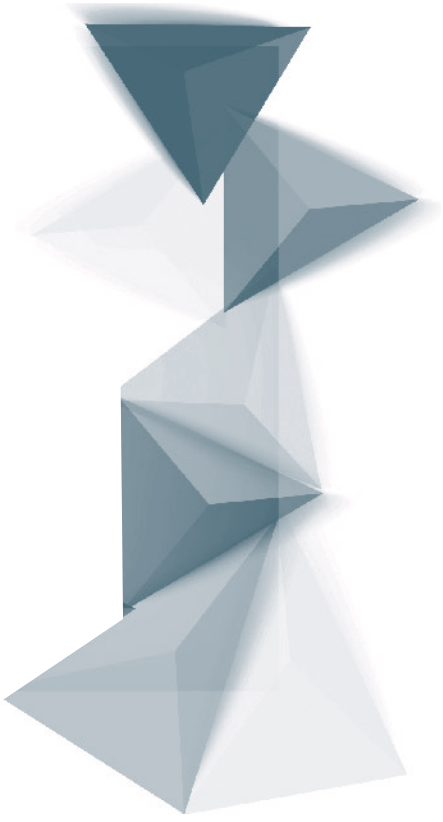

التنظيـــرات التي تؤكـــد على تعدد التجربـــة الدينيـــة، وعلـــى تـــوزع الحقانيـــة فـــي التجـــارب الدينية للبشـــرية جمعـــاء، وأن طريـــق الخـــلاص لا يمكن احتـــكاره فقط على دعـــاة الأديان»[٤٨]، وهـــذا يعني أننـــا فـــي عالمنـــا- الـــذي يضج بالهتافـــات المتعاليـــة والأصوات الصاخبـــة للفصـــل بيـــن العلوم الدينية والعلوم الحقـــة- أصبحنا في حاجـــة إلى مســـاهمات جدية تســـاهم في توســـيع أفق مقاربة الوعـــي الدينـــي، واســـتنباط واســـتخلاص وتنزيـــل جوهـــر الأديـــان فـــي تحقيـــق التعايـــش والتوافـــق بين الفئـــات الاجتماعية المتباعـــدة دينيًـــا وفكريًا.

٤٨ – التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة، مجموعة من الباحثين، ص ٤.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- دستور المملكة المغربية.
- عن مفهوم التعددية الدينية: بحث في كثرة الأديان، محاضرة وحوار مع الشيخ صادق لاريجاني، شبكة الفكر.
- تقرير الحالة الدينية في المغرب ٢٠١١-٢٠١٢، الناشر: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الطبعة الأولى طوب بريس يونيو ٢٠١٥.
- اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين، عطا علي محمد شحاتة ريه، دار الكلمة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٩.
- ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب، حاييم الزعفراني، ترجمة أحمد شحلان وعبد الغني أبو العزم، الطبعة الأولى ١٩٨٦.
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة محمد السادس إلى المشاركين في مؤتمر مراكش حول: حقوق الأقليات الدينية في الديار الإسلامية: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة، الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، تاريخ النشر ٢٥ يناير ٢٠١٦.
- التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة، ملف بحثي جهزه مجموعة من الباحثين، دار النشر: مركز مؤمنون بلا حدود للنشر والتوزيع، تاريخ النشر: ٢٠١٥/٠٦/٢٣.
- التعددية الدينية من وجهة نظر إسلامية، حسن الشافعي.
- التعددية الدينية رؤية إسلامية، أنيس مالك طه، منشورات الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا كوالا لامبور، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ أ، في ١٠ دجنبر ١٩٤٨م.

الجرائد والمجلات:

- جريدة أصوات مغاربية، تاريخ النشر ١٦ نوفمبر ٢٠١٧. https://www.maghrebvoices.com/a/morocco-Islam-minorities-402823.html

- مجلة الحوار المتمدن، عدد ١٤٤٨، تاريخ النشر ٢٠٠٦/٠٢/٠١.

- جريدة في الجامعة الإسلامية، عدد ٢، سنة ١٤١٤/١٩٩٤

المواقع:

- موقع الجزيرة الإخباري
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/683f2d3-24dcf-45c863-8f40643-f72a77d

- الموقع الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب
http://www.habous.gov.ma

- www.state.gov

- www.humanrights.gov

- موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/12/6/2007

المحور الثالث

المؤسسات العلمية والتعددية

٤ المؤسّسات العلميّة وإدارة التنوّع الدّيني في العالم العربي: (المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة نموذجًا)

رمضان البرهومي– تونس

٤ المؤسّسات العلميّة وإدارة التعدّد الدّيني في العالم العربي: «المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة في تونس نموذجًا»

رمضان البرهومي [١]

[١] أكاديمي بالمعهد العالي للحضارة الإسلاميّة تونس. زميل مركز كايسيد العالمي للحوار.

مقدمة

من المفردات الأكثر شيوعًا وتداولًا في مختلف مستويات الاستخدام العلمي أو العاميّ/ الدّينيّ أو المدنيّ/ الوطنيّ أو الدّوليّ/ الرسميّ أو الأهليّ، تأتي مفردات: الحـــــوار- التّنـــــوع- الاختلاف- الغيريّة أو الآخر، ويزداد هذا التّداول أهمّيّة حينما تستعمل في صيغ مركبة تحيلنا في الغالب إلى مقاربات نظريّة لها دون شكّ خلفيّاتها الفكريّة والحضاريّة نظير: حوار الأديان/ حوار الثقافات/ التّنوّع الثّقافي/ التّنوّع الدّينيّ، وهذا دون اعتبار أي قيد لغويّ أو ثقافيّ أو دينيّ لمثل هذه السّياقات الاصطلاحيّة الأكثف حضورًا في خطوط التّلامس الفكريّ/ الثقافيّ بين الأنسجة الثقافيّة والأفضية الاعتقاديّة، وهذا الاشتغال المكثّف على قضايا التّنوّع والاختلاف نبّه غلى ضرورته فريق من المفكرين في خلال الربع الأخير من القرن العشرين حينما افتضحت الحرب الباردة وانكشفت أسرارها وظهرت إنتظاراتها التّدميريّة في واقع العلاقات الدّوليّة، وكان المفكر الفرنسي روجي غارودي[٢] من أبرز هؤلاء الفلاسفة الذين نبّهوا إلى ضرورة تحويل وجهة الواقع العالمي بتقديره الاستراتيجيّ بغاية الكشف عن المشتركات الإنسانيّة، وهذا الأمر» ليس اصطناع طوباوية لا أساس لها في الواقع بل هو دفع إلى الوعي بما تصبو إليه آلاف

المجتمعات المتشاركة والطوائف على اختلاف أنماطها المتنوعة وهي تسعى إلى أن تغير الحياة فهي تحتاج إلى معرفة القاسم المشترك بين تطلّعاتها وأن تفتح إمكانات جديدة»[٣]، بصياغة رؤى تجديدية لمختلف مكوّنات الثقافات الإنسانية تقوم على تبنّي مفاهيم الحوار والتنوّع والتعدّد بدلًا من الدوغمائيات الدينية أو السياسية التي سادت العالم دون أن تثمر سلامًا/ وتعايشًا، بل إنّها فسحت الطريق للحروب والدّمار مفاهيم تتخطّى الوعي المنغلق والمتكوّن في ظروف الخوف والتوجّس الرّيبي من «الآخر» فكان من الطبيعي أن تحتاج البشرية إلى بناء شبكة من المفاهيم والمقاربات النظرية غير تلك التي دمّرت بعناوين الصّراع

٢- روجيه جارودي (١٩١٣-٢٠١٢م): فيلسوف ومفكر فرنسي، اعتنق الإسلام سنة ١٩٨٢م. له مؤلفات كثيرة منها: «وعود الإسلام»- «الإسلام يسكن مستقبلنا»- «حوار الحضارات».

٣- روجي غارودي: حوار الحضارات، ترجمة عادل العوّا: عويدات للنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١٠.

والصّدام بين الحضارات مكتسبات البشرية من قيم الخير- الحوار- الفضيلة- التي تراكمت عبر صيرورة تاريخية طويلة لا يمكن لنا تفصيل تعرّجاتها المتراكمة في الذّاكرة ولكنّ هذا الوعي بمنحنيات تاريخ الإنسانية في تراوحها بين قيم الصراع والاقصاء من جهة وقيم الحوار والتسامح من جهة أخرى، وهنا أودّ التنبيه إلى أنّنا في مرحلة الحاجة المُلحّة إلى الوقوف عند مرحلة مهمّة في التاريخ المعاصر وهي حركة التنوير الأوروبي وما فرضته من إصلاح في بنية الوعي الدّيني في السياق المسيحي الغالب بطبيعته في أوروبا، فعبارة الإصلاح لا تطرح من داخل أي تراث أو منظومة دينية مخصوصة، وإنّما تطرحها توصيفًا وتحليلًا لظاهرة تاريخية، اجتماعية، تأويلية قابلة لأن تدرس دراسة علمية بحتة، حسب مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية ومفاهيمها لا سيما المنهج المقارن..»[٤]، بما يقتضيه من اعتراف مبدئي بحقيقة التنوّع الدّيني على اعتباره رافدًا أساسيًا من روافد أي نسيج ثقافي دون اعتماد التصنيف السائد في العالم من ناحية تقييم العائلات الدينية في العالم إلى عائلتين رئيسّتين وهما: أولًا: الديانات الوضعيّة وثانيًا: الديانات السماويّة في حركة التكامل التاريخي بين النبوات المتلبسة بالوحي في درجة من درجاته المباشرة بواسطة الأنبياء، أو بتأويله عن طريق علماء الدين أو اللاهوت. وهذا الأمر مُتفّق عليه بين أتباع الأديان...ولذلك نخشى من الانجذاب إلى دائرة الجدل النّظريّ بين التصورات النظرية والعقليّة المجردة، المُمتعة، ولكنّها لا تحقق نفعًا ملموسًا في الواقع أحيانًا، ومنذ فجر التاريخ يتصارع أصحاب العقائد لاعتقاد كلّ طرف منهم أن عقيدته هي الأصحّ وهي الّتي يجب أن تسود وأن تستعلي، ومع بروز الديانات الكبرى في الشرق بشكل عامّ، احتدّ الصّراع بين أهل العقائد حتّى أخذ شكلًا سويًّا في كثير من الأحيان وامتدّت آثاره حتّى يومنا هذا..»[٥]، وهذه مفارقة عجيبة بين جوهرية الأديان وتمثلاتها عند المقارنة بين قيم النّبوّات وفضائل الحكماء والأنبياء من ناحية وتقييم الكيفيّات التاريخيّة التي نزّل بها أتباع الأديان تلك المضامين في أزمنتهم الحضارية المتعاقبة وتعبيراتهم الثقافية المتنوّعة والذّي لا يمكن عزله عن شبكة المكوّنات الأخرى لكلّ بناء ثقافي.

إنّه من غير الممكن أن ننكر نحن أتباع الأديان، وضعية كانت أم سماويّة، صحيحة أم محرّفة، في تقدير الادّعاءات أو الاتهامات المتبادلة، أنّنا في حاجة ماسّة إلى تطهير ذواتنا في مستوى أفكارنا وتصوّراتنا، إذ لم تتحمّل آثار الدّمار الهائل الذي تحمّله الضمير الإنساني بعنوان الحروب الدّفاعية عن الدّين مع أنّ الأديان في جوهرها لا تحتمل هذا النّزوع إلى الحقد والحروب إنّها نداء السّماء بالحكمة والموعظة الحسنة.

وربّما لا تكون هذه الإشارة واضحة دون اعتماد مثال من واقع الصراع بين اليهود والمسلمين في عصرنا وهو الأمر الذي لا تبرّره التوراة ولا القرآن.

وللحقيقة والموضوعية نجد في التوراة كثيرًا ممّا في خطوطه العامّة، والقرآن الكريم يتحدّث في أكثر من موضع أنّ التوراة حرّفت ولم تشير آية واحدة إلى أنّ كلّ التوراة قد حرّفت»[٦]، وهو ما يعني تهافت المواقف المدّعية تأصيل مفاهيم الحرب/ العنف/ الإرهاب في متن النصّ الدّيني التأسيسي في كلّ دين باعتباره المصدر المحوري لتشكيل الوعي الدّيني ولكنّه غير مسؤول عن انحراف أتباعه.

وبالرجوع إلى راهن الإنسانيّة من غير الغوص في أتون الصراعات الدّينيّة في أفقها التاريخيّ وحتّى ندرك حقيقة أثر التّنوّع الدّينيّ في التّحقّق العمليّ لمفاهيم، ساد الاعتقاد في مثاليّتها، لاعتبار تعارضها الصارخ مع أحداث الواقع العالميّ. وعلى خلاف ذلك نجد أنّ تنظير القرن العشرين بخاصة نصفه الثاني فيما يتعلّق بالحضارات كان ذا طبيعة صراعيّة بالأساس ولا ترجع تلك النّظريّات الصّداميّة إلى التّراكم العلميّ الذي تحقق تاريخيًّا ولكنّها ترجع إلى الظروف العالميّة المعاصرة»[٧]، بما يؤكّد أصالة الحوار- والسّلام واستثنائيّة الإقصاء

٤- محمّد الحدّاد: تجارب كونيّة في الاصلاح الدّينيّ-»محاضرات، اليونسكو للدّراسات المقارنة للأديان»، المعرب: مؤمنون بلا حدود، ٢٠١٦، ص١١.

٥- حسن الباش: القرآن والتوراة أين يتفقان وأين يفترقان؟ دار ابن قتيبة، ص ٧.

٦- حسن الباش: القرآن والتوراة وأين يتفقان وأين يفترقان؟، ص ١٤.

٧- علي ليلة: تفاعل الحضارات بين إمكانيات الالتقاء واحتمالات الصّراع، مصر: جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ١٠.

ودمار الحروب وكأننا مضطرين حين تفكيك مكونات الأنسجة الثقافيّة إلى تثبيت حقيقة المغايرة بين جوهريّة الأديان وتاريخانيّتها، أي أنّ تفقير الأديان في سموّها الرّوحانيّ وتدنيسها بالشّهوات والنّزوع إلى التّحكّم في «الآخر الدّينيّ» ليس مجرّد انحراف اقترن بإمبراطور أو ملك في الدّائرة المسيحيّة أو الإسلاميّة مثلًا وإنّما هو تنميط للوعي الدّينيّ بفعل سلطة قيادات الأديان، وما يفرضه دورهم، من تأثير قطعي في أفكار أتباعهم وسلوكهم حتّى وإن أنكر المسلمون مصطلح «رجل الدّين» لارتباطه بأجهزة المؤسّسة الكنسية، فذلك لا ينفي الأثر نفسه لسلطة العلماء عامّة والفقهاء خاصّة في تشكّل وعي المسلم بالتّكاليف الإلهيّة.

فليس بين المؤسّسات البشرية مؤسسة تضاهي الدّين في سيطرته على نفسية الفرد وزجره وكبح جماح شهواته سواء أكان الفرد بدائيًا أم متمدّنًا»[٨]، لأنّ دلالة الدّين لا تنحصر في أحدها دون غيره ولا تخفى آثاره المباشرة في تفاصيل سلوك المؤمن به ودون التورّط في المقارنة بين نظريات أتباع الأديان في مدى التزامهم بجوهرية ما يؤمنون به، ولذلك فإنّه من المتاح لنا في ضوء هذه الإشارات العابرة التقديم بما يلي من التنبيهات المنهجية وهي:

١ – التنوّع الدّيني هو البوّابة الرّئيسة التي تفتح لنا طرق اكتشاف التنوّعات الأخرى.

٢ – حاجة أتباع الأديان إلى صياغة رؤى وتصورات لترشيد علاقتهم بأديانهم أوّلًا وبالآخر الدّيني ثانيًا.

٣ – دور المؤسّسات الدّولية ذات الصلة بقضايا الحوار والتنوّع الدّيني في صياغة مواثيق دولية، تتجاوز في فاعليتها مجرّد الاستشارة والاستئناس إلى درجة من الالتزام حتّى وإن كان أخلاقيا فحسب. وهو ما يردّ عنها اتّهامات المتحمّسين لنظريّات الصّدام بين الأديان للمنضّمات الدّولية واعتبارها أجهزة فاقدة للفاعلية في إدارة الواقع الدّولي ووقايته من الأزمات الكبرى التي يتوقّع أن تعصف بالإنسانية عامّة.

٤ – البناء التدريجي للوعي الأكاديمي في المؤسّسات العلميّة المختصّة في الشّأن الدّيني في تنوّعاته المختلفة، بما يحقّق صياغة مقاربات عالميّة متجانسة في اعترافها بحقيقة التنوّع الديني في جوهريّته دون سابقيّة التّبخيس أو التّصنيم في السّياق الدّوغمائيّة، ولسنا في موضع التحامل على مؤسّساتنا العلميّة في العالم العربيّ، من ناحية إدارتها للتّنوّع الدّينيّ، إذا قلنا إنّ غالبيّة جامعاتنا ومراكز البحث على ندرتها ومحدوديّة نجاعتها ما زالت تصنّف الأديان إلى أديان صحيحة وأخرى باطلة، فلم تتجاوز أكاديمياتنا العربيّة مؤرّخو الأديان في الدّائرة الإسلاميّة في تسميتهم المنتسبين للدّيانات السّماويّة «أهل الملل» ومعتنقي الدّيانات الوضعيّة «أهل النّحل» وهذا التّصنيف بين الملل والنّحل للشهرستاني) وفي «الفصل في الملل والأهواء والنّحل، لابن حزم[٩]، فالسّؤال هنا:

هل تتيح هذه الخلفيّات المعرفيّة القدرة للمؤسّسات العلميّة إدارة التّنوّع الدينيّ؟ فهو السؤال الذي يفرض المؤسّسات العلميّة دورًا أعمق ممّا هو عليه الآن في مسألة التّنوّع الدّينيّ.

كلّ هذه الإشارات السّابقة قد تفيدنا في رصد بعض المؤسّسات العلميّة في عالمنا العربيّ في كيفيّة تعاطيها مع مسألة التّنوّع الدّينيّ؟ وهل أنّها تدير التّنوّع الدّينيّ؟ أم تحاربه؟ وإن كان التنوّع أمر واقع شأن مصر أو لبنان. فهل أنّ المؤسّسات العلميّة الإسلامية أو المسيحية تتحمّل مسؤولية إدارة التنوّع؟ أم أنّ مقرّراتها وبرامجها تخفي نمذجة للوعي الدّيني في مجتمعاتها؟

كلّ هذه التساؤلات لا يمكن أن تتحقّق الاجابة عنها، إلا بالاشتغال الميداني داخل هذه المؤسّسات، ولذلك فإنّني اختزلت أبرز قضايا المؤسّسات العلميّة والتنوّع الدّيني في تونس في استبيان عرضته على فريقين من الطلاّب والأساتذة بالمعهد العالي للحضارة

٨– سعدون محمود السّاموك: الأديان والمعتقدات القديمة، الأردن: دار المناهج، ٢٠٠٢م، ص ١٩.

٩– علي ليلة: تفاعل الحضارات بين إمكانيات الالتقاء واحتمالات الصّراع، ط«١»، مصر: جامعة عين، ٢٠٠٦م، ص ١٠.

الإسلامية- وهو مؤسّسة تعليم عال تابعة لجامعة الزيتونة تعود بالنظر إلى وزارة التعليم العالي تمّ إحداثها وضبط نظام الدّراسة فيها وشروط التحصّل على الشهادات الوطنية بها بمقتضى الأمر الرّئاسي عدد ٨٦٥ لسنة ١٩٩٥ المؤرّخ في ١٨ سبتمبر ١٩٩٥ والقرار الوزاري المؤرّخ في ٣ نوفمبر ١٩٩٥، وهو ما أتاح لهذه المؤسسة العلمية الانفتاح على مؤسسات علمية آسيوية وإفريقية تنتسب إلى أفضية ثقافية متنوعة، ما يعكس أهمية المعتقدات الدينية بمضامينها المتغيرة وبمتونها المقدّسة، خاصة إذا نزلنا هذه التجربة في سياق حاجة الإنسانيّة إلى بناء السّلام، من خلال ما تؤدّيه المؤسسات الدينيّة من دور أساسيّ في تكوين نسيج من العلاقات القائمة على التّسامح والحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وهو السّياق الذي نفهم في إطاره تجربة المعهد العالي للحضارة الإسلامية في استقطاب طلاّب الدراسات الدينية من أصول عرقيّة وجذور ثقافية متنوعة.

المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة بتونس
المهام العلميّة ومسألة التّنوّع الدّيني

لا ينبغي أن نغفل في اهتمامنا بواقع التعليم العالي في العالم العربيّ عن التّشديد في التّنبيه إلى تشتّته في مرحلة ما بعد الاستعمار/ الانتداب/ الحماية بين النّموذجين: أوّلهما يعتمد المناهج التّقليديّة الموروثة في سياق دور المؤسّسة الدّينيّة، أي المسجد بما كان له من وظائف متنوّعة أهمّها الدور العلميّ طابعًا. وثانيهما النّمط التّعليميّ الوافد من سياق تفاعلات متباينّة في الثّقافة العربيّة بما تعاقب عليها من آثار صدمة الحداثة التي برزت في الجدل في يقين من المشتغلين في الشّأن العلميّ والتّربويّ إمّا بالمحافظة على تقليديّة المناهج وطرق التّدريس أو بالانفتاح على تجارب التّنوير العلميّ في أوروبا.

وترتّب عن هذا الجدل في إستراتيجيّات التّعليم الجامعيّ استحداث مؤسّسات للتعليم العالي في التّخصّصات

العلميّة الدّقيقة. أمّا مجال الإنسانيّات والدّراسات الدّينيّة فإنّه لا يزال إلى يومنا في حال من الارتباك والتّمزّق بين الوافد والموروث. وهو ما يسمح لنا بملاحظة التقابل بين دور الجامعات الإسلاميّة ودور جامعات الاداب والإنسانيّات على امتداد خارطة العالم الغربيّ. ممّا أفرز تنافرًا وصراعًا بين توجّهات مؤسسات التّعليم الدّيني مثل الأزهر- الزيتونة والقرويين وغيرها من الجامعات الإسلامية التي صنّفت غير المنتسبين إليها من المارقين عن جوهر الثقافة الإسلاميّة. ولا أدلّ على هذا التّصادم داخل المؤسّسات العلميّة الإسلامية ما حصل للشّيخ «علي عبد الرّزّاق» نتيجة إصداره «الإسلام وأصول الحكم»[10] أو ما حصل أيضًا مع «نصر حامد أبو زيد» في الأعوام الماضية[11].

وليس الأزهر إلا مثالًا بارزًا لمحوريّة دوره وفاعليّة أثره في الثّقافة العربيّة الإسلامية الحديثة دون التّذكير بالجدل المشابه له والّذي حصل في جامعة الزّيتونة بعد سنة ١٩٥٦، بين علماء الزّيتونة والمتحمّسين للمدرسة الحديثة يتقدّمهم محمّد الطّاهر بن عاشور ومحمود المسعدي وأظنّه الحال نفسه في المغرب الأقصى في جامعة القرويّين، ممّا يؤكد أثر الاختلاف بين التراثيين والحداثيين سلبًا في تحمّل الجامعات الدينية أداء

١٠- الشيخ علي عبد الرازق (١٨٨٨-١٩٦٦م): أزهري مصر، كان يعمل قاضيًا. أصدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» عام ١٩٢٥م، وقد ناقش فيه فكرة الخلافة والحكم والحكومة في الإسلام، حيث رفض فكرة الخلافة وقال إنه ليس في الإسلام خلافة، انتقده البعض واعتبروه خروجًا على تقاليد الدين الإسلامي.

١١- الدكتور نصر حامد أبو زيد (١٩٤٣-٢٠١٠م): أكاديمي مصري بجامعة القاهرة، كاتب وباحث متخصص فى الدراسات الإسلامية وفي فقه اللغة العربية والعلوم الإنسانية، انتقده كثيرون بسبب رؤاه، لكثير من الأمور والقضايا والإشكاليات المتعلقة بالدين والقرآن الكريم. من أعماله: الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة)، فلسفة التأويل (دراسة في تأويل القرآن عند محيي الدين بن عربي)، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، نقد الخطاب الدينى المرأة في خطاب الأزمة، الخلافة وسلطة الأمة نقلة عن التركية عزيز سني بك (تقديم ودراسة)، النص السلطة الحقيقية، دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة، الخطاب والتأويل، التفكير في زمن التكفير، هكذا تكلم ابن عربي، الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية.

دورها في تحقيق التقارب بين أتباع الأديان والاشتغال أكاديميًا على المشترك بينها دون انغلاق وإقصاء للآخر الديني.

وما دمنا نشتغل على مسألة التّنوّع الدّيني في المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة فإنّنا سنلتزم التّنبيه إلى الحقائق التّاريخيّة ذات الصّلة بهذه المؤسّسة التّابعة لجامعة الزّيتونة وهي في الأساس مقترنة بإحداث المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة سنة «١٩٩٥»، وليس ذلك إلا استجابة لانشغال المؤسسات الدوليّة بإدراج قضايا الحوار والسلام في ضوء دراسة التحوّلات الدّوليّة في حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١. فكانت من أبرز الأحداث العالميّة الأكثر تأثيرًا في مواقف روّاد التوجّهات العولميّة، مثل فرانسيس فوكوياما- صموئيل هنتنجتون- اجراهام فوللر، في تأكيدهم على أنّ العلاقة بين الإسلام والغرب: تشغل محورًا مهمّا في الجدل الدّائر بعد مراكز النفوذ في العالم بعد الحرب الباردة وبالنظر إلى دراسة مستقبليات العلاقات الدّوليّة. وإلى هذا المعنى أشار اجراهام فوللر في كتابه «الإسلام والغرب» إلى أنّ الأوروبّيّين عامّة واجهوا الإسلام علميًّا منذ ظهور دعوته وأصبحت المجتمعات الإسلاميّة موضوعًا للدّراسة الأكاديميّة والدّبلوماسيّة منذ العصور الوسطى[١٢]، وهو ما يفرض تحديًا علميًا على المسلمين في مدى معرفتهم بمكونات الأبنية الثقافية المتعددة وتفكيك قضايا التنوع الديني. سيّما وأن العالم العربي يمثل مجالًا تتشابك فيه الأديان بالنظر إلى تاريخها وراهنها وهو ما ينعكس على واقع مجتمعاتنا، وإن كان الأمر في الشّرق أكثر حدة من بلاد المغرب العربي.

يحتاج هذا الدور العلمي إلى مؤسسات أكاديمية تتجاوز بالذهنيات العربية والإسلامية منطقة الأمان الديني، وما توحي به من الحسم التاريخي بالحروب أو بالتبادل التجاري وغير ذلك من أشكال العمليات التاريخية بين الدين الإسلامي والموروث الاعتقادي في المنطقة العربية، فنحن مثلًا في تونس كنا ولا زلنا نحتاج إلى مؤسسة جامعية مثل المعهد العالي للحضارة

الإسلامية بغاية استئناف الدور التاريخي لجامعة الزيتونة أولًا واستجابة لحاجة الثقافة الإسلامية إلى توسيع آفاق التعارف على مكونات الثقافات الإنسانية الأخرى.

لذلك تشير الوثائق الرسمية إلى أنّ من مهامّ المعهد العالي للحضارة الإسلامية أنه يضطلع بتكوين الطلبة الوافدين من مختلف أصقاع العالم الإسلامي وغيره (إفريقيا- أوروبا- آسيا) في العلوم الإسلامية، تضاف إليها العلوم الإنسانية التي تعتبر ضرورية مثل علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد ومقارنة الأديان... مما يؤكد اختلاف فلسفة التدريس في المستوى التّشريعي أو القانوني عن المؤسسات الجامعية الأخرى في انفتاحه على ثقافات غير إسلاميّة وهذه سابقة علميّة في تونس خلال تسعينيات القرن السّابق، اقترنت عند فريق من الأكاديميين بسقف عال من الانتظارات. ولكنّها في الآن نفسه سبّبت للفريق المقابل درجة من التوجّس والشكّ ليقينهم في تعثّر الجامعات الإسلامية في أداء مثل هذا الدّور. وهذا ما يفسّر "التّجاذب العلمي" بين مرجعيّتين في إدارة المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة والذي برز في الاشراف الإداري على المعهد بتعيين المشرفين عليه من جامعة الآداب إلى غاية ٢٠١١- تاريخ أحداث ثورة ١٤ جانفي"[١٣]، وهي المرحلة التي اعتبرها المنتسبون للزّيتونة فرصة استرجاع المعهد العالي للحضارة الإسلامية وحصر دور أعضاء هيئة التّدريس المختصّين في العلوم الإنسانيّة في أداء الدّور الأكاديمي وباحترازات كثيرة قد لا يتجاسر الأساتذة والطّلاّب على التّصريح بها.

ولكن هذا التّجاذب الأكاديميّ على صلة وثيقة بمسألة التّنوّع الدّينيّ وتباين رؤية الأساتذة والمجالس العلميّة للمحتويات والمناهج التي

١٢- جراهم فولى: «الإسلام والغرب، ترجمة شوقي جلال، ص ٢٥.

١٣- ثورة ١٤ جانفي: الثورة التونسية، وتُعرف أيضًا بثورة الحرية والكرامة، وهي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م، تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها، ثار التونسيون ضد مظاهر الفساد والظلم.

تعرض في ضوئها. ففي الوقت الذي يكتفي فيه التّيار المحافظ في الدّرس الجامعي بالنّظر لمسألة الأديان على اعتبارها قضايا تاريخيّة فحسب. يلحّ الفريق المقابل على أنّ التّنوّع الدّيني حقيقة واقعة لا يمكن إنكارها في المجتمع التّونسيّ أو غيره من المجتمعات العربيّة والإسلاميّة الأخرى. وهذا ما يحمّل المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة المسؤوليّة في الاعتراف العلميّ بالأقليّات الدّينيّة باعتبارها مكوّنا مهمّا في التّنوّع الثّقافي بالمعنى الأوسع.

ويظهر من المفيد التّذكير أنّ التّجاذب في مسألة التّنوّع الدّيني في الفضاء الأكاديميّ- بين جامعة الزّيتونة وغيرها من المؤسّسات العلميّة- قد ظهر في سلسلة من المقالات نشرها الأستاذ «فوزي البدوي»: أستاذ الحضارة بالجامعة التّونسيّة تحت عنوان «من أجل بوليتكنيك لتدريس الأديان» شهر جويلية/ يوليو ١٩٩٤ بأهمّ ملحق ثقافيّ في الصّحافة التونسية حينذاك. وممّا استوقفني في المقال الدّعوة إلى سحب تدريس علم مقارنة الأديان من جامعة الزّيتونة بإشارته إلى اعتبار «الدّين ظاهرة تاريخيّة من أعظم ما أنتجه وعي البشريّة أسمى وأرفع من أن يوكّل إلى الزّيتونة وحدها»[١٤].

وليس لنا سوى الاعتراف في ضوء هذا الموقف للأستاذ البدوي بأهمّيّة إستراتيجية رؤيته في العشريّة الأخيرة من القرن السّابق القائمة على ضرورة استحداث مركز متخصّص في التّنوّع الدّيني.. وأن يتحمّل أتباع كلّ ديانة تدريس ديانتهم بحسب تصوّراتهم الثّابتة واليقينيّة المتّصلة بها.

ولم يكن لدى الأكاديميّين اعتراضًا على هذا المطلب الأكاديمي إلا أنّ جدّيّة هذا التّصوّر وبراغماتيّته العلميّة لم تخفي تأثر صاحب المقال بالتّوتّرات التّاريخيّة بين الزّيتونيّين والمدرسيّين. ولذلك أظهر الأستاذ فوزي البدوي رغبة في سحب مسألة التّنوّع الدّيني من دروس جامعة الزّيتونة. وهذا موضوع يتجاوز الجدل فيه شروط المقال وغائيّاته وهذا ما أثار الجدل بين الأكاديميين المهتمّين بقضايا الاختلاف والتّنوّع الدّيني، وأذكر أنني نشرت مقالًا في سياق هذا الجدل الإعلامي مع الأستاذ البدوي وكنت حينها طالبًا في مرحلة

الدّراسات العليا ومتحمّسًا بدرجة الإحساس بضرورة الدّفاع عن كيان الزّيتونة المعرفيّ، وكان عنوان مقالي «المؤسّسات الدّينيّة بين يوتوبيا المشيخيّة وبوليتكنيك التّحديث» على أعمدة الصّحيفة نفسها بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٩٤م. وقد تعمّدت حينها التّأكيد على دور الزّيتونة في تدريس علم الأديان».

وإذا كان ليس من المهمّ التّفصيل في هذا الجدل فإنّه من الأهمّ اعتباره مؤشّرا مهمًّا على التّوازي بين خطّين أكاديميّين في مسألة التّنوّع الدّيني، واليوم أقف على تفاصيل أخرى أخطر ممّا كان عليه الأمر في تسعينيات القرن السّابق. سيّما بعد التحاقي للتّدريس بالمعهد العالي للحضارة الإسلاميّة وبعد انتسابي لفريق الزّمّالة الدّوليّة للمنطقة العربيّة كايسيد سنة ٢٠١٧، وإضافة إلى كلّ ذلك التّحوّلات الدّوليّة في مسألة التّنوّع الدّيني من جهة علاقتها ببناء السّلام وتمكين المجتمع الدّوليّ من بناء ثقافة التّنوّع والتّعدّد الدّينيّ ليتحوّل أتباع الأديان إلى سفراء سلام ومحبّة بدلًا من الصّورة الشّائعة في العالم عن اقتران الأديان بالعنف والحروب والارهاب.

وهذا يعني أنّ «الدّراسات الدّينيّة تمثّل أخطر ميادين المعرفة وعلى ذلك يجب الحذر ممّا يروّجه بعض المفكّرين من الدّمج بين الدّيانات لأنّ بناء مجتمعنا العقديّ لا يحتملها لهشاشة و أحداديّة الوجهة فيه[١٥]، مع أنّ مثل هذا الموقف لا يلغي حاجتنا الملحّة لدراسة مسألة التّنوّع الدّينيّ بما يقتضيه من اختلاف وتعدّد بغرض الاعتراف بحدود المعتقدات وتباين تصوّرات أتباعها.

لكنّ المهمّ في علاقة بجدل التّسعينيّات في تونس حول التّنوّع الدّينيّ أنّ جامعة الزّيتونة لم تتعامل مع هذه المسألة بالحدّ المطلوب من الجدّيّة العلميّة، رغم إحداث المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة فإنّ المنكرين لتفرّد الزّيتونة بالمسألة الدّينيّة ظلّوا يشتغلون في جامعات أخرى مختصّة في الآداب والحضارة العربيّة ويتجاسرون على تقييم مواقفهم لمؤسّسات علميّة

١٤- فوزي البدوي: مقال من أجل بوليتكنيك لتدريس الأديان: ورقات ثقافيّة- الصّحافة- الجمعة ٨ جويلية ١٩٩٤م، ص ٩.

١٥- رمضان البرهومي: مقال- المؤسّسات الدّينيّة بين المشيخيّة وبوليتكنيك التّحديث: الورقات الثّقافيّة: الصّحافة، تونس الجمعة ١٤ أكتوبر ١٩٩٤م، ص ١١.

دوليّة على أنّ مقارباتهم هي التي تعكس حقيقة التّنوّع الدّيني، فوقعوا بدورهم في محضور الاقصاء لمواقف جامعة الزّيتونة ورجموا أعضاء هيئة التّدريس فيها بكلّ سلبيّات التّقليديّة والتّراثيّة. يظهر أنّ هذه الصّورة النّمطيّة هي التي تحكم رؤية هؤلاء المدّعين للحداثة لجامعة الزّيتونة أحيانًا، دون معرفة واقع الدّرس الأكاديمي في سياق التّنوّع الدّيني وهو ما لا يعني إطلاقًا الدفاع عن برامج جامعة الزّيتونة وطرق تدريسها قدر ما يعني ضرورة العمل على التّكامل بين الاتّجاهين وهذا في واقع الحال كان من أبرز انتظاراتنا عند إحداث المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة وهي الغاية التي لم تتحقّق إلى غاية الآن. حتّى بعد ١٤ جانفي ٢٠١١، وهو التّاريخ الذي أرجع الزّيتونة إلى المربّع القديم بانخراطها في الصّراع الهووي والتفاف أغلبيّة أساتذتها حول الخيارات المحافظة خوفًا من الانحراف بنمط المجتمع التّونسي إلى الفوضى الخلّاقة التي يبرّرلها أحيانًا بواقع التّنوّع الثقافي.

وهذا ما يعني أنّ مسألة التّنوّع الدّيني في تونس ترتبط بعوامل منها ما يتعلّق بالتّحوّلات الاقليميّة والدّوليّة ومنها ما يتّصل بديناميّة المجتمع التّونسي وأثر ما تعاقب عليه من مشاريع الإصلاح الدّيني والسّياسي، ممّا يؤكّد أهمّيّة دور المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة إمكانيّة تحوّله إلى مؤسّسة أكاديميّة، تمتلك القدرات العلميّة والخيارات المنهجيّة التي تسمح للمسلمين وغيرهم من أتباع الأديان الأخرى بالخروج من دوائر الشّكّ والاحكام المسبقة والتّوجّس خوفًا من الآخر الدّيني إلى منطقة الأمان الدّيني/ التّعارف على المشترك الإنساني.

وهذا المقصد من الممكن تنزيله في واقع علاقة التّبادل العلميّ بين الزّيتونة وغيرها من المؤسّسات العلميّة في العالم في ضوء تفعيل إتّفاقيّات وبروتوكولات التّعاون فضلًا عن ضرورة استثمار عضويّتها في اتّحاد جامعات العالم الإسلامي وهو من أبرز مؤسّسات المنظّمة الإسلاميّة للتّربية والعلوم والثقافة «الإيسيسكو»، وذلك بتوسيع نطاق الاهتمام بمسألة التّنوّع الدّيني التي لا أثر لها في إستراتيجيّات هذه المؤسّسة

حيـــن التّدقيـــق في منشـــوراتها مثـــل «مجلّـــة الجامعـــة» و«دليل الجـــودة والاعتمـــاد بجامعـــات العالـــم الإســـلامي» الصّـــادر ٢٠٠٨ و«إســـتراتيجيّة تطويـــر التعليـــم الجامعـــي في العالم الإســـلامي» الصّـــادرة ســـنة ٢٠٠٨، وغيـــر ذلـــك مـــن الوثائـــق والبيانـــات العلميّة الصّادرة عـــن المؤتمـــرات الدّوليّة فـــي مختلـــف المؤسّســـات العلميّة فـــي العالم الإســـلامي. وهذه إمكانات هائلة تتيحها شبكة علاقات منظّمة التّعاون الإسلامي والإيسسكو وهو السّياق الذي استثمره وبصورة ذكيّة خبراء "كايسيد" بشراكته مع «الإيسيسكو» في مسألة الحوار بين أتباع الأديان وهو ما يسمح لكلّ المؤسّسات العلميّة المتخصّصة في المسألة الدّينيّة أن تتعدّى مرحلة النّمذجة/ أو التّنميط الديني إلى الاهتمام الأكاديمي بواقع التّنوّع الدّيني دون الاكتفاء بتاريخيّة هذه الظّاهرة الإنسانيّة.

إلا أنّ الحقائق والانتظارات المُشار إليها سابقًا في علاقة المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة بمسألة التّنوّع الدّيني تفترض عدم الاقتصار على النّظر في ضوابط إدارة التّنوّع الدّيني من جهة ربطها بالخلفيّة العلميّة والثّقافيّة لإحداث هذه المؤسّسة فقط، وإنّما تقتضي إدارة التعدد الدّيني التّركيز على مضامين الدّرس الجامعي ومدى جدّيّة تعامل المقرّرات مع حقيقة التّنوّع الدّيني باعتبارها واقعًا معيشًا وليست تاريخًا مرويًا.

التّنوّع الدّيني في مقرّرات برامج المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة

نحتـــاج إلـــى التّنبيـــه بدايـــة إلـــى أنّ مصطلـــح التّنـــوّع الدّينـــي لـــم يـــرد بهـــذه الصّيغة إطلاقًـــا فـــي الوحـــدات أو عناوين المســـائل العلميّـــة التـــي تدرّس فـــي مرحلتـــي الاجـــازة أو حتّـــى الماجســـتير والدّكتـــوراه، وإنّما ترد المباحـــث العلميّـــة المتعلّقـــة بالأديـــان بعناويـــن أخـــرى مثـــل: تاريخ الأديـــان/ الأديـــان الكتابيّة/ مقارنة الأديان/ الأديـــان القديمة/ حوار الأديـــان.. إلـــخ. وكأنّ مفردات المقـــرّرات الجامعيّـــة مازالت دون إنتظـــارات المقاربـــات العالميّـــة الحديثـــة لأنّهـــا وببســـاطة لـــم تتجـــاوز الطّروحـــات التّاريخيّـــة أو تلـــك المواقـــف المتلبّســـة بالخلفيّـــات الأيديولوجـــة التـــي

تـــورّط المدافعـــون عنهـــا فـــي الأحـــكام المســـبقة والاكتفـــاء فـــي الاســـتدلال عنهـــا بالمدوّنة التّراثيّـــة القائمـــة علـــى تقنيات الجـــدل والمناظـــرة.

مع أنّ الاقتصار على هذه المدونة التراثية لا يعكس إلا شواغل أتباع الأديان في أطوار تاريخيّة لا يفيدنا الاحتجاج بها في عصرنا، وإنّما تنحبس فائدتها في مجرّد قراءة تاريخ الإنسانيّة في تموّجاته الاعتقاديّة، مثلما نستفيد من تجارب مضت في التّاريخ السّياسي أو الاقتصادي دون إسقاطها على الواقع الرّاهن، فالتّنوّع الدّيني حقيقة راهنة لم تختف في أيّ طور زمنيّ في ماضي الثّقافات الإنسانيّة أو حاضرها وإنّما الأمر نفهمه في ضوء التّغالب بين أتباع الأديان. ولذلك فإنّ دلالة الـتّنوّع الدّيني تنفي الصّراع بين الأديان وإنّما هو صورة عن الصّراع بين أتباع الأديان لدوافع سياسيّة/ اقتصاديّة/ ثقافيّة، ولا تتحمّل الأديان في جوهرها ما يترتّب عن تلك الصّراعات من عنف وحروب مدمّرة لوجود الإنسان أصلًا.

ولذلـــك فإنّنـــا نتســـاءل عـــن مـــدى قابليّـــة المقـــرّرات الجامعيّـــة فـــي الجامعـــات الإســـلاميّة في العالـــم ومنها المعهـــد العالـــي للحضـــارة الإســـلاميّة للتّمثّـــل الفعلـــيّ والواقعـــيّ للتّنـــوّع الدّينـــيّ؟

وهـــذا السّـــؤال توحي بـــه عناوين الاختصاصـــات العلميّـــة، أمّا في حـــال نظرنـــا فـــي كيفيّـــة عرض مضاميـــن تلـــك التخصصـــات علـــى الطّـــلّاب وهـــم ينتســـبون لأفضيـــة ثقافيّة متنوّعـــة، **فهل أنّ تلـــك المضامين تســـتجيب لانتظاراتهـــم العلميّـــة؟ وهـــل أنّ الّذيـــن يَفدُون علـــى المعهد العالـــي للحضارة الإســـلاميّة تعنيهـــم مســـألة التّنـــوّع الدّينـــي؟ وهـــل يميّـــز أعضـــاء هيئـــة التّدريـــس والطّـــلّاب بيـــن التّنـــوّع فـــي مضامينـــه الثّقافيّـــة والدّينيّـــة؟**

هـــذه كلّهـــا قضايـــا تعمّـــدتُ صياغهـــا فـــي أربعـــة أســـئلة تكونـــت منهـــا الاســـتمارة التي طرحتُهـــا على فريق من الأســـاتذة والطّـــلّاب واعتمدت فـــي صيغتها الاعتبـــارات التّاليـــة:

١- عـــرض الاســـتبيان على أوســـع عـــدد ممكـــن مـــن الطّلبـــة من ناحيـــة تنوّعاتهـــم الثّقافيّة وتعدّد جنســـيّاتهم وبلدانهم.

٢- المحافظـــة علـــى أســـئلة الاســـتبيان وبصيغـــة موحّدة في عرضها علـــى الأســـاتذة والطّلّاب.

٣- تعمّد اختيار الأساتذة من الفريقين المشار إليهم سابقًا من جهة انتساب فريق منهم إلى التّخصّصات الشّرعيّة، والفريق الآخر إلى مجال الإنسانيّات.

٤- مراعاة أبرز الإشارات النّظريّة المتّصلة بالسّياق التّاريخي والثّقافي لإحداث المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة بتونس، وما رافقه من جدل تاريخي بين المؤيّدين لتحديث المؤسّسات العلمية وبين المحافظين على المقاربات التّقليديّة في علاقة بالتّنوّع الدّيني وكيفيّات التّعاطي العلمي مع ما يلازمه من القضايا الاجتماعية والثّقافيّة.

رؤية فريق من أساتذة المعهد العالي للحضارة الإسلامية بتونس في إدارة التعدد الديني

في ضوء الإشارات المختصرة لخلفيات إحداث المعهد العالي للحضارة الإسلامية بتونس من زاوية علاقته بقضايا التنوع الديني، تحتاج إلى التعاطي العملي والبحث الميداني في مدى استجابة هذه المؤسسة العلمية في التفاعل مع تطورات الفكر الديني عامة، وبلا ريب الفكر الإسلامي في صلته بالعائلات الدينية الأخرى والنظر في مدى تواصل المسلمين مع أتباع الأديان الأخرى دون اعتبار انتسابها إلى الوحي السماوي أو نسبتها إلى حكماء الشرق القديم أو وظيفتها.

نشير إلى أنّ المعهد العالي للحضارة الإسلامية من المؤسسات الجامعية التونسية التي تشتغل على درس الحضارة الإسلامية في أوسع دلالتها خاصّة في مثل هذا الطّور من تاريخ الإنسانية، وعلى جامعة الزيتونة أن تستأنف دورها في الدّرس الحضاري، وليست مسألة التنوع الديني إلا مفردة ينبغي أن تكون بارزة في هذا الاتّجاه.

هذه الانتظارات اختصرنا صياغتها قصد الوقوف على مدى تحكم الطلبة والأساتذة في امتلاك رؤية ميدانية وواقعية، والخروج من مرحلة اجترار العناوين الكبرى التي تتكرر في كل عصر، وهي مما يدّعيه أتباع كل الأديان مثل التسامح- العلم- العدل-المحبة- السلام- الخير-الفضيلة... وغير ذلك من المفاهيم التي تشهد مع المسلمين وغيرهم في الحين

نفسه درجة من تعميم المعنى وتعويمه وهو ما يتعارض مع واقع أتباع الأديان وهم يدّعون الاقتداء بالأنبياء والحكماء.
وهذه ظاهرة تكاد تعُمّ كل الديانات، وهناك ندرك الجدوى العملية لمثل هذه المقالات التي يشتغل عليها مركز «كايسيد»، باعتباره مؤسسة دولية تهتم بالراهن الإنساني من جهة ترشيد العلاقة بين أتباع الأديان، وهو أساس صياغة الإستراتيجيات الدولية لبناء السلام.
وسعيًا إلى تحقيق هذه الانتظارات عرضتُ استبيانًا على فريق من أساتذة المعهد العالي للحضارة الإسلامية وطلّابهم. في ضوء توصيات فريق خبراء كايسيد وفي مقدمتهم البروفيسور «محمد أبو نمر» مع أنّنا اشتغلنا على عينات محدودة تعكس حقيقة التنوع الثقافي والديني في المعهد العالي للحضارة الإسلامية (انظر نص الاستبيان الخاص بالأساتذة صفحة).
وهنا يمكن لفت النّظر إلى ما أبداه بعض الأساتذة من الاستغراب من اشتغال المؤسّسات الدوليّة على مسألة التنوّع الديني، ولكنّ ذلك لم ينفي حماس فريق آخر في الاطّلاع على هذا الاستبيان والإجابة عن الاسئلة الموجودة فيه، وهذا ما اتّضح لنا في مقارنة تفاعلهم مع محتوى السّؤال الأوّل المتعلّق بدور المؤسّسات العلميّة في بناء ثقافة التنوّع الديني، لكنّهم رفعوا سقف هذا الدّور باعتباره من انتظاراتهم، وربّما يعكس هذا الموقف من جهة أخرى ما نحتاجه من تدقيق أكثر في صياغة الاستبيانات لأنّني وقعت على درجة من الضبابيّة لدى فريق من الأساتذة في التّمييز بين دلالة المصطلحين: التنوّع الثّقافي، التنوّع الديني. ولذلك فإنّ ٨٠٪ منهم أكّدوا على أنّ دور المؤسّسات العلميّة مهمّ في إدارة التعدّد الديني ولكنّهم تعاملوا مع مسألة التنوّع في الافق الاعتقادي، وربّما يكون ذلك الاختيار على وعي منهم باعتبار الأديان في نهايتها ليست سوى تعبيرات ثقافيّة في علاقة الإنسان بمعتقداته.
هذا احتمال يمكن ترجيحه، لكنّه لا يلغي احتمال التعامل مع مسألة التنوّع الديني في حدود الحوار/ التّسامح، دون أن يكون ذلك اعترافًا صريحًا وقطعيًا بالتعدّد الديني في

مجتمعاتنا العربيّة. وهذا الاحتراز الخفيّ أحيانًا في إجابات الأساتذة يظهر مثلًا في إشارة أحدهم إلى أنّ المؤسّسة التي تدرّس الفكر الديني والتنوّع العقدي في إطار الدين الإسلامي وتدرّس العقائد الدينية المخالفة، فمن الطبيعي أن يكون لذلك أثر مهمّ في تحصين التنوّع من الانغلاق ورفض حقّ الآخر الدّيني، في حين اتّجه أستاذ آخر إلى عدم تمييز التّثاقف عن التنوّع الدّيني بقوله: «يتحقّق التّثاقف من خلال مناهج الدّراسة والنّدوات العلميّة والاحتفالات التّقليدية التي تمثل مشتركًا بين أتباع الأديان..".

وهذا ما يعمّق الانطباع الذي أشرت إليه في البداية وهو غياب الوعي بالحدود الفاصلة بين مفهومي التنوّع الثقافي والتعدّد الديني. وهو ما يظهر من إشارة أستاذ آخر من المختصّين في "الفقه الإسلامي" بقوله: «تتأسّس ثقافة الاختلاف والتنوّع الديني والثقافي من الأسرة وتتدعّم في المدرسة وصولًا إلى الجامعة وتترسّخ عبر البرامج التّعليميّة المستهدفة لهذا الجانب، لذلك فإنّ تفعيل دور الجامعات الدينية ومراكز البحث المتخصصة في بناء ثقافة التنوع مسؤولية تتحملها الجهات المختصة في صناعة الرأي العام الديني».

كلّ هذه الاجابات تعكس بصراحة درجة عالية من الارتباك لدى الجامعيّين في العالم العربيّ في امتلاك مقاربات دقيقة في مسألة التنوّع الديني، ولا أعني بذلك الحكم على مواقفهم فهذه مسألة تتعلّق بضبط الصّيغ الاصطلاحيّة الشّائعة في العالم، وهي تكاد تكون متاحة لأتباع الأديان خارج الجامعات والتخصّصات العلميّة الدّقيقة.

إلا أنّ الأساتذة الذين أكّدوا على أهميّة دور المؤسّسات العلميّة في بناء ثقافة التنوّع الديني، انتبه فريق منهم إلى أنّ مسؤوليّة المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة في إدارة التنوّع الديني تقترن بتنوّع الخلفيّات الثقافيّة التي ينحدر منها طلّاب المعهد من الوافدين خاصّة وهذه المسألة انتبهت إليها أستاذة متخصّصة في اللّغة الانجليزيّة بقولها: «يساهم المعهد في بناء ثقافة التنوّع الديني والثقافي باحتوائه لأكثر من ٢١ جنسيّة

غير عربيّة وهذا مهمّ. فالطّلبة والأساتذة يعيشون في احترام ويمارسون الانفتاح على ثقافة الآخر»، فهذه الإجابة جمعت بين التنوّع في المستويين الثّقافي والدّيني، ورغم ذلك فإنّنا نخلص إلى أنّ هذه النّسبة العالية من الأساتذة الذين ساهموا في الاستبيان لم يتجاوزوا دائرة التّسليم واليقين في كون التنوّع الديني لا يتعدّى حدود معنى التّسامح بين الأديان، في الوقت الذي انتبه فريق أقليّة وهم ٢٠٪ إلى قضايا أخرى في علاقة بتحدّيات إدارة التنوّع الدّيني في المؤسّسات العلميّة في العالم العربي ومنها المعهد العالي للحضارة الإسلامية.

وإلى هذا الامر نبّه أحد الأساتذة المختصّين في التّاريخ الإسلامي وأرجع الاختلال في إدارة مؤسّسات التعليم العالي في العالم العربي لإدارة التنوّع الديني إلى أنّ: «اهتمام كليّات الآداب وجامعة الزّيتونة متواضع بالنّظر إلى محتوى البرامج وقلّة إشعاع تلك المؤسّسات على محيطها إضافة إلى قلّة المختصّين في مجال التنوّع الديني وخاصّة بعد ٢٠١١ حيث أعيد النّظر في بعض البرامج ممّا ضيّق في إمكانيّة تدريس مقارنة الأديان..».

نخلص من هذه الإشارة إلى ملاحظة محدوديّة دور المؤسّسات العلميّة في إدارة التنوّع الدّيني إمّا لاعتبارات علميّة أو تاريخية وسياسيّة، وممّا يؤكّد هذه المحدوديّة ما نبّه إليه أحد المتخصّصين في الحضارة والآداب العربيّة بقوله:" إنّ كلّ مؤسّسة أكاديميّة تتمترس في قناعات المجموعات المهيمنة فيها وتتخّذ المقرّرات في الغالب وجهة واحدة وتكاد تنعدم البرامج التي تصبّ في مجرى التنوّع الديني والثقافي». وكأنّ هذا الموقف يحيلنا على عوامل المحدوديّة في علاقة مؤسّساتنا العلميّة بالتنوّع الدّيني، وهو ما سمح لنا بالمرور إلى السّؤال الثّاني وهو:

كيف تقيّم استجابة أتباع الأديان والثّقافات للمحتوى العلمي الذي تقدّمه المؤسّسات العلميّة؟

والحقيقة أنّها لم ترد إلا إجابة واحدة مختلفة عن بقيّة الإجابات، حيث اعتبر أحد الأساتذة الذين اختاروا تقييم درجة استجابة أتباع الأديان

للدّرس الأكاديمي، لكنّه اتّجه إلى تقييم هذه العلاقة في ضوء سلطة الدّين السّائد أو الغالب في فضائه الاجتماعي. كأن نتحدّث مثلًا عن دور الأزهر والزّيتونة والقرويّين في تحقيق الانتظارات العلميّة للمسلمين من هذه المؤسّسات المتخصّصة في العلوم الشرعيّةن وكأنّ هذا الرّأي يؤكّد بصورة أو بأخرى إجابات البقيّة في إقرارهم بضعف ومحدوديّة استجابة أتباع الأديان لمقرّرات المؤسّسات العلميّة، وذلك لأسباب أهمّها:

- الفصل بين ما يتلقّاه الطّالب في الدّرس النّظري وممارسته للشّأن الدّيني في واقعه الأسري والاجتماعي.
- ارتباط استجابة أتباع الأديان للدّرس الأكاديمي بالخلفيّات الدينيّة والثقافيّة، فيكون التّجاوب بقدر ما ينسجم المحتوى العلمي مع تلك الخلفيّات.
- عدم توقّف هذه الاستجابة على الدّرس العلمي فهي تتعدّى ذلك إلى عوامل أيديولوجيّة وسياسّة.
- تقلّص الاهتمام بالأديان خاصّة في البلدان المتقدّمة وهذا بتعبير أحد الأساتذة الذي رجّح تراجع الاهتمام بالأديان لحساب الثّورات التّقنية. وهذه مسألة تفترض جدلًا أوسع من مساحة هذا المقال. وتكفي الإشارة هنا إلى أنّ العودة القويّة للاشتغال على الأديان اكتسحت في عصرنا أكثر الدّول والمجتمعات التي تشهد هذه الموجات الحادّة من الابتكارات العلميّة.
- محدوديّة تواصل أتباع الأديان مع المؤسّسات العلميّة، وهذه ملاحظة جديرة بالتّنويه، لأنّ العلاقة بين أتباع الأديان تمرّ بين المؤسّسات الأكاديميّة، وإنّما عبر المؤسّسات الدّينيّة يختلف الأمر، فالمؤسسات الدينية لا يمكنها أن تنفصل عن إتّجاهاتها الوعظيّة القائمة على انطباعيّة موروثة تشترك فيها كلّ الأديان، وهي تقوم على أفكار مسبقة غايتها تشويه الآخر الديني. بعبارة أخرى فإن العلاقة التفاعلية بين أتباع الأديان لم تنفصل عن الخطاب الوعظي/ الدعوي، القائم على انطباعية موروثة تشترك فيها كل الأديان.

هكذا يكشف لنا إدراج مسألة التّعدّد الدّيني في السّياقين الإقليمي والعالمي عن محدوديّة استفادة أتباع الأديان من المؤسّسات العلميّة نتيجة لتنامي العنف والصراعات

الدّينيّة وحتّى المذهبيّة في نطاق الدّين الواحد. والسّبب في ذلك كما يقول أحد الأساتذة قد يرجع إلى عدم قدرة المؤسّسات العلميّة على ترسيخ ثقافة الاختلاف والتّنوّع في إدارتها للتعدديّة الدينية.

وهذا الرّأي أيّدته أستاذة مختصّة في الحضارة الإنجليزيّة بتحميلها المسؤوليّة في محدوديّة هذه الاستجابة إلى أتباع الأديان أصلًا، فهم الّذين يصيغون مقرّرات البرامج في المؤسّسات العلميّة وبهذا المعنى فإنّ المجالس العلميّة للمؤسّسات الجامعيّة هي التي تحمل وزر التّوتّر بين أتباع الأديان، وعليه فإنّنا لن نمتلك الحدّ الأدنى من شروط تقيّيم دور المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة بتونس دون التّوقّف مع فريق من الأساتذة في تخصّصاتهم العلميّة المختلفة على رؤيتهم لمسألة التّنوّع الدّيني، وكيفيّة إدراجها في مقرّرات البرامج، سواء في مرحلة الإجازة أو الدّكتوراه. ولذلك اعتمدنا الصّيغة التّالية في عرض سؤال الاستبيان على النحو التالي: **هل تستجيب المقرّرات الجامعيّة للمعهد العالي للحضارة الإسلاميّة بتونس لمقتضيات الحوار بين أتباع الأديان والثّقافات؟**

ما يمكن استخلاصه بداية من الإجابات أنّنا عدنا إلى مربّع السّؤال الأول تقريبًا وهو إقرار٨٠٪ منهم الّذين أجابوا عن الاستبيان بإقرارهم لاستجابة البرامج لمقتضيات الحوار بين أتباع الأديان، لكنّ الملاحظ مرّة أخرى أنهم وقعوا في حمل دلالة التّنوّع الثقافي على معنى التّعدد الدّيني. وبسبب هذا الخلل في المفهوم الذي أشرنا إليه في مقدّمة هذا المقال، حصلت درجة من تطابق هذا التّوقّع مع نتائج الاستبيان. ولكنّ ذلك لا ينبغي أن يحجب عنّا تَنويه هذا الفريق من الأساتذة بما يلي:

- ضرورة تجديد مقرّرات البرامج في ضوء شروط الحوار بين أتباع الأديان، وهي المرحلة التي تمهّد لتحقّق التّنوّع الدّينيّ في التّشريعات الوطنيّة والدّوليّة.
- ضبط إستراتيجيّات ترسم الأبعاد المستقبليّة لتنوّع دينيّ في واقع المجتمعات الإنسانيّة عامّة، وهو ما لا يمكن أن يتحقّق عبر وحدات الدّرس الأكاديمي فحسب.

ولكنّنا حين الرّجوع إلى نسبة ٢٠٪ من فريق الأساتذة الّذين أجابوا على الاستبيان، فإنّنا نقدّر احتراز أستاذ متخصّص في التّاريخ الإسلاميّ، حيث أرجع محدوديّة استجابة البرامج للتّنوّع الدّينيّ خاصّة بعد٢٠١١ إلى شيوع فكرة عُلوّ دين على آخر، وهو ما يحكم ذهنيّة الأساتذة والطّلاّب على السّواء، في الوقت الّذي أنكر فيه أحد الأساتذة، وهو متخصّص في الحضارة والأدب العربي، استجابة مقرّرات المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة لحقيقة التّنوّع الدّينيّ وذلك لأنّها تتّجه في طبيعتها إلى تثبيت الدّين الواحد والمذهب الواحد والنّظر شزرًا واحتقارًا للآخر الدّينيّ والمذهبيّ.

وهذه من السّلبيّات المحمولة غالبًا على المؤسّسات العلميّة الدّينيّة عامّة سواء في العالم الإسلامي أو حتّى في العالم المسيحيّ، وهو ما يؤكد حاجة المجتمع الدّوليّ إلى إصلاح دينيّ عالميّ يتجاوز الإصلاحات الدّاخليّة الخاصّة بكلّ دين والموجّهة للعلاقة بين أتباعه فحسب.

وبذلك يتحقق الإصلاح في أبعاده الإنسانية بين المعتقدات الدينية في ضوء تنوعها وقدرتها على بناء انتظارات مستقبلية بين أتباع الأديان والمصالحة تحتاجها الأديان في علاقة بمكونتها المذهبية داخلها، وهي المرحلة التي يحتاجها أتباع كل دين قبل التواصل والحوار مع أتباع ديانات أخرى. ولذلك فإننا في المعهد العالي للحضارة الإسلامية بتونس نحتاج إلى مقررات مبنية على التحليل والنقد، حتى تتعافى رؤيتنا النمطية للآخر الديني ونتجاوز مرحلة دوغمائيّة الحقيقة إذا تعلّق الأمر بمخالفة السّائد الديني.

وهذا يمكن أن يحصل بين المذاهب في الديانة الواحدة، ولذلك تعمدنا تقييم علاقة أساتذة المعهد العالي للحضارة الإسلامية بطلابهم، سيّما وأنهم من الوافدين في غالبيّتهم بخلفيات ثقافية ودينية وحتى مذهبية مختلفة... فكان السؤال مباشرًا للفريق الذي تعاملنا معه في هذا الاستبيان:

ما مدى استفادتك من طلابك في التعرف إلى ثقافاتهم والتنوع الديني في مجتمعاتهم؟

هنا وقفنا على الاختلاف في درجة تفاعل فريق من الأساتذة مع هذا السؤال، لأنّ الإجابات توزّعت بصورة متقاربة على الإقرار باستفادتهم من الطلبة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، حيث اعترف الفريق الأول بهذه الاستفادة ورفعها إلى كونها في درجة عالية، وذلك باعتبار تنوّع ثقافات الطّلاّب الوافدين

بما يتيح للأساتذة التّعرّف إلى ثقافات وربّما تصوّرات اعتقاديّة أخرى وهو ما يبرز خاصّة في النّدوات العلميّة وأشغال الدّرس المسيّر فأشار أحد الأساتذة إلى ما يطفو على سطح مناقشات الطّلبة خلال حصص الدّرس المسيّر من خلفيّاتهم الدّينيّة والثقافية ويواصل قوله، وهو ما يجعلني أحاور بعضهم خارج حصص الدّرس لأكتشف خلفياتهم الدينية، خاصة وأن هذه المواقف لا تختلف في جوهرها عن موقف الفريق الثاني في التّنويه بتعدّد وجوه الاستفادة من الطلّاب، وذلك تبعًا لاختلاف قدرات الأساتذة على التواصل والقدرة على إدارة التعدد الديني حتى وإن كان في السياق الأكاديمي.

وبالنظر لاختلاف التخصصات العلمية لما من هامش التواصل مع الطلاب ومحاورتهم في قضايا لها صلة بالتنوع الديني، ولذلك شدّد الأساتذة على أهمية المؤتمرات العلمية ذات الصلة بالتنوع الديني والحاجة إلى توسيع دائرة استضافة العلماء والمفكرين من أتباع الديانات المختلفة، عكس ما اعتدنا عليه في المؤسسات العلمية الإسلامية في العالم العربي، أما الفريق الذي أقرّ بمحدودية الاستفادة من الطلاب فإنّه أرجع ذلك إلى ثقافة الطالب وخلفياته الدينية والثقافية، التي لا تبرز إلا في مناسبات مثل المهرجانات الثقافية التي ينظّمها اتحاد الطلاب الوافدين إلى الزيتونة في مناسبات على امتداد السنة الجامعية، فضلًا عن أن غالبية الطلبة مسلمون وينتمون إلى المذهب السني المالكي، أما الاستفادة من التنوع الثقافي، فهذا غاية ممكن إدراكها في فضاء الجامعة أو خارجه في حال امتداد التواصل مع الطلاب.

قصدنا في إعداد هذا المقال اجتناب الاعتماد على الأرقام والإحصائيات الجافّة، واستبدلناها بما أمكن لنا من الملاحظات والمواقف المتنوعة والتي تعكس حقيقة التحديات التي يشتغل عليها مركز الملك عبد اللّه العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كايسيد)، في دقة الإستراتيجيات وجدية الخبراء والباحثين في طريق العمل

بيـــن كل مؤسســـات المركز على تحقيـــق الانتظـــارات الإنســـانية فـــي الحـــواروبنـــاء الســـلام.

طلبة المعهد العالي للحضارة الإسلامية ومسألة التعدد الدّيني

تفتـــرض مســـألة التنـــوع الدّيني في أبعادهـــا النظريّة حـــدًا ضروريًا مـــن معرفـــة فلســـفات الأديـــان ونظريات علـــم الاجتمـــاع الدّيني وتاريـــخ الأديـــان، ومـــا إلـــى ذلك مـــن تفريعـــات العلوم الإنســـانيّة في علاقـــة بالمعتقـــدات الدّينيّة، لكـــنّ هـــذا لا يضمن لنا فـــي كلّ الأحـــوال تمثّـــلًا عمليًـــا وواقعيًـــا لممارســـة هـــذا التنـــوّع فـــي حـــال تحدّثنـــا عـــن إدارة التعـــدد الدينـــي، لأنّ التنـــوّع في مســـتوى إدارتـــه يتجـــاوز الوعـــي النظـــري إلـــى ممارســـته. وهنـــا يحصـــل الاختـــلال خاصّـــة فـــي مســـتوى العلاقـــات التّاريخيّـــة أو الرّاهنـــة بيـــن أتبـــاع الأديـــان، ولذلـــك فإنّ تنـــاول مســـألة التنـــوّع الدّينـــي فـــي المؤسّســـات العلميّـــة في العالـــم العربي ومنهـــا «المعهد العالـــي للحضـــارة الإســـلامية» توجّهنا إلـــى قـــراءة مواقف طلاّب المعهـــد لاعتبـــار أنّ انتســـابهم إلى هذه المؤسســـة يمثّـــل دليلًا علـــى قابليّـــة هـــذا التنـــوّع في ســـياقه الثّقافي فحســـب.

وبمـــا أنّ الأديـــان من أكثـــر الرّوافد فاعليّـــة فـــي الأبنيـــة الثّقافيّـــة المختلفـــة، فـــإنّ هـــؤلاء الطلاّب لهـــم مواقفهـــم وانتظاراتهـــم، وإن كانـــت لا تقتضـــي تدقيقًـــا وتفصيـــلًا مثلمـــا اســـتوقفتنا مواقـــف أعضـــاء هيئـــة التدريس، ولا يعنـــي أنّنـــا ننكـــر محوريّة دور الطـــلاّب، ولكنّنـــا نتّجه إلـــى أكثر الجهـــات فاعليّة فـــي إدارة التنوّع الدّينـــي في المؤسّســـات العلمية الأخـــرى والمؤسّســـات الدوليّة.

ولا يفوتنـــا التذكيـــر بعـــدد مواقـــف الطّلبـــة بتنـــوّع أفضية الطـــلاّب ثقافيًـــا ودينيًـــا، وهـــذا فـــي علاقـــة مباشـــرة بالسّـــؤال الأوّل فـــي الاســـتبيان وهـــو: **هـــل للمؤسّســـات العلميّـــة والأكاديميّـــة أثـــر فـــي بنـــاء ثقافـــة التنـــوّع الدّينـــي؟**

والملاحظ من البداية علوّ سقف انتظارات الطلاّب حيث اعتبر أكثر من ٨٠٪ منهم أنّ دور المؤسّسات العلميّة مهمّ في إدارة التنوّع الدّيني، وأشار أحد الطلاّب من أندونيسيا إلى أهميّة هذا الدّور في علاقة بالتطوّر الحضاري، وهو السّياق الذّي التزم به

غالبيّة الطّلبة الوّافدين. أمّا الطّلبة التّونسيّين فإنّهم أرجعوا أهميّة دور المعهد العالي للحضارة الإسلامية إلى ضرورة بناء شبكة من العلاقات الدوليّة بين الطلاّب من مختلف المؤسّسات العلميّة ذات الصّلة بتعليم القيادات الدينية وتدريبها.

ورغم أنّ هذا الموقف يؤشّر على وعي الطلاّب بأهميّة ثقافة التنوّع في سياقه الثقافي أو السّياق الدّيني، ولكنهم لم يتفهّموا معنى إدارة التنوّع الدّيني باعتبارها مرحلة ممارسة ثقافة التعايش بين أتباع الأديان المختلفة سواء في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المنتسبة للأسرة الدولية.

وتكرّرت مع الطلاّب، كما مع الأساتذة، ملاحظة التداخل عندهم بين التنوّع الثقافي والتعدد الدّيني، وذلك لم ينف جرأة إحدى الطّالبات بقولها: التنوّع الدّيني غير مطروح في جامعة الزّيتونة، ولكنّنا انتبهنا إلى إشارة أحد الطلاّب إلى تأثّر الطّالبة بمحيطها الجامعي وطبيعة الدّرس الأكاديمي. وهذا يعني أنّ مسألة التنوّع الدّيني لا تطرح في كلّ المؤسّسات الجامعيّة بالصّورة ذاتها، ذلك أنّ الجامعات المنفتحة على الإنسانيّات والفلسفة قد نشهد فيها تنوّعًا دينيًا، وهذا قد لا يصرّح به الطّلاب الذّين يؤمنون بما لا ينسجم مع الدّين السّائد في المجتمع.

وعلى أيّة حال فإنّ تنوّع إجابات الطلاّب نبّهنا أيضًا إلى توتّر فريق منهم وهو ما تعكسه مواقفهم، حتّى وإن كانوا من الأقليّة التّي نفت دور المؤسّسات العلميّة، ومنها المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة، في بناء ثقافة التنوّع الدّيني، واعتبر هؤلاء الطلاّب أنّ المسؤولية العلميّة للمعهد تنحصر في تدريس العلوم الشرعيّة للطلبة الوافدين وتمكينهم من معرفة «المذهب المالكي» ليكون هؤلاء دعاة لهذا المذهب في بلدانهم الأصليّة.

وهذه في النّهاية ليست إجابة متعارضة مع انتظارات جامعة الزّيتونة، أي أنّه من المنطقي التأكيد على دور المؤسّسة العلميّة في تسويق المثال/النموذج الأفضل بين الأديان والثقافات الأخرى، لكنّنا وللأسف غالبًا ما نلاحظ تغذية هذه الأفكار بالاعتداء على الأديان الأخرى. وهذا لا يتوقّف على المسلمين وإنّما يمارسه أتباع

المسيحية واليهودية وغيرهم وهي الحقيقة التي لا يمكن إنكارها فيما تواجهه الإنسانيّة من تحدّيات انحراف أتباع الأديان عن جوهر أديانهم التي يؤمنون بها أصلًا، ويكفي أن نتوقّف هنا بالاشارة إلى معاناة مسلمي «الرّوهينغا» في «ميانمار»[١١].

وهذا ما يبرّر تعثّر جهود المؤسّسات الدّوليّة في إدارة التّنوّع الدّيني وهو السّياق الذي ينبغي أن نثمّن فيه برامج «كايسيد» واستحداث مصطلح «الزّمالة الدّوليّة»، بما يعنيه من ضرورة مجاوزة البشريّة لتصنيف المجتمعات على الاعتبار الدّيني أو الطّائفي والعرقيّ.

والمهمّ أنّ انحراف أتباع الأديان عن معاني السّلم والتّعايش بما تمليه روح الأديان هو الذي دفعنا إلى طرح السّؤال الثّاني على الطّلاّب وهو:

كيف تقيّم استجابة أتباع الأديان والثّقافات للمحتوى الذي تقدّمه المؤسّسات العلميّة؟..

انقسمت المواقف إلى اتجاهات ثلاثة وبنسب متفاوتة:

فريق أوّل أقرّ بنسبة ٦٠٪ محدوديّة درجة هذه الاستجابة وذلك لاعتبار ضيق الأفق الدّيني واحتباسه فيما هو سائد في المجتمع التّونسي، لذلك فإنّنا نرى أنّ كلّ مغايّر لنا اعتقاديّا هو في تعارض مع الإسلام. فأرجع أحد الطّلاّب- وهو تونسيّ- إلى أنّ محدوديّة هذه الاستجابة ناتجة أساسًا عن ضعف المادّة العلميّة وعدم تنوّعها ممّا يترتّب عنه انعدام التّفاعل بين أتباع الأديان.

وانتبهت إحدى الطّالبات إلى أنّ ثقافة التّنوّع الدّينيّ لا تتعارض مع النّصّ القرآني الموجّه للنّاس كافّة على أساس المشترك الإنساني، وهو ما تؤكّده صيغ خطاب الوحي «يا أيّها الإنسان»، «يا أيّها النّاس»، فهو خطاب يقوم على بناء جسور التّواصل والحوار، وإن اختلفت الأديان والمعتقدات.

٢- فريق من الطلاّب بنسبة ٣٠٪ رفعوا سقف استجابة أتباع الأديان إلى درجة عالية ولكنّهم وقعوا مرّة أخرى في التباس معنى التّعدد الدّيني بدلالة التّنوّع الثّقافي. إلا أنّ

١٦- مسلمو «الرّوهينغا» في «ميانمار»: روهينغا اسم قومية عرقية تنتمي إلى ولاية أراكان، التي تقع غرب جمهورية اتحاد ميانمار، والمعروفة أيضًا باسم بورما. يعيش في ميانمار «بورما» أغلبية من البوذيين وأقلية من المسلمين، ويعاني الروهينغا المسلمون من تعنت السلطة ومضايقتها لهم.

أحد الطّلبة وهو من «غامبيا» أشَاد بدور جامعة الزّيتونة في نشر ثقافة التّسامح والتّعايش بين الأديان، وهو ما يثير التّساؤل عن حقيقة معتقدات الطّلاّب الوافدين.

هذا الأمر لم ننتبه إليه على اعتبار التّسليم بانتمائهم إلى الدّين الإسلامي، ولنفترض أنّ وضعهم كذلك، فإنّه من المهمّ أن يتيح لهم الدرس الأكاديميّ معرفة كيفيّة إدارة التّعدد الدّيني في مجتمعاتهم وهي متعدّدة الأديان، أي أن تتجاوز مهمّاتهم المستقبليّة مجرّد الارشاد والنّصيحة للمسلمين إلى التّواصل مع أتباع الأديان الأخرى وتحسيسهم بمواطنتهم.

وهو ما يقتضي قدرة علميّة على إدارة هذا التّنوّع في المؤسّسات التي سينتسبون إليها، ومن ثمّة تساهم المؤسّسات الأكاديمية في تكوين شبكة من الخبراء المتخصّصين في إدارة التّعدد الدّيني في العالم.

٣- فريق من الطلاّب بنسبة ١٠٪ اتّفقت مواقفهم على نفي استجابة أتباع الأديان للمحتوى العلمي الذي تقدّمه الجامعات، وأحدهم اعترض عن التّفصيل في موقفه أو تبريره، في حين تنبّهت إحدى الطّالبات إلى أنّ هذه الاستجابة منعدمة، لأنّ التّصوّرات السّائدة والخلفيّات الدّينيّة المتعصّبة هي الغالبة، فلا وجود لمسيحيّ يصدّق ما يعرفه عن المسلم والعكس صحيح.

وهو ما ينطبق على أتباع الأديان عامّة، وهذا يرجع في تقدير هذه الطّالبة إلى الاكتفاء بثقافة الحوار بين اتباع الأديان في المستوى النّظريّ المجرّد، ممّا يدعم الأحكام المسبقة ويقلّص من الأثر الإيجابيّ للدّرس الجامعيّ في الواقع، رغم أنّ غالبيّة الطلاّب الذين أجابوا عن استبيان المقال بنسبة ٧٠٪ في السّؤال الثّالث المتعلّق بمدى استجابة المقرّرات الجامعيّة في المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة لمقتضيات الحوار بين أتباع الأديان والثّقافات، فأقرّ هذا الفريق من الطّلبة بإيجابيّة محتوى هذه المقرّرات، ونبّه طالب من "غامبيا" إلى أنّ التوتّر والعنف في العالم هو نتيجة لعدم استثمار دور الجامعات في إدارة التعدد الدّيني. ولكنّ ذلك لم يمنع إحدى الطّالبات- وهي تونسيّة- من التّأكيد على نسبية هذا التوجّه العلمي في المعهد العالي للحضارة

الإسلاميّة. وذلك يرجع لمحدوديّة الاهتمام بحقيقة التنوّع الدّيني في الثّقافات التي ينحدر منها الطّلبة الوافدون، فهم ينتمون إلى مجتمعات إسلاميّة وهذا الرّأي فيه درجة من التّداخل بين ما هو ثقافي وما هو ديني، مع أنّ هذا التّمييز لا يمنع اعتبار التعددية الدّيني من أبرز عناوين التنوّع الثّقافي.

ويظهر أنّ الفريق الثّاني بنسبة ٣٠٪ ينفي استجابة المقرّرات الجامعيّة لمقتضيات الحوار بين اتباع الأديان، حيث اعتبر أحد الطلاّب أنّ الاشتغال على التنوّع الدّيني طريق إلى تفكيك المجتمعات وليس الاهتمام بهذه المسألة في المؤسّسات العلميّة إلا تمهيدًا لثقافة مستقبليّة تحكم العلاقة بين أتباع الأديان.

يظهر أنّ أفق الرّؤية المستقبليّة غير واضح بالنّسبة إلينا في العالم العربي وفي مؤسّساتنا الجامعيّة سواء عند الطلاّب أو الأساتذة وهيئات المجالس العلميّة المسؤولة عن صياغة مقرّرات الدّرس الجامعي المقتصرة في أغلب مفرداتها ووحداتها على المقدّمات النظريّة للحوار بين الأديان، فهي منشغلة بالتّأريخ للأديان ولا تهتمّ بالاشتغال على قضايا المقارنة بين جوهر الأديان وتمثّلاته في تاريخ الإنسانيّة، وهذا الأمر يقترن بالسّؤال الأخير في الاستبيان:

ما مدى تحقّق الاستفادة المتبادلة بين الطلاّب في التعرّف إلى دياناتهم و ثقافاتهم ؟

وهذا السّؤال توزّعت بصدده آراء الطلاّب إلى ثلاثة مواقف:

الأوّل- بنسبة ٢٠٪ ويعتبر هذا الفريق أنّ الاستفادة عالية، ولكنّهم أكّدوا على أنّها لم تتجاوز دائرة الدّين الإسلامي رغم ما يتميّز به المعهد العالي للحضارة الإسلاميّة من تنوّع في عناوين مفردات الدّرس الاكاديمي فضلا عن انفتاح الرّسائل الجامعيّة في مرحلة الماجستير والدّكتوراه على الاخر الدّيني.

الثّاني- بنسبة ٧٠٪ و يضمّ فريقا من الطلاّب الذين أقرّوا بمحدوديّة التّواصل وتبادل الاستفادة بين الطّلبة وذلك لانغلاق الوافدين منهم أحيانا وقلّة مبادراتهم في التّعريف بالدّيانات المكوّنة لثقافاتهم الاصليّة فضلا عن عدم اعتماد منهج الدّورات التّدريبيّة على

إدارة التنـــوّع الدّينـــي فـــي المعهد العالـــي للحضـــارة الإســـلاميّة والاكتفـــاء بالتّأريـــخ للحـــوار بين الأديـــــــــان.

الثّالـــث- وفريـــق الاقليّـــة مـــن الطـــلّاب بنســـبة ١٠٪ فقـــد أثبتوا تنـــوّع وجـــوه الاســـتفادة مـــن الطـــلّاب الوافديـــن ولذلـــك أكّد أحدهـــم علـــى ضـــرورة تأســـيس مراكـــز بحـــث وجمعيّـــات ثقافيّة تشـــتغل على الحـــوار بيـــن أتباع الأديـــان بالتّـــوازي مـــع الـــدّرس الاكاديمـــي وهـــو الموقـــف الذي سنشـــتغل علـــى تجســـيده في المعهـــد العالـــي للحضـــارة الإســـلاميّة بالتّعاون مع كايســـيد في ضوء انجـــاز مشـــاريع مبادرات فـــي إدارة التعدد الدينـــي و اعتماد شـــبكة لتقييم النتائـــج الواقعية في علاقة بأتبـــاع الأديـــان و إعداد فريـــق مـــن الطـــلاب لتحمـــل مســـؤولية القيـــادة الدينيـــة في مجتمعاتهـــم وقيادتهـــا فـــي طريـــق التعايش الســـلمي القائم علـــى الاعتراف بالنعدديـــة الدينية والحاجـــــــة إليها.

ملاحق

نص الاستبيان
خاصّ بأساتذة المعهد العالي
للحضارة الإسلامية– تونس
٢٠١٨–٢٠١٩

- الاسم: _____
- البلد الاصلي: _____
- المؤسّسة العلميّة: _____

السّؤال الاوّل:
للمؤسّسات العلميّة والاكاديمية أثر في بناء ثقافة التنوّع الدّيني والثّقافي؟

☐ مهـــــمّ
☐ محدود
☐ منعدم

علّل إجابتك: _____

_____

السّؤال الثّاني:

كيف تقيّم استجابة أتباع الأديان والثقافات للمحتوى العلمي الذي تقدّمه المؤسّسات العلميّة؟

☐ عالية
☐ محدودة
☐ منعدمة

وضّح مبرّرات موقفك: _____

_____

السّؤال الثّالث:

هل تستجيب المقرّرات الجامعيّة للمعهد العالي للحضارة الإسلاميّة بتونس لمقتضيات الحوار بين أتباع الأديان والثّقافات؟

☐ نعم
☐ لا

علّل إجابتك: _____

_____

السّؤال الرّابع:

ما مدى استفادتك من طلابك في التعرّف إلى ثقافتهم والتنوّع الدّيني في مجتمعاتهم؟

☐ عالية
☐ محدودة
☐ متعدّدة

علّل إجابتك: _____

_____

نص الاستبيان
خاصّ بطلبة المعهد العالي للحضارة الإسلامية– تونس
٢٠١٨–٢٠١٩

– الاسم: _____

– البلد الاصلي: _____

– المؤسّسة العلميّة: _____

السّؤال الاوّل:

للمؤسّسات العلميّة والأكاديمية أثر في بناء ثقافة التنوّع الدّيني والثّقافي؟

☐ مهـــــمّ

☐ محدود

☐ منعدم

علّل إجابتك: _____

_____

السّؤال الثّاني:

كيف تقيّم استجابة أتباع الأديان والثقافات للمحتوى العلمي الذي تقدّمه المؤسّسات العلميّة؟

☐ عالية

☐ محدودة

☐ منعدمة

وضّح مبرّرات موقفك: _____

_____

السّؤال الثّالث:

هل تستجيب المقرّرات الجامعيّة للمعهد العالي للحضارة الإسلاميّة بتونس لمقتضيات الحوار بين أتباع الأديان والثّقافات؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

علّل إجابتك: _____

_____

السّؤال الرّابع:

ما مدى تحقق الاستفادة المتبادلة بين الطلاب في التعرف إلى دياناتهم وثقافاتهم؟

- ☐ عالية
- ☐ محدودة
- ☐ متعدّدة

علّل إجابتك: _____

_____

المحور الرابع

الإعلام والتعددية

٥ **الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة: دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال.**
رامي عطا صديق– مصر

٦ **التنوع وأثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة في الأردن «الإعلام التقليدي والرقمي».**
مرسيل عيسى بولص الجوينات– الأردن

٥ الصحافة المصرية ومعالجة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة:
دراسة لاتجاهات القائمين بالاتصال

رامي عطا صديق [١]

مقدمة

يُمثل موضوع الصحافة ومعالجة قضية التنوع الديني، واحدًا من بين أبرز الموضوعات الصحفية والقضايا الإعلامية المُثارة خلال الفترة الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري، لا سيما وأن وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الصحف على مختلف أشكالها وتنوع مضامينها، تقوم بدور كبير في مراحل التحول الديمقراطي التي تمر بها المجتمعات، مثل الحالة المصرية بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و٣٠ يونيو ٢٠١٣م، من حيث دورها في توفير المعلومات أمام الجمهور، والمساهمة في تكوين الرأي العام، وتنمية الوعي الوطني والحس الاجتماعي، وتشكيل الثقافة الخاصة بمبدأ المواطنة، وغيرها من قضايا ضرورية وإشكاليات ملحة.

وتأخذ إدارة التنوع الديني صحفيًا وإعلاميًا مستويين أساسيين..

الأول: على مستوى أبناء الدين الواحد، من حيث الممارسات الدينية وتفاعلات المؤسسة الدينية وعلماء الدين ورجاله، والتعددية المذهبية داخل نفس الدين، وغيرها من موضوعات.

الثاني: على مستوى العلاقة بين أتباع الأديان المختلفة، من حيث مساحات الاتفاق ومناطق الاختلاف، والحوارات اللاهوتية والسجالات العقدية أحيانًا، والمعاملات الاجتماعية، وغيرها من قضايا.

[1] كاتب وباحث. أستاذ مساعد ورئيس قسم الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام- أكاديمية الشروق. محاضر بكلية الإعلام جامعة القاهرة. عضو مجلس إدارة معهد الدراسات القبطية. له العديد من المقالات والبحوث والمؤلفات. حاصل على زمالة مركز (كايسيد) العالمي للحوار.

وقد توصلت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية إلى أن قضايا التوتر الديني والجدل بين المسلمين والأقباط أحيانًا، في الحالة المصرية، من الموضوعات الأكثر حساسية من حيث التناول الصحفي والإعلامي، واتهام وسائل الإعلام في كثير من الأحيان بالتحريض ونشر المعلومات المغلوطة وغير المؤكدة، بقصد أو دون قصد، حتى أصبحت بعض وسائل الإعلام- ومنها بعض الصحف- من الوسائل التي تساعد على إثارة الصراع على خلفية دينية بين المواطنين المصريين، وذلك «عبر الصور والتقارير والمقالات والحوارات والتحقيقات الصحفية، وقد يتحول الصراع إلى مادة إعلامية بقصد الإثارة والفتنة، وقد يتطور نتيجة المزايدة والإفراط عند نقل الحدث بكامل تفاصيله أو جزء منه، وذلك حسب توجهات الصحيفة السياسية والفكرية، وتأثيرات القائم بالاتصال على ما يكتبه»[2]، ومن جانب آخر فإن القضايا

[2]- مجدي محمد عبد الجواد الداغر، معالجة الصحافة المصرية لمشكلات التوتر الديني وقضايا الصراع الطائفي بين المسلمين والأقباط في مصر: دراسة تحليلية على عينة من الصحف المصرية اليومية في الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣م، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة حلوان، يناير ٢٠١٤م.

الدينية تحتل «مساحة مهمة وكبيرة في معالجات صحف الإثارة، ولا يقتصر الأمر على الدين الإسلامي فقط باعتباره دين الأغلبية في مصر، لكن تتطرق معالجات الإثارة إلى الدين المسيحي أيضًا، ولا يتم ذلك من أجل الأقباط فقط، ولكن من أجل المسلمين أيضًا الذين يمثل الأقباط بالنسبة لهم آخر لا يعرفون عنه شيئًا رغم أنه يعيش معهم ويقاسمهم الوطن بأفراحه وأتراحه بلا أدنى فرق»[٣].

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تستهدف الوصول إلى إستراتيجية صحفية، قد تنبثق عنها مدونة سلوك، تراعي القيم المهنية المتعارف عليها وتساعد الصحفيين من مختلف المؤسسات، القومية والخاصة والحزبية، على تقديم معالجة صحفية/ إعلامية مهنية تتسم بالحياد والدقة والصدق والموضوعية لموضوع التنوع الديني، تنطلق بالأساس من منظور المواطنة، حيث المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تفرقة أو تمييز لأي سبب كان، من خلال التعرف على آراء الجماعة الصحفية في الصحف على مختلف أشكالها وتنوع مضامينها واختلاف ملكياتها وتوجهاتها السياسية والفكرية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة أيضًا من أن موضوع الصحافة/ الإعلام وإدارة التنوع الديني، سواء معالجة القضايا المتعلقة بأبناء الدين الواحد، أو تلك المتعلقة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا، لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة والبحث، بالأخص في مجال القائم بالاتصال.

ومن ثم فإنه من الممكن أن تشكل نتائج الدراسة الحالية أساسًا علميًا في بناء استراتيجية صحفية وإعلامية تختص بدور الصحافة/ الإعلام في كيفية معالجة قضايا التنوع الديني والتعددية المذهبية في المجتمع المصري تعتمد بالأساس على مبدأ المواطنة الذي يستوعب جميع المواطنين دون تفرقة أو تمييز بينهم.

إن ثمة خللا ما في معالجة الصحافة المصرية للعلاقة بين الأغيار دينيًا والمختلفين مذهبيًا، وهو الأمر الذي أكدته العديد من البحوث والدراسات والمؤلفات والكتابات، فضلًا عن أن هناك احتجاجًا متزايدًا يتصاعد يومًا بعد آخر بشأن التغطية الصحفية/ الإعلامية لأحداث التوتر على خلفية دينية أو مذهبية، حتى أصبحت الصحافة، وغيرها من وسائل الإعلام، طرفًا رئيسًا في تلك الصراعات أحيانًا، ما يستدعي البحث في الأسباب ومحاولة تقديم العلاج.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في ضرورة التوصل إلى ميثاق شرف «نوعي»، أو ما يمكن تسميته «مدونة سلوك» تحكم الممارسة المهنية للمعالجة الصحفية للعلاقة بين المختلفين في الدين، ونعني هنا تحديدًا المسلمين والمسيحيين في الحالة المصرية.

ولأنه لا يمكن وضع ميثاق شرف تنظيمي أو إقرار مدونة سلوك بمعزل عن الممارسين وأبناء المهنة، فمن الأهمية أن يقوم الصحفيون أنفسهم، في إطار التنظيم الذاتي للجماعة الصحفية، بوضع تلك المدونة التي تتضمن مجموعة من القواعد المهنية والممارسات الأخلاقية، حتى يلتزمون بها في ممارساتهم الإعلامية عند إدارة العلاقة ومعالجة الموضوعات ذات الصلة بالأغيار والمختلفين دينيًا.

وتستمد الدراسة الحالية أهميتها من خلال مجموعة من الاعتبارات على النحو التالي:

أولًا: تزايد الاهتمام المجتمعي، إضافة إلى الاهتمام البحثي والأكاديمي، بمبدأ المواطنة خلال السنوات الماضية، وبالأخص بعد إقرار مبدأ المواطنة في الدستور المصري عام ٢٠٠٧م، وإن كان البعض من الباحثين مازال يتردد في دراسة موضوع العلاقة بين المسلمين والأقباط، بسبب حساسية هذا الموضوع واعتباره قضية شائكة، أو الخوف من الاتهام بإثارة الفتنة والتوتر، فضلًا عن اعتبار هذه المسألة قضية أمن قومي[٤].

ثانيًا: الحاجة الضرورية والمُلحة إلى دراسة دور الصحفيين في تناول قضايا التنوع الديني، في ظل شكوى عامة ومتكررة من معالجة الصحف المصرية، على تنوعها، للموضوعات المتعلقة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا، وللعلاقة بين المختلفين مذهبيًا داخل الدين الواحد.

ثالثًا: حاجة الجماعة الصحفية/الإعلامية إلى إرشادات تساعدهم في كيفية معالجة الموضوعات ذات الصلة بين المختلفين دينيًا، وإدارة التنوع الديني الذي يُعد سمة أساسية في المجتمع المصري.

٣- محمد الباز، صحافة الإثارة: السياسة والدين والجنس في الصحافة المصرية، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠م، ص ٧٥٧.

٤- انظر: أماني السيد فهمي، تأثير التغطية الإعلامية لقضايا المسيحيين في وسائل الإعلام على هويتهم الاجتماعية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام (جامعة القاهرة: كلية الإعلام)، العدد التاسع والثلاثون، يناير- مارس ٢٠١٢م، ص ١٩٢.

لذا تستهدف الدراسة- بشكل أساسي- التوصل إلى استراتيجية صحفية خاصة بمعالجة وإدارة قضايا التنوع الديني من منظور المواطنة، ما قد يساعد على إعداد مدونة سلوك، تكون بمثابة ميثاق شرف نوعي هدفها ضبط الأداء الصحفي/ الإعلامي عند إدارة موضوع التنوع الديني في مصر ومناقشة وتناول موضوعات العلاقة بين الأغيار «المختلفين» داخل الدين الواحد وعلى مستوى العلاقة بين أبناء الأديان المختلفة.

وهناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

١- التعرف على مدى تأثر الصحفيين في تغطياتهم الإخبارية لقضايا وموضوعات التنوع الديني، بالسياسة التحريرية للصحيفة التي يعملون بها، ومدى تدخل الرؤساء المباشرين في عمل الصحفيين وممارساتهم المهنية.

٢- رصد المشكلات التي تواجه الصحفيين أثناء تغطية موضوعات التنوع الديني والعلاقة بين الأغيار دينيًا، وكيفية مواجهتهم لها.

٣- اكتشاف مدى التزام الصحفيين بميثاق الشرف الصحفي.

٤- التعرف على درجة الموافقة على المعايير المقترحة لضمان معالجة صحفية مهنية لتغطية موضوعات التنوع الديني في مصر.

٥- التوصل إلى الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الصحفية بالمهنية في مجال إدارة التنوع الديني وتغطية العلاقة بين الأغيار دينيًا في مصر.

مبدأ المواطنة: قراءة في المفهوم

يُعد مصطلح «المواطنة»، Citizenship، واحدًا من بين أبرز المصطلحات الحديثة نسبيًا، على وجه الخصوص في الأدبيات العربية مقارنة بالأدبيات الغربية، حيث إن «المواطنة» مفهوم ذو تاريخ طويل في التراث الغربي[٥]، فالإرهاصات الأولى للمواطنة تعود إلى دولة اليونان مع ظهور دولة المدينة (City) وتمتع بعض الفئات الاجتماعية بمزايا المواطنة من حيث المشاركة في وضع المبادئ التي تحكم المدينة، بالإضافة إلى حق المشاركة السياسية ومناقشة الشئون المدنية العامة والمساواة مع الأفراد الأحرار أمام القانون[٦].

وإذا كان مصطلح «المواطنة» قد ارتبط بوضوح أكبر بنشأة الدولة الحديثة، فإنه مع الوقت أخذ المفهوم أبعاده ومضامينه الحديثة شيئًا فشيئًا[٧]، وكانت مساهمات عالم الاجتماع الإنجليزي توماس همفري مارشال Thomas Humphrey Marshall (١٨٩٣-١٩٨١م)، رائدة في دراسات المواطنة في تاريخ الفكر الحديث، حيث اهتم بدراسة هذا المجال، في عدد من دراساته ومقالاته، ومن ذلك عمله الأشهر والأكثر تأثيرًا «المواطنة والطبقة الاجتماعية» (Citizenship and Social Class)، الذي بيَّن فيه أن المواطنة هي مجموعة من الحقوق التي تشمل حقوقًا مدنية وثانية سياسية وثالثة اجتماعية، وكان رأيه أن المواطنة الاجتماعية تكمل وتعزز المواطنة المدنية والسياسية[٨].

وحسب الموسوعة البريطانية (ENCYCLOPEDIA BRITANNICA) فإن المواطنة هي علاقة بين الفرد والدولة التي يكون الفرد مدينًا لها بالولاء، وبالتالي فإنه يحق له حمايتها، كما تعني المواطنة وضع الحرية مع المسئوليات المصاحبة، حيث يتمتع المواطنون ببعض الحقوق، إلى جانب بعض الواجبات والمسئوليات التي تم إنكارها أو تمديدها جزئيًا للأجانب وغيرهم من المواطنين المقيمين في بلد ما، وبشكل عام يتمتع المواطنون بالحقوق السياسية كاملة، بما في ذلك الحق في التصويت والحق في تولي المناصب العامة، وهي أمور تقوم على المواطنة وتستند إليها، ومن المسئوليات المعتادة للمواطنة الولاء للدولة ودفع الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية[٩].

وتذهب مؤسسة (أديان)، وهي إحدى أبرز المؤسسات اللبنانية والعربية الفاعلة في مجال المواطنة والحوار

٥- شبل بدران، مكانة المواطنة في التعليم: التربية على المواطنة في المناهج الدراسية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧م، ص ٢٩.

٦- محمد عثمان الخشت، فلسفة المواطنة وأسس بناء الدولة الحديثة، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة- سلسلة: الفلسفة، ٢٠١٤م، ص ١٨.

٧- انظر: يسري مصطفى، المواطنة: ثقافة الاندماج في مرحلة الحداثة، ص ١٧، في: (الأب) وليم سيدهم اليسوعي، المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م.

8- Marshall, T H. Citizenship and Social Class: And Other Essays, Cambridge [Eng.: University Press, 1950. Available at: https://www.ekb.eg

9- "Citizenship", available at: https://www.britannica.com/topic/citizenship

بين أتباع الأديان المختلفة، إلى أن المواطنة هي انتماء نشط إلى كيان وطني (الوطن)، بالإضافة إلى علاقة مع الدولة والمجتمع على أساس القوانين ومجموعة من القيم المشتركة، وترتبط المواطنة بمجموعة الحقوق والواجبات غير القابلة للتصرف بهدف تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين دون تمييز، وضمان حرياتهم الخاصة والعامة وتزويدهم بحوافز للتفاعل الإيجابي، بالإضافة إلى المشاركة المسئولة في الحياة العامة»[١٠].

وقد اجتهد عدد غير قليل من المفكرين والباحثين المصريين، بالإضافة إلى عدة جهات ومؤسسات فاعلة في مجال المواطنة وحقوق الإنسان، في تقديم تعريفات لمبدأ المواطنة وشرح أبعاده، التي تتشابه- في حقيقة الأمر- وتتقاطع في كثير من المواضع، ونعرض هنا لبعض تلك الاجتهادات الخاصة بتعريف المواطنة، مع الأخذ في الاعتبار أن مصطلح «المواطنة» ليس مفهومًا جامدًا، بل مفهومًا ديناميكيًا متطورًا، وأن هذا المفهوم يتقدم حسب حالة التطور القانوني والسياسي والاجتماعي في المجتمع، حيث تمثل المواطنة «ذاكرة تاريخية ترصد حركة المواطنين تجاه الحرية والسلطة، ولكنها في نفس الوقت حية مُعاشة ترتبط بتطور المجتمعات»[١١].

يرى وليم سليمان قلادة[١٢] أن للمواطنة ثلاثة أركان رئيسة هي: الانتماء للأرض- المشاركة- المساواة، ليكون لكل مواطن نفس الحقوق وتكون عليه نفس الواجبات، حيث تتحول الأرض إلى (وطن) والإنسان الذي يحيا عليها ويُشارك في صياغة حياتها ومقدراتها إلى (مواطن)[١٣].

كما أن مبدأ المواطنة من جهة أخرى، وحسب أبو سيف يوسف[١٤]، يقوم على أساس أن أصل المواطن الاجتماعي أو عقيدته أو ديانته أو مذهبه السياسي لا يجوز أن يُوظف سياسيًا بما يجعل منه شكلًا من أشكال التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات، ونفس الأمر في توزيع الثروة الأهلية على المواطنين بالمساواة ودون تمييز[١٥].

ويُشير يحيى الجمل[١٦] إلى أن المواطنة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموضوع الجنسية، فحيث توجد الجنسية توجد المواطنة وحيث لا توجد الجنسية لا توجد المواطنة، فالذين يحملون جنسية دولة ما هم الذين يمكن اعتبارهم مواطني تلك الدولة، فحاملي الجنسية المصرية- على سبيل المثال هنا- هم الذين يمكن اعتبارهم المواطنين المصريين، وهم يمثلون ما أصطلح

على تسميته بالجماعة الوطنية المصرية، وبالتالي فإن الذين لا يحملون جنسية الدولة لا يُعتبرون من مواطنيها حتى لو أقاموا فترة طويلة أو قصيرة على أرضها[١٧].

ويوضح السيد ياسين[١٨] أن المواطنة مفهوم قانوني في المقام الأول، ذلك أنه في المجتمع الديمقراطي، فإن العلاقات بين الناس لم تعد علاقات دينية، ولكنها أصبحت سياسية، فالعيش المشترك لا يعني بالضرورة الاشتراك في نفس الديانة ولكن معناه الخضوع لنفس النظام السياسي، وهو يضيف أن المواطنة «يمكن اعتبارها يوتوبيا إبداعية (مدينة فاضلة) تحتاج نضال الشعوب لكي تتحول إلى واقع حي ملموس»[١٩].

وإن كان أحمد زايد[٢٠] في دراسته (المواطنة والمسئولية الاجتماعية)، يوافق على أن المواطنة علاقة قانونية،

10- Adyan & Anna Lindh Foundation EUROMED, Arab Toolkit for Education on Intercultural Citizenship, Lebanon: Beirut, p: 212.

١١- سامح فوزي، المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- سلسلة: تعليم حقوق الإنسان (١٠)، ٢٠٠٧م، ص ٢٧.

١٢- وليم سليمان قلادة (١٩٢٤-١٩٩٩م): كاتب ومفكر وفقيه قانوني، عمل مستشارًا بمجلس الدولة.

١٣- وليم سليمان قلادة، مبدأ المواطنة: دراسات ومقالات، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٩م، ص ص ١١-١٢؛ انظر أيضًا: وليم سليمان قلادة، المواطنة المصرية: حركة المحكومين نحو المساواة والمشاركة، القاهرة: مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار، ٢٠١١م.

١٤- أبو سيف يوسف (): كاتب ومفكر سياسي، ينتمي إلى الحركة اليسارية.

١٥- أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧م، ص ٢١١.

١٦- يحيى الجمل (١٩٣٠-٢٠١٦م): فقيه قانوني ودستوري، أستاذ بقسم القانون العام كلية الحقوق جامعة القاهرة، وشغل العديد من المناصب الجامعية والرسمية.

١٧- يحيى الجمل، نظرة عامة سريعة على مبدأ المواطنة في الدولة الحديثة، ص ١٦٥، في: المجلس القومي لحقوق الإنسان: مؤتمر المواطنة، القاهرة ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧م.

١٨- السيد ياسين (١٩٣٣-٢٠١٧م): كاتب سياسي ومفكر اجتماعي، عمل خبيرًا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

١٩- السيد ياسين، المواطنة في زمن العولمة، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية- سلسلة المواطنة (٥)، ٢٠٠٢م، ص ص ٢٢-٢٤.

٢٠- أحمد زايد: أستاذ علم الاجتماع السياسي بكلية الآداب جامعة القاهرة.

لكنه يوضح في الوقت ذاته أنها ليست مجرد حق قانوني فحسب، وإنما هي «علاقة» أكبر من العلاقة القانونية، حيث إن المواطنة عنده علاقة اجتماعية أيضًا ترتبط بالأدوار التي يؤديها الأفراد وتفاعلهم مع الآخرين ومع الدولة التي ينتمون إليها ويعيشون فيها، ويضيف أن «المواطنة لا تستقيم إلا في إطار من المساواة والتوازن بين فئات المجتمع المختلفة.. ليست مفهومًا استاتيكيًا جامدًا بل هي مفهوم مرن يشتمل على المبادأة والإقدام لما فيه خير المجتمع»[٢١].

ومن جانبه يقدم سمير مرقس[٢٢] تعريفًا للمواطنة، فيقول إنها «تعبير عن حركة الإنسان اليومية مشاركًا ومناضلًا من أجل حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يُتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع الآخرين»[٢٣]، وبذلك فإن المواطنة «هي حركة الناس، والممارسة التي تضمن حضور الجميع بالرغم من التنوع الثقافي وتعدد الخصوصيات إلى معترك واحد من أجل إحداث النهوض العام، فالجهد المشترك هو المجال الحيوي الجامع الذي ينقل الناس من الخاص الضيق إلى العام الرحب بغير تناقض بين الخاص والعام من جهة، وبإبراز الأفضل لدى طرف والتفاعل الإيجابي بين هذا الأفضل وذاك من أجل التغيير المطلوب. المواطنة بهذا المعنى هي الحركة الجمعية للناس في إطار الوطن الواحد نحو التغيير من خلال العمل المشترك من أجل التقدم. إنها العملية Process التي من خلالها يتم تفعيل المركب الحضاري بتنوعه»[٢٤].

ويقدم شبل بدران[٢٥] عدة تعريفات للمواطنة منها أنها سيادة الشعب لمصيره، والإقرار الفعلي لسيادة القانون ودولة القانون وتنظيم العلاقات بين كافة المواطنين- أفرادًا وجماعات - على أساس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وأنها نبذ للتعصب والكراهية والإقصاء والاستبعاد والعنصرية والقبلية، من خلال الحوار وتفاعل الآراء وتبادل الرؤى واحترام توجهات الآخرين عقائدهم وأفكارهم وانفتاح على العالم وثقافته مع الوعي بالخصوصية الثقافية والوطنية، وأنها تستهدف تحقيق مجتمع

العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وحقوق الإنسان، وذلك من ملامح الحياة الديمقراطية المعاصرة[٢١] ومن ثم فإن المواطنة مفهوم ديناميي يتعدى حالة السكون، فهو يشير إلى مشاركة فاعلة من المواطن تجاه مجتمعه الذي ينتمي إليه، وهو يعني تفاعلًا راسخًا بين المواطن والدولة ويتعدى الولاءات التقليدية العائلية أو القبلية أو الطائفية أو المذهبية، ويهدف إلى تعميق المشاركة الاقتصادية والخدمة العامة والتطوع والعمل الأهلي والمدني وغيرها من قيم الإنسانية التي هي في جوهرها قيم الديمقراطية والمواطنة[٢٧]. ومن جانبها تقدم إنعام عبد الجواد[٢٨] تعريفًا للمواطنة باعتبارها: «تمتع المواطنين جميعًا بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تنص عليها الدساتير والتشريعات، وهي تستند إلى أسس ومبادئ أساسية هي: تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والمساواة والمشاركة بكافة أنواعها دون تمييز بين المواطنين لأي سبب من الأسباب، وفي مقابل هذه الحقوق، هناك مسئولية تتحدد بالالتزامات

٢١- أحمد زايد، المواطنة والمسئولية الاجتماعية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (المسئولية الاجتماعية والمواطنة)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٦-١٩ مايو ٢٠٠٩م، ص ص ٢-٤.

٢٢- سمير مرقس: مفكر سياسي وكاتب رأي في عدد من الصحف مثل (الأهرام) و(المصري اليوم)، وهو معني على نحو خاص بقضية المواطنة.

٢٣- سمير مرقس، المواطنة والتغيير: دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦م، ص ١٣.

٢٤- سمير مرقس, المواطنة الثقافية.. اندماج وتعددية: (بناء دور العبادة نموذجًا) مقاربة أولية مقترحة، ص ٢٤٨، في: المجلس القومي لحقوق الإنسان: مؤتمر المواطنة، القاهرة ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧م.

٢٥- شبل بدران: أستاذ بكلية التربية جامعة الإسكندرية.

٢٦- شبل بدران، مكانة المواطنة في التعليم: التربية على المواطنة في المناهج الدراسية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ص ١٥-٣٠.

٢٧- شبل بدران، مكانة المواطنة في التعليم: التربية على المواطنة في المناهج الدراسية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب- سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ص ٢٣-٢٤.

٢٨- إنعام عبد الجواد: مستشار بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

والواجبات التي تنص عليها أيضًا الدساتير والتشريعات»[٢٩].

ويذهب منتدى حوار الثقافات، بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، إلى أن المواطنة «هي العلاقة القانونية التي تربط الفرد بالدولة، وتقوم هذه العلاقة على أسس التبادل من ناحية الحقوق والواجبات. وهناك أيضًا مجموعة قيم إنسانية تشكل الأساس الذي تبنى عليه سلسلة الحقوق والواجبات. بعض هذه القيم يتضمن: المساواة بين جميع المواطنين، كل فرد يملك القدرة على الاختيار (حرية الاختيار).. إلخ. فلكل مواطن مجموعة من الحقوق التي يجب على الدولة العمل على توفيرها له من أجل ضمان أمنه وسلامته ومصالحه ورفاهيته وسبل العيش له. وهناك أيضًا مجموعة من الواجبات التي عليه أداؤها تجاه السلطات العامة والمجتمع، من أجل ضمان قيام الدولة بوظيفتها الأساسية في عملية قيادة المجتمع وتنظيم حياته بالشكل المناسب الذي يضمن تحقيق مصالح وغايات الغالبية العظمى من أعضائه»[٣٠].

وللمواطنة مجموعة من العناصر أو الأبعاد، فهناك[٣١]:

- البعد المدني (المواطنة المدنية): يعني المساواة بين المواطنين، جميع المواطنين، أمام القانون دون تفرقة أو تمييز لأي سبب كان، والاعتراف بحرية الفرد ما لم تتعارض مع القانون وحريات الآخرين، الحق في الحياة وتقرير المصير وحق الإنسان على جسده، الحق في الحصول على العدالة القانونية والمحاكمة النزيهة، عدم التعرض للاعتقال أو التوقيف دون محاكمة وعدم التعرض لهجوم أو تعذيب، الحق في الملكية الخاصة.

- البعد السياسي (المواطنة السياسية): يشمل مجموعة من الحقوق والحريات والواجبات، فالمواطنون وحدهم هم الذين من حقهم ممارسة الحقوق السياسية المختلفة داخل الدولة التي ينتمون إليها ويحملون جنسيتها، مثل حق المشاركة في الانتخابات بكافة مستوياتها، من حيث الانتخاب والترشح، حق عضوية وتكوين الأحزاب السياسية، والتأثير في القرار السياسي وشكل اتخاذه، الحق في الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسة في إطار القانون،

الرقابة على السلطة السياسية وأدائها، حق المشاركة في الحكم، حق المشاركة في الجمعيات والحركات التطوعية، ومن ثم مشاركة المواطن/ المواطنة في كافة مجالات الحياة العامة.

- البعد الاقتصادي - الاجتماعي (المواطنة الاقتصادية- الاجتماعية): يشمل التمتع والاستفادة من كافة الحقوق والخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها مؤسسات الدولة المختلفة، ومن ذلك الحق في حد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، حق المشاركة في الحياة الثقافية والتراث الاجتماعي، حق توفير فرص العمل والتعليم وتأمين الحاجات الأساسية لحياة المواطن وعائلته، الحق في الرعاية الصحية، وبالإجمال الحق في حياة كريمة متحضرة حسب معايير المجتمع الذي يعيش فيه المواطن.

- البعد الثقافي (المواطنة الثقافية): يشمل احترام التنوع الثقافي والهويات الثقافية الفرعية للمواطنين، ومن ذلك الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير عن الأفكار والمعتقدات والآراء، بالإضافة إلى حرية ممارسة العقيدة والحق في بناء دور العبادة، ومن ثم ضمان الحريات العامة (حرية التعبير عن الرأي، وحرية التفكير والاعتقاد والضمير). وثمة بعد آخر يتعلق **بالجانب**

٢٩- إنعام عبد الجواد، مشاركة المرأة الريفية وحقوق المواطنة: المشاركة الاقتصادية نموذجًا، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (المسئولية الاجتماعية والمواطنة)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٦-١٩ مايو ٢٠٠٩م.

٣٠- كمال نجيب (المحرر المسئول)، مجموعة باحثين، دليل الميسر للبرامج الحوارية، القاهرة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية- منتدى حوار الثقافات، ٢٠١٥م، ص ٨٦.

٣١- انظر مثلًا: سمير مرقس، المواطنة التزام مسيحي، القاهرة: مكتبة أسقفية الشباب- سلسلة: الإيمان- الثقافة- المجتمع، ٢٠٠٩م، ص ص ٥٠-٥٢؛ كمال نجيب (المحرر المسئول) ومجموعة باحثين، دليل الميسر للبرامج الحوارية، مرجع سابق، ص ص ٨٦-٨٧.

المعنوي للمواطنة، من حيث انتماء وولاء المواطن للوطن، بالإضافة إلى إحساسه بالهوية المشتركة مع باقي المواطنين[٣٢]، ما يشكل خبرة جمعية مشتركة بين المواطنين بعضهم بعضًا.

بالإضافة إلى تلك الحقوق فإنه ومن جانب آخر يلتزم المواطن بمجموعة من المسئولياتٍ والواجبات، ومن ذلك مثلًا[٣٣]:

- **دفع الضرائب**: بغرض المساهمة في الدعم الاقتصادي للدولة لضمان استمرارها واستمرارية المجتمع، وضمان قدرة الدولة على منح الحقوق الأساسية للمواطنين، حيث إن قسمًا من مردود/ عائد الضرائب يعود إلى المواطن في شكل خدمات في مجالات الصحة والتعليم والمنشآت اللازمة لحياة متحضرة.

- **مسؤولية إطاعة القوانين التي تُسن بطرق شرعية**: بموجبها يقع على المواطن واجب القبول بالقرارات التي تتخذها الدولة والقوانين التي تسنها مقابل ما يقع على الدولة من واجب استشارة مواطنيها في إدارة الأمور العامة، ويعتبر الخضوع للقانون عامًلا أساسيًا في ضمان المساواة والديمقراطية بين المواطنين وتماسك النسيج الاجتماعي وضمان الأمن والنظام.

- **مسئولية خدمة الوطن والدفاع عن الدولة ومواطنيها**: حيث يقوم المواطنون «الذكور» بتأدية الخدمة العسكرية، أما بالنسبة للمواطنات «الإناث» فإنهن يؤدين الخدمة العامة، ما يدعم مبدأ المواطنة ويؤكد مفهوم الانتماء للوطن.

وهكذا تبدو المواطنة باعتبارها عامل تجميع واندماج وتكامل للتعدد والتنوع داخل المجتمع، وهي كذلك تحمل نفس الفعل والممارسة الحية للمواطن من خلال الأدوار المختلفة التي يقوم بها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، ولذا فإن المواطنة بتعبير سمير مرقس هي «ممارسة حية مبادرة يمارسها الإنسان: «المواطن» على أرض الواقع عمليًا: «الوطن»»[٣٤].

نصل بذلك إلى أن هناك مجموعة من المفردات التي ترتبط بمبدأ المواطنة منها أنها: حركة، مشاركة، نضال، ممارسة، مجموعة حقوق: مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مجموعة واجبات، مساواة، اندماج في العملية الإنتاجية، اقتسام الموارد، عدالة اجتماعية، سيادة الدستور والقانون على الجميع،

عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو المكانة الاجتماعية، عدم الاستبعاد أو الإقصاء أو التهميش، تمكين المواطنين.

المواطنة في الدستور المصري

أدى اهتمام عدد من الكُتّاب والباحثين بمبدأ المواطنة، بالأخص على المستوى البحثي- التنظيري، بالإضافة إلى جهود بعض مؤسسات المجتمع المدني[٣٥]، وعلى مدار سنوات كثيرة ربما منذ الربع الأخير من القرن العشرين، إلى أن أصبحت قضية المواطنة واحدة من بين أبرز القضايا القومية في المجتمع المصري، التي شغلت- ومازالت تشغل- بال الكثيرين من المثقفين والمفكرين المصريين بسبب أهميتها وتعلقها في المقام الأول بحياة المواطن المصري وتفاعلاته على أرض مصر وارتباطه بالوطن، والبحث في العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة من جهة وعلاقة المواطنين بعضهم بعضًا من جهة أخرى.

ومن ثم استجابت القيادة السياسية لذلك الاهتمام المجتمعي، حيث تقدم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١م) بمقترح التعديلات الدستورية رسميًا في جلسة مشتركة أمام أعضاء مجلسي الشعب والشورى في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦م، وأُعلنت التعديلات الدستورية في نصها النهائي في يناير ٢٠٠٧م، وفي ٢٦ مارس ٢٠٠٧م توجه المواطنون لإبداء رأيهم في تلك التعديلات في استفتاء عام، وكان

٣٢- حنان كمال أبو سكين، المواطنة والمشاركة السياسية في مصر: ثورة الاتصالات الشبكية الدولية للمعلومات نموذجًا، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (المسئولية الاجتماعية والمواطنة)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٦-١٩ مايو ٢٠٠٩م، ص ٥.

٣٣- انظر مثلًا: كمال نجيب (المحرر المسئول) ومجموعة باحثين، دليل الميسر للبرامج الحوارية، مرجع سابق، ص ٨٧.

٣٤- سمير مرقس، الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٠م، ص ١٩٢.

٣٥- من تلك المؤسسات مثلًا لا حصرًا: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية بأسقفية الخدمات بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، مجموعة المشاركة الوطنية بأسقفية الشباب بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية، منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

من بين تلك التعديلات ذلك التعديل الذي تعلق بالمادة الأولى من الدستور من حيث النص على أن يكون مبدأ المواطنة مبدأ عاما يحكم العلاقة بين جميع المواطنين وبعضهم بعضًا، بدلاً من «تحالف قوى الشعب العامل»، ولم يكن غريبًا أن تشغل هذه القضية صفحات الصحف المصرية وغيرها من وسائل الإعلام آنذاك[٣٦]، حيث أصبحت قضية المواطنة على أجندة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات.

لقد تم النص على مبدأ المواطنة في تعديلات الدستور آنذاك، وفي الدساتير التالية أيضًا، حيث نص دستور ٢٠١٤م، الذي تم إقراره في ١٨ يناير ٢٠١٤م، في عهد المستشار عدلي منصور، الرئيس المؤقت للبلاد (٢٠١٣-٢٠١٤م)، في المادة الأولى منه على أن «جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، وهي موحدة لا تقبل التجزئة، ولا يُنزل عن شيء منها، ونظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون»، حيث عُد إقرار مبدأ المواطنة في الدستور المصري، منذ عام ٢٠٠٧م، مكسبًا دستوريًا، تشريعيًا وقانونيًا، لم يكن لأحد أن يتخلى أو يتنازل عنه.

المسلمون والأقباط على قاعدة المواطنة

يلاحظ القارئ المتعمق لتاريخ المصريين، قديمًا وحديثًا، أن الاختلاف الديني بين أبناء الوطن الواحد في مصر لم يمنع التعايش المشترك فيما بينهما لقرون عديدة، حتى وإن كانت هناك بعض المشاحنات والتوترات التي حدثت، هنا أو هناك، في ظل ظروف مجتمعية شتى تكاتفت على إعلاء مظاهر الخلاف وأضعفت من مظاهر الوحدة والاتحاد، ذلك أن حوادث التوتر بين المسلمين والأقباط إنما «ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع»[٣٧]، وإذا كانت تلك الأوضاع قد ساعدت أحيانًا على تغذية مظاهر الفرقة والانقسام أحيانًا قليلة، فإن سمة «التنوع في إطار الوحدة» قد مثلت مشهدًا بديعًا في كثير من الأحيان، وفي نهاية كل حادث من حوادث التوتر، بشكل أكد لنا كيف أن مصر دولة ثرية وغنية ذات تنوع خلاق، يستطيع أبناؤها احتواء الاختلاف، وهو ما عبرت عنه الكثير من حوادث التاريخ، التي تُبرز قيمة الوحدة الوطنية بين المصريين، ما يؤكد اتحاد الشعب المصري مهما اختلف الانتماء الديني بين أبنائه ومهما تعددت الانتماءات الضيقة

بينهم، فما يجمع المصريين أكثر كثيرًا مما يفرقهم[٣٨]، حيث إن ثمة مساحة مشتركة، كبيرة وليست صغيرة، تجمع بين المواطنين المصريين، على الرغم من تنوع الانتماء الديني، وعلى الرغم أيضًا من الاختلاف المذهبي داخل الدين الواحد، وهي تشابهاتٌ عبَّرت عنها الكثير من القيم والعادات والأعراف والتقاليد، وكثيرًا ما نشاهدها عبر مظاهر الحياة اليومية، في الأفراح والأحزان، في الأعياد القومية والمناسبات الدينية، في الموالد الشعبية، والممارسات الاجتماعية، في طلب البركة والتماس المعونة، وبالإجمال في مختلف المناسبات، بصورة تعكس قدرًا من المحبة والتسامح وقبول الآخر المختلف والرغبة في تأكيد العيش المشترك والتعاون البنّاء.

تُعبّر تلك المساحة من التشابه، في حقيقة الأمر، عن وحدة الشخصية المصرية، وقدرتها على استيعاب كل جديد، ليتسع مخزون الشخصية ويزداد ثراؤها، وهي سمة أساسية ميزت المصريين، منذ أيام المصريين القدماء مرورًا بالحقبة القبطية ثم الحقبة الإسلامية، وصولًا إلى مصر الحديثة والمعاصرة، ما يُعبِّر أيضًا عن ثقافة واحدة تضم ثقافات فرعية، تتواصل فيما بينها ولا تتنافر، تستمر ولا تنقطع[٣٩].

إن ثمة ملاحظة أساسية هنا، يكتشفها الباحث المدقق في التاريخ ويلاحظها القارئ العام على السواء، وهي أنه كان للمواطنين المسلمين والأقباط حضور مشترك في الأحداث المجتمعية الكبرى، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك الحضور المشترك الذي يميز الممارسات الاجتماعية ومعاملات الحياة اليومية، بشكل يعكس ويؤكد وحدة شعب مصر، لا سيما وأن هناك الكثير من العناصر التي

٣٦- يمكن الرجوع هنا إلى الصحف المصرية الصادرة خلال الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦م إلى نهاية مارس ٢٠٠٧م؛ انظر أيضًا: رامي عطا صديق: الصحافة وخطاب المواطنة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

٣٧- أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

٣٨- رامي عطا صديق، وحدتنا الوطنية بين ثورتين، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م، ص ٢٢٠.

٣٩- انظر مثلًا: طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٣٨م؛ محمد شفيق غربال، تكوين مصر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٥٧م؛ ميلاد حنا، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٩م. وقد صدرت عدة طبعات حديثة من هذه المؤلفات.

تجمع المصريين، مثل اللغة والثقافة والمصلحة المشتركة، بالإضافة إلى رابطة الدم[٤٠].

اتحد المصريون خلال الثورة العرابية (١٨٨١-١٨٨٢م)، التي قام بها أحمد عرابي وزملائه، وأيدها كثيرون من المصريين، كما تكرر نفس الحضور وبقوة في ثورة سنة ١٩١٩م، التي تمثل لحظة مُهمة وفارقة في تاريخ المصريين الحديث والمعاصر[٤١]، كما أكد المصريون وحدتهم في الكثير من الأحداث التي تلتها، ومن ذلك مثلًا لا حصرًا أن التاريخ يشهد على وحدة المصريين، في الجبهتين الداخلية والحدودية على السواء، لتحقيق انتصارات السادس من أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣م، كما تنوعت مشاهد الوحدة الوطنية بين المصريين في التاريخ المعاصر أيضًا، ففي ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، اشتركوا معًا في رفض الظلم والاستبداد، واتحدت رغبتهم من أجل تأسيس دولة ديمقراطية جديدة تقوم على دعائم المواطنة التي ترتكز على المشاركة والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تفرقة أو تمييز، لأي سبب كان، دولة قوية قوامها الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتسامح وقبول الآخر والعيش المشترك والتعاون البنَّاء واحترام القوانين وتطبيقها على الجميع، في ظل دولة جديدة ناهضة تؤمن بحرية الرأي والتعبير والإبداع، تهتم بالتعليم والبحث العلمي وتُقدّر العُلماء من أبنائها، دولة تتواصل مع إنجازات الماضي وتنقطع عن لحظات الضعف والانكسار، حتى تعود ثانية لتتبوأ مكانتها محليًا وإقليميًا ودوليًا، وتستكمل مسيرتها الثقافية وتواصل منجزاتها الحضارية، في داخل مصر وفي إطار محيطها العربي والدولي أيضًا[٤٢].

ثار المصريون ونزلوا إلى الشوارع والميادين، في العديد من المدن والمحافظات، وإن بدا ميدان التحرير وكأنه مركز الثورة، وطلبوا من رئيس البلاد آنذاك محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١م) ونظامه الرحيل وترك الحكم دون عودة، هتافات مشتركة جمعت الكل على قلب واحد: «عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية».. «مسلم ومسيحي إيد واحدة».. «قول يا محمد قول يا بولس مصر طالعة تحصل تونس»[٤٣]، مواطنون مسيحيون يحمون المواطنين المسلمين أثناء صلاة الجمعة في ميدان التحرير، ومواطنون مسلمون يحمون المواطنين المسيحيين أثناء الصلاة والتراتيل صباح يوم الأحد في

الميـــدان، حتـــى أصبـــح ميـــدان التحريـــر «مصـــرا صغيـــرة» تبحث عـــن إشـــراقة أمـــل وفجـــر يـــوم جديـــد وشـــمس دائمـــة لا تغيب. تعاقبت الأحداث بين مد وجزر، وصعود تيارات سياسية متنوعة، بعضها مارس السياسة على أرضية مدنية وبعضها الآخر على أرضية دينية، وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بنحو سنتين ونصف، في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، خرج المصريون معًا، من مسلمين ومسيحيين، انتفاضًا ضد حكم «جماعة الإخوان المسلمين»، وهو الحكم الذي استمر لنحو عام، تلك الجماعة التي أسسها حسن البنا بمدينة الإسماعيلية سنة ١٩٢٨م كجماعة دينية ما لبثت أن انتشرت وتحولت للعمل السياسي، ولكنها أصبحت جماعة «محظورة» ابتداء من سنة ١٩٥٤م، ثم صارت جماعة «محظوظة»- بتعبير البعض- بعد ثورة يناير ٢٠١١م، فقد مثلت تيارًا مجتمعيًا خلط ما هو ديني بما هو سياسي، حيث عادت بشكل رسمي مع ثورة ٢٥ يناير، وسيطرت على مجلس الشعب (الهيئة التشريعية)، في برلمان ٢٠١١م، واستطاعت الوصول إلى الحكم في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت سنة ٢٠١٢م، وجاء محمد مرسي رئيسًا للبلاد (٢٠١٢-٢٠١٣م)، إلا أن الممارسات السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين»، بزعامة مرشدهم وبعد تولي ممثلهم الحكم، قد عبرت عن رغبة جامحة في الانفراد بحكم مصر، عبر «أخونة» قطاعات الدولة، والسير بالبلاد في اتجاه واحد لا يعرف التعددية ولا يدرك التنوع، وغيرهما من صفات كثيرة ميزت مصر والمصريين عبر قرون طويلة، فاصطدموا بكثيرين، واستخدموا سياسة التهديد والوعيد والاستبعاد لكل ما هو مختلف ولا ينتمي إليهم، حتى اكتسب ذلك التيار- أثناء وجوده في الحكم- رفضًا واسعًا من أغلب

٤٠- رامي عطا صديق، وحدتنا الوطنية بين ثورتين، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

٤١- انظر مثلًا: رمزي ميخائيل جيد، الصحافة المصرية وثورة ١٩١٩، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ١٩٩٠م؛ رامي عطا صديق، موقف الصحافة المصرية من قضية الوحدة الوطنية: ١٨٨١-١٩١٩م، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (كلية الإعلام- جامعة القاهرة)، العدد الثالث- ٢٠١٦م؛ رامي عطا صديق، وطن واحد ومصير مشترك، القاهرة، ٢٠١٧م.

٤٢- يمكن الرجوع إلى الصحف المصرية التي صدرت عقب اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وتنحي مبارك عن الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١م.

٤٣- حول هتافات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م يمكن الرجوع إلى: كمال مغيث، هتافات الثورة المصرية ونصوصها الكاملة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٤م.

فئات وقطاعات الشعب المصري، فكانت ثورة ٣٠ يونيو بداية عهد جديد، تولي فيه المستشار عدلي منصور رئاسة البلاد بشكل مؤقت (٢٠١٣-٢٠١٤م)، وخرج للنور دستور ٢٠١٤م، ثم أُجريت الانتخابات الرئاسية وجاء المشير عبد الفتاح السيسي رئيسًا للبلاد (يونيو ٢٠١٤م)[٤٤].

ولكن ما تزال هناك تحديات كثيرة ومشكلات كبيرة يواجهها المصريون سويًا أملًا في تطوير الحاضر وبناء مستقبل أفضل، ومن ذلك مثلًا مشكلات الفقر والجهل والأمية والغلاء وارتفاع الأسعار والهجرة غير الشرعية وهجرة العقول الواعدة، بالإضافة إلى مواجهة مشكلة التطرف والعنف والإرهاب، ولعلها المشكلة الأبرز في الوقت الحالي، حيث باتت تطل علينا بين الحين والآخر بوجه قبيح يسعى إلى هزيمة الدولة المصرية والعودة بها خلفًا إلى الوراء وتعطيل كل خطوة تستهدف الإصلاح والتنمية.

ومع كل فإننا نتفق مع أبو سيف يوسف في أن الشعب المصري قد تميز بظاهرتين رئيستين هما التجانس بين سكان البلاد من مسلمين ومسيحيين، والإحساس أو الوعي بالمصير المشترك وبأن هذا الوطن لا يمكن تقسيمه[٤٥]، وحسب طارق البشري فإنه «كان الإسلام من ناحية، ومسيحية القبط من ناحية أخرى، والامتزاج الحضاري بين المسلمين والأقباط في مصر، كان كل ذلك مما كون المناخ التاريخي والحضاري والاجتماعي والثقافي والنفسي لتبلور المفهوم القومي للجماعة السياسية المصرية»[٤٦]، حيث تكشف الخبرة التاريخية للمصريين أن وحدة الدين بين الأقباط لم تخلق منهم جماعة أو كتلة سياسية واحدة، ومن جهة أخرى فإن اختلاف الدين بين الأقباط والمسلمين لم يمنعهما من الاندماج والامتزاج على أرض الوطن، مصر، إذ أن الأقباط جزء أصيل لا يتجزأ من نسيج المجتمع المصري الواحد، فلم يعيشوا في عالم خاص بهم أو في جزيرة منعزلة بل لقد انصهروا في بوتقة المجتمع المصري، مشاركين في همومه وقضاياه، يعيشون انتصاراته وانكساراته، ومن ثم فقد شاركوا في كافة المجالات المجتمعية أسوة بشركاء الوطن من المسلمين، وما ساعد على استمرار قيمة الوحدة الوطنية بين المصريين هو أن مصر لم تخلو من المستنيرين ممن واجهوا دعاوى الفتنة، فقد ظهرت الكثير من الكتابات على صفحات الجرائد والمجلات، وفي الكثير من المؤلفات والإبداعات الفنية، التي اهتمت بتأكيد مبدأ

الوحدة الوطنية، وناقشت العلاقة بين المسلمين والأقباط من مدخل الحياة اليومية المشتركة والعلاقات الاجتماعية فيما بينهما، للتأكيد على قيمة الوحدة وأهمية الحفاظ عليها وحمايتها، بالإضافة إلى ضرورة احترام الأديان، بما يصب في اتجاه التكامل الوطني والاندماج القومي والتماسك المجتمعي بين المصريين بعضهم بعضًا.

ومن ثم فإن العمل على تحقيق التكامل بين المسلمين والمسيحيين هو أمر في صالح الجميع، ومنفعة المجتمع المصري، عبر تحقيق الديمقراطية التي تقوم على عدة مبادئ منها «ضمان حرية العقيدة بما يمنع الدولة من التدخل في شئون مختلف المذاهب والطوائف الدينية ويقر حقها في التعبير عن ثقافتها الخاصة أو الفرعية، وبما يحول أيضًا دون توجه أصحاب هذه الطوائف والمذاهب إلى صبغ الدولة بالصبغة الثيوقراطية.. لأن الطائفية تولد الطائفية والانقسام يولد الانقسام.. وإنما هم شركاء في الحياة الواحدة والمصير الواحد للشعب الواحد»[٤٧]. كما أن تقرير المساواة والمشاركة بين جميع المواطنين، وهما من أسس المواطنة، وكذا إحياء العلاقات التاريخية بين ذوي الأديان في إطار المواطنة، إنما يصد أعداء الوطن ويحقق نهضته ورفعته وتماسك مواطنيه[٤٨].

كل ذلك يضمن وطنًا واحدًا ومتحدًا، كما يقود البلاد إلى مجتمع متماسك، يسعى أبناؤه من أجل البناء لا الهدم، والإيمان بأن المصريين يعيشون في وطن واحد ويجمعهم مصير مشترك، يعانون فيه همومًا مشتركة ويواجهون تحديات واحدة ويعملون على مواجهتها وتجاوزها إلى آفاق أوسع وأكثر رحابة من خلال العيش المشترك والعمل الجماعي الإيجابي والبنَّاء.

٤٤- رامي عطا صديق، وحدتنا الوطنية بين ثورتين، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

٤٥- أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

٤٦- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق، ص ٤٤.

٤٧- أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية (دراسة استطلاعية)، مرجع سابق، ص ٢١١.

٤٨- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق، ص ٧٤٩.

فإذا كان المجتمع المصري مازال يُعاني، بين الحين والآخر، هنا أو هناك، من وقوع بعض المشكلات والتوترات بين المواطنين المسلمين والمواطنين الأقباط، وهي مشكلات وتوترات بعضها على خلفية دينية وبعضها الآخر له خلفية سياسية أو خلفية اقتصادية- اجتماعية، فإنه الأمر الذي يتطلب استراتيجية مجتمعية متكاملة، تربوية وتعليمية ودينية وثقافية وتشريعية، وإعلامية، عبر مساهمة مختلف مؤسسات الدولة على المستويين الرسمي والمدني، بهدف تدعيم مبدأ المواطنة وتعزيز قيمة الحوار، وغيرها من قِيَم المحبة والتسامح وقبول الآخر والوحدة الوطنيَّة والعيش المشترك والتعاون البنَّاء، ومن جانب آخر، نبذ العنف ورفض التعصُّب ومواجهة الإرهاب، في إطارٍ من التعاون والتنسيق[٤٩].

الصحافة/ الإعلام بين دعم المواطنة وإزكاء التطرف

تحمل وسائل الإعلام، إلى جانب غيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية[٥٠]، مسئولية رئيسة في نشر وتدعيم ثقافة المواطنة بين جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين، من خلال ما تبثه من رسائل متنوعة وما تقدمه من معالجة إعلامية لمختلف قضايا المجتمع، إن كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولعل المتتبع لممارسات الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام يكتشفن على سبيل المثال، كيف أن هناك إعلامًا يبذر بذور الفتنة وما يتبع ذلك من تأصيل لمفردات التطرف والعنف والتعصب والكراهية ورفض الآخر المختلف، بينما في المقابل هناك إعلام يدعم ثقافة المواطنة ويرسخ معاني التسامح وقبول الآخر والعيش المشترك وتأكيد المشاركة والمساواة بين المواطنين ومناهضة التمييز.

ويبدو أن هذا الموضوع قديم، لكنه يتجدد بين الحين والآخر، حيث يمكننا تتبع بعض المحطات الرئيسة في مسألة مسئولية الصحافة عن دعم قيمة الوحدة ومبدأ المواطنة على النحو التالي:

في عام ١٩١١م، وعند انعقاد المؤتمر المصري (الإسلامي) في مواجهة المؤتمر القبطي، أكد صالح بك حمدي حماد، أحد المشاركين آنذاك في المؤتمر المصري، أن بعض الصحف الجارحة هي من أكبر عوامل التفريق، موجهًا اللوم لبعض الصحف القبطية وكذا بعض الصحف الإسلامية «فالصحف القبطية ترمى في أقوالها إلى الطعن الشديد في المسلمين وتشويه سمعتهم وبث الدسائس ضدهم. والصحف الإسلامية في كيل المطاعن في معرض الدفاع عن مجموع الأمة، ثم أن هناك الصحف الهزلية فهذه تخرج في هزلياتها عن حد الذوق السليم في انتقاداتها على الأقباط مما هو على حقارته وزهادة شأنه مُثير للأحقاد ويزيد الطين بلة في الشر والتفريق»، وهو يطالب المؤتمر بأن يلاحظ في قراراته تلك الحالة السيئة لبعض الصحف «لأنها توجب زيادة توسيع الخرق وامتداد مسافة الخلف بين الفريقين. إذ الفريقان أمة واحدة وما يُعاب به أحد الفريقين لا جرم قد يعود على الآخر فضلًا عما تحدث تلك الشقاقات من تسويء سمعة الأمة كلها والتشويش عليها ودوام الكراهة وسوء التفاهم بينها. ونحن إنما نريد أن تعمل صحافتنا لجمع الكلمة والمصلحة العامة والذود بالتي هي أحسن عن مصالح الفريقين معًا. ليحل بينهما الصفاء وحسن التفاهم الجالب للثقة الموجبة لتقوية روابط التضامن الوطني الذي عليه مدار الحياة الاجتماعية والسياسية والضرورية في كل بلد مما يجب أن يلاحظ ويعمل على تلافيه أيضًا الدسائس التي تدس في حق الأمة من وقت لآخر في الصحف الأجنبية ولدى الساسة من الدول الكبيرة. وهو الأمر المعيب الموجب لتسوئ سمعة الأمة كلها وضرره بليغ جدًا»، ثم هو يؤكد أهمية نشر الحقائق حيث يقول إنه «لا سبيل إليه

٤٩- رامي عطا صديق، وحدتنا الوطنية بين ثورتين، مرجع سابق، ٢٢٣.

٥٠- يقصد الباحث بمؤسسات التنشئة الاجتماعية كلا من: مؤسسة الأسرة بالإضافة إلى المؤسسات: الدينية- التعليمية- الثقافية- الإعلامية- الشبابية- التشريعية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني.

فيما نرى أحسن من نشر الحقائق كما هي في البلاد الأوربية بكل الطرق الممكنة حتى لا تبلغ أذهان الرأي العام هناك على الوجه المشوه الذي يصوره فيه الأقباط»[٥١].

وإلى شهادة الكاتب الإنجليزي س. هـ. ليدر، S. H. Leeder، الذي عاش في مصر لفترة من الوقت في بدايات القرن العشرين، ووضع كتابًا عنوانه (أبناء الفراعنة المحدثون: دراسة لأخلاق أقباط مصر وعاداتهم)، حيث ينتقد حال الصحف فيقول إنه «عندما يبتعد المرء عن الحديث والتحريض، وعن صحافة المدينة المتآمرة، يكتشف ضآلة الفرق بين الأقباط والمسلمين»[٥٢]، ما يعني كيف أن بعض الصحف قد ساهمت- بقصد أو دون قصد- في تشويه العلاقة بين المسلمين والأقباط.

وعند سامح فوزي أن الإعلام يسهم في تداول المعلومات المتضاربة، ذلك أنه «يبدأ كل حادث طائفي بروايات متضاربة وسط مناخ معبأ يُسهم الإعلام في تكوينه، وينتهي بخطابات مبعثرة متضاربة حول الشأن القبطي، وهو سيناريو تكررت أصداؤه خلال المنعطفات السياسية التي شهدها القرن العشرون، وزادت وتيرة حدوثه في العقود الثلاثة الأخيرة. ولم تتنبه الدولة والمجتمع إلى هذه الخاصية. ونتج عن ذلك تدوير وإعادة تدوير لأسلوب خاطئ في إدارة الشأن الطائفي»[٥٣].

ويصف هاني لبيب صحف الإثارة والفتنة من جرائد ومجلات بـ«الصحافة السوداء»، باعتبارها «تُسهم في زيادة الاحتقان وتدعم مناخ التوتر الطائفي وتأججه بدون أي التزام وطني أو أخلاقي تجاه تلك التصرفات غير المنضبطة أو المسئولة»، ويضيف «(الصحافة السوداء) هو وصف للجرائد التي أصبحت من أهم أسباب صناعة التوتر الطائفي في المجتمع المصري، بل وتحولت لأحد أهم أدوات التشكيك الوطني من خلال استخدام قاموس المؤامرة بما يحمله من مفردات العمالة والتخوين لكل من لا يندرج في معسكرهم الوهمي الذي يفترضون فيه أنه يُمثل المعارضة الحقيقية للنظام المصري»[٥٤].

ومن جانبه يُعدد نبيل عبد الفتاح وقائع وتجليات التوتر الديني بين المصريين، ومن ذلك: بعض الخطابات الدينية التي تنفي أو تحقر الآخر الديني أو المذهبي، الخطابات المزدوجة حيث خطاب الظاهر الذي يركز على المجاملات والصفات المائعة والمتكررة عن الوحدة الوطنية ويقال في المحافل العامة والاجتماعات الرسمية والاحتفالات التلفازية، وخطاب الباطن الذي

ينطوي على سلبيات ونقائص تنسب للآخر الديني والمذهبي، الكتب الدينية والمجلات التي تنطوي على كتابات سلبية إزاء الآخر الديني، خطاب الفضائيات والخطاب «النتي» التي تجرح من عقائد الآخر الديني والمذهبي، الكتابات السطحية والتعبوية ذات المنحى الغوغائي والتحريضي في الإعلام المكتوب والمرئي والنتي التي ترمي إلى الذيوع ورفع أرقام التوزيع «وتساهم كتاباتهم السطحية والغوغائية في تشويه وعي الجمهور بجذور المشاكل»، والخطابات الطائفية التي تميل إلى التناول الطائفي للوقائع وإسقاط العوامل الحقيقية التي تؤدي إلى الأزمة وتطوراتها، أو التركيز على البعد الديني المذهبي والدوران حوله واستبعاد الآخر الديني من مجال المطالب السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والتركيز على الذات الدينية ومطالبها[٥٥].

ويشير عبد اللّه الطحاوي إلى «دور بعض الصحف الدينية المسيحية التي تصدر عن بعض الكنائس، والتي حاولت تجسير الفجوة بين تيار العزلة الداخلي، وبعض الأصوات المهجرية المتطرفة في خطاب واحد مضاد موجه ضد الأسلمة بتعبير أحدهم»، ويستكمل «أيضًا لا ننسى الدور العكسي الذي لعبته بعض الصحافة الدينية الإسلامية أو الفضائيات والتي رأت في ذلك مبررًا لشن حرب دينية»[٥٦].

ويُذكر أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في عصر البابا شنودة الثالث، البطريرك الـ١١٧ (١٩٧١-٢٠١٢م)، قد اشتكت مرارًا من تداول أخبار غير

٥١- صالح بك حمدي حماد، مجموعة أعمال المؤتمر المصري الأول، القاهرة: المطبعة الأميرية بمصر، ١٩١١م، ص ٣٨.

٥٢- س. هـ. ليدر، أبناء الفراعنة المحدثون: دراسة لأخلاق أقباط مصر وعاداتهم، ترجمة: أحمد محمود، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧م، ص ٦٨؛ ويمكن مراجعة النص الأصلي للكتاب: S. H. Leeder, Modern Sons of The Pharaohs: A Study of The Manners and Customs of The Copts of Egypt, London, 1918.

٥٣- سامح فوزي، الأقباط: تساؤلات مشروعة حول ملف ساخن، موقع (أون إسلام)، ١٧ يناير ٢٠٠٥م.

٥٤- هاني لبيب، الصحافة السوداء ضد المواطنة، جريدة (روز اليوسف)، ٢١ فبراير ٢٠١٠م.

٥٥- نبيل عبد الفتاح، الدين والدولة والطائفية: مساهمة في نقد الخطاب المزدوج، القاهرة: مؤسسة المصري لدعم دراسات المواطنة وثقافة الحوار- سلسلة دراسات في المواطنة (٢)، ٢٠١٠م، ص ص ٤١-٤٣.

٥٦- عبد اللّه الطحاوي، فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية؟، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٣م، ص ٩٠.

صحيحة بشأنها، ومن ذلك أن مجلة (الكرازة)، اللسان الرسمي المعبر عن الكنيسة القبطية، قد نشرت في أحد أعدادها تقول «يؤسفنا أن الصحف في هذه الأيام بدأت تتحدث عن أخبار كنائسنا وأخبار البطريركية عن غير معرفة. وأحياناً تتناقض الأخبار، ويثير هذا الأمر في نفوس الناس بلبلة كثيرة. ومن الأسف أن تتطاول أخبار الصحف أخبار الآباء الأساقفة أيضًا، ويصدر عن بعضهم أخبار لا تليق. وتمتد بلبلة الأخبار إلى الانترنت. ويقول كل من يشاء ما يحب وما يشاء. والعجيب أن تلك الأخبار تصدر بعبارة: جاءنا من مصدر موثوق، أو من أحد المصادر، أو من المقربين... دون أن نعرف ما هي هذه المصادر، وما مدى صحة أخبارها. نرجو الإشفاق على عقول الناس!»[٥٧].

وتكررت نفس الشكوى، في سياق آخر وبكلمات وتعبيرات أخرى، حيث قال البابا تواضروس الثاني، البطريرك الـ ١١٨ (٢٠١٢م-)، في إحدى عظاته الأسبوعية موجهًا كلامه للجمهور العام ممن يحضرونه عظاته وتنقلها الكثير من الصحف ووسائل الإعلام «أرجوكم انتبهوا.. كل واحد عمّال يقول كلام، وجرايد تكتبلي مقالات ليس لها أي معنى»، وأضاف «انتبهوا إلى الصفحات الصفراء سواء ال paper المطبوعة أو اللي موجودة على مواقع ال Social Media.. انتبهوا.. مش كل حاجة تقراها تعتبرها خبر أو تعتبرها حكاية وتبعتها لغيرك وتعمله share.. مش كل حاجة بالشكل ده.. ونشكر اللّه ليس لدينا ما نخفيه»، ثم عاد ليكرر «احذروا الصفحات الصفراء بكل صورها.. احذروا الشائعات.. احذروا جرعات اليأس اللي عمالين يصدروها في كل حاجة.. أوعى تستمع لأي شائعات»[٥٨].

وكان الدكتور محمود حمدي زقزوق- وزير الأوقاف الأسبق وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف- قد أصدر كتابًا عام ٢٠٠٠م تحت عنوان (الإسلام في مواجهة حملات التشكيك)، للرد على بعض الشكوك والشائعات التي يطلقها البعض ويريد لصقها بالإسلام، وهو يقول في مقدمة كتابه «أردنا بهذا الكتاب أن نعطي ردًا مركزًا على كل شبهة من هذه الشبهات المثارة، والتي تتردد في عصرنا بشكل أو بآخر، وبخاصة في عصر ثورة المعلومات والاتصالات والاستخدام المتزايد لشبكة الاتصالات الدولية الإنترنت»[٥٩].

ومن الملاحظ بوجه عام اتجاه بعض وسائل الإعلام إلى الهجوم على عقائد الآخر الدينية، وانتشار ما يُسمى بظاهرة السجال الديني أو السجال العقائدي، من حيث

إن مسلمين ينتقدون الديانة المسيحية ومسيحيين ينتقدون الديانة الإسلامية، ومساجلات ومناقشات بين أنصار المذاهب داخل الدين الواحد، مُتجاهلين أحاديث المحبة والمودة وأعمال الرحمة، فضلًا عن استضافة بعض وسائل الإعلام لشخصيات تخلق الإثارة وتسعى إليها، ممن يدعون أنهم علماء أو رجال دين، وقيامهم بإطلاق فتاوى دون دراية ودون تخصص أو علم أو دراسة. فقد أوضح حسن علي محمد في مؤلف له أنه «على الجانب الإسلامي حدث ما نسميه بـ (انفجار الفتيا) في الفضائيات الإسلامية وظهر على هذه الفضائيات شباب وشيوخ.. كثير منهم غير مؤهل للإفتاء ولمسنا جرأة غير عادية على الإفتاء لم تكن مألوفة ولا معروفة على مدار حياة الإسلام والمسلمين منذ فجرة الدعوة وحتى الآن... وعلى الجانب المسيحي، رأينا فضائيات دينية مسيحية متصارعة، كما هو الحال في الفضائيات التابعة للكنائس الشرقية والغربية»[٥٧].

وانتقد أشرف عبد المنعم في مقال له بجريدة (الأهرام) تلك القنوات الفضائية المسيحية التي تُبث من خارج مصر وتدعي الانتماء للمسيحية، وهي تصل لجميع المشاهدين المصريين عبر القمر الصناعي المصري (نايل سات)، حيث تقوم هذه القنوات بتوجيه سهام النقد للدين الإسلامي والرسول الكريم، ويشير الكاتب إلى التأثير السلبي على العوام والبسطاء من المسلمين، ومن ثم زعزعة العلاقة بين (المسلم) وشريكه (المسيحي)، كما أنها تؤثر بالسلب أيضًا على الصورة الذهنية عن المسيحية السمحاء والسيد المسيح رمز

٥٧- مجلة (الكرازة)، الصحف وتأثيرها، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٩م.

٥٨- العظة الأسبوعية للبابا تواضروس الثاني في يوم الأربعاء الموافق ٨ أغسطس ٢٠١٨م، وجاءت تحت عنوان «الحياة الرهبانية والديرية»، في الأغلب الأعم على خلفية حادث مقتل الأنبا إبيفانيوس أسقف ورئيس دير القديس مكاريوس الكبير- الشهير بدير أبو مقار- بوادي النطرون، وقد ألقى العظة بكنيسة السيدة العذراء والأنبا بيشوي الواقعة داخل الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، ويمكن مشاهدتها على موقع (www.youtube.com).

٥٩- محمود حمدي زقزوق، الإسلام في مواجهة حملات التشكيك، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب- مكتبة الأسرة، ٢٠١٧م، ص ٦.
ملحوظة: يأتي هذا الكتاب في سبعة فصول تتناول: القرآن الكريم، النبي محمد، الفتوحات الإسلامية وحقيقة الجهاد وقضية العنف، الإسلام وقضايا الإنسان، الإسلام وقضايا المرأة، قضايا حرية الاعتقاد ووحدة الأمة والتخلف، تساؤلات حول بعض تعاليم الإسلام.

العفة والحكمة والطهر والأدب[10].

ومن جانبه رحب يوسف سيدهم- رئيس تحرير جريدة (وطني) ذات الاهتمام الخاص بالشأن القبطي- بمقال أشرف عبد المنعم، وكتب يقول «إن التبشير بالمسيحية يجب أن يلتزم بعرض جوانب الإيمان المسيحي دون جرح مشاعر أي مسلم بنقد عقيدته أو ثوابته الدينية الراسخة، كما كنت أنحاز لمبدأ عدم فتح الباب للبرامج الإعلامية في الفضائيات لنقد الأديان لأنها تقتحم خصوصية المتلقي دون استئذان وتوغر صدره وتثير حفيظته بادعاء تبصيره بما لا يعرف.. وبئس ذلك الادعاء.. وهو سلاح ذو حدين يجرح ولا يضمد جراحًا لأنه يظهر في فضائيات ليثير المسلمين كما يظهر في فضائيات أخرى ليثير المسيحيين.. إذًا الأحرى بنا أن ننزع فتيل تلك القنابل الموقوتة بأن يلتزم كل طرف بعرض بضاعته ويمسك تمامًا عن الإساءة لبضاعة الآخر»، وهو يضيف عن قضية نقد الأديان موضحًا أنه «ليست اكتشافًا جديدًا لهذا الجيل إنما هي موجودة ومحصورة ضمن الحدود الآمنة منذ القديم في إطار المدارس الفلسفية والدوائر الفكرية التي يرتادها المستعدون والمؤهلون لما يثار فيها.. يرتادونها بمحض إرادتهم دون أن تقتحم خصوصياتهم وتفرض نفسها عليهم»[11].

ومن جانبه يحدد محمد الباز في دراسة له عن (صحافة الإثارة) مصدر الإثارة في معالجة الشئون الدينية في الآتي: «أولًا: تحرص صحف الإثارة على مناقشة ما تعارف عليه الناس بأنه ثوابت، وتتعرض لذلك بشكل نقدي، وهو ما يأتي بالصدمة الفكرية والإيمانية للقارئ العادي، الذي لا يريد أن يعمل عقله، حيث تهدف الصحافة من خلال هذه المعالجة إلى إعلاء قيمة العقل وجعله هو الفاعل الأساسي في حياة الناس. ثانيًا: تجري صحف الإثارة حوارات موسعة مع رجال الدين وتركز خلالها على الجوانب الأكثر إثارة في الدين، وذلك من خلال الفتاوى المثيرة. ثالثًا: تبحث الصحف عن الجوانب الشخصية في حياة نجوم المشايخ وخاصة ما يتعلق منها بحياتهم الخاصة أي الزواج والطلاق والعلاقات النسائية والمالية، ورغم أن هذا يتم في الغالب لتقريب حقيقتهم من أنهم بشر من أذهان الناس، إلا أن هذه المعالجة تصب في النهاية في نهر الإثارة الصحفية لأنها تلقى إقبالًا هائلًا من القراء، فهي مادة غير مألوفة من ناحية، ثم أنها تشكل كذلك مادة للنميمة تتغذى عليها المجتمعات المختلفة. رابعًا: تبحث صحف الإثارة في كتب الإثارة عن

الغريب والشاذ لتنشره على القارئ العادي، ولا تفعل الصحف هذا على نية واحدة، فهناك صحف تفعل ذلك من أجل الإثارة بالغريب والمهجور من الأفكار والحكايات والمواقف، وهناك صحف تفعل ذلك بغرض فكري وهو التحريض على تنقية كتب التراث من الأكاذيب والخرافات والخزعبلات التي لحقت بها، وهو هدف في الطريق إلى تحقيقه لا يخلو هو الآخر من الرغبة في إثارة الانتباه ولفت الأنظار إلى الصحيفة»[٦٢].

هكذا وجه بعض الباحثين والكُتّاب عددًا من الانتقادات للصحف، وغيرها من وسائل الإعلام، المسيحية والإسلامية على السواء، فيما يتعلق بالعلاقة بين المختلفين دينيًا، أو مذهبيًا، واتجاه بعض تلك الوسائل إلى الإثارة وخلق حالة من التوتر بين المواطنين بعضهم بعضًا.

ومن ثم فقد كانت هناك، وبشكل دائم ومستمر، توصيات متكررة تُطالب وسائل الإعلام، والصحف في القلب منها، بالعمل على تدعيم ثقافة المواطنة والوحدة الوطنية، واحترام الآخر المختلف، لا سيما وأن للصحف المصرية تاريخ قديم وميراث كبير في الدعوة إلى الوحدة الوطنية بين عناصر الأمة المصرية، حيث كانت تلك الدعوة واحدة من أهم الأفكار التي شاعت في الكتابات الصحفية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حين كانت مصر واقعة تحت براثن الاحتلال البريطاني، واهتمت بعض الصحف بالدعوة إلى المساواة بين أبنا الأديان الثلاثة (الإسلام والمسيحية واليهودية) من منطلق أن الرابطة الوطنية لا تفرق بين المسلم والمسيحي واليهودي من أبناء الوطن مصر[٦٣].

يقول عبد اللطيف حمزة، أحد رواد

٦٠- أشرف عبد المنعم، زكريا بطرس وصليب لا نعرفه!، جريدة (الأهرام)، ٣١ يوليو ٢٠١٨م.

٦١- يوسف سيدهم، قراءة في ملف الأمور المسكوت عنها (٦٩٥): الكاتب الأستاذ أشرف عبد المنعم.. شكرًا، جريدة (وطني)، ١٢ أغسطس ٢٠١٨م.

٦٢- محمد الباز، صحافة الإثارة: السياسة والدين والجنس في الصحافة المصرية، مرجع سابق، ص ص ٣٨٦-٣٨٧.

٦٣- فاروق أبو زيد، الصحافة وقضايا الفكر الحر في مصر، القاهرة: مجلة الإذاعة والتليفزيون- كتاب الإذاعة والتليفزيون (٢٩)، ١٩٧٤م، ص ٧٥؛ انظر أيضًا: رامي عطا صديق، موقف الصحافة المصرية من قضية الوحدة الوطنية: ١٨٨١-١٩١٩م، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام (كلية الإعلام- جامعة القاهرة)، العدد الثالث- ٢٠١٦م؛ رامي عطا صديق، وحدتنا الوطنية بين ثورتين، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨م.

الدراسات الإعلامية في مصر (١٩٠٧-١٩٧٠م)، في كتابه (أزمة الضمير الصحفي): «يجب على الصحافة أن تنظر إلى الدين من زاوية إنسانية خالصة. يجب عليها ألا تبذر بذور الفتنة بين أبناء البلد الواحد مهما اختلفوا من حيث العقيدة. يجب عليها- أي على الصحافة- أن تسأل نفسها دائمًا هذا السؤال: ما الذي ربحته البشرية من وراء التعصب الديني في أي شكل من أشكاله، وفى أية فترة من فترات تاريخه؟ والجواب عن ذلك أنها- أي البشرية- لم تربح شيئًا بل أصابها الضرر من كل شيء»[١٤].

وتحت عنوان «القواعد القديمة.. لا تزال صالحة للتطبيق» قال الكاتب الصحفي صلاح عيسى (١٩٣٩-٢٠١٧م): «يخطئ كل من ينسى أو يتجاهل الحقيقة التي تقول إن صدر الحرية يتسع لكل رأي، وكل اجتهاد، وكل فكر، وكل تجمع، إلا ذلك الذي ينتهي بمصادرة الحرية ذاتها.. ومن هنا فإن ممارسة العنف، كتأجيج نيران الفتن الدينية، أو الدعوة إليهما هي من المحظورات التي ترفضها الحرية ذاتها.. ولعل المعتدلين والعاقلين من الكُتّاب الدينيين- مسلمين ومسيحيين- يلفتون النظر إلى أن المغامرة بالمقارنة بين الأديان السماوية، أو الدعوة للانتفاض من مبادئ أحدهما، أو من المكانة الاجتماعية لأتباعها، هي من المحاذير، التي تأباها الأديان ذاتها، ويحرمها الدستور والقانون، الذي يؤثم أي عمل من شأنه المساس بالأديان السماوية أو تعطيل طقوسها، فضلًا عن أن القيام بمثل هذا السلوك يؤكد الاتهامات الشائعة المنسوبة لجماعات الإسلام السياسي والتي تنتهي بالحكم بأنها لا تستحق حق الوجود، ولا يجوز أن تمارس حق إصدار الصحف»، وهو يضيف قائلًا «وقبل أكثر من مائة عام، فرق (الزميل الصحفي) عبد اللّه النديم بين العصبية الدينية، بمعنى تجمع وتعاضد أبناء كل دين، من أجل مصالحهم ورفعة شأن دينهم، وبين التعصب الديني، بمعنى تجاوز ذلك إلى الدعوة لكراهية الأديان الأخرى، وازدراء أتباعها.. وهى قاعدة لا تزال- في رأينا- صالحة دينًا وقانونًا لتكون محك الحرية التي تمارسها الصحف الدينية فهل يقبلون ذلك، أم يفضلون الوقوع تحت محظورات الحرية، فيصادرون بأنفسهم حقهم- وربما حق غيرهم- في الوجود؟»[١٥].

ويؤكد وليم سليمان قلادة (١٩٢٤-١٩٩٩م) دور وسائل الإعلام، من صحافة وإذاعة وتليفزيون، في دعم ثقافة المواطنة، حيث طالب بوضع خطة تفصيلية «تحقق حضور الأقباط

والمسلمين معًا في المقالات والبرامج المتنوعة والدراما»، ويضيف «إن في ممارسة الوحدة الوطنية على مدى التاريخ والواقع في مصر عناصر يمكن أن تستثمر في النشاط الإعلامي لتحقق الأهداف الوطنية المرجوة مع وجود الجوانب التي تضمن نجاح المادة الإعلامية وإقبال القراء والسامعين والمشاهدين عليها»[١١].

وفي دراسته «المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية» يقول علي جلبي «إن كانت هناك مطالبة بالمساواة، وإعمال قاعدة المواطنة؛ فإن ذلك يقتضي بأن نطالب- كأقباط ومسلمين- بأن تخلو البرامج الإعلامية من أي مفاهيم طائفية»[١٧].

ويذهب نبيل عبد الفتاح إلى «ضرورة إعادة النظر في ميثاق الشرف الصحفي، وتطويره في ضوء المواثيق العالمية، وتفعيل قواعده، وإعمال مبدأ المساءلة المهنية إزاء النشر المثير للفتن الطائفية لتكرار هذا النمط من الكتابات والأخبار والصور والتحقيقات المثيرة للكراهية، أو الازدراء الديني، والدور السلبي والخطير الذي أدى إليه. إعداد ورش عمل حول ثقافة المواطنة والحريات الدينية ودولة القانون للعاملين في الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب وموظفي جهاز الدولة»[١٨]. وهو يكرر ذات المطلب بعبارات أخرى حيث يرى «ضرورة تطوير ميثاق الشرف الصحفي والنصوص التأديبية بالنقابة لمواجهة سياسة النشر والتحرير الإثاري في القضايا الدينية التي يلجأ لها البعض تحقيقًا للرواج ونشر التعصب والتزمت والكراهية واللاتسامح»[١٩]، وهو يشير أيضًا إلى

١٤- عبد اللطيف حمزة، أزمة الضمير الصحفي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٠م.

١٥- صلاح عيسى، القواعد القديمة.. لا تزال صالحة للتطبيق، مجلة (الصحفيون)، إبريل ١٩٩٠م، ص ١٩.

١٦- وليم سليمان قلادة، مبدأ المواطنة دراسات ومقالات، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٩م، ص.

١٧- علي عبد الرازق جلبي، المواطنة والمشاركة وانعكاساتهما في حياتنا اليومية، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (المسئولية الاجتماعية والمواطنة)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٦-١٩ مايو ٢٠٠٩م.

١٨- نبيل عبد الفتاح، مواجهة الطائفية الاجتماعية وأزماتها.. ما العمل؟ [٣/٣]. جريدة (الأهرام)، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩م؛ انظر أيضًا: نبيل عبد الفتاح، الدين والدولة والطائفية، مرجع سابق، ص ص ٧٩-٨٢.

١٩- نبيل عبد الفتاح، الدين والدولة والطائفية، مرجع سابق، ص ٨٦.

«دور الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في إشاعة الصور النمطية السلبية حول الآخرين، أو التحيز الديني والسياسي في التعامل مع موضوعات العنف ذي الطابع والوجه الديني، أو الأشخاص الدينية أو السياسية.. إلخ، وذلك من قبل بعض الإعلاميين غير المتخصصين وغير الأكفاء أصلًا»[٧٠].

ويضع سمير مرقس خطة عملية أو برنامجًا تطبيقيًا يستهدف تعظيم دور الإعلام في دعم قيم المواطنة وتأكيد الشراكة الوطنية بين المواطنين على أرض الواقع، انطلاقًا من مبادئ ثلاث هي:

(١) استعادة المواقف الإيجابية من التاريخ التي تعكس التفاعل الاجتماعي والتعددية الواقعية بين المصريين من المسلمين والمسيحيين وتحرير القراءة التاريخية من الرؤية الطائفية والتوظيف السياسي.

(٢) التركيز على فكرة الانشغال المشترك بالقضايا والهموم الوطنية التي تواجه الجميع.

(٣) التشجيع على العمل المشترك وتحقيق السعادة المشتركة للوطن الذي يجمعنا»، وهو يقترح أربعة محاور يمكن أن تصلح مساحات مشتركة تقرب بين المصريين، وتكون ملهمة لنشاطات وبرامج ومواد إعلامية متنوعة. المحور الأول: معرفي/ معلوماتي حول تاريخ العلاقات الإسلامية والمسيحية والتعددية الثقافية في مصر. المحور الثاني: دعم قيمة الحوار الثقافي والحياتي. المحور الثالث: دعم قيم المواطنة الحديثة. المحور الرابع: التعامل مع إشكاليات التوتر الديني[٧١].

وعقب ثورة المصريين في ٢٥ يناير ٢٠١١م، استمر اهتمام عدد غير قليل من المفكرين والكُتّاب والباحثين بقضية المواطنة، وتأكيد أهميتها على المستويين النظري والعملي، ومن ذلك مثلًا أن طه عبد العليم كتب يقول «بعد قراءة موضوعية نقدية للخبرة العالمية والتاريخ المصري، ورغم غضبة خصوم قيم الوطنية والمواطنة، قلت وأكرر إن المواطنة هي الحل، ببساطة لأن هذا الشعار البوصلة ينطوي على رؤية شاملة وخريطة طريق وبرنامج عملي لإقامة نظام جديد، يحقق ما تطلع إليه وثار من أجله المصريون، وما تستحقه وتستطيعه مصر مبدعة الحضارة وفجر الضمير. أقصد أن تكون مصر للمصريين انطلاقًا من دستور جديد غايته أن تصبح مصر دولة جميع مواطنيها، التي تنبذ التمييز والتهميش، وتدمج ولا تقصي، وتوحد

ولا تمزق، وتحمي السيادة الوطنية وجميع حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها»[٧٢].

ويعرض الفقيه القانوني والدستوري د. محمد نور فرحات في مقال له تقرير الدكتور جمال العطيفي الذي صدر سنة ١٩٧٢م عقب حادث الخانكة الذي وقع آنذاك بين مجموعة من المسلمين ومجموعة من الأقباط، وتشكلت لجنة لتقصي الحقائق برئاسة الدكتور العطيفي- وكيل مجلس الشعب آنذاك- وعضوية عدد من رجال الدولة والسياسة من المسلمين والمسيحيين، وقدمت اللجنة تقريرها وبه بعض الاقتراحات، تعلقت بدور رجال الدين والتعليم والإعلام، من أجل مواجهة الطائفية، حيث يشير الكاتب إلى أهمية التناول الموضوعي لجميع القضايا ذات البعد الديني، خاصة تلك القضايا التي تتعلق بالعقيدة المسيحية والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين، وهو يقترح تخصيص مساحة على الخريطة الإعلامية للتعريف بالثقافة والتاريخ القبطيين[٧٣].

٧٠- نبيل عبد الفتاح، الدين والدولة والطائفية، مرجع سابق، ص ١٤٥.

٧١- سمير مرقس، المواطنة والإعلام.. اتجاهات أساسية ومحاور عملية، جريدة (الأهرام)، ٦ إبريل ٢٠١٠م.

٧٢- طه عبد العليم، دفاعًا عن الحقوق المدنية والسياسية للإنسان والمواطنة، جريدة (الأهرام)، ٨ يناير ٢٠١٢م.

٧٣- محمد نور فرحات، مأساة الطائفية في مصر.. قراءة في تقرير الدكتور العطيفي، جريدة (المصري اليوم)، ٧ سبتمبر ٢٠١٨م.

نتائج الدراسة الميدانية

محاور الدراسة

يستعرض الباحث نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها في إطار المحاور التالية:

المحور الأول: المتابعة

قضايا وموضوعات

عبر الصحفيون «المبحوثون» عن متابعتهم لبعض القضايا والموضوعات المتعلقة بموضوع الدراسة والبحث، حيث أظهروا معرفة أولية بمجموعة من أبرز القضايا الخاصة بالعلاقة بين

أتباع الأديان المختلفة، التي أثيرت خلال السنوات القليلة الماضية، داخل مصر وخارجها، كما ذكروا أيضًا بعض القضايا على مستوى الدين الواحد، لا سيما وأن هذه القضايا قد أثيرت صحفيًا وإعلاميًا، حيث ناقشتها الصحف وبعض البرامج الحوارية (Talk Shows) بالقنوات التليفزيونية، بالإضافة إلى المواقع الصحفية الإلكترونية، وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي.

فمن بين عناوين الموضوعات والقضايا داخل مصر التي ذكروها: علاقة عاطفية بين شاب وفتاة يختلف عن ديانتها في محافظة المنيا، سيدة الكرم، غلق الكنائس، قانون بناء الكنائس، بناء دور العبادة، العقاب الجماعي بسبب الشائعات، فتنة أبو قرقاص، جلسات الصلح العرفية، أحداث ثورة ٢٥ يناير وما بعدها، تفجير الكنائس مثل حادث تفجير الكنيسة البطرسية، الحزن على الشهداء المسيحيين، حكم القضاء الإداري في ملف كنيسة القديسين وتحديد هوية الفاعلين، حرق الإخوان لعدد من الكنائس، الاختلاف الديني بين الشعوب، ظاهرة الاختفاء القسري (الغامض أو المفاجئ)، الأزمات الطائفية في الصعيد، الأزمات الطائفية في محافظات المنيا وبني سويف وسوهاج وقنا والجيزة، القضايا الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، حذف خانة الديانة من البطاقة، إلغاء خانة الديانة من معاملات جامعة القاهرة، قضية هالة صدقي وموضوع طلاقها، مزايدات الإخوان على الأقباط واتهامهم بدعم النظام من أجل مصالحهم، حادث الاعتداء على الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، السجال بين تصريحات الشيخ سالم عبد الجليل والأب مكاري يونان، الخلافات الدينية والفقهية، محاولة أطراف خارجية إحداث فتنة بين المصريين، إدانة أطفال أقباط بتهمة ازدراء الأديان، الاعتداء على المواطن القبطي مجدي مكين، العنف الطائفي، قضية فاطمة نعوت وازدراء الأديان، التمييز الديني في بعض القضايا، الصراع مع الإلحاد واللادينيين، مقطع فيديو لأحد رجال الدين المسيحيين يطالب الأقباط بإزالة صور

السيسي من المنازل وتداول الفيديو بشكل واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مشهد من مسلسل «أرض جو» حول وضع حذاء الفنانة غادة عبد الرازق على كتاب مكتوب عليه "Bible" أي الكتاب المقدس.

ومن أمثلة الموضوعات الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي: معركة الموصل، تأثير فوز ترامب على المسلمين بالعالم، اليهود في إسرائيل، التنظيمات الخارجية، اللاجئون السوريون في ألمانيا، الحجاب في الإسلام واليهودية، النزاعات والحروب الطائفية بمنطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على تغير الخريطة العامة للعالم، الصراع الديني في لبنان، العلاقات بين الأزهر والفاتيكان، أقباط المهجر واللوبي الصهيوني، المذاهب العرقية للمسلمين بإفريقيا، ما يحدث في العراق من أحداث ذات بعد طائفي، الاعتداء الإرهابي في فرنسا، المسلمون في إفريقيا.

موضوعات على مستوى الدين الواحد: الخلاف بين المذاهب المسيحية (الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت)، طهارة السيدات وممارسة التناول في المسيحية، الطوائف المسيحية في العراق، قضية الزواج لمرة واحدة عند المسيحيين وعدم إمكانية الزواج مرة ثانية، قضية الطلاق بين المسيحيين، قضية تغيير الديانة من أجل الزواج للأقباط، المواريث، الخلاف بين السنة والشيعة، محاربة الشيعة في مصر، خطبة الجمعة الموحدة.

وإن أشار المبحوثون أيضًا إلى قضايا وموضوعات أخرى اهتمت بتدعيم أواصر المحبة بين المواطنين بعضهم بعضًا، والدعوة المستمرة إلى تجديد الخطاب الديني، ودعم التسامح الديني، ومحاولة الإجابة عن السؤال: كيف نحبط الفتن؟، أيضًا: المواطنة والتعايش المشترك، تأهيل الجيل الجديد لنبذ العنف والإرهاب، الحوارات الدينية بين المختلفين دينيًا، الوعي بمحاولة أشخاص تفكيك المصريين المسلمين بتقسيمهم إلى أطياف إخوان وسلفيين وهكذا، واليقين بأن أي خطر يهدد الدين الآخر كأنه يهدد الجميع سواء مساجد أو كنائس.

مصادر المعلومات

بالنسبة لمصادر المعلومات التي يرجع إليها الصحفيون عند تغطية أو معالجة قضية تتصل بالعلاقة بين

المختلفين دينيًا، فمن الواضح أن النسبة الأكبر من الصحفيين «المبحوثين» (٧٣٪) تعود إلى أطراف الموضوع أنفسهم، ما يعني أن الصحفيين يهتمون بالحصول على المعلومات من الأطراف الرئيسة في القضية.

ويعتمد الصحفيون على مصادر أخرى كثيرة ومتنوعة، حيث تأتي التقارير الرسمية الصادرة عن جهات رسمية في المرتبة الثانية بنسبة (٦٤٪)، وشبكات التواصل الاجتماعي (٦٠٪)، ثم يأتي على الترتيب: الخبراء والمتخصصون (٥٧٪)، المواقع الإخبارية على الإنترنت (٥٧٪)، الجرائد والمجلات (٥٤٪)، محطات وقنوات الراديو والتليفزيون (٥٤٪)، المعايشة والإطلاع (٥٠٪)، مؤتمرات صحفية (٤٥٪)، مواقع وسائل الإعلام على شبكة الإنترنت (٤٣٪)، الأرشيف والمكتبات (٣٨٪)، تقارير المراسلين والمندوبين ٣٨٪، وكالات الأنباء ٣٦٪، الأفراد العاديون (٣٤٪).

الإطلاع على المؤلفات والدراسات

كان من المفارقة أنه بالنسبة لاهتمام الصحفيين بالإطلاع على المؤلفات والدراسات والأبحاث التي تتناول العلاقة بين المختلفين دينيًا في المجتمع المصري، قد جاءت على النحو التالي: أحيانًا (٥٥٪)، دائمًا (٢٥٪)، نادرًا (٢٨٪)، أبدًا (٢٪)، ما يعكس اهتمامًا غير كاف بهذا الأمر.

وقد تنوعت الأسباب الخاصة بعدم الإطلاع على الأبحاث والمؤلفات المعنية بقضية المواطنة، مثل: عدم وجود وقت متاح للإطلاع عليها، الشعور بعدم وجود فائدة لهذه المؤلفات والدراسات في مجال العمل، الرغبة في تقديم ما يرضى عنه الجمهور، الشعور بأن هناك تعارضًا بين تطبيق نتائج الكتب والدراسات، وتحقيق الربح والانتشار، هذه المؤلفات غير موجودة بوفرة في المكتبات.

وفي تقدير الباحث هنا أنها أسباب غير مقنعة، وأن الأبحاث والمؤلفات متاحة بصورة أو أخرى، ومن شأنها تثقيف الصحفيين بالعلاقات المشتركة بين المختلفين دينيًا في الماضي والحاضر، والتنبؤ بمستقبلها، ومن ثم تحسين المعالجة الصحفية والإعلامية لواحدة من أبرز قضايا المجتمع المصري.

حضور تدريبات وورش عمل

بالنسبة للمشاركة في حضور تدريبات وورش عمل خاصة بمعالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا، فقد عبر (٥٨٪) فحسب من الصحفيين المبحوثين عن مشاركتهم في مثل هذه الورش والتدريبات، بينما لا يشارك (٤٢٪) في حضور هذه الورش والتدريبات، على الرغم من الحاجة إليها.

وقد تعددت أسباب المشاركة، حيث تساعدهم مثل هذه التدريبات وورش العمل، حسبما عبروا بأنفسهم، على: تفهم مبدأ المواطنة بشكل أكثر عمقًا، اكتساب خبرات وتجارب جديدة، معرفة معلومات عن الآخر المختلف دينيًا، الإلمام بكل التفاصيل حول الملف الديني، تبادل الآراء، تقبل الآخر ووجهة النظر المختلفة، كيفية العمل على تهدئة الأمور من خلال القلم والعمل الصحفي.

وأشار (٧٧,٦٪) من الذين يحضرون هذه التدريبات إلى أنهم يحضرونها باجتهاد شخصي، بينما أوضح (٢٢,٤٪) منهم إنهم يحضرونها بتكليف وتشجيع من الصحيفة، ما يعكس الاهتمام الشخصي من قبل الصحفيين أنفسهم بهذه التدريبات التي تستهدف بناء ورفع قدرات الصحفيين في مجال معالجة القضايا والموضوعات محل الدراسة والبحث، ومن جانب آخر ضعف اهتمام المؤسسات الصحفية بتدريب صحفييها على كيفية معالجة مثل هذه الموضوعات.

وأكد (٨١٪) من الصحفيين الذين يحضرون هذه الورش والتدريبات أنه يقوم بتنظيمها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، ومنها مثلًا منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ثم جاء بعد ذلك، وبنسب قليلة، عدد من المؤسسات الأخرى، منها: كليات ومعاهد وأقسام الصحافة والإعلام بالجامعات المصرية، نقابة الصحفيين، الصحيفة التي أعمل بها، الهيئات المنظمة للعمل الصحفي في مصر[٧٤]، ما يعني أن منظمات المجتمع المدني هي الأكثر اهتمامًا بدور الصحافة/ الإعلام في دعم مبدأ المواطنة وتحقيق التعايش المشترك بين المواطنين.

بينما تنوعت أسباب عدم المشاركة، ومنها: عدم وجود وقت مُتاح للحضور والمشاركة، الشعور بعدم وجود فائدة،

الشعور بأن هناك تعارضًا بين التدريب والواقع العملي، رفض رئيس التحرير أو رئيس القسم لمشاركة الصحفي فيها، أن الأمر غير متداول بين أوساط العاملين في مهنة الصحافة.

٧٤- تضم الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر كلا من: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، وكان يوجد قبلًا المجلس الأعلى للصحافة الذي تأسس عام ١٩٨٠م وانتهى دوره بتشكيل الهيئة الوطنية للصحافة عام ٢٠١٧م، حيث أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي القرارات الجمهورية ١٥٨ و١٥٩ و١٦٠ بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام، وذلك طبقًا لنصوص ومواد القانون ٩٢ لسنة ٢٠١٦ الذي نص على تشكيل المجلس والهيئات المذكورة بناء على ترشيحات مجلس الدولة ومجلس النواب ونقابة الصحفيين والإعلاميين والعاملين بالطباعة والصحافة والإعلام والمجلس الأعلى للجامعات ووزارتي الاتصالات والمالية. انظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٧، (الجريدة الرسمية)، العدد ١٤ مكرر (ج)، ١١ إبريل ٢٠١٧م؛ الموقع الرسمي للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام (www.scm.gov.eg).

المحور الثاني: موقف الصحفيين من المعالجة الإعلامية لقضايا العلاقة بين المختلفين دينيًا

عبر المبحوثون عن مستوى رضاهم عن معالجة الصحف لموضوعات العلاقة بين أتباع الأديان المختلفة والمختلفين دينيًا، وكان من المُلاحظ ارتفاع نسبة عدم الرضا، حيث ذهب ما يقرب من نصف المبحوثين إلى أنهم غير راضون على الإطلاق (بنسبة ٤٧٪)، بينما جاء مستوى الرضا على النحو التالي: راض جدًا ٤٪، راض إلى حد كبير ٥٪، راض إلى حد متوسط ٢٧٪، راض إلى حد قليل ١٧٪.

أسباب عدم الرضا:

تمثلت أسباب عدم الرضا عن المعالجة الصحفية لموضوعات العلاقة بين أتباع الأديان المختلفة في عدد من الأسباب، التي تُمثل في حقيقتها إدانة لبعض الممارسات الصحفية في هذا الشأن، حيث جاءت هذه الأسباب على الترتيب التالي: سطحية المعالجة الصحفية (٥٦,٣٪)، التركيز على جانب وإغفال جوانب أخرى (٥٦,٣٪)، تهتم بتقديم المواد المثيرة (٥١,٦٪)، لا تراعي الصالح العام (٢٩,٧٪)، لا تراعي قيم وتقاليد المجتمع (١٨,٨٪)، ثم جاءت فئة «أخرى تذكر» بنسبة (١٥,٦٪)

حيث شملت الأسباب التالية: إثارة الفتنة الطائفية، أحيانا كثيرة نعجز عن تسمية الجرائم بمسمياتها الحقيقية، الانحيازات الدينية، الجهل بالمصطلحات والمفاهيم الخاصة بالأغيار دينيًا، الحساسية المفرطة في قضايا معظمها جنائي، جزء من عدم رضائي هو عدم توفر الثقة التي تدعم حقوق الإنسان، عدم المهنية والانحياز إلى جانب، عدم الموضوعية، عدم معرفة من يقوم بمعالجة الموضوع في غالبية الأحيان، ليس هناك حل جذري.

أسباب الرضا:

أما أسباب الرضا عن المعالجة الصحفية للقضية موضوع الدراسة والبحث فقد تمثلت في الأسباب التالية: مراعاة الصالح العام (٥٠٪)، مراعاة قيم وتقاليد المجتمع (٤٧,٢٪)، عرض جميع وجهات النظر لجميع الأطراف بشكل متوازن (٣٨,٩٪)، الالتزام بمواثيق الشرف الصحفية/ الإعلامية (٢٧,٨٪)، التوازن في المعالجة الإعلامية (٢٢,٢٪)، ثم جاءت فئة «أخرى تذكر» بنسبة (٥,٦٪) وشملت الأسباب الآتية: عرض ملابسات الأحداث بحيادية وإن كانت من جانب واحد أحيانًا- محاولة الالتزام بالمعايير الصحفية.

تقييم الصحف

كان من الملاحظ أن تقييم الصحفيين «المبحوثين» لمعالجة الصحف «الخاصة» للقضايا والموضوعات الخاصة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا أفضل حالًا من تقييمهم للصحف «القومية» المملوكة للدولة والصحف «الحزبية» المملوكة للأحزاب السياسية، حيث جاء هذا التقييم على النحو التالي:

الصحف الخاصة

تهتم بعرض جميع وجهات النظر (وزن نسبي ٥٧,٨٪)، تتسم معالجتها بالتوازن (وزن نسبي ٥٦,٤٪)، تهتم بتقديم كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بالقضية (وزن نسبي ٥٦,٤٪)، تتسم معالجتها بالدقة (وزن نسبي ٥٦,٠٪)، تتسم معالجتها بالصدق (وزن نسبي ٥٥,٨٪)، تتسم معالجتها بالموضوعية (وزن نسبي ٥٥,٠٪)، تتسم معالجتها بالحيادية (وزن نسبي ٥٤,٢٪)، تسعى لتقديم حلول واقتراحات لتجاوز المشكلات (وزن نسبي ٥٣,٨٪)[٧٥].

٧٥- الوزن النسبي: يشير إلى اتجاه المبحوثين نحو العبارة، وبالتالي فإنه يحدد درجة المعرفة من حيث كونها مرتفعة أم متوسطة أم ضعيفة، وهو يُحسب على النحو التالي: المتوسط الحسابي على القيمة العظمى للعبارة مضروبة في مائة.

الصحف القومية

تتسم معالجتها بالتوازن (وزن نسبي ٥١,٨٪)، تهتم بعرض جميع وجهات النظر (وزن نسبي ٥٠,٠٪)، تتسم معالجتها بالموضوعية (وزن نسبي ٤٩,٦٪)، تسعى لتقديم حلول واقتراحات لتجاوز المشكلات (وزن نسبي ٤٩,٢٪)، تتسم معالجتها بالصدق (وزن نسبي ٤٨,٠٪)، تتسم معالجتها بالدقة (وزن نسبي ٤٦,٦٪)، تتسم معالجتها بالحيادية (وزن نسبي ٤٦,٦٪)، تهتم بتقديم كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بالقضية (وزن نسبي ٤٦,٢٪).

الصحف الحزبية

تسعى لتقديم حلول واقتراحات لتجاوز المشكلات (وزن نسبي ٤٩,٢٪)، تتسم معالجتها بالدقة (وزن نسبي ٤٨,٨٪)، تتسم معالجتها بالموضوعية (وزن نسبي ٤٨,٤٪)، تهتم بعرض جميع وجهات النظر (وزن نسبي ٤٨,٤٪)، تتسم معالجتها بالصدق (وزن نسبي ٤٨,٢٪)، تتسم معالجتها بالحيادية (وزن نسبي ٤٨,٢٪)، تهتم بتقديم كافة الحقائق والمعلومات المتعلقة بالقضية (وزن نسبي ٤٨,٢٪)، تتسم معالجتها بالتوازن (وزن نسبي ٤٧,٨٪).

وربما لهذا الأمر ما يفسره من حيث إن ثمة مساحة نسبية أكبر من الحرية والجرأة تمارسها الصحف الخاصة على الرغم من توجهاتها الخاصة، مقارنة بالصحف القومية التي ترتبط بتوجهات الدولة/ الحكومة ورؤيتها للأحداث ومعالجتها لها، والصحف الحزبية التي ترتبط بالتوجهات السياسية للحزب السياسي الذي تصدر عنه الصحيفة وتعبر عنه وتكون لسانًا لحاله في مختلف القضايا والموضوعات.

المحور الثالث: معوقات الممارسة المهنية للصحفيين وسبل مواجهتها

عبر المبحوثون عن بعض المشكلات والتحديات التي يقابلونها خلال عملهم الصحفي، وكذلك الأخطاء التي يقع فيها بعض الصحفيين، بالإضافة إلى عدد من الضغوط التي يتعرضون لها أثناء التغطية الإخبارية والمعالجة الصحفية للقضايا والموضوعات الخاصة بالعلاقة بين أتباع الأديان المختلفة وإدارة التعددية الدينية في المجتمع المصري، وكان من الملاحظ أن بعض الصحفيين يمارس دور «حارس البوابة» من حيث تحديد ماذا يمر وكيف يمر؟ وأحيانًا يمارس رؤساؤهم هذا الدور بتدخلهم فيما يكتبه الصحفيون، وإن كان من الواضح أن هناك اتجاهًا نحو الحاجة

إلى تأكيد المسئولية الاجتماعية للصحفيين والإعلاميين من حيث احترام قيم المجتمع وتقاليده وترسيخ العلاقة بين المواطنين.

أشار المبحوثون إلى عدد من المشكلات التي يواجهونها أثناء المعالجة الصحفية للموضوعات المتعلقة بالتعددية الدينية وتنوع الانتماء الديني، منها: نقص المعلومات وتقديم معلومات غير كافية في بعض الأحيان (٧٦٪)، عدم تعاون بعض المصادر (٦١٪)، عدم وضوح بعض المصطلحات (٢٦٪)، تدخل رئيس التحرير أو رئيس القسم في العمل (٢٥٪)، أخرى تذكر (٧٪): إخفاء الحقائق والكذب، الانحيازات غير الموضوعية لبعض الأطراف، الكتمان العام من المسئولين حول البيانات والأرقام، تكتم المصادر الشديد وعدم تعاونهم مع الصحفيين، عدم تعاون بعض المسئولين، عدم تقبل بعض المواطنين للموضوع، في بعض الأحيان يكون للسياسة آراء وتدخلات.

أما أبرز الأخطاء والانتهاكات التي يقع فيها الصحفيون أثناء معالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا فكانت على النحو التالي: تركيز المعالجة الصحفية على الإثارة أكثر من تركيزها على تقديم معلومات وحقائق (٥٧٪)، استحضار البعد الطائفي باستمرار في أي مشكلة بين المختلفين دينيًا (٥٣٪)، عدم فهم البعض لأهم محددات العلاقة بين الأغيار دينيًا وملامح البيئة المصرية (٤٩٪)، عدم احترام مواثيق الشرف الصحفية/ الإعلامية (٤٦٪)، محاولات التأثير على اتجاهات الرأي العام من خلال بحوث واستطلاعات الرأي العام، والتنبؤ والقفز على النتائج (٤٢٪)، أخرى تذكر (٤٪): التوجيه للحدث وفقًا لرأي رئيس التحرير أو المالك، السعي لتحقيق سبق صحفي على حساب نقص المعلومات، بهدف زيادة نسبة المبيعات ولا يهم تلك الصحف إثارة القارئ، عدم المهنية من خلال التعصب لوجهة نظر معينة.

وتمثلت أبرز الضغوط التي يتعرض لها الصحفيون أثناء معالجة العلاقة بين الأغيار دينيًا فيما يلي: المنع من الوصول إلى المعلومات (٥١٪)، هيمنة رأس المال وتدخل التمويل في توجيه الصحف لدعم أو انتقاد تيارات معينة (٤٧٪)، التدخلات الحكومية (٤٧٪)، ضغوط الرأي العام وتوجهاته (٤٧٪)، التداخل بين العمل السياسي والعمل المهني (٣٩٪)، تعارض وتضارب المصالح

(٢٤٪)، تأثير الإعلان (١١٪)، ضغوط أجنبية (١٠٪)، التعتيم عن قصد من قبل المسئولين في الدولة (١٪).

تدخل الرئيس المباشر في العمل:
قال (٧٣٪) من أفراد العينة إن الرئيس المباشر، قد يكون رئيس التحرير أو رئيس القسم، يتدخل في عملهم الخاص بتغطية موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، بينما ذهب (٢٧٪) إلى أنه لا يتدخل أبدًا، ويعكس الأمر تدخلًا من قبل الرئيس المباشر يحدث في أغلب الأحيان وفي كثير من الظروف لصالح توجهات معينة.

أشكال التدخل:
تنوعت أشكال التدخل ومنها: حذف أجزاء معينة من الموضوع بعد إعداده (٥٤,٨٪)، التركيز على جانب معين من الموضوع وإغفال جوانب أخرى (٣٤,٢٪)، إبراز موضوعات معينة (٣٢,٩٪)، حذف موضوعات معينة بعد الانتهاء من إعدادها (٣٠,١٪)، إضافة أبعاد معينة لبعض الموضوعات (٣٠,١٪)، الاهتمام بالإثارة الإعلامية (٢٦٪)، فرض مصادر معينة على الموضوعات (١٢,٣٪)، اختيار صور معينة (٩,٦٪)، أخرى تذكر (٢,٧٪): يرفض أحيانا نشر الموضوع.

أسباب التدخل:
تعددت أسباب تدخل الرئيس المباشر في عمل الصحفيين، حيث شملت عدة أسباب من وجهة نظر الصحفيين/ المبحوثين منها: مراعاة السياسة التحريرية للصحيفة (٧٢,٦٪)، إرضاء السلطة والأجهزة الرقابية (٥٠,٧٪)، إرضاء مالك الصحيفة (٢٦٪)، إرضاء أطرف معينة داخل المجتمع «تيارات أو أحزاب سياسية» (٢٦٪)، الرغبة في تحقيق الربح المادي والشهرة والانتشار (٩,٦٪)، تأثير الإعلانات (٦,٨٪)، تأثير تدخلات أجنبية (٥,٥٪)، أخرى تذكر (٥,٥٪): إرضاء لفكر الرئيس المباشر، الرؤية الشخصية أو القناعات الخاصة، لكي نعالج المشكلة من جذورها وليس على حساب طرف بعينه، يتدخل لتحقيق التوازن.
تتنوع أسباب التدخل بذلك وعلى نحو رئيس في: التوجهات السياسية للصحيفة وسياستها التحريرية، اعتبارات الملكية والجوانب المادية، مناخ الحرية وتوجهات السلطة السياسية.

مواجهة المشكلات والضغوط:
عبر الصحفيون عن مواجهة المشكلات والضغوط التي يقابلونها على النحو التالي: ألتزم بميثاق الشرف الصحفي (٥٠٪)، ألتزم بسياسة الصحيفة (٤٣٪)، ألتزم بالقانون (٣٤٪)، أتصرف وفقًا لمبادئي الخاصة (٣٣٪)، أفكر في النتائج أولًا (٢٣٪)،

أتصـــرف وفقًـــا لأيديولوجيتـــي (٢٢٪)، أتصـــرف حســـب القيـــم الشـــخصية (١٥٪)، أتصـــرف وفقًا لديانتـــي (١٢٪)، أتصـــرف بالفطرة (٦٪)، وشـــملت فئـــة أخـــرى تذكر (٢٪): الالتـــزام بالقواعـــد المهنية، الحـــرص علـــى قيـــم المجتمـــع ووحدة نســـيجه الوطنـــي.

المحور الرابع: موقـــف الصحفييـــن مـــن آليات ضبـــط الأداء المهني

تفاعل المبحوثون على نحو واضح مع آليات ضبط الأداء الصحفي والإعلامي، ومن ذلك الاقتراح الخاص بإعداد «ميثاق شرف نوعي» أو «مدونة سلوك أخلاقية ومهنية» لضبط أداء الصحفيين خلال معالجة موضوعات العلاقة بين أتباع الأديان المختلفة والمختلفين دينيًا ومذهبيًا، حيث أبدى (٧٥٪) من أفراد العينة موافقتهم على إعداد الميثاق أو المدونة الأخلاقية والمهنية، بينما رفض (٢٥٪) هذا الاقتراح، وكان لكل فريق أسبابه ودوافعه ومبرراته التي عكست موقفه.

أسباب الموافقة:

تنوعت أسباب الموافقة بين ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

- أســـباب مجتمعيـــة (تتعلـــق بالمجتمـــع).
- أسباب مهنية (تتعلق بالمهنة).
- أسباب تتعلق بضبط وتنظيم الأداء الصحفي.

أولًا: أســـباب مجتمعية (تتعلق بالمجتمع):

من الأسباب الخاصة بالمجتمع جاءت العبارات التالية:

الحرص على السلام الاجتماعي، حماية المجتمع، الحفاظ على الوحدة الاجتماعية، حتى لا يكون هناك من يؤجج ويثير الفتن ولا يتسبب في حدوث فتنة، لعدم إثارة النعرات «الطائفية»، منعًا للفتنة التي يتسبب فيها بعض المندسين على المهنة، حتى لا يكون الإعلام سببًا في تصاعد وإزكاء الفتنة، الالتزام بالمواطنة واحترامها وعدم الاستخفاف بها، التوعية بمبدأ المواطنة، احترام ثوابت المجتمع ومبادئ المواطنة، ترسيخ مبدأ تطبيق العدالة على الجميع ولأن هذا دور الصاحافة، مراعاة المصالح الوطنية، حتى لا يؤثر ذلك على وحدة الوطن، احترام البعد المجتمعي والأخلاقي للوطن، حتى يكون

الجميع متساويًا أمام القانون وطبقًا للدستور لا فرق بين مسلم وقبطي طالما أن الجميع أمام القانون سواء، لأن ذلك يدعم حقوق الإنسان، لكي نطرح الحلول من أجل وأد الفتنة، لكي يعيش المجتمع في سلام ومحبة بين نسيج الأمة، التثقيف، لتطوير الدور الإعلامي في المجتمع، توجيه الإعلام إلى زيادة الايجابيات، حتى تحل المشكلة من جذورها، لتجنب حدوث المشكلات والبلبلة، سوف تصبح ردًا عمليًا على جميع السلبيات التي تتعلق بالعلاقة بين الأغيار دينيا، من أجل احترام الآخر، لكي يحترم الإعلامي الأديان الأخرى وعدم طعنهم بأي موضوع وذلك لوجود مواطنة صحيحة، مدونة مهمة بسبب أهمية الموضوع، من أجل إيجاد تفاهم مشترك.

ثانيًا: أسباب مهنية (تتعلق بالمهنة):

تعددت الأسباب المتعلقة بالمهنة وذكر المبحوثون العبارات التالية:

من أجل وضع معايير يمكن الاحتكام إليها عند نشر الموضوعات التي تتعلق بالأبعاد الدينية والمشكلات الناجمة عن سوء العلاقة أحيانًا بين الأغيار دينيًا، حتى نصل إلى معالجة دقيقة للقضايا والأحداث، لضبط المعالجة الصحفية، كثير من المعالجات الحالية غير أمينة وغير موضوعية، لكي نعالج الأزمات بموضوعية شديدة، للحرص على المعالجة السليمة، لمعالجة الأمور بشفافية، لتجنب الأخطاء المهنية في المعالجة التحريرية، حتى لا تكون المعالجة غير مسئولة، لضبط التناول، التعمق والتركيز على الحلول والبعد عن السطحية، إرشاد الزملاء بمكونات ومعطيات التعامل مع مثل تلك الأحداث، ضرورة البعد عن الآراء الشخصية والمعتقدات والميول فيما يتعلق بهذه الموضوعات، معالجة الأمور بمهنية.

ومن الأسباب المهنية أيضًا: الالتزام بعدد من القيم المهنية المتعارف عليها مثل: الحياد والموضوعية والدقة والتوازن وعدم الانحياز لأغراض سياسية أو دينية، تجنب الكتابة وفق التحيزات الشخصية، حتى لا تتداخل الآراء الشخصية في الموضوع، عرض ومناقشة كل وجهات النظر من كل الاتجاهات دون انحياز، عدم الخلط بين القضايا المطروحة، البعد عن التضخيم والإثارة والاتجار بالقضية، ضبط المصطلحات الصحفية المعبرة عن الأزمة والمستخدمة في التغطية حتى لا تثير أحد أطراف الأزمة، رصد

الواقع كما هو، لتحديد المعايير المهنية والأخلاقية الحاكمة لتغطية القضايا الدينية لضمان حصول الصحفيين على المعلومات وعدم تحريفها، وبالتالي التخلص من الأخطاء المهنية، ومراعاة المعايير المهنية للارتقاء بالمهنة.

ثالثًا: أسباب تتعلق بضبط وتنظيم الأداء الصحفي:

في إطار ضبط الأداء المهني للصحفيين خصوصًا والإعلاميين عمومًا فقد ذكر الصحفيون عدة أسباب منها أن هذه المدونة:

تساعد على ضبط المشهد الإعلامي بشكل عام والمشهد الصحفي بشكل خاص، المدونة تشجع الصحافة الجيدة، وتعمل في صالح الصحافة وتنمو بها، وضع إطار عام للصحافة في التعامل مع مثل هذه القضايا وتغطيتها، للتذكير بالأداء المهني وميثاق الشرف الصحفي والإعلامي، تساعد على فرض إطار أخلاقي على تغطيات القضايا «الطائفية» بعيدًا عن الإثارة، حتى تكون هناك مرجعية على الأقل يمكن الاعتماد عليها، لوضع معايير أو مبادئ يمكن السير على نهجها، هي بمثابة ضابط للعمل الإعلامي في موضوع مهم مثل موضوع الأغيار دينيًا، سوف تكون المدونة نموذجًا يحتذى به، ووسيلة إنذار في حالة خرق ميثاق الشرف الصحفي، لتحديد المعايير المهنية والأخلاقية الحاكمة لتغطية القضايا الدينية، هي تطبيق عملي للضوابط المهنية والأخلاقية، المدونة مُهمة بسبب عدم فهم البعض لطبيعة هذه الموضوعات، من أجل التعريف بالمبادئ الأساسية في معالجة مثل هذا النوع من القضايا، للحفاظ على أخلاقيات المهنة، وحتى لا يتجاوز الصحفيون أخلاقيًا مع بعضهم بعضًا، لأن بعض الإعلاميين لا يلتزمون بمواثيق الشرف الإعلامية ويزيفون الحقائق رغبة في تحقيق عائد ما بغض النظر عن الحقيقة، الالتزام بالأخلاق والمهنية يؤثر على نشر الحقيقة دائمًا، لتلافى أخطاء المعالجة، المدونة دستور للصحفيين، احتياج الصحفيين إلى دستور هو أمر مهم جدًا، لأن الإعلام مهنة ذات سماوات مفتوحة بداخلها كثيرون من بيئات مختلفة وثقافات مختلفة وليس جميعهم من خريجي كليات الصحافة والإعلام فالفيصل الوحيد لضبط البوصلة هو مدونة أخلاقية ومهنية، ضمان الرجوع لميثاق يحدد السلوك الإعلامي، معرفة الخطوط الحمراء ونتائج التعرض لمثل هذه القضايا،

تعديل السلوك الصحفي، وأن يحترم الإعلامي كتاباته أو نشره للموضوع بطريقة مناسبة، البعد عن جميع الضغوط ومن ذلك التدخلات من جانب رئيس التحرير، تضبط عملية التدخل من قبل الأجهزة الرقابية بمختلف أنواعها، وضمان عدم تأثير العوامل الخارجية على الصحف، الالتزام بالمعايير المهنية دون تدخل للأهواء الشخصية، توسع مدارك الفكر وتزود الصحفيين بالمعلومات، لضمان وصول الصحفيين للمعلومات وعدم تحريفها، أن يفهم القراء المعلومات الدينية في سياقها المناسب حتى لا يتأثر بأي وسيلة إعلامية لها توجهات مضللة للرأي العام، للحد من عناصر الفساد الإعلامي، وعدم إضفاء «الطائفية» عند تناول هذه الموضوعات، وإضفاء الطابع المدني على بعض وجهات النظر، وعدم المشاركة في تحويل هذه الموضوعات إلى «فتنة طائفية»، وجود آليات لمحاسبة المخطئين، وجود عقوبة أو بند لغير الملتزم، تتضمن عقابًا واضحًا لغير الملتزمين بهذه المدونة، لمحاسبة من يخرج عليها، فرض عقوبات على المخالفين، تكون هناك معايير واضحة للمحاسبة والالتزام في نفس الوقت.

أسباب عدم الموافقة:

ذهب بعض الصحفيين/ المبحوثين إلى رفض وجود ميثاق شرف نوعي أو مدونة أخلاقية ومهنية لضبط أداء الصحفيين خلال معالجة موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، حيث دارت أسباب الرفض في مجملها حول جدواها وفائدتها ومدى التزام الصحفيين بها ووجود ميثاق شرف صحفي بالفعل، ويعرض الباحث لبعض تلك العبارات التي عبر بها الصحفيون عن الرفض على النحو التالي:

لن ينفذها المجتمع إن وجدت، عدم وجود فائدة منها، أنها غير ملزمة للأعضاء وبالتالي فهي غير مهمة، لن يلتزم بها أحد من الصحفيين ما لم تكن ملزمة من نقابة الصحفيين، لأن الصحفي أو الإعلامي يجب أن يتصف بالحياد، وبالتالي لا يمكن وضع مدونة لكل ملف مهني، لأن القواعد المهنية واضحة ومواثيق الشرف المهني موجودة، الصحفي لا بد وأن يكون حرًا مع مراعاة ميثاق الشرف الصحفي، التخوف من ألا تكون هناك معايير وضوابط دقيقة، الصحافة في مصر لا يضبطها مدونات بل قوانين، من الأفضل الالتزام بميثاق الشرف الصحفي والمهنية في التعامل مع جميع الأخبار، المفترض وجود ميثاق عام للشرف الصحفي لمعالجة

كل القضايا وليس هذا الموضوع فقط ولكن المشكلة في تفعيله، وجود ميثاق شرفي عام للمهنة ولا حاجة لوجود هذه المدونة، هناك ميثاق الشرف الصحفي ويتم حلف اليمين داخل النقابة ومع ذلك هناك تجاوزات كبيرة، الضمير المهني هو الوحيد المتحكم في شخصية ناقل الخبر، ضعف أداء نقابة الصحفيين، القيود تخلق النفاق الذي يؤدي إلى الفشل الإعلامي، الإنشاء في مثل هذه المدونة بما يفقدها دورها بل واستخدامها للتأثير فيما بعد على الصحفيين، العشوائية في التعامل مع الإعلام، تساعد على انتشار الغوغائية، عدم تقديم الحكومة أية قوانين في هذا الشأن، أن تعدد الآراء مهم حتى لو كانت هناك آراء خاطئة، لأن الدين غير مُقيد برأي شخص على حدة ولكنه مقيد بمعايير وضعها لنا اللّه في كتابه العزيز ومن ثم يجب الالتزام بكتاب المولى عز وجل، مقاسمة البرلمان في مناقشة وإصدار القوانين.

وفي تقدير الباحث هنا أن أسباب الرفض- في مجملها- وإن كانت مجموعة من الأسباب والاعتقادات التي لها وجاهتها وتتمتع بمنطقية بعض الشيء، إلا أنها لا تمنع من إصدار ميثاق شرف نوعي أو إقرار مدونة سلوك تتفق عليها الجماعة الصحفية بمحض إرادتها من أجل معالجة صحفية وإعلامية مهنية تُعلي المصلحة الوطنية في إدارة التعددية الدينية ومعالجة قضايا التنوع الديني، حسبما ذهبت النسبة الأكبر من المبحوثين، خاصة وأن هناك إقرار بوجود مشكلة في التعامل الصحفي/ الإعلامي مع هذا الملف بقضاياه المتنوعة، كما أن ميثاق الشرف النوعي أو مدونة السلوك لن تتعارض مع ميثاق الشرف الصحفي العام وإنما من المتوقع أن تكون أكثر تفصيلًا في الملف المعني بالعلاقة بين أتباع الأديان والمذاهب المختلفة.

المحور الخامس:
معايير ضمان معالجة إعلامية مهنية

هدفت الدراسة الميدانية إلى وضع مجموعة من المعايير لضمان معالجة صحفية مهنية في إدارة التعددية الدينية ومعالجة العلاقة بين المختلفين دينيًا في مصر، وقياس مدى أهميتها عند الصحفيين، حيث تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاتجاه العام بين الصحفيين هو الموافقة على أهمية هذه البنود والمعايير، وجاءت النتائج وفقًا للترتيب التالي:

تجنب التعميم وتحري الدقة والصدق

في المعلومات المنشورة (وزن نسبي ٩٨٪)، الالتزام بالصدق والموضوعية في تناول الموضوعات ذات الطبيعة الجدلية والخلافية (وزن نسبي ٩٧٪)، الاهتمام بتقديم وعرض جميع وجهات النظر (وزن نسبي ٩٤,٧٪)، احترام الحق في الخصوصية (وزن نسبي ٩٤,٣٪)، عدم التسرع في نشر الأحكام (وزن نسبي ٩٣,٧٪)، مراعاة أخلاقيات نشر الصور الصحفية (وزن نسبي ٩٣,٧٪)، عدم الخلط بين الخبر والموقف السياسي (وزن نسبي ٩٣,٣٪)، عدم اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه (وزن نسبي ٩٢,٣٪)، اختيار مصادر مناسبة للموضوعات التي يتم تناولها (وزن نسبي ٩٢,٣٪)، متابعة القضية وتداعياتها (وزن نسبي ٩٢٪)، تجنب عناوين الإثارة الإعلامية التي من شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين (وزن نسبي ٩١,٧٪)، مراعاة شروط السلامة المهنية للصحفي والإعلامي (وزن نسبي ٩١,٧٪)، البعد عن استخدام المصطلحات التي تعود بالمواطنة خلفًا (وزن نسبي ٩١,٧٪)، الفصل بين الأحداث الخلافية التي تقع بسبب اختلاف الدين من جهة، وتلك الأحداث/ الصراعات التي تقع بسبب خلافات الحياة اليومية العادية من جهة أخرى، ومن ثم تجنب ما يمكن تسميته بـــــــ «تطييف الأحداث» (وزن نسبي ٩١,٧٪)، الموازنة بين الحرية والمسئولية والأخذ في الاعتبار ما يترتب على النشر من نتائج (وزن نسبي ٩١,٣٪)، تجنب إضفاء صفة أو مهنة مغايرة للواقع على أحد المصادر (وزن نسبي ٩١,٣٪)، مراعاة القيم الاجتماعية والتراث الثقافي للمجتمع المصري (وزن نسبي ٩١,٣٪)، عدم نشر الأخبار مجهولة المصدر (وزن نسبي ٩٠,٧٪)، البعد عن الأوصاف والمسميات التي من شأنها تكريس الطائفية والفصل بين أبناء الوطن الواحد (وزن نسبي ٨٩,٧٪)، عدم التعامل مع مكونات الجماعة الوطنية المصرية على أن كل جماعة تُمثل تكتلاً أو فصيلًا سياسيًا مستقلًا (وزن نسبي ٨٥,٣٪).

ومن ثم يمكن القول إن تلك المعايير التي وافق عليها الصحفيون «المبحوثون» قد دارت في مجملها وبشكل عام حول المعايير التالية:

مراعاة الدقة: ما يعني نشر معلومات صحيحة ودقيقة وسليمة، الأمر الذي يتطلب التحري الدقيق لجميع المعلومات الواردة بالموضوعات الصحفية قبل نشرها، حيث وافق الصحفيون على عدة مبادئ في هذا الشأن هي «تجنب التعميم وتحري الدقة والصدق في المعلومات المنشورة»، و«عدم التسرع في نشر الأحكام»، ومن جانب

آخر «تجنب إضفاء صفة أو مهنة مغايرة للواقع على أحد المصادر» التزامًا بذكر المعلومات الصحيحة ومنعًا لتضليل القارئ، بالإضافة إلى دقة التعبيرات والمصطلحات المستخدمة من حيث «البعد عن استخدام المصطلحات التي تعود بالمواطنة خلفًا» و«البعد عن الأوصاف والمسميات التي من شأنها تكريس الطائفية والفصل بين أبناء الوطن الواحد».

التوازن: بمعنى عرض جميع الأبعاد والرؤى والتفسيرات لحقائق الحدث أو القضية، وإن تعارضت مع آراء الصحفي أو الإعلامي، حيث أكد الصحفيون ضرورة «الالتزام بالصدق والموضوعية في تناول الموضوعات ذات الطبيعة الجدالية والخلافية»، ومن جانب آخر «الاهتمام بعرض وتقديم جميع وجهات النظر» ما يعني عدم الاكتفاء بوجهة نظر واحدة أو إبراز وجهة نظر أحد طرفي/أطراف الموضوع.

احترام حق الخصوصية: بمعنى عدم اختراق خصوصية المواطنين، أو من هم في موضع المسئولية، إلا إذا كانت المعالجة الصحفية والتناول الإعلامي وثيق الصلة بأعمالهم ويستهدف المصلحة العامة، حيث وافق الصحفيون على ضرورة «احترام الحق في الخصوصية».

أخلاقيات نشر الصورة: من حيث الالتزام بالدقة والنزاهة والتوازن واحترام حق الخصوصية وغيرها من المبادئ، حيث وافق الصحفيون على «مراعاة أخلاقيات نشر الصور الصحفية».

أخلاقيات التعامل مع المصادر: ذلك أن التغطية من أماكن الحدث لوصفه وتحليله ومعايشته، وطرح أسئلة متميزة على المصادر تعطي لوسيلة الإعلام المصداقية والتنافس، واحترام حقوق المصدر، حيث اتفق الصحفيون على «عدم اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه»، و«اختيار مصادر مناسبة للموضوعات التي يتم تناولها».

عدم التجهيل: بمعنى ذكر مصدر الخبر أو الشخص المعني به، فالتجهيل يعني: عدم ذكر اسم مصدر الخبر، وعدم ذكر الشخص المعني بالخبر أو الإشارة إليه بكلمات أو بحروف يمكن تعميمها على أكثر من شخص وعلى نحو يسئ إليهم، حيث وافق الإعلاميون على أهمية «عدم نشر الأخبار مجهولة المصدر».

عدم التحيز: ويعني عدم الخلط بين الخبر والرأي، لمصلحة طرف ما، وكذلك عدم تحريف الخبر بالحذف أو الإضافة لمصلحة أي من الأطراف، حيث وافق الصحفيون على:

«عدم الخلط بين الخبر والموقف السياسي»، و«متابعة القضية وتداعياتها»، و«تجنب عناوين الإثارة الإعلامية التي من شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين».

حماية وسائل الإعلام: من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وسائل الإعلام لتأدية دورها من خلال توفير المناخ المناسب لها دون ضغط أو حصار أو هجوم من فئات وجماعات مصالح أو أحزاب، حيث وافق الصحفيون على أهمية «مراعاة شروط السلامة المهنية للصحفيين والإعلاميين».

مراعاة المسئولية الاجتماعية: بمعنى الإيمان بأن المسئولية هي الوجه الآخر للحرية، وأنه لا حرية دون مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع، حيث وافق الصحفيون على ضرورة «الفصل بين الأحداث الخلافية التي تقع بسبب اختلاف الدين من جهة، وتلك الأحداث/ الصراعات التي تقع بسبب خلافات الحياة اليومية العادية من جهة أخرى، ومن ثم تجنب ما يمكن تسميته بـــــــ تطييف» الأحداث»، حين يعطي الصحفي بعدًا طائفيًا/ دينيًا لقضية لا علاقة لها بالدين وإنما قد تكون قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[٧٦]، «الموازنة بين الحرية والمسئولية والأخذ في الاعتبار ما يترتب على النشر من نتائج»، و«مراعاة القيم الاجتماعية والتراث الثقافي للمجتمع المصري»، و«عدم التعامل مع مكونات الجماعة الوطنية المصرية على أن كل جماعة تُمثل تكتلًا أو فصيلًا سياسيًا مستقلًا».

المحور السادس:

٧٦- انظر: رامي عطا صديق، تطييف ما لا يستحق التطييف، موقع (اليوم السابع)، ٢ يونيو ٢٠٠٩م؛ رامي عطا صديق، الصحافة وخطاب المواطنة، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

الحلول المقترحة لضمان التزام المعالجة الصحفية بالمهنية

استهدفت الدراسة الميدانية التوصل إلى مجموعة من الحلول لضمان التزام المعالجة الصحفية بالمهنية في مجال معالجة وتغطية العلاقة بين المختلفين دينيًا من أتباع الأديان المختلفة في المجتمع المصري، وقياس مدى موافقة الصحفيين عليها، وقد تبين من نتائج الدراسة الميدانية أن الاتجاه العام بين الصحفيين هو الموافقة على أهمية هذه البنود، وجاء ترتيب هذه البنود- وفقًا لاستجابات المبحوثين- على النحو التالي:

تفعيل مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية (وزن نسبي ٩٥,٣٪)، تطوير ميثاق الشرف الصحفي (وزن

نسبي ٩٤,٣٪)، الدعوة إلى تفعيل القانون وأن يكون الجميع تحت مظلته على قدم المساواة (وزن نسبي ٩٤,٣٪)، إيجاد آليات مناسبة لمتابعة تنفيذ القوانين (وزن نسبي ٩٣,٣٪)، تنظيم تدريبات وورش عمل مستمرة للصحفيين والإعلاميين على كيفية معالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا (وزن نسبي ٩٠,٣٪)، تنظيم تدريبات وورش عمل مستمرة للإعلاميين حول شروط السلامة المهنية للإعلامي أثناء تغطيته العلاقة بين الأغيار دينيًا (وزن نسبي ٩٠٪)، إصدار مدونة سلوك مهنية وأخلاقية للعاملين في مجال معالجة الأخبار المتعلقة بالعلاقة بين الأغيار دينيًا (وزن نسبي ٨٩٪)، إنشاء مراكز إعلامية متخصصة لتوفير المعلومات فيما يتعلق بالأغيار دينيًا (وزن نسبي ٨٦,٧٪)، تفعيل التقارير الصادرة من الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر (وزن نسبي ٨٥,٧٪)، استحداث لجنة صلاحية داخل نقابة الصحفيين لضبط الأداء المهني والإعلامي للصحفيين والإعلاميين خلال معالجة موضوعات العلاقة بين الأغيار دينيًا (وزن نسبي ٨٤٪).

أما بالنسبة لمقترحات وتصورات المبحوثين الخاصة بأهم البنود التي يرون ضرورة وضعها في ميثاق أو مدونة ضبط الأداء المهني للصحفيين العاملين في معالجة الموضوعات والقضايا المتعلقة بالعلاقة بين المختلفين أو الأغيار دينيًا، فقد تمحورت حول: صالح المجتمع- مقترحات مهنية- التدريب ونشر المعرفة والوعي- مقترحات قانونية وتشريعية- المتابعة والمحاسبة والمساءلة، ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

(١) صالح المجتمع

قدم الصحفيون بعض المقترحات التي تستهدف صالح المجتمع، وإن اشتملت بعض تلك المقترحات على عبارات واسعة ومطاطة لكنها تعكس في الواقع اهتمام الصحفيين وحرصهم على تحقيق صالح الجميع وعدم الإساءة لأي من مكونات المجتمع، ومن ذلك: مراعاة الصالح العام، مراعاة الوحدة الوطنية، تناول الموضوعات من خلال منظور وطني لا ديني، أن يكون الالتزام بمصلحة البلد فوق كل الاعتبارات عبر تحقيق المواطنة والأمن الاجتماعي واحترام القانون والدستور، الالتزام بمبدأ

التعامل على أرضية وطنية دون تفضيل طرف على الطرف الأخر حال التغطية الصحفية، الحرص على المواطنة وعدم التمييز بين المواطنين، تفعيل الضمير، تجنب الألفاظ التي تؤدي إلى إثارة الفتنة، عدم تعمد إثارة الفتن، تجنب الكتابة وفق التأثير الثقافي والديني، أن يبتعد الصحفي عن آرائه ومعتقداته خاصة الدينية، عدم إقحام الآراء الدينية والفقهية في المعالجة، أن يكون الفيصل دائمًا للمعاهدات والدستور والقانون، الالتزام بعدم إثارة الرأي العام.

(٢) مقترحات مهنية

قدم الصحفيون مجموعة من المقترحات الخاصة بالممارسة المهنية، في مقدمتها الالتزام بالمعايير المهنية المتعارف عليها مثل: الحياد والمصداقية والموضوعية وتحري الدقة والتأكد من المعلومات قبل نشرها وتحقيق التوازن، الفصل بين الرأي والخبر، احترام الحق في الخصوصية، اختيار المصادر المناسبة، احترام الرأي والرأي الآخر، عدم الانحياز إلى طرف ضد طرف آخر، عدم تسليط الضوء على فصيل واحد فقط تحقيقًا للمساواة بين الجميع بصرف النظر عن عقيدة الصحفي أو الإعلامي، الحرص على نقل وعرض جميع وجهات النظر من كافة الأطراف والمسئولين، عرض القضية بجميع جوانبها ووضع حلول لها، الالتزام الكامل بحقيقية الأحداث.

كما اقترح الصحفيون أيضًا: عدم الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي (Social Media) في الحصول على الأخبار والمعلومات، عدم التشهير، منع استخدام المصطلحات التي ترسخ للطائفية وتعمق الأزمة، اللجوء للمصطلحات التي تدعم مبدأ المواطنة، تجنب المصطلحات التي تهدد المواطنة، ضبط المصطلحات المستخدمة صحفيًا في كتابة التقارير المتعلقة بهذا الشأن، التحذير من استخدام ألفاظ معينة يتم تداولها بشكل خاطئ في الصحف، العمل الصحفي بعيدًا عن تدخل الأهواء الشخصية، الابتعاد عن الإثارة في تغطية القضايا المتعلقة بالأغيار دينيا، مراعاة كل الجوانب الحساسة، الالتزام بعدم حذف أو انتقاص أي جزء من النص، عدم الخلط بين الأحداث العادية والأحداث التي تقع لأبعاد دينية «طائفية»، معرفة ما وراء الخبر ونتائجه وتوابعه.

(٣) التدريب ونشر المعرفة والوعي

اقترح الصحفيون مجموعة من الأفكار لحث الصحفيين- والإعلاميين بوجه عام- على ترسيخ مبادئ المواطنة في كتاباتهم بين المختلفين دينيًا، والتشجيع على تطوير وتقريب وجهات النظر بين الأغيار دينيًا، ومن ذلك: تنظيم تدريبات على كيفية معالجة مثل هذه الموضوعات، عقد ورش عمل تناقش موضوع التنوع الديني، تنظيم ندوات للتوعية بتلك القضية، تنظيم ورش عمل متخصصة في مجال تناول الأخبار عن المختلفين دينيا، حث الصحفيين على العمل باحترافية والتمسك بالقواعد والأخلاقيات.

كذلك، أن يكون الصحفي مُلمًا بتفاصيل الموضوع الذي هو بصدد الحديث عنه، تعظيم المعرفة بالمواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بهذا الأمر، إعداد مراجع بها مصطلحات ومفاهيم تخص الأغيار دينيا لإفادة الصحفيين والإعلاميين، إعداد أدلة صحفية وتدريب الصحفيين عليها، تدريس المعايير والضوابط الأخلاقية والمهنية في كليات ومعاهد الصحافة والإعلام، أن يُسمح للصحفيين بالالتحاق بدراسة متعمقة لدراسة الأغيار دينيًا كمعاهد الأوقاف والأزهر، إجراء استطلاعات رأي للجمهور عن كل قضية متعلقة بموضوع الأغيار دينيًا. ويُذكر أن البعض منهم اقترح تنظيم مثل هذه الفعاليات في المناطق المقدسة التي تضفي حالة وجدانية مثل سانت كاترين، ما يُساهم في التعرف على الآخر (المسيحي هنا)، وعقدها أيضًا في المناطق السياحية مثل شرم الشيخ والغردقة والعين السخنة والأقصر وأسوان والإسكندرية تشجيعًا للسياحة الداخلية من جانب، ومن جانب آخر ضمانًا لالتزام الصحفيين بالحضور ومن ثم تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة.

(٤) مقترحات تشريعية وقانونية

اقترح الصحفيون مجموعة من الأفكار ذات الطابع التشريعي والقانوني منها: الاهتمام بالقانون عبر تفعيله والالتزام به، أن يكون الجميع على قدم المساواة، إصدار قوانين خاصة بتنظيم عملية تبادل المعلومات بصورة حقيقية من منطلق حق الصحفي الكامل في الحصول على المعلومات، ما يتطلب إلزام المؤسسات المعنية المختلفة

بمد الصحفيين بالمعلومات، ضرورة إنشاء مراكز إعلامية متخصصة، إصدار مدونة سلوك مهنية، وحماية الصحفيين من تدخلات الدولة «السلطة»، الالتزام بميثاق الشرف الصحفي وتفعيل بنوده، وإن دعا البعض إلى تعديل وتطوير مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية الموجودة بالفعل.

واقترحوا أيضًا: إيجاد آليات تتولى ضبط العمل الصحفي في هذا الشأن، وبالأخص ما يُنشر في مواقع التواصل الاجتماعي، واستحداث آليات رقابية مناسبة لمتابعة تنفيذ القانون من خلال نقابة الصحفيين والهيئات المنظمة للعمل الصحفي في مصر (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام- الهيئة الوطنية للصحافة)، وأن تكون هناك آليات ترد على ما يتم نشره وتصحح المعلومات المغلوطة منها، ما يعود بالنفع على القارئ، أن يكون الفيصل دائمًا هو المواثيق والمعاهدات الدولية التي تمس حقوق الإنسان خاصة التي صدقت عليها مصر لتكون حاضرة بقوة داخل التقارير الصحفية إضافة إلى الالتزام بالدستور والقوانين المصرية.

(٥) المتابعة والمحاسبة والمساءلة

أكد الصحفيون أهمية المتابعة والمحاسبة والمساءلة للممارسات الصحفية التي يقوم بها الصحفيون عند معالجة موضوعات العلاقة بين المختلفين دينيًا، ومن ذلك: المتابعة من جانب الصحيفة والنقابة والهيئات المنظمة للعمل الصحفي في مصر لتطوير المهنة، تفعيل فكرة الرقابة الشعبية على المنصات الصحفية والإعلامية، إعداد اختبار لكل صحفي أو صحفية من الزملاء قبل تكليفهم بهذا الملف الخطير، إعداد تقييم دوري لما يُنشر في أشهر المواقع لضبط الأداء المهني، وجود كيان تابع لنقابة الصحفيين يقوم بمحاسبة الصحفيين الذين يتجاوزون ميثاق الشرف أو يخلون بمدونة السلوك، لأنه دون المحاسبة لن يكون هناك أي قدر من المسئولية، إنشاء لجنة بنقابة الصحفيين تعنى بضبط الأداء المهني، كشف الأخطاء التي يقع فيها الصحفيون والإعلاميون للتصحيح، تفعيل منظومة الثواب والعقاب فيما يتعلق بالقضايا الدينية في مدونات السلوك المهنية منعًا لتكرار الأخطاء سواء عن عمد أو دون عمد، مع محاسبة المخطئ، وتوقيع جزاءات عقابية على المخالفين، وتغليظ العقوبة

على من يتسبب في إثارة الفتن وتداول معلومات مغلوطة.

(٦) خاتمة الدراسة

تستهدف الدراسة الحالية وضع إستراتيجية صحفية وإعلامية لتأكيد دور الصحافة في دعم وترسيخ مبدأ المواطنة، وتأتي الإستراتيجية المقترحة من واقع نتائج الدراسة الحالية، إلى جانب نتائج الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع نفسه أو بموضوعات أخرى قريبة ومتشابهة[٧٧]، وهي إستراتيجية أولية يطرحها الباحث للمناقشة والحوار أمام الخبراء والمهنيين وغيرهم من المعنيين بقضية المواطنة والعلاقة بين المختلفين دينيًا ومذهبيًا ودور الإعلام في هذا الشأن.

تنطلق الإستراتيجية المقترحة من منظور المواطنة، كما أنها تؤكد المسئولية الاجتماعية للصحافة والصحفيين، وهي تقوم على مجموعة من المحاور، تتضمن التوعية والتثقيف والتدريب، إضافة إلى الرقابة والمتابعة وإعمال المساءلة القانونية والمحاسبة في إطار من الشفافية، وذلك على النحو التالي:

- إرشادات ومعايير وضوابط عامة .

- إرشادات ومعايير وضوابط مهنية .

- آليات تنفيذ خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية.

أولًا: إرشادات ومعايير وضوابط عامة

× تأكيد دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التربوية والتعليمية والثقافية، إلى جانب دور المؤسسات الصحفية والإعلامية، في دعم وترسيخ ثقافة المواطنة، ما يتطلب اشتراك وتعاون كافة مؤسسات المجتمع، الرسمية منها والمدنية.

٧٧- استفاد الباحث من بعض البحوث والدراسات التي اهتمت بطرح إستراتيجيات إعلامية في التعاطي مع بعض القضايا والموضوعات، كما أن للباحث تجارب سابقة في هذا الشأن. انظر مثلا لا حصرًا: رامي عطا صديق وفاطمة شعبان أبو الحسن، الإعلام والانتخابات: دراسة ميدانية لأخلاقيات المعالجة الإعلامية للانتخابات من وجهة نظر الإعلاميين، مجلة بحوث الصحافة (قسم الصحافة- كلية الإعلام- جامعة القاهرة)، العدد الرابع: أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٥م؛ رامي عطا صديق وفاطمة شعبان أبو الحسن، القائم بالاتصال وإشكاليات معالجة قضايا الإرهاب: «استطلاع رأي الإعلاميين حول إستراتيجية إعلامية لمواجهة الظاهرة الإرهابية»، مجلة البحوث والدراسات الإعلامية (المعهد الدولي العالي للإعلام بالشروق)، العدد الأول- يوليو ٢٠١٦م.

× الالتزام الأخلاقي بتجنب بث ونشر كل ما من شأنه أن يُثير الانقسامات والتحزبات في المجتمع، ما يتطلب الامتناع عن إثارة الكراهية والتمييز والتحريض بكافة أنواعه بين أطياف الشعب وفئاته، وعدم السماح باستخدام اللغة والإيماءات المسيئة أو التدني اللفظي أو الترخص في القول والفعل.

× التركيز على معاني التكامل القومي والاندماج الوطني والوحدة الوطنية بين المواطنين، والدعوة إلى الوسطية والاعتدال ومكافحة التطرف والتشدد في التفكير، ونشر كل ما يمكن أن يُساهم في ترسيخ قيم الحوار والتعاون والتسامح وقبول الآخر المختلف والعيش المشترك الإيجابي والفعّال.

× توعية الجمهور بمخاطر الفتنة والتطرف والإرهاب، وغيرها، على أمن المجتمع واستقراره، وتهديد تلك السلوكيات لتطلعات المواطنين، السياسية والاجتماعية، في الحاضر والمستقبل.

× الحرص على توضيح تداعيات التوتر بين المختلفين دينيًا على الوضع الاقتصادي الداخلي والظروف المعيشية للمواطنين، وكيف أن السلم الاجتماعي، وما يرتبط به من العيش المشترك والتعاون البناء، يحقق نهضة المجتمع وصالح مواطنيه.

× تأكيد دور المواطنين أنفسهم، إلى جانب مؤسسات الدولة المختلفة، في مواجهة التطرف والعنف والإرهاب من جهة، ودعم وتشجيع قيمة المواطنة ومبادئها من جهة أخرى، عبر السلوكيات العامة وممارسات الحياة والمعاملات اليومية، ما يتطلب الاهتمام بالإرشادات الخاصة بدور المواطنين في مواجهة التطرف وحوداث التوتر والتصدي لها، وتوعية المواطنين بدورهم في ترسيخ المواطنة.

× تأكيد القيم الروحية والأخلاقية التي ترسخها الأديان السماوية، ويؤمن بها المجتمع المصري ويحترمها، ما يتطلب عدم الطعن في أشخاص أو جهات أو الحط من شأنهم بسبب انتماءاتهم الدينية أو المذهبية.

× المطالبة بتجديد الخطاب الديني، بعيدًا عن أية توجهات سياسية أو أيديولوجية، بما يتمشى مع حقيقة الأديان وجوهرها، ويحقق صالح الإنسان وخير المجتمع، بحيث يتضمن الخطاب الديني الدعوة للقيم الإيجابية.

× الاستفادة من الخبرة التاريخية المشتركة بين المواطنين

المصريين، عبر سنوات طويلة مضت، التي تبين كيف أن المواطنين المصريين- على مختلف انتماءاتهم الدينية- يعيشون في وطن واحد ويجمعهم مصير مشترك.

× إلقاء الضوء على المبادرات، المحلية والإقليمية والدولية، التي تستهدف نشر الوعي بالذات والآخر، وتدعيم منظومة القيم الإيجابية، ومنها قيمة المواطنة، ومد جسور التواصل بين المواطنين، والبشر عمومًا.

× استثمار القوى الناعمة والأسلحة الذكية في نشر وترسيخ قيم المواطنة والحوار واحترام الآخر وحق الاختلاف، ومن ذلك مثلًا لا حصرًا الدراما التليفزيونية والسينمائية والأعمال المسرحية والغنائية والأنشطة الرياضية والتاريخ المشترك والتراث الثقافي، إضافة إلى الممارسات الاجتماعية بين المواطنين التي تشمل المشاركة في الأفراح والأحزان والاحتفال بالأعياد الدينية والمناسبات القومية.

× إبراز الجهود الخاصة بعملية التنمية المجتمعية، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبار التنمية مدخلًا مناسبًا ومسارًا ملائمًا لمواجهة التطرف الفكري وحماية الشباب من الوقوع في فخ الإرهاب ورفض الآخر المختلف واللجوء إلى التعصب والتشدد والعنف.

ثانيًا: إرشادات ومعايير وضوابط مهنية

× الالتزام بمجموعة القيم والمبادئ والمعايير المهنية المتعارف عليها، مثل التوازن والصدق والموضوعية والحياد والاستقلالية وإعلاء المصلحة الوطنية العامة والمسئولية تجاه الجمهور والمجتمع.

× تدقيق البيانات والمعلومات، الأمر الذي يتطلب تحري الدقة الخاصة بالبيانات والمعلومات والتأكد من مصداقيتها قبل نشرها.

× توخي الحذر فيما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي (مثل: فيس بوك- تويتر- واتس آب- يوتيوب- أنستجرام وغيرها)، والتأكد من صحة المعلومات قبل إعادة نشرها على الجمهور.

× تجنب الدخول في ملاسنات أو مشاحنات إعلامية، وعدم استخدام مساحات النشر في طرح خلافات شخصية أو الدخول في معارك ومصالح

خاصة لا تفيد الجمهور ولا تحقق المصلحة العامة.

× الالتزام بنشر الحقائق والامتناع عن اختلاق الوقائع أو إطلاق الأخبار «المفبركة»، المصطنعة أو المضللة (Fake news).

× تجنب موضوعات السجال الديني بين أتباع الأديان المختلفة، وكذا تجنب موضوعات السجال العقدي بين المختلفين في المذهب العقدي داخل الدين الواحد، ذلك أن السجال في حقيقته هو نوع من أنواع النزاع الاجتماعي والديني وأداة من أدوات التعصب والتطرف والانتقام من الآخر المختلف، ولا يدعم التقارب بين مكونات الجماعة الوطنية[٧٨].

× تجنب اجتزاء التصريحات أو تعديلها أو عزلها عن السياق الذي قيلت فيه، حتى لا يُساء فهمها.

× تجنب الخلط بين الخبر من جهة، والرأي أو الموقف السياسي من جهة أخرى، وأن تكون الحدود الفاصلة بينهما واضحة للجمهور، بما لا يدع أية مساحة للالتباس بين المعلومة أو الحقيقة والرأي أو الموقف الشخصي.

× احترام الحق في الخصوصية، وعدم انتهاك خصوصية الأفراد تحت أي ظرف من الظروف.

× عرض وتقديم جميع وجهات النظر واستعراض كافة الحلول المقترحة، بما يحقق التوازن في طرح المادة الصحفية والإعلامية.

× تجنب استخدام عناوين الإثارة الصحفية التي من شأنها إثارة القلق والتوتر بين المواطنين.

× تجنب نشر الأخبار مجهولة المصدر، ما يتطلب الاعتماد على مصادر معلنة وواضحة، مسئولة ومتخصصة، ومن ثم اختيار المصادر المناسبة للموضوعات التي يتم تناولها، وتجنب إضفاء صفة أو مهنة مغايرة للواقع على أحد المصادر، التزامًا بذكر المعلومات الصحيحة ومنعًا لتضليل القارئ.

× تجنب تداول الشائعات والأخبار المجهلة، إضافة إلى الرد على الشائعات من خلال تكذيبها وتفنيدها من قبل متخصصين، والعناية باستخدام معلومات موثقة[٧٩].

× التحديد الدقيق وتجنب التعميم، ما يعني أيضًا تجنب إطلاق الأحكام العامة.

× مراعاة أخلاقيات نشر الصورة الصحفية، وتجنب بث صور مرفوضة إنسانيًا، أو بث أية مواد إعلامية مصورة تتنافى مع قواعد المواطنة وحقوق الإنسان.

× عدم التسرع في نشر نتائج

التحقيقات الخاصة بقضايا تتعلق بالعلاقة بين المختلفين دينيًا.

× الحرص على عدم التهويل والمبالغة (مثلًا عند ذكر أعمال التخريب أو أعداد الضحايا).

× التدقيق في استخدام وضبط المصطلحات والألفاظ والمفردات المتعلقة بالقضايا والموضوعات المتعلقة بالأغيار دينيًا والمختلفين مذهبيًا، ما يتطلب دومًا البحث عن معاني المصطلحات والوعي في استخدامها، وإدراك التنوع الديني الذي يتميز به المجتمع المصري.

× كفالة حق الرد والتصحيح، للأفراد والمؤسسات التي تتناولها الأخبار والتقارير والموضوعات الصحفية.

× تجنب الاهتمام بالسبق الصحفي على حساب الحقيقة والصالح العام، ما يعني عدم الانسياق وراء السبق المروج لأفكار هدامة أو لأفكار العناصر المتطرفة أحيانًا، فإن تحقيق السبق قد يكون أمرًا مهمًا ولكن الأهم أن يتم ذلك على نحو سليم، فالدقة أكثر أهمية من السرعة، وهي تحقق مصداقية الصحيفة والصحفي عند الجمهور.

× تقديم رسائل إعلامية ذات مضامين جديدة، تقوم على أساس استقاء معلومات صحيحة ودقيقة، من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين، والاعتماد على مصادر مهمة وموثوقة، والتركيز على المبادرات المجتمعية الخاصة بتوطيد العلاقة بين مكونات الجماعة الوطنية في المجتمع.

× تقديم حلول واقتراحات لتجاوز الخلافات والمشكلات التي قد تقع هنا أو هناك، من خلال المهتمين والمعنيين بتفعيل مبدأ المواطنة ومواجهة حوادث التوتر الديني.

× الابتعاد عن العفوية والارتجال في المعالجة الصحفية للعمليات الإرهابية، وإتباع منهج علمي يقوم على أسس سليمة، يعمل وفق منطلقات معرفية وفكرية وسياسية واضحة، وذلك لضمان نشر ثقافة صحفية وإعلامية أمنية قادرة على توعية المواطنين بالظاهرة الإرهابية وتحصينهم ضدها وإبعادهم عن تأثير الإرهابيين ودفعهم للتعاون والإسهام في مواجهة تلك الظاهرة، ومن جانب آخر الانتباه جيدًا إلى كل ما يؤدي إلى

٧٨- انظر مثلًا: عبد اللّه الطحاوي، فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية؟، مرجع سابق، ص ٩٣.

٧٩- انظر: رامي عطا صديق، مواجهة الشائعات بالشفافية والمعلومات، جريدة (الأهرام)، ٢٢ أغسطس ٢٠١٨م.

تحييد الجمهور أو إلى تعاطفه مع الإرهابيين.

× امتلاك زمام المبادرة الإعلامية عند وقوع عمليات إرهابية موجهة ضد مجموعة دينية من المواطنين، وتجنب اتخاذ موقف دفاعي يكون بمثابة ردود فعل واستجابات لأفعال الإرهابيين، ومن ثم التعامل الحذر مع البيانات والتصريحات الإعلامية التي تصدر عن التيارات والعناصر الإرهابية، وعدم ترديد رسائل الإرهابيين، حتى لا تكون وسائل الإعلام وسيلة ترويج لتلك التيارات الخارجة عن القانون، حيث يعمل الإرهابيون على استغلال وسائل الإعلام المختلفة في الاتصال بالجمهور والتواصل معه.

× الانتباه إلى عدم تقديم تغطية أو معالجة تعطي انطباعًا بضعف الدولة، أو بارتباك النظام والأجهزة الأمنية وتعثر جهودها في مواجهة التطرف والتعامل معه، ولا يعني ذلك تقديم تغطية غير واقعية، بقدر ما يعني التعامل مع حوادث التوتر الديني إعلاميًا دون إغفال جوانب القوة والضعف عند كل من المتطرفين والمؤسسات المعنية بالتصدي لهم، ودون أن يعني أيضًا الاندفاع باتجاه إخفاء الحقائق أو تشويهها، بل تقديم تغطية شفافة ودقيقة وموضوعية قادرة على التحليل والتفسير.

× ترتيب وصياغة أولويات المادة المنشورة بشكل يعكس الأولويات الحقيقية للمجتمع وتنميته، بعيدًا عن الإثارة المنبوذة والشجار الأجوف الذي لا طائل منه.

× إبراز الحرص على احترام الدولة لحقوق الإنسان وسيادة القانون على الجميع دون تفرقة أو تمييز.

× أن تهتم المعالجة الصحفية بالسياق العام، وتسعى، عبر استخدام الفنون الصحفية الحديثة، لأن تقدم التفسير والتحليل للأبعاد المختلفة لحوادث التوتر الديني، من حيث معناها ومغزاها، بالإضافة إلى الطابع الخبري الذي يهم قطاعًا كبيرًا من الجمهور.

× تجنب التهوين والتهويل عند عرض وتقديم الحوادث الناتجة عن مشكلات التوتر الديني ونتائجها.

× مراعاة شروط السلامة المهنية والأمنية للصحفيين أثناء تغطية حوادث التوتر الديني، بالتدبر وأخذ الاحتياطات اللازمة.

ثالثًا: آليات تنفيذ مقترحة خاصة بالكيانات الصحفية والإعلامية

يلزم الإستراتيجية الصحفية/الإعلامية الخاصة بدور الصحافة/الإعلام في دعم وترسيخ مبدأ المواطنة آليات تنفيذ مناسبة،

تساعد الصحفيين والإعلاميين، من الصحف وغيرها من مختلف وسائل الإعلام، على التعاطي الصحفي والإعلامي المناسب والملائم مع القضايا والموضوعات الخاصة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا ومذهبيًا، وهي مجموعة من الآليات تقوم على ثلاثة أضلاع رئيسة على النحو التالي:

١- تطوير أداء الصحفيين من خلال التوعية والتثقيف والتدريب، ما يتطلب:

× الاتفاق على ميثاق شرف نوعي أو مدونة سلوك مهنية وأخلاقية للصحفيين العاملين في مجال تغطية الأخبار المتعلقة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا بما يُساهم في ضبط الأداء الصحفي، من خلال حوار جاد وموضوعي يشترك فيه أعضاء الجماعة الصحفية من مختلف المؤسسات.

× تنظيم تدريبات وورش عمل للصحفيين حول كيفية معالجة مختلف القضايا والموضوعات من منظور مبدأ المواطنة، الذي يقوم على أساس المشاركة والمساواة بين المواطنين دون تفرقة أو تمييز.

× إعداد تدريبات وورش عمل للصحفيين والإعلاميين حول شروط السلامة المهنية أثناء العمل الميداني وتغطية الحوادث.

× تدريب طلاب الصحافة والإعلام، في كليات ومعاهد وأقسام الصحافة والإعلام، على كيفية المعالجة الإعلامية لقضايا المجتمع من منظور المواطنة، وإقرار هذا الموضوع ضمن المناهج الدراسية التي يدرسونها.

٢- الرقابة والمتابعة الذاتية من خلال الكيانات الصحفية والإعلامية، وتشمل نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة، ما يتطلب:

× تأسيس لجنة تختص برصد ومتابعة المعالجة الصحفية للقضايا والموضوعات التي تتعلق بالعلاقة بين المختلفين دينيًا.

× أن تضم تلك اللجنة في عضويتها مجموعة متنوعة من الصحفيين والإعلاميين والأكاديميين والمثقفين وناشطي المجتمع المدني في مجال دعم وترسيخ مبدأ المواطنة.

× إصدار تقارير دورية في هذا الشأن ونشرها على جموع الصحفيين والإعلاميين للاستفادة من الملاحظات الخاصة بالممارسة الصحفية/

الإعلامية للاستفادة منها، وتطوير المعالجة الصحفية/الإعلامية بما يتمشى مع مبدأ المواطنة.

٣- المساءلة والمحاسبة من خلال جانب قانوني وتشريعي لإقرار آليات الثواب والعقاب، ما يتطلب:

× إقرار مبدأ «الثواب والعقاب» للصحفيين العاملين في مجال تغطية الموضوعات والقضايا والحوادث الخاصة بالعلاقة بين المختلفين دينيًا.

وفي الختام،

يتطلع الباحث إلى أن تكون الأفكار الواردة في هذا البحث موضوعًا للتأمل والتفكير والمناقشة والحوار من قبل الجماعة الصحفية والإعلامية، وغيرهم من الأكاديميين والباحثين المعنيين بممارسات الصحافة والإعلام، بالإضافة إلى الخبراء المهتمين والمعنيين بدعم وترسيخ مبدأ المواطنة، ما يُساهم في تفعيل الدور التنويري والتثقيفي للصحافة بوجه خاص، وكافة وسائل الإعلام بوجه عام، في ترسيخ مبدأ المواطنة بين مكونات الجماعة الوطنية، وبالأخص بين المختلفين دينيًا، ومذهبيًا، ما يساعد أيضًا في تحقيق التنمية التي يتطلع إليها المواطنون المصريون الذين يشكلون معًا ما أصطلح على تسميته بالجماعة الوطنية المصرية.

في هذا الإطار يقترح الباحث برنامجًا لتدعيم ثقافة المواطنة، حيث يقع الدور المهم هنا فيما يتعلق بالتربية والتنشئة على ثقافة المواطنة ومبادئها على عاتق جهات ومؤسسات عديدة، هي مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تقوم بتشكيل ثقافة المواطنة وتكوين وعى الإنسان «المواطن» بنفسه وبالآخرين من حوله، ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١- مؤسسة الأسرة التي تمثل بدورها المدرسة الأولى التي تستقبل الطفل ويتربى فيها، ومنها يتعلم النشء والأطفال، ويكتسبون الكثير من القيم والأفكار والسلوكيات والتصرفات التي يمارسونها في المجتمع حيث المجال العام الذي يضم جميع المواطنين.

٢- المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، لا سيما وأن الخطاب الديني- سواء الإسلامي أو المسيحي- له تأثير كبير على المواطنين المصريين، خاصة وأن الدين مكون أساسي من مكونات

الشخصية المصرية، ولرجال الدين، من مسلمين ومسيحيين، تأثيرهم الواضح في عقول المصريين وتصرفاتهم وطريقة تفكيرهم[٨٠].

٣- المؤسسة التعليمية، من دور حضانة ومدارس ومعاهد وكليات وجامعات، وبما تحتويه العملية التعليمية من عناصر مختلفة من حيث المناهج الدراسية، والمدرسين، والأنشطة المتنوعة، رياضية وفنية واجتماعية وثقافية[٨١].

٤- المؤسسات الثقافية، ومنها المجلس الأعلى للثقافة وهيئة الكتاب ودار الكتب المصرية وقصور الثقافة، وغيرها من المؤسسات الثقافية غير الرسمية، من حيث الإصدارات والأنشطة الثقافية المختلفة التي تقوم بها من فعاليات ثقافية متنوعة، مثل معارض الكتب والندوات والمؤتمرات وورش العمل والمسابقات.

٥- المؤسسات الإعلامية بمختلف وسائلها من صحف وقنوات تليفزيونية ومحطات إذاعية ومواقع إلكترونية، بما تحمله تلك الوسائل من رسائل متعددة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تنتشر بين جمهور وسائل الإعلام وتؤثر فيهمن ما يتطلب إنتاج مواد صحفية وإعلامية تدعم مبدأ المواطنة.

٦- مؤسسات الشباب المختلفة، ومنها مراكز الشباب والأندية الرياضية، بما تحويه وتقوم به من أنشطة رياضية وثقافية واجتماعية متنوعة.

٧- منظمات المجتمع المدني، من جمعيات ومؤسسات أهلية، حيث تقوم بالعديد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية بين المواطنين، وتُعد مجالًا خصبًا للتفاعل والتعاون والعمل المشترك فيما بينهم.

٨- الأحزاب لسياسية، بما تقوم به من ممارسات سياسية وأنشطة تثقيفية وتوعوية، بين الشباب والجمهور العام.

٩- المؤسسة التشريعية، ونعني بها مجلس النواب، من خلال سن القوانين والتشريعات المناسبة التي ترسخ مبدأ المواطنة وتناهض التمييز والتفرقة بين المواطنين[٨٢].

٨٠- انظر: رامي عطا صديق، الدين من أجل الخير العام، جريدة (الأهرام)، ٢ يوليو ٢٠١٨م؛ رامي عطا صديق، الدين من أجل الإنسان، جريدة (الأهرام)، ١ مايو ٢٠١٩م.

٨١- انظر: رامي عطا صديق، التعليم لبناء المواطن والوطن، جريدة (الأهرام)، ١٦ يونيو ٢٠١٨م.

٨٢- انظر أيضًا: رامي عطا صديق، الثقافة والقانون لمواجهة التوتر الديني، جريدة (المصري اليوم)، ٩ سبتمبر ٢٠١٨م.

ويشير الباحث هنا إلى مبادرة «إعلام المواطنة والحوار» (Citizenship and Dialogue Media: CDM)[٨٣]، التي تستهدف تدريب طلاب الإعلام، بتخصصاته المختلفة، ووسائله التقليدية والحديثة، إلى جانب تدريب شباب الصحفيين والإعلاميين في المؤسسات الصحفية والإعلامية، على نشر ثقافة المواطنة وتدعيم قيمة الحوار بين أتباع الثقافات المختلفة والأديان والمذاهب المتعددة، بما يُساهم في تعزيز قيم المحبة والتسامح وقبول الآخر والإيمان بالتعددية والتنوع، ومناهضة التمييز، وترسيخ معاني العيش المشترك والسلم الاجتماعي والتعاون البنّاء والعمل الجماعي، والإيمان بأننا جميعًا نعيش في وطن واحد، تجمعنا فيه عوامل كثيرة ومصير مشترك.

تنطلق المبادرة من أن الحوار بين الثقافات (Intercultural Dialogue) يمثل قيمة إنسانية لا غنى عنها في المجتمعات الحديثة والناهضة، فهو عملية مشاركة وتعلم، هدفها الفهم المتبادل لمعتقدات ومشاعر واهتمامات واحتياجات المجموعة أو المجموعات المشتركة في الحوار، بأسلوب متفتح، غير عدائي وغير منغلق، من أجل تحسين التفاهم وبناء الثقة بين المشاركين، مع احترام وقبول الاختلاف فيما بينهم.

ويمثل الحوار بين أتباع الأديان (Interreligious Dialogue) عملية اتصال منظمة بين أفراد ينتمون إلى أديان مختلفة، بهدف تعزيز الفهم المتبادل والقدرة على التعايش السلمي والعمل المشترك والتفاعل البناء بين مكونات الجماعة الوطنية.
ومن جانب آخر يقوم مبدأ المواطنة (Citizenship) على أساس المشاركة والمساواة بين جميع المواطنين، في الحقوق والواجبات، وأمام القانون، دون تفرقة أو تمييز بسبب الدين أو المذهب العقدي أو اللون أو الجنس «النوع» أو الانتماء الفكري والأيديولوجي أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي.. إلخ، ومن ثم اندماج المواطن في العملية الإنتاجية، بما يُتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه مع غيره من المواطنين، يشاركهم في تحقيق نجاحاته وانتصاراته ويواجه معهم تحدياته.

وتعمل مبادرة «إعلام المواطنة والحوار» على ترسيخ ثقافة المواطنة والحوار عند طلبة وطالبات كليات ومعاهد

وأقسام الصحافة والإعلام في الجامعات المصرية، بالإضافة إلى الجماعة الصحفية والإعلامية، بما ينعكس على أدائهم الصحفي والإعلامي- حاليًا ومستقبلًا- على مستوى المساهمة في الإصدارات الصحفية والمواقع الإلكترونية الجامعية وغيرها من القنوات والمنصات الإعلامية التدريبية، ومشروعات التخرج التي تشمل الجرائد والمجلات والمواقع الصحفية الإلكترونية والأفلام التسجيلية والوثائقية والبرامج التليفزيونية والإذاعية وحملات التسويق الاجتماعي، إلى جانب الممارسات العملية التي تتجلى في أداء المهنيين والممارسين.

وتنطوي المبادرة على عدة فعاليات، منها تنظيم زيارات ميدانية إلى المواقع الثقافية والأخرى الأثرية، مثل مجمع الأديان بمصر القديمة ومنطقة القاهرة الفاطمية وغيرها، ما يعكس التعددية والتنوع التي يتميز بهما المجتمع المصري، بالإضافة إلى جانب نظري وتدريب عملي يقوم به مجموعة من الأكاديميين والمتخصصين في مجالات الإعلام والمواطنة والحوار وإدارة الأزمات وحل الصراعات، من أجل معالجة صحفية وإعلامية لمختلف القضايا من منظور المواطنة، والرغبة في مد جسور التواصل والحوار بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية.

وفي كلمة ختامية، فإنه من الضروري تضمين ثقافة المواطنة ومفرداتها في الخطاب الأسرى والتعليمي والإعلامي والثقافي والديني، حتى تتحول المواطنة إلى ممارسة حية وعملية يمارسها (المواطن) على أرض الواقع (الوطن)، وأنه يتبقى أن تجد تلك الأفكار استجابة حقيقية نعبر بها من حالة «الطائفية» الضيقة إلى حيث حالة المواطنة الأكثر وسعًا ورحابة، حيث إنها تقوم على أساس المشاركة والمساواة في الحقوق والواجبات، وهي تشمل جميع المواطنين، كما أنها تتسع لتستوعب الكل في إطار من تكافؤ الفرص دون تفرقة ودون تمييز.

٨٣- انظر: رامي عطا صديق، الإعلام من أجل المواطنة والحوار، جريدة (الأهرام)، ٣١ مايو ٢٠١٨م.
ملحوظة: مبادرة "إعلام المواطنة والحوار" مبادرة تطوعية أطلقها الباحث، ويعمل عليها منذ عدة سنوات عبر تدريبات متعددة وإصدارات متنوعة وزيارات ميدانية للمؤسسات الإعلامية والثقافية والمواقع الأثرية التي تعكس التعددية والتنوع في ثقافة المصريين.

٦ التنوع وأثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة في الأردن: "الإعلام التقليدي والرقمي"

مرسيل عيسى بولص الجوينات [١]

مقدمة

إن المملكة الأردنية الهاشمية تحتضن العديد من مكوّنات التعدد الديني والإثني. وإذا ما عدنا إلى ما قبل تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٢١ فإننا سنجد أن التعدد كان موجودًا سواء دينيًا (مسيحي وإسلامي، بهائي، درزي) أو إثنيا (شركس، شيشان، أرمن، سريان، درزي، كردي). وهذا التعدد شكل لوحة من الفسيفساء، متعددة الثقافات بالارتكاز على الهوية الدينية أو الإثنية. نتيجة الحروب في القوقاز خلال الفترة ١٩٠٢– ١٩٠٥ هاجر الشركس والشيشان إلى الأردن، ثم تلتها الهجرة الأرمنية نتيجة المذبحة الأرمنية ونزوح الأرمن عام ١٩١٥، مرورًا بالنكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وقدوم الفلسطينيين وكان منهم السريان، ثم حرب ١٩٦٧، والحرب الأهلية اللبنانية، والحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج الأولى والثانية، إضافة إلى ظهور ما سُمّي بالربيع العربي، والصراع السوري، وأثره على المجتمع الأردني، وعلى تماسك نسيجه الاجتماعي، وعلى المواطنة. كل هذه الأحداث، على مدى أكثر من مائة عام، أثرت على الأردنيين الأصليين، إن كان بالإيجاب أحيانًا، والسلب أحيانًا أخرى، والعكس صحيح. فهؤلاء المهجرين والنازحين واللاجئين، كانوا هم الأكثر ضررًا حين تركوا بلادهم وأوطانهم وعانوا للوصول إلى وطن أمان.

[1] رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام-
جامعة اليرموك، المملكة الأردنية
الهاشمية. حاصلة على زمالة مركز الحوار
العالمي (كايسيد)

إشكالية البحث:

لم يكن من السهل القبول بهذه الهجرات المتتالية عند بعض الأردنيين، كونهم كانوا كعدد ليس بالكثير، إذ أتت هذه الهجرات واستقرت وأصبحت متساوية في الحقوق والواجبات مثلهم مثل الأردنيين، الذي عاشوا وترحلوا منذ زمن البادية، فالأردنيون هم في الأصل أهل البادية ورحل وفلاحون، وكان الأردن مقتصر على أبناء الأردن ذوي الديانتين المسيحية والإسلامية، ومن دون النظر إلى الطائفة والمذهب، وكان من نتائج الهجرات المتتالية تمدن أبناء الأردن والتوسع العمراني، وأعمال التجارة والزراعة وفتح المدارس.

والأحداث المتتالية خصت الأردن لموقعه الجغرافي الذي ساعد على استقبال الملايين عبر ما يزيد من مائة عام، مما جعل الأردني الأصيل والأردني من أصل فلسطيني، أو شيشاني، شركسي، أرمني، درزي، سرياني، ينتمي إلى هذا الوطن، وبدا الانفتاح

على العالم الخارجي في ظل التقدم التكنولوجي والاتصالي. ومع كل هذه الأحداث أصبح هناك نسيج اجتماعي متنوع من أصول عربية وغير عربية، وطوائف دينية متنوعة، وهذ انصب على الهوية وتشكّلها إن كانت دينية أو إثنية.

أهمية البحث:

أتت أهمية البحث، من أن هذا التنوع الغني، والذي مر في مراحل متعددة خلال عشرات السنين، استطاع أن يتشكل منه نسيج اجتماعي، يجمع بين طياته كل مواطن أردني يحمل الرقم الوطني والجنسية الأردنية في حاضنة المواطنة، والتي تقوم على العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات وتقسيم الموارد، والتي يشعر فيها كل من يعيش على أرض الأردن، أنه في وطنه وعليه الانتماء والانصهار في هذا النسيج الاجتماعي، بالرغم من ديمومة الشعور والتطلع إلى الوطن الأم.

ومن جهة أخرى يبرز تساؤل فيما إذا كانت الإدارة والإرادة الحكومية تعطي الآخر، أيًا كان، العناية نفسها، وتنبت وتغرس في داخلة الانتماء والولاء إلى هذا الوطن مهما كانت هويتك الأم الدينية أو الإثنية.

وتنقسم أهمية البحث إلى:

- أولًا: أهمية نظرية: يعد هذا البحث من الأبحاث القليلة جدًا التي تناولت التنوع الديني والإثني وأثره على النسيج الاجتماعي والمواطنة في الأردن، وخاصة بدمج الإعلام التقليدي والرقمي معًا. لذا تأتي أهميته النظرية بتحديد العوامل التي تؤثر على النسيج الاجتماعي والمواطنة معًا، لكونهما الوجه الآخر للوحدة الوطنية، وبالرغم من التنوع الكبير والمختلف في بعض الخصائص، وخاصةً أننا في الأردن مجتمع قبلي عشائري تجمعه بعض العادات والتقاليد والقيم المشتركة.

- ثانيًا: الأهمية التطبيقية: أننا نستطيع من خلال نتائج البحث التوجه بشكل أكثر لاستثمار وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، في تسليط الضوء على أهمية التنوع في رقي وانفتاح المجتمع الأردني، على بعضة البعض أكثر لما له دور كبير، وكلنا نعلم أن الإعلام الرقمي أصبح مُتاحًا بشكل كبير، ومنتشر في كل بيت، ومع أي مواطن يحمل هاتفًا محمولًا ذكيًا، وكذلك الإعلام بشقية التقليدي والرقمي يؤثر بشكل كبير في استقطاب الجمهور في تبني رسالته من خلال حارس البوابة والأولويات عند الوسيلة الإعلامية.

أسئلة البحث:

- السؤال الأول: ما هي آثار الاعلام التقليدي والرقمي على التنوع والنسيج الاجتماعي في الأردن؟
- السؤال الثاني: ما هي أهمية الحوار القائم على التنوع الديني والإثني في الأردن؟

أهداف البحث:

- الهدف الاول: الكشف عن أثر الإعلام التقليدي والرقمي على التنوع والنسيج الاجتماعي في الأردن.
- الهدف الثاني: التعرف على أهمية الحوار القائم على التنوع الديني والإثني في الأردن ودور الإعلام.

الدراسات السابقة:

دراسة جعفر العقيلي (٢٠١٧م)، بعنوان "الأقليات في الأردن يحرسون الملك". هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على إبراز الأقليات في الأردن ودورها في بناء الدولة الأردنية، وإسهاماتهم في مختلف مؤسسات الدولة. تم استخدام المنهج التاريخي وذلك بإبراز أهم رؤساء الوزراء من أصول غير أردنية في تولي الحكومات في أوائل تأسيس المملكة، ابتداء من رشيد طليع عندما كان أول رئيس وزراء عام ١٩٢١ وهو درزي، وسعيد المفتي شركسي عام ١٩٥٢، وسعد جمعة كردي عام ١٩٦٧. بينت الدراسة أنه لا يوجد نظرة تفرق المواطنين، إن كان بالعودة إلى المذهب أو العرق أو القومية أو الدين، وإنما مصطلح أقلية جاء ليعبر فقط لوصف وإشارة إلى العدد ونسبته وليس له علاقة بالحقوق والواجبات، لأن الأردنيين أمام القانون متساوون، إذ إن أغلبهم "قبائل هاجرت إلى المنطقة عبر السنيين". وجاء في الدراسة، أن التنوع العرقي والديني يعد حالة متقدمة في "تجانس التركيبة الاجتماعية وصهر الفوارق في مكوناتها دون مس بحرية العقيدة الدينية، أو حرية تكوين الجمعيات، أو حرية التعليم، والحق العام. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التنوع الغريب والعشوائي في تشكيلته في الأردن، إلا أن الثقافة العربية والإسلامية هما السائدتان والمسيطرتان، ومن ناحية أخرى ما زالت الأقليات تعبر عن نفسها في مناسباتها المختلفة من خلال الاحتفاظ بعاداتها وتقاليدها والزي الفلكلوري والطقوس المتوارثة.

دراسة شبكة الإعلام المجتمعي (محمد الموسى، تغريد الدغمي)، ٢٠١٢م، بعنوان "نحو مواطنة كاملة: أثر الانتماء الديني على ممارسة الحقوق المدنية والحريات الدينية". هدفت الدراسة إلى "الكشف عن

أهم العوائق التشريعية والعملية والرسمية التي تعترض الأشخاص المنتمين للديانات والمذاهب والمعتقدات المختلفة". وتم استخدام المنهج الاستطلاعي على عينة البحث المكونة من دروز، شيعه، بهائين، الطوائف الإنجيلية غير المعترف بها في الأردن. وتم استخدام أداة المقابلة والعودة إلى التشريعات الأردنية ذات الصلة بالجماعات الدينية ومراجعة التقارير الدولية والمحلية الحكومية وغير الحكومية ومواقف هيئات حقوق الإنسان الدولية، والاستعانة بالسجلات والأرشيف في المحاكم، وتحليل مضمون عدد من المواد الإعلامية والاطلاع على المناهج التعليمية. وتوصلت الدراسة إلى أنه:

× يوجد إجماع من عينة الدراسة التي تمت مقابلتهم أنهم جزء من النسيج الاجتماعي في الوطن الأردني.
× هناك ضعف في تغطية أخبار عينة البحث.
× المناهج التعليمية تخلو من الإشارة إلى عينة البحث.
× لا يوجد تمييز في الحصول على العمل والتعليم وتولي المناصب العامة.
× هناك أمور التزمت بها الأردن دوليًا كصكوك حقوق الإنسان، وهذا يعود إلى التشريع في بعض الحالات، وممارسات رسمية، ومجتمعية متعلقة بمواقف مسبقة، من الديانات والمعتقدات الأخرى الموجودة في الأردن.
× التداخلات الأمنية.
× الحرمان من حقوق مدنية بسبب عدم الاعتراف بالديانة أو تغييرها.
× لا يوجد محكمة خاصة بالأحوال الشخصية للإنجيليين والبهائيين.
× هناك قيود متعلقة بالحق في الزواج وتكوين أسرة.
× عدم الاعتراف القانوني بزواج البهائيين، وإعطائهم فقط دفتر عائلة بمعلومات منقوصة، لا يتضمن رقم عقد الزواج ولا تاريخه.
× خضوع غير المسلمين لقانون الإرث الاسلامي.
× لا يتضمن الدستور الأردني نصًا بحرية اعتناق الديانة أو العقيدة.
× صعوبة الجهر بالديانة أو المعتقد وممارسة الشعائر بالنسبة لبعض الجماعات.
× حرمان بعض الجماعات من تلقي تعليم يتفق ودياناتها أو معتقدها.

دراسة بسام العموش (٢٠١١م)، بعنوان "العيش الاسلامي – المسيحي المشترك الكرك نموذجًا. هدفت الدراسة إلى "تسليط الضوء

على البعد التاريخي والحضاري الذي صنع البيئة الملائمة لرسوخ العيش المشترك في الكرك". وتم استخدام المنهج التاريخي، لإظهار أصول العرب المسيحيين في سوريا الجنوبية، وفي جنوب الأردن، إلى جزيرة العرب، التي هاجروا منها إلى بلاد الشام عبر موجات متتالية.

نتائج الدراسة:

- هناك تماسك اجتماعي وتحالفات اجتماعية وحماية اجتماعية متبادلة.
- مشاركة في المؤسسات الرسمية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والعمل الوطني.
- هناك تحديات ومتغيرات إن كانت إقليمية أو دولية، بالإضافة إلى تأثير العولمة والإعلام المفتوح والتدخلات الاجنبية والمنظمات والتقارير الدولية والأجنبية.

منهجية البحث:

هناك عدة أسباب لنشوء مجتمعات تعددية كالحروب والاستعمار، والظروف الاقتصادية والهجرة المتعددة لأسباب وظروف سياسية واقتصادية، ورسم الحدود الجغرافية، وظهور انتماءات وأفكار جديدة.

والأردن بموقعه الجغرافي وخاصة أنه يُعد من بلاد الشام، فقد جاء الاستعمار العثماني، وبعده الاستعمار البريطاني، والاحتلال الصهيوني لفلسطين، ومشاركته بالعديد من الحروب الداخلية والخارجية، وعلى السبيل المثال وليس الحصر؛ الهجرات المتعددة منذ ١٩٠٢ من قدوم الشيشان والشركس من القوقاز أثر الحرب، والبهائيون الذين أتوا هربًا من إيران عام ١٨٩٠، وكذلك الأرمن والسريان، نتيجة المذبحة الأرمنية عام ١٩١٥، والتداخل الجغرافي بين الأراضي الأردنية وجبل العرب، تواجد الدروز، بناء على اتفاقية سايكس بيكو في بدايات القرن العشرين. والهجرة والنزوح الفلسطيني نتيجة الاحتلال عام ١٩٤٨ و١٩٦٧. وبعدها توالت الحروب والهجرات في المنطقة؛ الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، والحرب العراقية الإيرانية، وصولًا إلى حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، ووصولًا إلى سقوط بغداد عام ٢٠٠٣، وآخرها الهجرات والنزوح من العراق، أيضا نتيجة الجماعات الإرهابية، والمعروفة بـ "داعش"، وختامها الصراع في سوريا، وما نتج عنه من نزوح أكثر من مليون سوري إلى الأراضي الأردنية.

لذا تم استخدم المنهج التاريخي لوصف الأحداث والوقائع الماضية عبر الهجرات المتتالية إلى الأردن، والتي أغنت المجتمع الأردني بالتنوع الديني والإثني والثقافي، مما انعكس على النسيج الاجتماعي وعلى المواطنة، والمنهج الوصفي الكيفي للتحليل والتفسير من أجل الوصول إلى النتائج من خلال واقع التنوع، ومن خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع العديد من قيادات ونخب دينية وإثنية داخل المجتمع الأردني، وأخذ الأبعاد المختلفة للتحديات التي تواجههم، في المنظومة الإعلامية الأردنية.

أداة البحث:

أداة المقابلة المتعمقة مع ١٣ شخصية نخبوية قيادية متنوعة، وذلك حسب التنوع الديني والإثني الموجود في الأردن. كما أن هناك مجموعات موجودة في المجتمع الأردني، إن كانوا أقباطًا أو كلدانًا، ولكن لا يطبّق عليهم الدستور الأردني، وإنما يطبق عليهم القانون، لأنهم لا يحملون الجنسية الأردنية، وهم فقط موجودون على الأراضي الأردنية بهدف العمل، أو بشكل مؤقت تمهيدًا للسفر والهجرة إلى الغرب، أو العودة إلى أوطانهم.

أدوات البحث:

المقابلة مع عدة قيادات دينية وإثنية وإعلامية، تمثل أغلب الاطياف داخل المملكة الأردنية الهاشمية، وتم اختيار شخصيات المقابلة على أساس خبراتهم العملية والعلمية، كل في مكانه، وأنهم من القيادات المعروفة على مستوى المجتمع الأردني والإقليمي، وفي بيئتهم الخاصة، والعودة إلى المقابلات وتفسيرها واستخلاص النتائج.

الحالة البحثية المجتمع الأردني:

هذا التعدد الإثني إن كان؛ الشركسي والشيشاني، والديني الإثني المسيحي الطائفي "الأرمني والسرياني"، وكذلك المذهب الدرزي والطائفة البهائية، الذي جاء إلى الأراضي الأردنية نتيجة الحروب والهجرات المتعددة والتداخل الجغرافي، وعيشهم وجمعهم بجانب الأردنيين الأصليين ممن هم مسيحيون من الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية بشكل خاص، وكذلك المسلمين، علمًا بأن الأغلبية السكانية في الأردن من الإسلام، ودين الدولة الإسلام.

الإطار المعرفي:

مقدمة:

إن مبدا التنوع ليس بالأمر الجديد، ولكن مع الانفتاح والتقدم العلمي والإعلام الرقمي والحديث، والاهتمام بالإنسان، وحقوقه والشراكة مع الآخر، فقد عمل على انبثاق فكرة مجتمع واحد، يتكون من تعدد فكري، وتعدد ديني، وتعدد إثني، وعرقي. ويكون العامل المشترك بينهم إنسانية الإنسان، والمحافظة على كرامة الإنسان، من دون أي نوع من أنواع التمييز، ما ينعكس إيجابيًا على النسيج الاجتماعي، ويزيد التماسك والترابط الاجتماعي، كما يتم احتضان هذا المجتمع تحت مظلة المواطنة الواحدة متساوية فيها كل مكوّنات المجتمع، بالحقوق والواجبات المستمدة من الدستور.

المواطنة:

يُقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز، قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري.

وللتمتع بالمواطنة هناك سلسلة من الحقوق والواجبات، حسب ما جاء به بشير نافع وآخرون، إذ ترتكز المواطنة على أربع قيم محورية هي:

أولًا- قيمة المساواة:

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، واللجوء إلى الأساليب والأدوات القانونية، واللجوء إلى القضاء، والمعرفة والإلمام بتاريخ الوطن ومشكلاته، والحصول على المعلومات.

ثانيًا- قيمة الحرية:

التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية تأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، حتى لو كان هذا الاحتجاج موجهًا ضد الحكومة، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

ثالثًا- قيمة المشاركة:

التي تتضمن العديد من الحقوق مثل الحق في تنظيم حملات

الضغط السلمي على الحكومة أو بعض المسؤولين لتغير سياستها أو برامجها أو بعض قراراتها، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والاضراب كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية، أو الجمعيات، أو أي تنظيمات أخرى، تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

رابعًا- المسؤولية الاجتماعية:
التي تتضمن العديد من الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين (نافع وآخرون، ٢٠٠١)، ومن أهم التحديات التي تواجه المواطنة هي التنوع الثقافي والإثني والديني، ومع ذلك فإن هذا التنوع هو ما يميز البشرية فكل ثقافة لها مميزاتها الخاصة بها (عبد المنعم، ٢٠١٣)، وأن ثمار الوحدة الوطنية تقوم على المواطنة، والذي يعمل على تسيير أمور السلطة بعدالة وقوانين تنطبق على جميع أفراد الوطن الواحد (صادق، ١٩٨٦).

التنوع:
يجب على التنوع أن يؤثر على المواطنين الذين يعيشون في وطن واحد، بإيجاد فرصة لقبول الآخر مهما كانت الديانة أو الإثنية التي ينتمي اليها، فالحوار وإيجاد العوامل المشتركة التي نتوصل إليها نعمل من خلالها لإدارة شؤون الوطن، بالإيجابيات التي يمتلكها التنوع، بجميع أشكاله، وبهدف تعميق وتقوية الروابط المشتركة التي تؤدي إلى قيادة الوطن بأفضل الطرق.
إذا ما أردنا تعريف التنوع اصطلاحيًا فإنه يشير إلى أن المجتمع يتكون على مكونات متعددة إن كانت دينية طائفية، أو مكوّنات إثنية. والدلالة اللغوية لكلمة تعددية في اللغة العربية تعود إلى مصدر الفعل "عد" ويُقال تعدد- تعددًا: بمعنى زاد عددًا وتنوعًا (الجر، ١٩٧٣).
وفي اللغة الإنجليزية (PLURALITY) ويعنى به حالة كون الشيء متعددًا، ويُشير إلى الكثرة وزيادة العدد، وكثرة الأصول، والوظائف، وتعدد الحقائق وتعدد الغايات (بدوي، ١٩٧٨).
إن مصطلح التعددية جزء من علم السياسية، لذا يرتبط هذا المفهوم بالنظرية الليبرالية، وهو مفهوم ليبرالي كرادف للتنوع، والتفاوت والاختلاف، فالمجتمعات تربطها روابط سياسية، وغير سياسية

متعددة ذات مصالح مختلفة (العلوي، ١٩٩٧).

والتنوع مفهوم فلسفي مر على مختلف المجتمعات والعصور، ولهذا المفهوم امتدادات متنوعة، ومتعددة بالرغم من التباين في الصورة، وهناك مرادفات للتعددية كالتعدد والاختلاف. ولكن لو تم النظر إليه كمصطلح نجد أنها تُمثل النظام السياسي، والذي يدرك من خلاله دور الدولة وطبيعة الإنسان، كما أنها تُؤثر على الممارسة الديمقراطية في المجتمعات، لذا فإن التنوع على عدّة صيغ، السياسي والثقافي والعقد الاجتماعي والنظام الاقتصادي (لطفي، ٢٠٠٢). يتشكل المجتمع التعددي على أساس إثني، طائفي، قومي، وعلى البرامج السياسية، ويتشكل من مجموعات من الأقليات المتعددة داخل المجتمع الواحد، والمشكلة الرئيسة في المجتمعات التنوع هي قدرة الانصهار داخل المجتمع والسلطة السياسية الفاعلة (سليمان، ١٩٩١).

ونشوء المجتمعات المتعددة تعود إلى عدة أسباب وهي:

١- الحروب والاستعمار وما ينتج عنها من هجرات وتشرد وتغيير في الديموغرافية السكانية.

٢- الظروف الاقتصادية والهجرة بسبب الفقر والبطالة.

٣- تغيير الحدود السياسية للدول بسبب الاستعمار مما أضاف أقليات أو قوميات وأديان جديدة.

٤- تطور المجتمعات وظهور انتماءات جديدة نتيجة التغيير السكاني وظهور أفكار سياسية جديدة مثل الفكر القومي (كوران، ٢٠١٠).

وأنواع التنوع هي:

التنوع السياسية: يرتبط التنوع السياسي بالتيار الفكري الذي يسيطر على الحياة السياسية، كما أن التنوع السياسي مرتبط بالنظام الليبرالي، لأنه يتيح للفرد داخل المجتمع التعبير عن الآراء والأفكار، والتي تتيح للجماعات المختلفة أخذ دور لها داخل المجتمع، وأن الاتجاهات السياسية هي أساس التنوع السياسي مما تنعكس على الواقع السياسي والديمقراطي (غيث، ١٩٧٩).

إن التنوع السياسي يتيح للشعب تشكيل أحزاب وجماعات وإجراء الانتخابات، مما يتيح المجال لطرح أفكار وآراء في مواجهة الصراعات إن وجدت، والتنافس الشريف، مما ينعكس بالإيجابية على حياة

المجتمع، والتنوع السياسي يعتمد على وجود أكثر من حزب في الدولة، ومكون ديني، وتيارات فكرية، وذلك ضمن تنظيم اجتماعي، وقانوني وسياسي، وعدم اعتداء جهة على أخرى، وأن الولاء للدولة يتم بمقياس المواطنة الصالحة التي تقع تحت مظلة القانون ((COLE.MATT, ٢٠٠٦.

التنوع الثقافي: هناك دعم للتعددية الثقافية وخاصة في الدول التي تتشارك فيها مجاميع بشرية تنتمي إلى أصول ثقافية وعرقية مختلفة (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩).

وللتعددية الثقافية دور إيجابي، وعامل شراكة بين مكونات المجتمع، مما ينعكس على علاقة الشراكة والتشاركية بين مكونات المجتمع، كما يضيف أبعادًا ثقافية وطنية، ويفتح العديد من المجالات خاصة الإبداع والابتكار، ولا تتعارض مع الهوية الثقافية داخل المجتمع الواحد. لذا يجب الاعتراف بحق الثقافات المختلفة، والمحافظة على الهوية، والتمسك بعاداتها وتقاليدها وقيمها الخاصة، وبنفس الوقت الاندماج في المجتمع على ألا يتعارض مع القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع الواحد، واحترام ثقافات الغير إن كانت مرتبطة بجماعات عرقية، أو لغوية، أو دينية، فجميعها قيمة مضافة للمجتمع الواحد، وتوحد النظرة، وكذلك يجب المحافظة على حقوق الثقافات المختلفة، والعمل ضمن المواطنة الحاضنة للتنوع (أبو زيد، ٢٠٠٦).

آثار التنوع:

إذا ما عدنا إلى العصور الوسطى، نجد أن التفكير السياسي لا يقوم على أسس علمية، ولا يتقبل النقد، ولكنه مستمد من معتقدات جامدة، مستندة على الديانات السماوية، وهذا يعود إلى أن العلم كان مقتصرًا على رجال الدين، وإذا نادى رجل الدين بأفكار، إذًا؛ فهو المفكر، والمتعلم والمتحرر ولا يجب معارضته، وألا نكون قد وقعنا في الزندقة، والخروج عن الدين، مما يوقع علينا العقاب. وإنماء التاريخ يشهد أن الفلاسفة كانوا هم طليعة كل حركة فكرية، وانتفاضة عقلية، كسقراط وأفلاطون وبرونو، فسقراط عمل على أن تستبدل الآراء الغامضة بأفكار واضحة، وذلك من خلال الحوار مع أعيان أثينا ففضح ادعاءاتهم الفارغة للمعرفة والحكمة، مما سبب له العداوة وحكم عليه بالموت

لأنه يسبب خطرًا على الدولة (الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩). وساهم الفلاسفة والمفكرون في حياة الشعوب أينما تواجدوا، فقد أوجدوا أجواء فكرية أسهمت في ترك صور متنوعة، وذلك لأن الفلسفة ترتكز على التفكير المجرد، والنظرة الفعلية، لذا امتاز الإغريق بالتأمل والبحث للوصول إلى العلم والفلسفة، ومما أنتج التركيز في التوعية، داخل مجتمعاتهم وعبر الأجيال، وذلك بتحررهم من ضغوطات الدين وخاصة المتطرفة منها، والنفوذ من قبل بعض رجالها. كما أن أوروبا لم تدخل التاريخ إلا بعد ما انتصر الفلاسفة والمفكرين على الهيمنة الكهنوتية، وأخذت الفكر والعلم سبيلًا لها. وقد تحرر الإغريق من الملك والنفوذ والحكام، وكذلك من رجال السياسية وتسللهم إلى السلطة الدينية والسياسية والتقصير بحقوق المواطنين. والإغريق لم يكن شيء يجمعهم، لا الدين، ولا الأصول، ولا التاريخ، ولا وحدة الجنس، لا بل كانوا من أصول مختلفة وشعوب متعددة، والذي كان يربط بينهم المصالح المشتركة، والحروب والجوار الجغرافي. ولكن بعد انتشار الفكر الفلسفي وبدأت النتائج تظهر على مر العصور، أصبحت القاعدة الشعبية تشارك في اتخاذ القرارات (مرحبا، ٢٠١٦).

أولًا- الآثار الفكرية: مع ظهور الحركات الفكرية المتجددة في أوروبا وعبر التداخل الثقافي عبر التاريخ، إن كان في العصور القديمة، والوسطى والحديثة، والتي تقاطعت أحيانًا وتلاقت أحيانًا أخرى، هذه الحركات عملت على تطوير مختلف المعارف العلمية، وكما أن الحركة الإصلاحية أثرت على الحركة الإصلاحية، ببروز نظرة جديدة للإنسان والفن والمسائل الدينية المختلفة وعلى التراث أيضًا، مما نتج عنها الطلب بقيام إصلاحات تتماشى مع التحولات الاجتماعية والثقافية، وهذه الحركات المتعددة أثرت على حركة التنوير، والتي ساهم فيها المفكرون والفلاسفة كمارتن لؤثر كنج (MARTIN LUTHER ١٤٨٣-١٥٤٦)) والذي عمل على حركة إصلاحية هي عقيدة التنوير بالإيمان، ورفع العظمة عن رجال الدين وصكوك الغفران، ودعا إلى العودة إلى الكتاب المقدس وفهمه فهما صحيحا (زهيري، ١٩٦٨).

وكذلك المفكر ادموند بيرك(EDMUND BURKE ١٧٢٩-١٧٩٧) الذي عظم دور الإعلام وذلك بالتصدي للظواهر السلبية داخل المجتمع، وأطلق عليها السلطة الرابعة، وكان يكتب مقالات صحفية ينقد من خلالها السياسيين، وساهم في نشر الوعي وكشف الحقائق، فكان ينتقد سلبيات الثورة الفرنسية، وحكم بريطانيا في الهند، وذلك بسبب الاضطهاد والفساد الذي كانوا يمارسونه (خوري، ٢٠١٥).

لذا نجد أن المفكرين والفلاسفة كانوا يدركون أهمية الاهتمام بالجوانب العلمية والفكرية وإبراز أهمية التعدد والاختلاف في الرأي والفكر المبني على حقائق واضحة.

ثانيًا- الآثار السياسية: نتيجة المكتسبات السياسية المختلفة إن كانت في أوروبا أو في أمريكا والتي أدت إلى التحرر الديني ومن النظم السياسية، وسلطة الاستبداد، والتي جاءت بفضل الفكر، والنضال السياسي للفلاسفة والمفكرين، استمرت هذه المسيرة من الكفاح من خلال المنابر الفكرية، والسياسية المطالبة بالحكم والعدل، ونشر الوعي الإنساني، والتطور والتشجيع على حرية التعبير، والعمل على ايجاد دوله عصرية متطورة في ظل إصلاح نظام برلماني، وتطوير عمل الأحزاب، والانفتاح على المجالات العلمية. ومن هؤلاء المفكرين والفلاسفة بنجامين فرانكلين (BENJAMIN FRANLKIN ١٧٠٦-١٧٩٠ والذي دافع عن استقلال الولايات المتحدة، ونادى بالمساواة بين المواطنين وإلغاء الرق والوقوف ضد الخرافات الدينية، ودعا إلى الإخاء والعيش المشترك بين الشعوب، والتنوع الفكري، والعمل بالديمقراطية وهو من طور الأفكار التنويرية بل هو ممثل التنوير الأمريكي، وخاصة في الدفاع عن استقلال الولايات المتحدة، وكان أيضًا من مؤيدي استقلال أيرلندا، وعمل في النضال من أجل الحرية، وساهمت كتاباته في حركة التنوير، وهو مبتكر مصطلح "سلبي، إيجابي" وكان من أبرز دعاة إلغاء حكم الإعدام (حنفي، ١٩٩١).

وكذلك جون سيتورات ميل (JOHN STURAT MILL ١٨٠٦-١٨٧٣) كان من أوائل المفكرين الذين نادوا بالمساواة بين الجنسين والدفاع عن الحريات العامة، وهو من أقترح تعميم التعليم وأن يكون إلزاميًا ومجانيًا، ونادى أن يكون الفرد شخصية مستقلة وذلك للحد من سيطرة المجتمع على الفرد. وكان متعاطفًا مع السود

في جامايكا، وانتقد الأحزاب، ومن أسمى المبادئ عنده "حرية الفرد والتعدد والعدالة وصولًا إلى السعادة البشرية". وكما يرى أن الفلسفة الليبرالية في الإعلام مهمة، فإنها تزود الجمهور بالحقائق المجردة، لبناء عقول سليمة، وأن المواد الإعلامية التي يتناولها الإعلام يجب أن تكون موضوعية (الكيالي، ١٩٩٠).

ثالثًا- الآثار الاجتماعية: وهو الانتقال من الفردية إلى شرعية القانون، والتي من شأنها البحث في قضايا المجتمع والعلاقات والسلوك الاجتماعي، والأخلاقي والقيم الاجتماعية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمساواة. وسعى العديد من المفكرين والفلاسفة بفك العلاقة بين النظام الحاكم الملكي والكنيسة، من خلال احترام القوانين التي تنظم المجتمع وتوزع الحقوق والواجبات بين المواطنين من دون أي تمييز، وأن القوانين تستلهم من البيئة الطبيعية والاجتماعية التي تستمد من طبيعة الناس، وأن تطور القوانين يجب أن تنعكس على حرية الفرد (الحيدري، ٢٠٠٩).

وللحداثة الغربية خصائص جعلت مجتمعاتهم مجتمعات متزنة:

١- الفردية: أي تأسيس مجتمع رأسمالي مؤسس على الفرد الذي تخلص من الهيمنة الإقطاعية وحصول الفرد على الحرية والعمل والتنقل.

٢- العقلانية: نبذ الخرافات والتركيز على العقل والخروج من النص الديني الذي يستخدم لأغراض ومنافع شخصية والعمل بأسلوب حديث وعقلاني ومبني على المنطق. الاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي والإيمان بالحوار والتعدد الفكري والحزبي، وإجراء انتخابات نزيهة ورفض الحكم المطلق والعمل على رفع المستوى الثقافي والتعدد بالآراء والرؤية المستقبلية (ياسين، ٢٠٠٢).

ومن باب المسؤولية علينا أن نذكر التاريخ العربي الذي يدهشنا ويعلمنا في دعوته إلى تماسك النسيج الاجتماعي والمواطنة الحاضنة للتنوع:

إن الدعوات التي دعت وتدعو بالابتعاد عن التفرقة على أي أساس راسخة في التاريخ القومي العربي وهي تعود إلى أيام معاوية بن أبي سفيان مؤسس الدولة الأموية.

١- الملك الأموي عبد الملك بن مروان وبخ عربيًا مسلمًا اشتكاه يهودي له بقوله: "نحن أخوة في عبادة اللّه، لا فرق

بين مسلم وذمي في الحقوق والواجبات، الدين للّه والأرض وما عليها للجميع". ثم صالح اليهودي وطيب خاطره وقال للمسلم: "ألم تسمع بقول رسول اللّه الذي قال للمسلمين- من ظلم معاهدا فأنا حجيجه".

٢- انطلقت الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، وتبعتها ثورة مصر على الإنجليز عام ١٩١٩.

٣- انطلق شعار حزب الوفد في مصر، في النصف الأول من القرن العشرين: "الدين للّه والوطن للجميع"، وبالتحديد أثناء ثورة ١٩١٩م والفترة التي تلتها.

٤- في عام ١٩١٨ وفي المملكة العربية السورية التي أسّسها فيصل بن الحسين بعد أن حررت قوات الثورة العربية سوريا من حكامها العثمانيين الأتراك، ركز الملك فيصل في خطابه الذي ألقاه في حلب يوم ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ على ضرورة الوحدة الوطنية باسم القومية معلنًا أن "العرب هم عرب قبل موسى وعيسى ومحمد"، ومحذرًا من إلقاء بذور الفتن بين المواطنين باسم الدين مُهددًا بأشد العقاب كل من يقدم على ذلك (http://www.alrai.com/ htm.67268/articqle).

٥- رسالة عمان التي أصدرها الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين عام ٢٠٠٤ والتي تضمنت عدة محاور منها "أحد المذاهب الأربعة من أهل السنّة والجماعة (الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي) والمذهب الجعفري، والمذهب الزيدية، والمذهب الأباضية، والمذهب الظاهري، فهو مسلم، لا يجوز تكفير أصحاب العقيدة الاشعريّة، ومن يمارس التصوّف الحقيقي. وكذلك لا يجوز تكفير أصحاب الفكر السلفي الصحيح. كما لا يجوز تكفير أيّ فئة اخرى من المسلمين تؤمن باللّه سبحانه وتعالى وبرسوله صلى اللّه عليه وسلم وأركان الإيمان، وتحترم أركان الإسلام، ولا تنكر معلومًا من الدين بالضرورة.

٦- كما تناول الملك عبد اللّه الثاني من خلال الأوراق النقاشية أن الحوار هو الغاية والهدف والإيمان بالتعدد والاختلاف من ابسط خصائص الديمقراطية والمطلوب التوافق وليس الاجماع وأن المواطنة واجب

٧- وكذلك احترام حقوق الإنسان وعلينا احترام الرأي والرأي الآخر.

وكذلك الأمير حسن بن طلال خلال كلمته "المواطنة الحاضنة للتنوع الديني والثقافي" بتاريخ ٢٢-١١-٢٠١٦ وجوب "ترسيخ مفهوم المواطنة في

الأذهان وتجسده في حياتنا". وهناك ثلاثة عناصر مؤثرة في آلية التواصل مع الآخر، عنصر سياسي يتضمن الأمن، وعنصر اقتصادي يشمل جسر الفجوة في ميزان الكرامة الانسانية، وعنصر ثقافي يتعلق بالحوار بين أتباع الديانات والثقافات".

٨- الأمم المتحدة من خلال ميثاق حقوق الإنسان على أهمية المحافظة على حقوق الأقليات: المادة ١

- على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.

- تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات.

كما كان لرجال الدين بصمة في الحث على المواطنة والتنوع.

٩- العلامة السيد علي فضل اللّه:

يقول: إن المواطنة وسيلة مثلى للحفاظ على الأديان والمذاهب والأحزاب، لكل الفئات وتعد صمام أمان أمام الفتن التي نوجهها اليوم". فالإنسان لا يستطيع أن يتقبل أن يكون من "الدرجة الثانية" في وطن هو شريك فيه فعليه أن يتمتع بجميع الامتيازات وعندما يكون هناك تمييز لن تتواجد وحدة إسلامية ولا وحدة وطنية ولا تلاقي أديان" (مؤتمر المواطنة واقع وتحديات).

١٠- من كلمة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب في مؤتمر «الحرية والمواطنة. التعدد والتكامل»[٢٣٣]

"من يدعو إلى نشر مفهوم «المواطنة» بديلًا عن مصطلح «الأقلية والأقليات»، فإنما يدعو إلى مبدأ دستوري طبقه نبي الإسلام أول مجتمع مسلم في التاريخ، وهو دولة المدينة، حين قرر المساواة بين المسلمين من مهاجرين وأنصار، ومِن اليهود بكل قبائلهم وطوائفهم بحسبان الجميع مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وقد حفظ لنا تراث الإسلام في هذا الموضوع وثيقة مفصَّلة في شكل دستور لم يعرفه التاريخ لنظام قبل الاسلام".

١١- من كلمة البابا توا ضروس- بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية- في مؤتمر «الحرية والمواطنة. التعدد والتكامل»

١- "إذا غاب التعدد عن الإنسان صار فقيرًا".

٢- قد نختلف في الهوية الدينية لكن لا نختلف في الهوية الوطنية

٣- ان منهج الصراع هو: الاختلاف ينشئ خلافا ثم صراعا ثم استبدادا ثم انقساما.

٤- اما المنهج الحضاري العصري والذي تنشده كل شعوب الارض،

ان التعدد ينشئ الحوار والحوار يدور في دائرة التعارف والتسامح والعيش المشترك.

٥- ولوحدة الوطن هناك ثقافة الحوار وهناك ثقافة الشجار وهناك ثقافة الجدار. الجدار تعني انه لا يستجيب لأي حوار، نحن نشجع ثقافة الحوار الدائمة.

١٢- قال الدكتور محمد أبو نمر، كبير مستشاري مركز الحوار العالمي (كايسيد):

"نحن نعمل من خلال شراكاتنا المحلية والدولية للحفاظ على التعدد الديني، والثقافي في ضوء المواطنة المشتركة، بتوفير منصات قد تساعد في احداث تغيير ايجابي لدعم وتعميق مفهوم المواطنة المشتركة، وترسيخ التعايش السلمي، وقيم الحوار، والتفاهم والتعاون بين اتباع الاديان والثقافات المتنوعة" (مؤتمر التعدد الديني بهدف احترام التنوع والتسامح الاجتماعي).

١٣- تقرير مرصد مصداقية الاعلام الأردني ٢٠١٦ "اكيد" نشر ، تحت عنوان "ظاهرة "الأقلية الصارخة" تروّج لخطاب كراهية طائفي"، خلصت نتائجه إلى وجود دور واضح لمجموعة من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي في خلق حالة من الاستقطاب بين مؤيد ومعارض في العديد من القضايا، كما أوضحت نتائج التتبع "أن أقلية من الناشطين الذين يتمتعون بخصائص ترتبط بالقدرة على إنتاج المحتوى المثير والجاذب، أو طرح القضايا الحساسة والمستفزة ولديهم ديناميكية التفاعل الذي يستجيب لطبيعة مواقع التواصل الاجتماعي، هم من يخلقون أحيانًا حالة شبه افتراضية قد لا يكون لها معادل موضوعي في الواقع كما هو الحال في خطاب الكراهية الطائفي"، كما يلفت التقرير إلى "أن المتتبع لمواقع التواصل الاجتماعي في الأردن يلاحظ ازدياد حدة النقاشات على هذه الصفحات، وتنامي خطاب التحريض والكراهية حتى بات هذا الخطاب ظاهرة مقلقة تهدد النسيج الاجتماعي والوطني والسلم الأهلي".

أما آن الآوان ان نلتفّ جميعًا حول الصالح العام؟ فمن الضروري أن يخلو الخطاب العام من المفردات التي تؤجج الكراهية، وتهدد بنيان العيش المشترك الراسخ في ضمير الأردن؛ هذا

الربـــاط الغالـــي بتاريخـــه وأهله، الـــذي نعتـــز بـــه ونحـــرص على صوْنـــه وتعزيـــزه والبنـــاء عليه.

إن ثقافة العيش المشترك واحترام الاختلاف تمثل القاعدة الإنسانية الصلبة التي نستند إليها جميعًا من أجل الوصول إلى المواطنة الحاضنة للتنوع الديني والثقافي. لكنّ ما نعيشه اليوم من تحديات الهويات، لا بل الحداثات الطارئة والمنابر الصارخة الاقليمية أو الطائفية أو الأممية الدينية، يعكس أزمة فكر وهوية من أهم معالمها العجز عن تجاوز الخلافات الأيديولوجيّة التي تسهم في تأجيج الازمات السياسية والاقتصادية والإنسانية".

أهم ما توصل له البحث:

مـــن خـــلال تحليـــل آراء ووجهات نظـــر عينـــة البحـــث امكـــن التوصـــل إلـــى مجموعـــة مـــن النتائـــج علـــى النحـــو التالـــي.

المحور الأول: الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر).

× أجمعت عينة البحث على وجود خطاب كراهية، وإن كان بشكل فردي ويتم الرد عليه أحيانا بالحجج والبراهين وأحيانًا أخرى بالتجاهل.

× نظـــرة إلى الآخـــر أنهـــم دخلاء علـــى الأردن وهـــذا يؤثـــر علـــى النســـيج الاجتماعـــي.

× لمواقـــع التواصـــل الاجتماعـــي تأثيـــر ســـلبي إذ إن هنـــاك بعض الإســـاءات التي يتـــم رصدها وفي العـــادة نتجاهلهـــا، أو نـــرد عليها بالحقائـــق، وذلك يعتمـــد على نوع الخطـــاب، وهـــي ظاهـــرة فردية.

× أن البيانات التي تصدر عندما تتم الإساءة إلى المسيحيين على سبيل المثال، لا تعطي أي مفعول ولا يعمل الطرف الآخر شيئًا إلا الشجب ومزيد من البيانات.

× خطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي يتم التعامل معه بتعظيم النفس بالتجاهل، ونحن معرضون إلى ذلك الخطاب، أما إذا فيه استفسار معين فندعو للحوار.

× تصدر بعض الفتاوى من غير ذوي الخبرة والاختصاص التي تعمل على تفكك النسيج الاجتماعي، وخاصة أن هناك بعض المضايقات للشباب في الأردن ولو كانت فردية.

× للأسف توجد ظاهرة من الجهتين، بإرسال رسائل عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في بعض قضايا محددة، ومثال على ذلك: فريق الرياضة، وقد توصل رسائل جارحة.

× وسائل التواصل الأكثر انتشارًا، والأسرع في نشر سموم الكراهية.

× ونحن نطلق على خطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأنها خطابات الجهل عندما لا يتم معرفة الآخر، وهذا يعني الجهل بالآخر.
× بعض المنابر المتعصبة تؤثر على النسيج الاجتماعي في الأردن.
× النظرة التمييزية بين الطرفين أيضًا مررنا بها في الأردن وهي ليست عند الجميع، سواء كانت دينية أو عرقية. في عام ٢٠٠٥ تم إصدار فتوى أن الدرزي يعامل معاملة المسلم. وهذه التحديات تحد من التعاون مما يؤثر على النسيج الاجتماعي والمواطنة.
× يحصل هناك بعض الكلام عن الاصول الأردنية وغير الأردنية داخل المجتمع ولكنها فردية ولا نتوقف عندها.

المحور الثاني: الإعلام الأردني إعلام تقليدي لا يظهر وجود الآخر، إلا في مناسبات وتقارير مقتضبة.

× الإعلام بشكل عام يعرض وينشر احيانا بعض المناسبات الدينية المسيحية في الأعياد بالأخص، وقليلًا ما يأتي على ذكر الأرمن، على سبيل المثال، في الأردن.
× أن الإعلام يستغل موضوع تسجيل الطائفة البهائية رسميًا، وعقد الزواج ودفتر العائلة منقوص ورقم إثبات الزواج غير مسجل في دفتر العائلة.
× وأحيانًا الإعلام يستغل هذه القضايا ويتناولها بطريقة ليس مفضله، وهذا نابع من انتمائنا الوطني. وإذا تناول الإعلام البهائية بخطاب كراهية، كنا نتواصل معهم ونتحدث ونبين لهم بالحقائق.
× هناك إطراء ومجاملات في الإعلام، ما نريده بيان الحضور المسيحي المؤثر في المواطنة والتماسك الاجتماعي، ما نريده ليس الإعلام التقليدي، والتركيز على أساسيات عقائدية مشتركة كوجود السيدة مريم العذراء.
× والإعلام الأردني ينادي ويحث على التعدد والتنوع، وليس هناك للأسف رسالة واضحة وناضجة، كما أن الرسالة لا تصل بشكل واضح، وإن وصلت تصل مشوهة.
× والإعلام الأردني لا يسلط الضوء على الهوية الأخرى، والآخر بشكل كافي، وإن تم تناول موضوعات معينة فهي تكون في مناسبات معينة.
× والإعلام في الأردن يوجد فيه احترام للآخر وهو خاطب معتدل، ويتم التغطية للأخبار المسيحية بالمناسبات، غير أن هناك بعض القنوات الخاصة القليلة جدًا

تسئ للمسيحيين، وبعض الكاريكاتير ضد المسيحيين.

× هناك بعض القنوات الإعلامية الدينية التي تبث سموم خطاب الكراهية وعلى الإدارة الحكومية التصدي لها.

المحور الثالث: الحوار الداخلي (مسيحي مسيحي، إسلامي إسلامي) أولا، ومن ثم الحوار مع الآخر (مسيحي إسلامي).

× نحن بحاجة إلى حوار بين جميع الطوائف والأديان.

× الحوار المسيحي المسيحي بحاجة إلى تعمق وشراكة حقيقية وهو يتضمن حوارًا مغطى بقشرة، كما يقال. المشكلة ليس بين العائلات المسيحيات المشكلة عند القيادات الدينية. وحوارات العقيدة تحتاج إلى متخصصين فيها.

× على الجميع مسؤولية بنشر ثقافة الحوار والشراكة وأن الاختلاف غنى وإلا ستنمو أجيال وأجيال تتربى على السلبية. وهذا التعدد كالذوق والذوق لا يناقش ويجب على الاختلاف ألا يؤدى إلى خلاف.

× أننا لسنا بحاجة إلى حوار فلسطيني أردني، نحن بحاجة إلى حوار أردني أردني على مبادئ حقوق الإنسان والحرية وانتخابات نزيهة.

× نحن أحوج من نكون للحوار المسيحي المسيحي، والمسيحي الإسلامي، نعم هناك بعض الثغرات بين أبناء المسيحيين، هناك عدم تقبل بين المسيحيين أنفسهم لبعضهم البعض. وطالما نريد مجتمعًا تسود فيه عدالة، نحن بحاجة إلى حوار بيني، وحوار بين الأديان.

× نحن بحاجة إلى معرف بعضنا بعضًا أكثر وتقارب أكثر، وحث الرؤساء المسكونيين أصحاب القرار كقداسة البابا وبطريرك الأرثوذكس ليس بشعارات، للقيام بمبادرة صغيرة للوصول إلى الوحدة المسيحية.

× الحوار المسيحي الإسلامي فقد مر بعدة مراحل من الجدالات وتركت إرثا من خلال عدد من الأدباء والمفكرين وتلتها حروب سياسية، ثم مرحلة تنقية الذاكرة ومن ثم القومية العربية التي وحدتهم، إلى العصر الحديث حوار التعاون لخدمة الإنسان والإنسانية خدمة اللاجئ والمريض، وحتى لا يكون محصورًا في أفكار محصورة في مجرد قاعات، وهذه اللقاءات أسست ولكن لم تؤثر كثيرًا على المجتمع الأردني.

× نحن بحاجة إلى حوار مسيحي مسيحي، هذا الحوار نمى وينمو ونطمح في الوصول إلى

التكاتف والوحدة المسيحية.

× الحوار الإسلامي المسيحي أصبح كمنهج روتيني غير مجد، ولكننا نتمنى المزيد من الفاعلية.

× من جانب آخر فإن الحوار الإسلامي الإسلامي مطلوب أكثر من غيره، ونحن بحاجة إلى القرآن الكريم وتفسيره إلى اللغة العربية في نفس الوقت والعودة إلى التأويل وحكم ربنا واحد بالأصول.

× لا فرق بين السنة والشيعة. وقد تم دخول الفكر التكفيري لخلق الفتنة بين المسلمين.

الخلاصة:

وجوب إعادة هيكلة الخطة الاعلامية والخروج بخطة تظهر الآخر دون أي نوع من أنواع التمييز وبشكل متساو. وأن يبدا الحوار من البيت الداخلي للوصول إلى الآخر من الدائرة الأخرى. ومراجعة التشريعات والقوانين وأن يكون لكل ديانة أو طائفة قانون أحوال شخصية. وأن مواجهة خطاب الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالحقائق والبيانات والرقابة الإلكترونية من قبل الإدارة الحكومية بالتعاون مع ذوي الاختصاص.

الفجوات البحثية:

أضاف هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه أخذ بعين الاعتبار التنوع الديني والإثني معًا وعلى مستوى أوسع. وكذلك كانت أداة البحث ميدانية من خلال المقابلة مع خبراء وقادة في المجتمع الأردني لهم سعة الاطلاع على مستوى المملكة في أغلب الميادين.

كما بين البحث أن هذا التنوع الديني والإثني مكمل لبعضه البعض بالرغم من التحديات التي يوجهها البعض. وكما بين أن القوانين والتشريعات بحاجة إلى إعادة مراجعة وتحديثها، وكذلك المناهج الدراسية بحاجة إلى تعديل وتحديث المحتوى الدراسي، والإعلام الخاص والعام، ومواقع التواصل الاجتماعي أيضًا بحاجة إلى رقابة إيجابية وبيان وجود الآخر من خلال وسائل العام المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع

- أ.د. عصام سليمان الموسى، مؤتمر المواطنة واقع وتحديات. http://www.htm.67268/alrai.com/articqle
- إبراهيم الحيدري، الثورة الفرنسية وروح القوانيين، مونتسكيو، مقال منشور على موقع إيلاف بتاريخ ٢٢-٥-٢٠٠٩.
- احمد أبو زيد: التعددية والثقافة الوطنية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦، ص ٥٤٤.
- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣١٧.
- بسام العموش، العيش الإسلامي- المسيحي المشترك الكرك نموذجًا، مجلة تصدر عن المعهد الملكي للدراسات الدينية "مقابسات حضارية" المجلد ١ العدد ٢، كانون أول ٢٠١١.
- بشير نافع، سمير الشميري، علي خليفة الكواري. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١.
- جعفر العقيلي (عمان)، مجلة مركز الملك فيصل للحوار والدراسات الإسلامية، العددان ٤٨٣-٤٨٤، يناير ٢٠١٧.
- الحسن بن طلال، خطاب الكراهية وأزمة الصالح العام، منتدى الفكر العربي، الأربعاء سبتمبر ٢٨- ٢٠١٦.
- حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية، القاهرة ١٩٩١، ص ٣٢٤.
- خليل الجر، لاروس المعجم العربي الحديث، مكتبة لاروس، باريس، ١٩٧٣، ص ٣٠٩.
- السيد ياسين، حوار الحضارات، تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد، ميريت للنشر والمعلومات، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٨.
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٣٢١.
- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، بيروت، ١٩٩٠، ص ٥١٩.
- عصام سليمان، الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص ٢١.
- كامل زهيري، موسوعة الهلال الاشتراكية، دار الهلال المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ص ٤٦٢-٤٦٣.
- كلمة شيخ الأزهر في مؤتمر الحرية والمواطنة: مؤتمر التعدد الديني بهدف احترام التعددية والتسامح الاجتماعي.

- محمد الموسى، تغريد الدغمي، "نحو مواطنة كاملة: أثر الانتماء الديني على ممارسة الحقوق المدنية والحريات الديني، شبكة الإعلام المجتمعي، ٢١٠٢.
- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٣٣٢.
- محمد عبد الرحمن مرحبا، من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، ٢٠١٦ دار عويدات للنشر والطباعة، ص ص ٧٩-٨٠.
- محمد عبد المنعم، التنوع الثقافي في إطار المواطنة، الحوار المتمدن، العدد: ٤٢٦٧- ٢٠١٣.
- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط٢، الرياض ١٩٩٩، ج ٢، ص ٤٨٦.
- الموسوعة العربية العالمية، ج ٦ مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط٢، الرياض ١٩٩٩، ص ٤٦١.
- نسيم خوري، تأملات في الثورة الفرنسية، مقال على موقع إيلاف ١٥-١٢-٢٠١٥.
- هادي العلوى: قاموس الدولة والاقتصاد، المعجم العربي المعاصر، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٣٢.
- وفاء لطفي: أستاذة في جامعة القاهرة، من مقال بعنوان التعددية المجتمعية على الرابط:
http://www.islamonline.net/arabic/.shtml.article1/03/2002/mafaheem
- يوسف كوران، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠١٠، ص ص ٢٩-٣٠.
- COLE.MATT: DEMOCRACY IN BRITIAN, EDINBURGH UNVERSITY PRESS, EDINBURGH, 2006, p. 112.

المحور الخامس

التعددية والتنوع... مبادرات وتجارب

٧ **إدارة التنوع الديني في مصر: بيت العائلة أنموذجًا.**
د. كمال بريقع عبد السلام – مصر

٨ **"بيت العائلة المصرية"**
هل نجحت جهوده في إدارة التعددية في المجتمع المصري؟
هاني ضوة – مصر

٩ **التعددية وقبول الآخر: خبرات حياتية وتجارب مصرية**
يوسف إدوارد – مصر

٧ إدارة التنوع الديني في مصر: بيت العائلة نموذجًا

كمال بريقع عبد السلام [١]

مقدمة

قوة المجتمعات تكمن في تنوعها، وفي كثير من الأحيان قد يصبح هذا التنوع خطرًا يهدد استقرار المجتمعات، ومصدرًا من مصادر ضعفها وتشرذمها، إذا لم تتوفر الإرادة الكاملة لدى المجتمعات والقدرة على إدارة هذه التنوع بطريقة تحقق لها الأمن والاستقرار وتضمن اندماج جميع عناصرها في نسيج واحد، يعمل في تناغم مطلق لتحقيق التعايش السلمي، ويسهم في نهضة المجتمع وتقدمه. ومن هنا كان الهدف الأسمى والغاية العليا من إدارة التنوع بشتى صوره هو بناء السلام وإقراره وحل النزاعات والقضاء على الصراعات المختلفة التي تهدد أمن الإنسان وأمانه.

ولكي تنجح إدارة التنوع فإنه من الأهمية بمكان للمعنيين بهذه القضية البحث عن العوامل التي تؤجج الصراعات، والتي قد تعود في بعض الأحيان إلى الموروثات الثقافية الخاطئة التي تتناقض تناقضًا صريحًا مع صحيح الدين الإلهي، والذي أقر بسنة التنوع في الإنسان والكون والحيوان والنبات، ودعا إلى التعارف وشجع على التعاون لخدمة الإنسان بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه أو أية صفة أخرى.

[1] المنسق العام لمركز حوار الأديان بالأزهر الشريف.

وقد ترجع أسباب الصراع إلى العوامل التاريخية، حيث تحمل ذاكرة التاريخ إرثًا يتسم بالصدام والصراع بين الأطراف المختلفة، الأمر الذي يجعل استدعاء هذه الأحداث المؤلمة سببًا من أسباب إزكاء الصراعات وتصعيدها، ومن هنا كان لزامًا على الأطراف المتصارعة النظر للحاضر والتخلص من عقد الماضي وآلامه، والعمل لما فيه خير الجميع ومستقبل الأجيال. وقد ترجع إلى عوامل أخرى تتمثل في فرضيات التناظر بين الأديان والثقافات المختلفة أو دوافع الهيمنة السياسية أو الاقتصادية لطرف على حساب الطرف الآخر أو غيرها من العوامل والنظريات الأخرى كصدام الحضارات ونهاية التاريخ، وغيرها من الأسباب التي تستحق التحليل والوقوف عليها لوضع الطريقة الملائمة لإدارة التعددية لتحقيق الأهداف المأمولة. ويتبقى الاستفادة من التجارب الإنسانية الناجحة في إدارة التنوع ونقل هذه التجارب إلى المجتمعات الأخرى، وبخاصة في عصرنا الحديث والذي يشهد تقدمًا تكنولوجيًا رهيبًا وظهور

مواقع التواصل الاجتماعي، التي أسهمت بدور كبير في دعم التواصل عبر الثقافات وأزالت الكثير من الحدود والمعوقات للتفاعل بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة.

ويتناول هذا البحث قضية التنوع من المنظور الإسلامي، كما يقدم دراسة حول إدارة التنوع في مصر وبيت العائلة المصرية كأنموذج يجمع بين الأزهر الشريف والكنيسة القبطية الأرثوذكسية، والكنيسة القبطية الكاثوليكية والكنيسة القبطية الإنجيلية والكنيسة الأسقفية الأنجليكانية. وذلك بهدف الحفاظ على الشخصية المصرية وصيانة هويتها، واستعادة القيم العليا الإسلامية والقيم المسيحية، والتركيز على القواسم المشتركة الجامعة، والعمل على تفعيلها، وتحديد التنوع والاحترام المتبادل لحق الاختلاف- التكاملي، واستنهاض قيم المواطنة الأصيلة، وتقوية الخصوصيات الثقافية المصرية ومدى نجاح هذه التجربة المصرية في تحقيق أهدافها المذكورة، والتي تم الإعلان عنها في لائحة النظام الأساسي لبيت العائلة المصرية.

التنوع والتعددية من المنظور الإسلامي

الاجتماع الإنساني ضروري لعمارة هذا الكون كما أكد على ذلك ابن خلدون في مقدمته: "الاجتماع الإنساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مدني بطبعه، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران"[٢]، وهذا الاجتماع الإنساني الذي تحدث عنه ابن خلدون يحتاج إلى عقد اجتماعي ينظم علاقات الأفراد بعضهم بعضًا، ويحدد ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، ويستوجب تعاونهم ويدفع عدوان بعضهم عن بعض أو ظلم بعضهم البعض، كما تحتاج الشعوب إلى بواعث نفسية وعقلية لوضع مقاييس للعمل والسلوك ووضع معايير لإدارة التنوع الإنساني بطريقة تحقق التكامل والتعاون بين المختلفين. وقد وجدت محاولات فكرية واجتهادات عقلية على مر التاريخ لوضع أنماط مختلفة تحكم هذا التنوع وقواعد وقوانين تنظم تفاعل المختلفين، وكانت هناك أيضًا الكثير من العادات والتقاليد في

المجتمعات الأولى للإنسانية، والتي كانت بمثابة الحاكم لإدارة العلاقات المختلفة بين الأفراد في هذه المجتمعات.

وسنة التنوع (Diversity) أو الاختلاف التي تحدث عنها القرآن الكريم في كثير من آياته تختلف عن مفهوم التعددية (Pluralism)، والذي نشأ في الغرب منذ منتصف القرن الماضي، والذي فرضته ظروف سياسية وأيدلوجية وصراعات دينية وطائفية مختلفة، فالتنوع هو اعتراف بأن اللّه قد خلق البشر مختلفين في ألوانهم وأعراقهم وأديانهم وطريقة تفكيرهم وأسلوب حياتهم، وأن أية محاولات لتغيير هذه السنة الإلهية هي من قبيل العبث الذي لا طائل من ورائه، وأن احترام هذا التنوع والاعتراف بوجوده والتعارف بين البشر واحترام هوياتهم واختياراتهم هو الطريق الأمثل الذي رسمه لنا اللّه تعالى لإدارة هذا التنوع، فالتنوع ثراء من الناحية المعرفية والفكرية وبالأحرى على المستويين المادي والمعنوي.

بينما تتنوع المقولات والنظريات حول مفهوم التعددية، ومن أكثر هذه التعريفات شيوعًا في الأوساط الغربية تعريف جون هيك (John Hick): "التعددية الدينية نظرية خاصة عن علاقة الأديان كتقاليد ثقافية واختلافاتها في ادعاءاتها المختلفة للحقيقة (truth-claim or absolute claims) فهي تنوع نظرات الإنسان للحقيقة الإلهية الخفية العليا الواحدة، وتصوراته عن الحقيقة واستجابته لها"[٣] وقد قوبل هذا التعريف بالكثير من المعارضة والتحفظ حتى في الأوساط الغربية في بادئ الأمر، وذلك لاعتباره أن جميع الأديان تعبيرات نسبية أو مجرد مظاهر واستجابات مختلفة للحقيقة الماورائية المطلقة الواحدة التي هي الحقيقة ذاتها واختزاله للدين أيضًا في الجانب الماورائي والنظر للأديان السماوية التي تقوم على

٢-ابن خلدون عبد الرحمن المغربي، مقدمة بن خلدون لكتاب العبر وديوان المبتدا والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (القاهرة: دار بن خلدون، بدون تاريخ)، ص ٣٠.

٣- طه، أنيس مالك، التعددية الدينية رؤية إسلامية، من ط أولى ١ (منشورات الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالا لامبور، ٢٠٠٥)، ص ٨ بتصرف.

الوحي الإلهي المعصوم بأنها مجرد ثقافة سائدة.

وهناك تعريفات ذهبت إلى مستوى أبعد من ذلك، فلا يكفي أن تعترف بوجود الاختلاف بين الأديان وأن تحترمه ولكن لا بد أيضًا أن تعتقد بصحة ما لدى الآخر من ثقافات ومعتقدات ربما تتصادم مع معتقداتك وثقافتك، فالتعددية الدينية مثلًا تؤكد على أن: "الأديان المختلفة تقف جميعها على قدم المساواة في التعبير عن الحقائق الدينية المطلقة بمعنى أن جميع ما جاءت به هذه الأديان صحيح وأنه لا توجد أديان سيئة وأخرى أفضل منها، ومن الناحية الموضوعية لا توجد ديانة أفضل من الأخرى وأن هناك ديانة أكثر اتساقًا مع الحقائق الدينية المطلقة مقارنة بالأديان الأخرى"[٤]. ويتعارض هذا المفهوم لتعريف التعددية مع موضوع احترام الخصوصيات الدينية وبخاصة لدى بعض الأديان السماوية والتي يؤكد أتباعها على صحة معتقدهم، ويظل موضوع التعددية بهذا المعنى الذي ذكرناه مختلفًا عن التنوع وغير مقبول حتى من الناحية المنطقية، إذ أن العقل يمنع أن يتبنى الإنسان معتقدًا ويؤمن بنقيضه في نفس الوقت، فاجتماع الضدين في محل واحد محال، تمامًا كاجتماع النور والظلام، الوجود والعدم، والصمت والكلام.

وسنة التنوع ترتبط في الأديان بوحدة الجنس البشري، ويشترك الإسلام مع المسيحية في هذا الجانب، من حيث إن جميع الشعوب أخوة في الإنسانية ولهم أصل واحد، قال تعالى: **"وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ واحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ ومُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ"** (الأنعام: ٩٨). كما جاء في الإنجيل: "وصنع من دم واحد كل أمة من الناس يسكنون على كل وجه الأرض، وحتم بالأوقات المعينة وبحدود مسكنهم، لكي يطلبوا اللّه لعلهم يتلمسونه فيجدوه، مع أنه عن كل واحد منا ليس بعيدًا" (أعمال الرسل ١٧: ٢٦-٢٧). وحدة هذا الأصل الإنساني وإن اختلفت الشعوب والأجناس واختلطت المفاهيم وتنوعت التصورات وتضاربت المصالح والغايات، ينقض ويتناقض بشكل واضح مع كل أشكال الصراع ونظريات الصدام، وأن هذه

الصراعات لا ينبغي أن تكون بين أصحاب الأصل الواحد، وأن التعارف والتعاون الإيجابي هو الذي يحول هذا التنوع وهذه الاختلافات إلى قوة بناء لعمارة الأرض وتحقيق مقصد من المقاصد الإلهية التي أكد عليها القرآن، قال تعالى: **"هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ"** (هود: ٦١)، وفي هذه الآية تذكير بهذا المقصد الإلهي العظيم وأن اللّه خلق الناس ليعمروا لا ليدمروا، والعمارة هنا تشتمل على كل عمل فيه نفع للإنسانية جميعًا، ومن ثم نجد اهتمام القرآن الكريم بالصناعات والحرف كوسائل لتحقيق هذه العمران، قال تعالى: **"وعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ"** (الأنبياء: ٨٠).

ويرتبط التنوع في المفهوم الإسلامي بقيم الحرية الدينية (Religious Freedom) وحق الإنسان في اختيار العقيدة التي يؤمن بانها تقوده إلى طريق الفلاح والخلاص، وقد عاش كثير من أتباع الديانات المختلفة في كثير من البلدان الإسلامية قرونًا طويلة، تمتعوا خلالها بحرية كاملة في إقامة شعائر دينهم وحافظوا فيها على عقائدهم، بل وأسهموا في بناء تلك الحضارة الإسلامية الشاهقة دون أن يتعرضوا لأي نوع من أنواع التمييز أو الإكراه أو الاضطهاد. وقد مثلت الأعمال في مختلف العلوم والمجالات والفلسفة والآداب من تراث الأمم السابقة لبنات حقيقية في بناء الحضارة الإسلامية، فالتنوع لا يعني بالضرورة أن أعتقد أن كل ما يعتقده غيري صحيحًا أو أن يعتقد غيري أن ما اعتقده أنا صحيحًا، بل يكفي أن يحترم كل منا اختيار أخيه في الإنسانية، وأن يتعاون معه لما فيه صلاح المجتمع ونهضة الأمة وتقدمها.

ويذكر القرآن مظاهر تكريم اللّه للإنسان وجعله محورًا لهذا الكون وتفضيله على سائر المخلوقات ومنحه نعمة العقل وتسخير الكون له، ومن مظاهر تكريم اللّه للإنسان أن

4- Douglas Pratt, 'Pluralism and Interreligious Engagement: The Contexts of Dialogue'. In David Thomas with Clare Amos, eds., A Faithful Presence, essays for Kenneth Cragg, London: Melisende Press, 418-402 ,2003. See also: Douglas Pratt, 'Contextual Paradigms for Interfaith Relations'. Current Dialogue, No 42, December 2003, pp: 9-3.

أعطاه الحق أن يعمل عقله وأن يختار به ما يشاء من عقيدة أو دين دون إكراه أو إجبار. قال تعالى: **"وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ"** (الكهف: ٢٩). ويقول سبحانه أيضًا **"لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ** (الكافرون: ٦). ويؤكد على هذا المبدأ العام على لسان سيدنا نوح مخاطبًا قومه **"أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ"** (هود: ٢٨).

وقد أمر الشارع بالوفاء بالعهد وقال صلى الله عليه وسلم **"ألا أخبركم بخياركم، خياركم الموفّون بعهودهم"**، وقال صلى الله عليه وسلم "أنا أحق من وفى بعهده". وقد عقد صلح الحديبية مع المشركين على ألا يقاتلوه ويوادعوه عشر سنين فوفي. ولما تشكك بعض المسلمين في صدقهم وقال إنهم على نية الغدر قال صلى الله عليه وسلم "نستعين الله عليهم". ولم يمنع من المودة مع الذين لا يعتدون، فقال تعالى: **"لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** (الممتحنة: ٨)، وبين أن حبل المودة والصلة لا يقطع إلا مع الظالمين المعتدين فقال: **"إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** (الممتحنة: ٩).

وفي سبيل حرية التدين شرع الإسلام القتال لحماية هذه الحرية. ولم يقاتل المشركين إلا أنهم فتنوا المؤمنين في دينهم. وقاتل الروم لأنهم قتلوا الذين آمنوا من أهل الشام. والقرآن والسنة وعمل الصحابة شواهد وأدلة على أن القتال في الإسلام لم يكن لإكراه الناس على الدين، كيف والدين يدرك بالعقل ويستقر بالإيمان في القلب وماذا يصنعه القتال لقهر العقل وإجبار القلب، وكل آية في القرآن تعرضت للقتال والجهاد بينت السبب الباعث قال سبحانه: **"وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (البقرة: ١٩٠)، "فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ**

مَعَ الْمُتَّقِينَ" (البقرة: ١٩٤)، **"وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ"** (النحل: ١٢٦)[٥].

وقد عد الإمام محمد عبده[٦] "مودة المخالفين في العقيدة" كواحد من الأصول الثمانية[٧] التي متى التزم بها المسلمون كانوا في حالة ازدهار وعلو، وما تركوها كلها أو بعضًا منها لم يكونوا في أحسن، وقد ذكر الإمام أن المصاهرة هي مظاهر التعبير عن هذه المودة للمخالفين فقال إن الإسلام أباح للمسلم أن يتزوج الكتابية، نصرانية كانت أو يهودية. وجعل من حقوق الزوجة الكتابية على زوجها المسلم أن تتمتع بالبقاء معه على عقيدتها، والقيام بفروض عبادتها، والذهاب إلى كنيستها أو بيعتها، وهي منه بمنزلة البعض من الكل، وألزم له من الظل، وصاحبته في العز والذل، والترحال والحل، بهجة قلبه، وريحانة نفسه، وأميرة بيته، وأم بناته وبنيه، تتصرف فيهم كما تتصرف فيه. لم يفرق الدين في حقوق الزوجية بين الزوجة المسلمة والزوجة الكتابية، باختلافها في العقيدة مع زوجها[٨].

٥- عبادة، محمد أنيس، من كنوز القرآن الكريم (القاهرة، سلسلة دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، العدد ١٥٨، ١٩٧٤م)، ص ص ٨١-٨٣ بتصرف.

٦- الإمام محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م): أول مفتي للديار المصرية، عاصر العديد من الأحداث، ومن ذلك أنه أيد الثورة العرابية (١٨٨١-١٨٨٢م)، حين كان رئيسًا لتحرير صحيفة (الوقائع المصرية)، وبعد وقوع الاحتلال البريطاني على مصر تم نفيه خارج مصر، فعاش في بيروت/ لبنان، ثم سافر إلى باريس. كان صديقًا للسيد جمال الدين الأفغاني وأصدر بالاشتراك معه صحيفة (العروة الوثقى) في باريس، كما كان صديقًا لعدد من رموز جيله في مقدمتهم: سعد زغلول وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد.

٧- هذه الأصول الثمانية التي ذكرها الإمام محمد عبده هي: النظر العقلي لتحصيل الإيمان، تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، البعد عن التكفير، الاعتبار بسنن الله في الخلق، قلب السلطة الدينية السلطان في الإسلام، حماية الدعوة لمنع الفتنة، مودة المخالفين في العقيدة، الجمع بين مصالح الدنيا والآخرة.

٨- عبده، محمد، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، تحقيق د. محمد عمارة، ط ٢ خاصة بمكتبة الأسرة (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، مجلد الإصلاح الفكري والتربوي والإلهيات، ص ٣١٤.

ولم يعرف الغرب الحرية الدينية ولا التسامح الديني إلا منذ قرن ونيف، وذلك بعد قرون مظلمة من التعصب والاضطهاد والمجازر الرهيبة، بين اليهود والمسيحيين، التي ذهبت ضحيتها أعداد كبيرة من البشر على ساحة الشرق الأوسط، وذلك بعد أن تنصرت الدولة الرومانية في مطلع القرن الرابع الميلادي وظفرت الكنيسة بسلطة مدنية في عهد الإمبراطور الروماني (قسطنطين)، فأخذ المسيحيون على عاتقهم مهمة أباطرة الرومان السابقة في انتهاك الحرية الدينية للآخرين، حيث شرعوا في اضطهاد اليهود أولًا، فأصدر الملك قسطنطين قانونًا يقضي بحرق كل يهودي يمارس على مرأى عبادته أو يدعو نصرانيًا إلى اليهودية، وباحراق كل نصراني يتهود[9].

وتتناقض هذه الممارسات الاضطهادية مع المعاني الروحية للديانة المسيحية التي تؤكد أن اللّه قد منح الإنسان "حرية دينية"، فإنجيل متى يذكر قصة ذلك الشاب الغني الذي جاء إلى السيد المسيح عليه السلام وبعد حوار بينهما "مضى حزينا"، وقد اختار ألا يتبع المسيحية، ولم تذكر القصة أن السيد المسيح عليه السلام قد أجبره على ذلك بل تركه وشأنه (متى ١٩: ١٦-٢٣)، وقد حددت رسالة (رومية ١٣: ٣-٤) بأن سلطات الحكومة تنحصر في معاقبة الأعمال الشريرة ومكافأة الأعمال الصالحة وتحقيق العدل، وليس من بين هذه الواجبات المنوطة بالحكومة فرض اعتناق ديانة بعينها على الناس. ولا شك أن حرمان الإنسان من حقه في الحرية والتنكر لسنة التنوع والسعي إلى فرض مذهب بعينه أو ديانة بعينها بالقوة يؤدي إلى نشوب الحروب واندلاع الصراعات على نحو ما حدث في أوروبا من صراع مذهبي بين الكاثوليك والبروتستانت في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وقد عاش النبي صلى اللّه عليه وسلم في مكة ثلاثة عشر عامًا بعد أن تلقى رسالة الوحي من السماء، وكان المجتمع المكي مجتمعًا قبليًا تحكمه العصبية ولا يعرف التعددية، فالغالبية العظمى من أهل مكة يعبدون الأصنام باستثناء أسماء قليلة،

ولم يكن للنبي قبل الهجرة دولة بمكة. وحينما هاجر النبي صلى اللّه عليه وسلم إلى المدينة كان المسلمون هم الأكثرية الحاكمة وكان يعيش على أرض المدينة قبائل من يهود بني قينقاع وبني النضير وبني قريظة، وكان لا بد من وجود عقد اجتماعي ينظم علاقات الأفراد في هذه الدولة الناشئة. وقد عرف هذا العقد الذي وضعه النبي صلى اللّه عليه وسلم بوثيقة المدينة أو دستور المدينة وأشار إليه كتاب السير بـ" كتاب محمد". وقد رسخ هذا العقد لفكرة المواطنة (Citizenship)، بكل ما تحمله هذه الفكرة من معان في عصرنا الحديث، فالناس كلهم سواسية كأسنان المشط، "وإذا كان الناس متساوين فليس هناك فضل لإنسان على آخر إلا بما يقدمه من خير للناس وللمجتمع الذي يعيش فيه، والوعي بهذه الحقيقة من شأنه أن يشيع بين الناس روح الأخوة والإنسانية والاحترام المتبادل"[١٠]، والناس لا يتميزون إلا بالضمير والأعمال الصالحة، وأنهم جميعًا أمام القانون سواء، فهم مواطنون لهم نفس الحقوق والواجبات، دون أن يشعر أحدهم بأنه فوق الخلق أو أنه متميز بلونه أو عرقه، أو أن اللّه يحابي شعب عن شعب أو أمة على أخرى. وقد أرست وثيقة المدينة لقيم المواطنة والإخاء بين جميع المواطنين دون تفرقة بين أتباع ديانة أو ديانة أخرى. وقد نصت الفقرة الأولى والثانية من هذا الدستور لمجتمع المسلمين في دولة المدينة التي أسسها النبي صلى عليه وسلم على أن حق المواطنة لا يستلزم وحدة الدين أو العقيدة فلم يجبر النبي اليهود أن يتحولوا عن دينهم أو أن يتركوا عقيدتهم. وقد قررت الوثيقة مبدأ المواطنة المتساوية لليهود وغيرهم مع المسلمين، كما أكدت على عصمة دمائهم وأموالهم وأعراضهم، وأن لهم ما للمسلمين وعليهم ما

٩- الطعيمات، هاني سليمان، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط١ (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م)، الحاشية رقم (٢) ص ١٧٦.

١٠- زقزوق، محمود حمدي، "التنوع سنة الحياة"، بحث ألقي بالمؤتمر الذي عقده الأزهر الشريف ومجلس الحكماء بعنوان (الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل) (القاهرة: ٢٨ فبراير-١ مارس ٢٠١٨)، ص ص ٢٣٣-٢٤٥.

عليهم وذلك بحكم مواطنتهم الدائمة، وعلى من يكتسب هذا الحق أن يقوم- في نظير ذلك- بواجبات مؤداها تحقيق التكافل مع الدولة، والولاء لها لحفظ كيانها داخليًا، وفي هذا دلالة على أمرين:

الأول: تأصيل مبدأ حرية العقيدة وهو من المباديء الأساسية التي تقوم عليها الدولة الناشئة.

الثاني: مبدأ التسامح والتعايش مع أهل الأديان السماوية الأخرى، وذلك بأن جعل لهم الإسلام من الحقوق وأوجب عليهم من الواجبات، عين ما للمسلمين وعليهم، وليس أعدل ممن يساويك بنفسه في النصفة والعدل والحكم"[١]. فوثيقة المدينة تمثل "أول دستور تعاقدي في التاريخ، وأن التاريخ لا يعرف بعده مثالًا للتعاقد الحقيقي في نشأة الجماعة السياسية إلا ما كان حين اتفق المهاجرون إلى الأرض الأمريكية فوق سفينة (مايفلاور) على إقامة مجتمع سياسي جديد على أساس بيعة مشتركة بينهم"[٢].

وقد أكد إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك على أن "مصطلح "المواطنة" هو مصطلح أصيل في الإسلام وقد شعت أنواره الأولى من دستور المدينة وما تلاه من كتب وعهود لنبي اللّه صلى اللّه عليه وسلم، يحدد فيها علاقة المسلمين بغير المسلمين، ويبادر الإعلان إلى تأكيد أن المواطنة ليست حلًا مستوردًا، وإنما هو استدعاء لأول ممارسة إسلامية لنظام الحكم طبقه النبي صلى اللّه عليه وسلم، وفى أول مجتمع إسلامي أسسه، هو دولة المدينة"[٣].

والسؤال المهم في هذه النقطة هل هناك توجيه إلهي يلزم المسلمين أو غيرهم بتطبيق هذا النظام دون غيره من الأنظمة كوسيلة لإدارة التنوع الديني في المجتمع؟ أو يوحي أن المواطنة هي أفضل الممارسات التي لا ينبغي أن نحيد عنها في إدارة هذا التنوع؟ والإجابة عن هذا السؤال كالتالي: مبدأ المواطنة الذي طبقه النبى صلى اللّه عليه وسلم كان أفضل الأنظمة الصالحة للتطبيق لإدارة التنوع في مجتمع المدينة في هذا الوقت، ولا يوجد توجيه إلهي صريح سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية تأمر المسلمين باتباع هذا النظام لإدارة التنوع دون سواه، ولكن القرآن الكريم وسنة النبي محمد صلى اللّه عليه وسلم قد أكدا على قواعد عامة ينبغي أن تراعى في إدارة هذا التنوع،

ومنها حرية المعتقد وحق الإنسان في اختيار الدين الذي يناسبه، وقد دافع الإسلام عن هذه الحرية وكفلها للمسلم وغير المسلم، وأكد الإسلام أيضًا على مبادئ أخرى مثل مبدأ التعارف والتكافل والتعاون على البر والتقوى وحث على العيش في سلام ونهى عن التعاون على الإثم والعدوان وكل ما يهدد أمن المجتمع وأمانه. بل وقد وضع الإسلام بعض التشريعات التي تضمن الحفاظ على نسيج المجتمع من التمزق وتسهم في اندماج جميع طوائفه في بوتقة واحدة تعمل لما فيه خير هذا المجتمع وصلاحه. ودعا إلى معاملة أهل الكتاب بالبر والإحسان وحسن الصلة وحسن المعاملة، بل وقد أباح للمسلم أن يتزوج امرأة نصرانية أو يهودية ليؤسس لأسرة مختلطة من أتباع الديانات المختلفة وما يترتب على ذلك من صلات وعلاقات قرابة تقتضي حقوقًا اجتماعية مختلفة للحفاظ عليها. وأي نظام يتبناه المجتمع المسلم لإدارة هذا التنوع ويسهم في تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع ويحفظ كرامتهم ودماءهم وأعراضهم وأموالهم ولا يتصادم مع هذه المبادئ ويحقق المصلحة العامة للمجتمع دون أي تمييز بين أفراده ويتسق مع المقاصد الشرعية للشريعة الإسلامية فإن هذا النظام يعد مقبولًا من الناحية الشرعية، فتعاليم الإسلام لا تمنع النظر للمواطنة على أنها ليست دائمة أو أنه لا يوجد نظام يحقق مصالح العباد أفضل منها أو أسمى

١١- الدريني، محمد فتحي، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ط١، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص ص ٣٥١-٣٥٢. وانظر أيضًا وثيقة المدينة لأحمد قائد الشعيبي، (قطر: كتاب الأمة، العدد ١١٠، السنة الخامسة والعشرون ذو القعدة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، ص ص ٦٨-٦٩.

١٢- إمام، محمد كمال، "المواطنة والأزهر قراءة في الحالة المصرية"، بحث ألقي بالمؤتمر الذي عقده الأزهر الشريف ومجلس الحكماء (٢٨ فبراير-١ مارس ٢٠١٨) بعنوان (الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل)، (القاهرة: ٢٨ فبراير-١ مارس ٢٠١٨)، ص ص ١٧٩-١٩٠.

١٣- إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك البيان الختامي الذي ألقاه فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب في ختام المؤتمر "الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل" المنعقد بالقاهرة يومي ١-٢ جمادي الأخرة ١٤٣٨هـ/ ٢٨ فبراير-١ مارس ٢٠١٧م، ص ١٥.

منهـــا، بل يفتـــح البـــاب للاجتهاد فـــي هـــذا المجـــال للبحـــث عن عقـــد رضائي توافقـــي جديد يحقق الفهم المشـــترك ويضمن تحقيق مصالح الناس ويتســـع مع اختلاف ظـــروف النـــاس وتبـــدل أحوالهم وبما يحقـــق للمجتمعـــات الخير الـــذي يطمحـــون إليه، ويُســـهم فـــي مواجهـــة الأزمـــات التـــي يشـــهدها العالـــم وتعانـــي مـــن وطأتهـــا مجتمعاتنـــا العربية على وجه الخصـــوص، فالنظـــم تتبدل ومبادىء الشـــريعة العامـــة ثابته ومقاصدها الشـــرعية مســـتقرة، وتبقى المواطنـــة أفضل الأنظمة التـــي يمكـــن العمـــل بهـــا لإدارة التنـــوع وحتـــى وجـــود بديـــل آخر يتفـــوق عليها في مراعـــاة مقاصد الشـــرع الحنيف ويراعـــي مصالح النـــاس المتغيـــرة والمتجددة.

ولا شـــك أن الفكـــر الإلغائـــي والإقصائـــي للآخـــر الـــذي تتبنـــاه قـــوى التطـــرف، والـــذي أســـاء لتعاليـــم الإســـلام الســـمحة لا يدرك ســـنة التنوع للّه فـــي خلقه ولا يؤمـــن بقيـــم الحريـــة والعدل والمســـاواة وحقوق المواطنة كأداة مـــن أدوات إدارة التنـــوع وتحقيـــق الفهم المشـــترك مع المختلفين فـــي العقيـــدة أو الجنـــس والتي طبقهـــا النبـــي، صلـــى اللّه عليه وســـلم، مما يجعل هنـــاك ضرورة ملحـــة لتبنـــي مبـــادرات جديـــدة لخلـــق الوعـــي لـــدى الشـــباب بأهميـــة مبـــادىء المواطنـــة وتشـــجيع العيـــش المشـــترك ومجابهـــة مخاطـــر هـــذا الفكر الـــذي يتنافى مـــع مبـــاديء الأديان وقواعـــد الاجتماع الإنســـاني. وقد نتج هـــذا الفكر الإقصائـــي نتيجة للتفســـيرات الخاطئـــة لنصوص الشـــرع الحنيـــف والتـــي أغفلت مبـــاديء الديـــن ومقاصـــده العليا ونتيجـــة مرجعيـــات مزيفـــة أو وهميـــة لا تراعي حقـــوق الاختلاف أو حـــق المختلفيـــن فـــي التعبير عـــن آرائهـــم، وتبنـــي التكفيـــر منهجًـــا ومـــن ثـــم اســـتباحة دم المخالـــف وارتكاب أبشـــع الجرائم في حـــق الإنســـانية.

مبـــادرة بيـــت العائلـــة المصريـــة (Egyptian Family House) وإدارة التنـــوع

ترجع فكرة تأســـيس بيـــت العائلة المصريـــة إلـــى أواخـــر ديســـمبر عـــام ٢٠١٠ وعقب الاعتـــداء الإرهابي على "كنيســـة ســـيدة النجاة" في بغـــداد والـــذي وقع فـــي الثالث من نوفمبـــر من نفـــس العام وأســـفر عـــن عـــدد كبيـــر مـــن الضحايا، حيـــث طـــرح فضيلـــة الإمـــام

الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، فكرة إنشاء هيئة وطنية أهلية مستقلة باسم "بيت العائلة المصرية"، لتصبح كيانًا يجمع بين الأزهر الشريف والكنائس المصرية، ويضم أيضًا شخصيات كبرى من خارج الأزهر ومن خارج الكنائس، مسلمين ومسيحيين متخصصين في علوم الحضارة والأديان، والتاريخ والاجتماع، والشريعة والقانون والتربية. وقد حازت الفكرة ترحيب (البابا شنوده الثالث)، بابا الإسكندرية، بطريرك الكرازة المَرقسية السابع عشَر بعد المئة، وذلك لثقته ومحبته لفضيلة أ. د. (أحمد الطيب)، فوافق على الفكرة والمشاركة في تأسيس "بيت العائلة المِصرية". وأثناء زيارة وفد «الأزهر» برئاسة الإمام الأكبر أ. د. «أحمد الطيب» إلى قداسة «البابا شنودة الثالث» في الثاني من يناير ٢٠١١م، للتهنئة بعيد الميلاد المجيد عرض فضيلته الفكرة على قداسته ولقيَت ترحيبًا منه، وبدأ التنفيذ العملي لتحقيقها. وبفضل الرؤية الثاقبة المستنيرة والجُهد الدؤوب لفضيلة الإمام «أحمد الطيب»، تأسس «بيت العائلة المِصرية» في ٦ يوليو عام ٢٠١١م.

وبالنظر للظروف التي تم طرح فكرة "تأسيس بيت العائلة المصرية" بناء عليها، ندرك أنها كانت فكرة استباقية اتسمت ببعد النظر وبالقراءة الواعية للأحداث والمستجدات على المستوى العالمي والمحلي والإقليمي، حيث إنها لم تكن ردة فعل لحادث وقع على أرض مصر. فضلًا عن أنها تعكس إدراك القيادات الدينية للدور الذي ينبغي أن تقوم به للحفاظ على النسيج المجتمعى في مصر. وإدراكهم للتحديات التي تواجه المجتمع المصري وفى مقدمتها تحدي الإرهاب وشبح الجماعات المتطرفة التي اعتادت على محاولات النيل من النسيج الاجتماعي الذي يربط بين المسلمين وجيرانهم المسيحيين، الذين عاشوا متجانسين لقرون طويلة على أرض مصر دون وجود ما يعكر صفو هذه العلاقات الوطيدة. ففي قرى مصر تتجاور الأبنية والبيوتات لأسر مسيحية وأخرى مسلمة، يتربى الأطفال جنبًا إلى جنب، وتنشأ علاقات الود والصداقة والمحبة بينهم منذ نعومة أظافرهم يهبون إلى نفس المدرسة والتي تحرص على غرس قيم الانتماء

والمواطنة فيهم دون تفرقة بين مسلم أو مسيحي.
ومع ظهور الجماعات المتطرفة كانت هناك محاولات لإحداث الفرقة بين المسلمين والمسيحيين، وبث روح التشدد لدى بعض الشباب، ووصم المخالف لهم ولأيديولجيتهم بالكفر وأصبح التصدي للإرهاب ضرورة تقتضي تضافر الجهود وبخاصة على مستوى المواجهة الفكرية، التي تعد من أهم الوسائل لحماية المجتمع- وبصفة خاصة الشباب- من الانجراف في تيار الأيديولوجيات المتطرفة وتبني الفكر الإقصائي الذي يهدد أمن المجتمع ويمثل تهديدًا لأية محاولات لإدارة هذا التنوع.
والتصدي الفكري له دَوران: دَور تصحيحي يتصدى للتلاعب الفكري الإرهابي المغلوط وللانصياع خلف ما يحمله من هدم وتدمير، وآخر تعليمي لغرس القيم الصحيحة التي تعلمها الأديان وترفِّع من شأن الإنسان. ومن هنا تأتي أهمية إنشاء (بيت العائلة المِصرية).
ولأول مرة يتم تأسيس هيئة يترأس مجلس الأمناء فيها الإمام الأكبر وبابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالتناوب كل في دورته. وكانت الأهداف التي حددتها اللائحة التنفيذية لبيت العائلة المصرية كالتالي:

× الحفاظ على النسيج الوطني الواحد لأبناء «مِصر»، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، له الاتصال والتنسيق مع جميع الهيئات والوَزارات المعنية في الدولة وتقديم مقترحاته وتوصياته إليها، وكذا عقد المؤتمرات واللقاءات في جميع محافظات «مِصر».

يعمل «بيت العائلة المِصرية» على المحاور التالية:

× تأكيد القيم العليا والقواسم المشتركة بين الأديان والثقافات والحضارات الإنسانية المتعددة.
× بلوَرة خطاب جديد ينبثق منه أسلوب من التربية الخُلقية والفكرية، بما يناسب حاجات الشباب والنشء، ويشجع على الانخراط العقلي في ثقافة السلام ونبذ الكراهية والعنف.
× تعرُّف الآخر، وإرساء أسس التعاون والتعايش بين مواطني البلد الواحد.
× رصد واقتراح الوسائل الوقائية للحفاظ على السلام المجتمعي.

الإدارة

تنشأ هيئة مشتركة باسم «بيت العائلة المِصرية»، برئاسة «شيخ الأزهر» و«بابا الكنيسة القبطية

الأرثوذكسية»، مقرها الرئيسي «مشيخة الأزهر بالقاهرة»- وحاليًّا يمثل «الأزهر» فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أ.د. «أحمد الطيب»، ويمثل «الكنيسة القبطية الأرثوذكسية» قداسة «البابا تواضروس الثاني» بابا الإسكندرية الثامن عشَر بعد المئة، وتجمع فيها ممثلي الطوائف المَسيحية في «مِصر» وعددًا من الخبراء والمتخصصين، ويعيَّن لـ«بيت العائلة المصرية» أمينًا عامًا وأمينًا عامًا مسَاعدًا.

يتولى إدارة «بيت العائلة المِصرية»

× مجلس الأمناء: عدَد أعضائه لا يقل عن ١١ ولا يزيد على ٢٧. ويعقد المجلس اجتماعات دورية، ويمكنه عقد اجتماعات طارئة حسبما تتطلب الأحوال، وهو الذي يضع السياسات العامة لـ«بيت العائلة المِصرية» ويُشرف على تنفيذها.

× المجلس التنفيذي: ويرأسه الأمين العام، ويعاونه الأمين العام المساعد، ويختص بتنفيذ السياسة العامة، ويضم مقرري اللجان والمقررين المساعدين. وينبثق عن المجلس التنفيذي ثمانية لجان على النحو التالي: لجنة الرصد والمقترحات[١٤]، ولجنة التعليم (الحضانة- المدارس- الجامعات)، ولجنة الثقافة الأسرية، ولجنة الخطاب الديني، ولجنة الإعلام والعلاقات العامة ولجنة الشباب للتنمية المجتمعية، لجنة الطواريء التنفيذية، ولجنة المتابعة وللمجلس أن يشكل لجانًا أخرى حسب ما يراه ضروريا[١٥].

واستمر العمل ببيت العائلة المصرية حيث أنشئت فُروع له بالمحافظات، فتجربة «بيت العائلة المِصرية»- الَتي تحمل في عمقِ رسالتها التصدي الفكري للإرهاب وبناء النفس الإنسانية المتوازنة على مستوياتها كافةً- هي سعي نحو السلام الذي ينشُده العالم، الأمر الذي يستحق تحمُّل كل معاناة وجَهد وتفهم وعمل جاد من أجل تحقيقه، وكذلك يتطلب حوارًا وفَهمًا عميقًا ومحبةً قويةً للآخرين،

١٤- كاتب هذا البحث رئيس لجنة الرصد والمقترحات ببيت العائلة المصرية.

١٥- اللائحة التأسيسية لـ" بيت العائلة المصرية"، وقرار رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠١١ بالنظام الأساسي لبيت العائلة المصرية.

كما قيل: «عندما تتغلب قوة الحب على حب القوة سيشهد العالم السلام»!![16].

وكان تقسيم هذه اللجان وتأسيس "بيت العائلة باعتباره هيئة وطنية مستقلة وإنشاء العديد من الفروع كان متسقًا مع محاور العمل المختلفة، فالإسلام والمسيحية دينان عالميان كبيران، وقد أثبتت التجارب التاريخية أن هناك تنوعًا للثقافات الإسلامية والمسيحية، وقد ترك الدين بسماحته مساحات واسعة للتنوع الثقافي والحضاري، وهو يقبل كل ما يسهم في الرقي بالإنسان والحفاظ على كرامته، وتدرك الفطرة السليمة أن ذلك لا يخالف العقيدة. ومن هنا تركزت محاور العمل في بيت العائلة على ما يلي:

المحور الأول: يتضمن العمل على ضبط الخطاب الديني الإسلامي والمسيحي في مصر وإصلاحه، بالتركيز على توضيح الوسطية والاعتدال ونشرهما، وقبول التنوع والاختلاف الإيجابي الذي أكد عليه الخالق في رسالاته إلى البشر، ذلك التنوع الذي هو سنة الله في خلقه.

وكذلك التأكيد على القيم العليا والمثل المشتركة بين الأديان والحضارات الإنسانية، مثل الحق والعدل، والعلم والبناء، والتقدم والرقي، وكل ما يساعد على تحقيق الكرامة الإنسانية، وتحقيق الانسجام بين الثقافات بمفهومها العام والواسع وبين الثقافة الدينية. ضبط مناهج تدريس العلوم الإنسانية في مراحل ما قبل التعليم الجامعي، واستبعاد كل ما يدعو إلى الفرقة أو الكراهية، أو انعدام الثقة، وكل ما يتنافى مع القيم الدينية والإنسانية عمومًا. مساعدة الأسرة والشباب، والعمل على إيصال نتائج كل الجهود التي يقوم بها بيت العائلة بمختلف وسائل الإعلام وغيرها، إلى البيوت والتجمعات الشبابية، والمساعدة في تحقيق التربية السليمة والتعليم المثمر.

المحور الثاني: رصد قيم المجتمع الثقافية والعلمية عمومًا، وطرح ما يُسمى "مشاكل الاحتقان الطائفي" للبحث العلمي الموضوعي ونزع القناع الديني عن المشاكل التي لا علاقة لها بالدين

وهي غالبًا مشكلات سياسية وثقافية واقتصادية تلبس قناع الدين، نظرًا لأهميته في حياة المصريين والتركيز على ما له علاقة بالفكر الديني، ورصد جوانب الانحراف في الواقع وتحليل أسبابها.

المحور الثالث: ويتضمن بالإضافة للعمل على إنشاء فروع لـ "بيت العائلة المصرية" في مختلف محافظات مصر، التواصل مع الجهات المعنية من أجل تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشيء هذا الكيان، وتضامن "بيت العائلة المصرية" ومساندته التامة لكل نشاط تقوم به الجمعيات الأهلية والوطنية والأفراد من جهود لإعادة بناء الوطن، وتقدمه وازدهاره في جميع المجالات والحفاظ على النسيج الواحد للأمة المصرية.

والنظرة التحليلية لمحاور العمل المختلفة لبيت العائلة المصرية ولأهدافه ولرسالته توضح مجموعة من الأمور، أولها أن المسلمين والمسيحيين في مصر شعب واحد ينتمون إلى ثقافة واحدة، وعادات وتقاليد المجتمع المصري هي قواسم مشتركة بينهم جميعًا لا فرق فيها بين مسلم ومسيحي، فضلًا عن أن الجميع أمام القانون سواسية، فالجميع يتمتع بنفس الحقوق والواجبات.

وقد قام بيت العائلة بدور كبير في العمل على هذه المحاور المتعددة وكان من أهم القضايا التي كانت تستحق أن يوليها بيت العائلة اهتمامًا كبيرًا وتتسبب في إحداث حالة من الفرقة في بعض الأماكن، بين المسلمين وجيرانهم من المسيحيين في مصر، قضية بناء الكنائس دون الترخيص بها وفق أحكام القانون، وزواج المسلم من المسيحية، والزواج المبكر في بعض محافظات مصر، ومشكلات الثأر والصلح بين العائلات بصعيد مصر.

وكان من أهم المشكلات التي تثار فيما يتعلق بقضية المصالحات بين العائلات لفض النزاعات بينهم مثلما حدث في كثير من الحالات، السؤال التالي: هل تحل المصالحات العرفية محل القانون؟

١٦- الأنبا إرميا، مقال بجريدة "المصري اليوم"، بعنوان بيت العائلة المصرية، بتاريخ ١٢-١١-٢٠١٦م.

وكانت قضية بناء الكنائس دون ترخيص من الدولة من أكثر المشكلات التي تحدث حالة من الفرقة بين المواطنين، ولعل هذه القضية تتعلق بعادات وتقاليد المجتمعات في قرى صعيد مصر، وإلى أفراد ينتمون لجماعات متطرفة تسعى دائمًا إلى تأجيج الصراع وخلق حالة من الفرقة والخصام بين أبناء الوطن الواحد من خلال تحريض الناس ضد بناء هذه الكنائس غير المرخصة، وأن هذا ينذر بخطر زيادة أعداد المسيحيين على حساب المسلمين وخلق حالة من الهلع لدى البسطاء وغير المتعلمين واستدعاء أحداث تاريخية من الصراع كان الصليب يرفع شعارًا فيها، وأنهم قد ورثوا هذه البلاد ليس بها كل هذه الكنائس وعليهم واجب تسليمها للأجيال القادمة كما هي. كانت الكنائس القديمة وما زالت قائمة في مصر وتمارس فيها الطقوس والشعائر بحرية كاملة دون المساس بها أو المساس برواداها، وعلاقات المودة والأخوة هي العلاقات السائدة بين الناس. ويستطيع المرء أن يرى هذا العلاقات واضحة في تبادل الهدايا بين المسلمين والمسيحيين في المناسبات المختلفة كالأعياد ومواسم الحصاد. وكان لبيت العائلة دور كبير في رصد هذه المشاكل والوقوف على أسبابها ورفع تقارير عاجلة لأمانة بيت العائلة المصرية، والذى كان يقوم بدوره لاحتواء قضايا بناء الكنائس من خلال تنظيم زيارات لمواقع هذه الكنائس من قيادات دينية مسلمة ومسيحية لبعث رسائل طمأنينه لكلا الجانبين، وتنظيم الكثير من اللقاءات التي كانت تهدف إلى خلق حالة من الوعي لدى المواطن بمثل هذه القضايا وموقف الإسلام من قضية الحرية وضمان هذه الحرية للمسلم وغير المسلم. ولا شك أن للقانون قوة في تغيير السلوك والعادات، وقد أسهم تعديل أحكام قانون المرافق في شأن تنظيم أعمال بناء وترميم الكنائس وملحقاتها بعد مشاورات طويلة حول نص القانون بين الحكومة المصرية وممثلي الكنائس الثلاثة في مصر «الأرثوذكس- الكاثوليك- الإنجيليين»، الذي أقره البرلمان المصري في عام ٢٠١٦م، بدور كبير في القضاء على هذه المسألة

وانحسارها بشكل ملحوظ. ومن أهم بنود هذا القانون المكون من ثمان بنود مختلفة هو نقل ترخيص بناء الكنائس إلى المحافظ المختص: المحافظ الذي تقع في دائرة اختصاصه لأعمال محل الترخيص، التي ينظمها هذا القانون، وذلك في مادته الثالثة والتي حددت شروط التقدم للحصول على ترخيص ببناء كنيسة، من خلال تقدم الممثل القانوني للطائفة بطلب للمحافظ للحصول على شهادة بعدم وجود مانع، من القيام بأي من الأعمال المطلوب الترخيص لها، وإرفاق مستندات الملكية اللازمة لبناء طبيعة الأعمال وموقعها وحدودها خلال ٦٠ يومًا، ويبت المحافظ في هذا الطلب بعد التنسيق مع الجهات المعنية في مدة لا تتجاوز ٤ أشهر من تاريخ تقديمه، وإخطار مقدم الطلب بكتاب مسجل بعلم الوصول. ومن أهم بنود ما حددته المادة الثالثة والتي تنص على أنه في سائر الأحوال لا يجوز منع أو وقف ممارسة الشعائر والأنشطة الدينية في أي من المباني المشار إليها أو ملحقاتها لأي سبب، وذلك لحين الحصول على الترخيص.

وبخصوص قضية زواج المسلم من الكتابية كان هناك سؤال يُثار دائمًا: إذا كان الإسلام قد أباح للمسلم زواج الكتابية، فلماذا لا يجوز زواج الكتابي من المسلمة؟ وسبب إثارة هذا السؤال في السياق المصري يرجع إلى أمرين، الأمر الأول هو اختلاف الطوائف المسيحية وعدم اعترافها بمشروعية الطوائف الأخرى، حيث لا يسمح بالزواج إلا بين أبناء الطائفة الواحدة، الأمر الذي لا يتصور معه زواج مختلفي الدين. الأمر الثاني يرجع إلى العادات والتقاليد المصرية كما يرجع إلى الجهل والتعصب. وقد سئل الإمام الأكبر هذا السؤال أثناء زيارته لألمانيا عام ٢٠١٦م حيث وجه لفضيلته أحد أعضاء البرلمان الألماني السؤال التالي: تحدثت شيخ الأزهر عن زواج المسلم بغير المسلمة وهو أمر جيد، ولكن لماذا يمنع دينكم زواج المسلمة بغير المسلم؟

وكانت إجابة الإمام الطيب: الزواج في الإسلام ليس عقدًا مدنيًا كما هو الحال عندكم، بل هو رباط ديني يقوم على المودة بين طرفيه، والمسلم يتزوج من غير المسلمة كالمسيحية

مثلا: لأنه يؤمن بعيسى عليه السلام، فهو شرط لاكتمال إيمانه، كما أن ديننا يأمر المسلم بتمكين زوجته غير المسلمة من أداء شعائر دينها، وليس له منعها من الذهاب إلى كنيستها للعبادة، ويمنع الزوج من إهانة مقدساتها؛ لأنه يؤمن بها؛ ولذا فإن المودة غير مفقودة في زواج المسلم من غير المسلمة، بخلاف زواج المسلمة من غير المسلم، فهو لايؤمن برسولنا محمد، ودينه لا يأمره بتمكين زوجته المسلمة- إن تزوجها- من أداء شعائر الإسلام أو احترام مقدساتها؛ لأن الإسلام لاحق على المسيحية؛ ولذا فهو يؤذيها بعدم احترام دينها والتعرض لرسولها ومقدساتها، ولذا فإن المودة مفقودة في زواج المسلمة من غير المسلم؛ ولذا منعها الإسلام.. ثم يتحدى شيخ الأزهر الحضور مفحمًا قائلًا: إذا كان هناك معترض على كلامي، فأحب أن أسمعه فلم يعترض أحد[١٧].

وعلى الرغم من أن قضية زواج المسلم من الكتابية مسألة مبناها على الإباحة لا على الإيجاب أو الفرض، فالمسألة تضع حلًا لقضية اندماج المسلم مع غير المسلمين وإقامة علاقات مصاهرة وود وقرابة فإن القضية يمكن النظر لها أيضًا على أنها تأتي في إطار الاختلاف بين تشريعات الأديان المختلفة، فلا ينبغي لنا أن ننظر لتعاليم الدين المسيحي التي لا يقبلها المسلم، ثم نضع التصورات والأسئلة حول عدم توافقها مع ما نعتقده نحن أو مع ما جاء به ديننا من تعاليم، كما لا يجوز العكس أيضًا، وإلا لن يكون هناك معنى لقضية التنوع والاختلاف التي تحدثنا معها ولن يكون هناك معنى لقيم التسامح والتعايش السلمي.

نعم يجوز للمسلم الزواج من غير المسلمة وأن يتقدم لها طالبًا يدها للزواج، ويجوز لها أن لا تقبل هذا الزواج ويجوز لأسرتها رفض المتقدم لزواجها، دون إجبار أو إكراه، فالزواج عقد رضائي يقوم على رضاء الطرفين، والإيجاب والقبول شرط في إمضاء هذا العقد وشرط لصحته أمام القانون.

لم يقف دور بيت العائلة عند رصد المشكلات، بل كانت هناك نماذج ايجابية للتعايش والاندماج كان تستحق الرصد والمتابعة وتسليط الضوء عليها، مثل تبرع المسيحيين لبناء المساجد وتبرع المسلمين لبناء الكنائس، الأمر الذي يعكس قدرًا كبيرًا التسامح وروح المودة والتضامن والإخاء بين الجانبين.

وكان هناك الكثير من المبادرات الإيجابية التي تبناها بيت العائلة

المصرية لتغيير الصورة النمطية التي عادة ما تترسخ عن الآخر المختلف في الدين أو العقيدة عن المسيحيين، وبخاصة في ذهن العديد من الدعاة والقساوسة والتي تولتها وقامت على تنفيذها «لجنة الخطاب الدينى»، وهدفها: تجديد الخطاب الديني بما يناسب تحقيق أهداف «بيت العائلة المصرية» ورسالته وقيم المجتمع وتدريب الأئمة والقساوسة في مختلف محافظات الجُمهورية، فقد عقدت لقاءات شهرية أو ربع سنوية ليوم واحد أو عدة أيام، لترسيخ القيم في حياة الناس مثل: الرحمة، والمحبة، والتعاوُن، والمسؤولية، والانتماء إلى الوطن، والسماحة، والتفاني في العمل، وغيرها من القيم الأساسية التي تسهم في دعم اللحمة الوطنية. وقد نظمت اللجنة وبدعم من نيافة المطران «منير حنا»، رئيس الكنيسة الأسقفية في مصر، ١٢ لقاءً على مدار ثلاث سنوات للأئمة والقساوسة، كانت مدة اللقاء ثلاثة أيام بعُنوان: «معًا من أجل مصر»، حضرها قرابة ٧٠ من الأئمة والقساوسة في السنة الواحدة، وقد قُدمت فيها محاضرات وندوات ومناقشات، وتدريبات، وقوافل مشتركة لزيارة المساجد والكنائس والأديرة والمستشفيات والمدارس، وبعض مشروعات وطنية معًا، ولقاءات مع رئيسَي «بيت العائلة المصرية» والرُّموز الدينية، فكان لها الأثر الإيجابي في تفعيل القيم المشتركة وإعادة القيم المهجورة. كما كان يتم تنظيم العديد من الأنشطة الترفيهية بين الأئمة والقساوسة مثل لعب مباريات لكرة القديم وممارسة أنشطة رياضية أخري وتشكيل فرق رياضية مختلطة من المسلمين والمسيحيين، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تقوية أواصر المحبة والصداقة بين الأئمة والقساوسة. ويجرى الإعداد للقاءات وأنشطة أخرى مشتركة بين طلبة الكليات والمعاهد الأزهرية والكليات الإكليريكية، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة المختلفة التي تقوم بها اللجان المختلفة لبيت العائلة المصرية.

وكان هناك بعض الانتقادات التي توجه لبيت العائلة المصرية من وقت لآخر ومنها تصور البعض أن المصالحات

١٧- إجابة تاريخية لشيخ الأزهر لسؤال البرلمان الألماني: لماذا يمنع دينكم زواج المسلمة بغير المسلم. مُتاح على موقع "يوتيوب"، على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=jkCyHS6erOg

التي يقوم بها بيت العائلة بين العائلات في صعيد مصر أو بين المسلمين المسيحيين تحل محل القانون، ولم يكن ذلك حقيقيًا، فدور المصالحات كان يقتصر على احتواء الأزمات ومنع تفاقمها وحتى لا تتسع دائرة الخلافات، وبخاصة أن هذه الجلسات العرفيه والمصالحات لها تأثير كبير ومقبولة لدى قطاعات كبيرة من المواطنين في قرى مصر وذلك بعد تفعيل دور القانون وتوقيع العقوبات المناسبة على مرتكبي أية أعمال تخالف القانون، ولذا كان من بين التوصيات التي أكد عليها مؤتمر بيت العائلة في التاسع من شهر يناير لعام ٢٠١٨م الذي عقد في مصر بعنوان "معًا ضد الإرهاب"، وحضره العديد من قيادات الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي، حيث أكدوا على سيادة القانون والعدالة الناجزة، الأمر الذي يتطلب تعديلات عديدة من بينها قانون الأحكام العسكرية وقانون الإجراءات الجنائية واستحداث قانون لحماية المبلغين والشهود والمجني عليهم وقانون لمواجهة الجرائم المعلوماتية.

وبالرغم من بعض القصور الذي يواجه تجربة بيت العائلة المصرية، مثل ضعف الترويج الإعلامي لما يقوم به بيت العائلة من أنشطة وعدم توفر التمويل اللازم لكثير من الأنشطة، إلا أن الواقع يؤكد على نجاح التجربة على الأرض وفاعلية الأنشطة التي تقوم بها اللجان المختلفة، ووجود رغبة كبيرة في التوسع فيها ونقلها لدول أخرى، فبعد عرض لمبادرة بيت العائلة المصرية على الشباب دعا مشاركون في الملتقى الدولي الأول للشباب الذي شارك فيه ٤٠ شابًا وفتاة من ١٥ جنسية مختلفة «المسيحي - المسلم»، وعقد في الفترة من ١٨-٢٢ أغسطس لعام ٢٠١٦م بالتعاون بين الأزهر ومجلس الكنائس العالمي، إلى تأسيس «بيت عائلة» عالمي يجمع الشباب المسلم والمسيحي؛ وذلك لمواجهة التطرف والإرهاب، على غرار تجربة «بيت العائلة المصرية» التي تضم قيادات دينية إسلامية ومسيحية.

ويسعى بيت العائلة لترسيخ أسس التعاون والمشاركة بين بيت العائلة المصرية بكافة لجانه وفروعه مع الوزرات والهيئات والمؤسسات

المعنية بالدور التعليمي والتربوي والثقافي والإعلامي والاجتماعي، مثل وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والثقافة والإعلام.

وتنتظر تجربة بيت العائلة التعميم ونقلها لدول أخرى للاستفادة منها وتأسيس بيت عائلة دولي على غرار بيت العائلة المصرية.

خاتمة

ترتبط سنة التنوع في الإسلام بالعديد من القيم الدينية التي أكد عليها مثل قيم المساواة والعدل والحرية وحق الإنسان في اختيار العقيدة التي تناسبه، وأن الجهاد في الإسلام إنما شرع للدفاع عن هذه الحرية وضمانها للمسلم وغير المسلم. وترتبط سنة التنوع في الإسلام بمبدأ المواطنة كمبدأ أرساه النبي صلى عليه وسلم في صحيفة المدينة والتي كانت أول دستور ينظم علاقة المسلمين بغيرهم وقد طبقه النبي صلى اللّه عليه وسلم حين هاجر إلى المدينة.

وبالرغم من أن تطبيق النبي صلى اللّه عليه وسلم لهذا المبدأ، وأن هذا المبدأ كان هو المبدأ المثالي لإدارة التنوع، إلا أنه لا توجد آية قرآنية تؤكد على الالتزام بهذا المبدأ في كل الأزمان والبيئات لتظل مسألة إدارة التنوع مسألة قابلة للاجتهاد للبحث عن أفضل الأساليب لتحقيق الفهم المتبادل والعيش المشترك ولما فيه صالح الإنسان في كل زمان مكان.

وقد أكد هذا البحث على أن هناك فارقًا كبيرًا بين التنوع كسنة من سنن اللّه الكونية وبين فسلفة التعددية الدينية لما تثيره من أشكالات، لا تتسق مع الخصوصيات العقدية وتفرض على المخالف الإعتقاد بصحة العقيدة التي يؤمن بها من يخالفه، ويشترك الإسلام مع المسيحية في التأكيد على مبدأ الحرية الدينية والتأكيد على قيمة المحبة والعيش في سلام مع المخالفين.

تؤكد تجربة بيت العائلة في مصر على وعي المؤسسات الوطنية للدولة وإدراكها للأسباب التي قد تؤدي إلى خلق صراعات طائفية بين المسلمين وأخوانهم المسيحيين على أهمية العمل للحفاظ على الوحدة الوطنية، وعلى رأس هذه المؤسسات الأزهر الشريف والكنيسة المصرية.

إن تجربة بيت العائلة المصرية تجربة فريدة، تؤكد على خصوصية العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وتمثل واحدة من أقوى الأدوات لإدارة التنوع على أرض مصر، وبرغم نجاح هذه المبادرة التي تعكس حالة التفاعل الدائم والبناء بين أبناء الوطن الواحد ورغبة الجميع المشتركة في الحفاظ على نسيج الوطن من التمزق، والعمل جميعًا على الحفاظ على أواصر الإخوة والصداقة وبث روح المحبة بين الجميع، إلا أن هناك بعض المعوقات التي يجب العمل على تداركها والتغلب عليها.

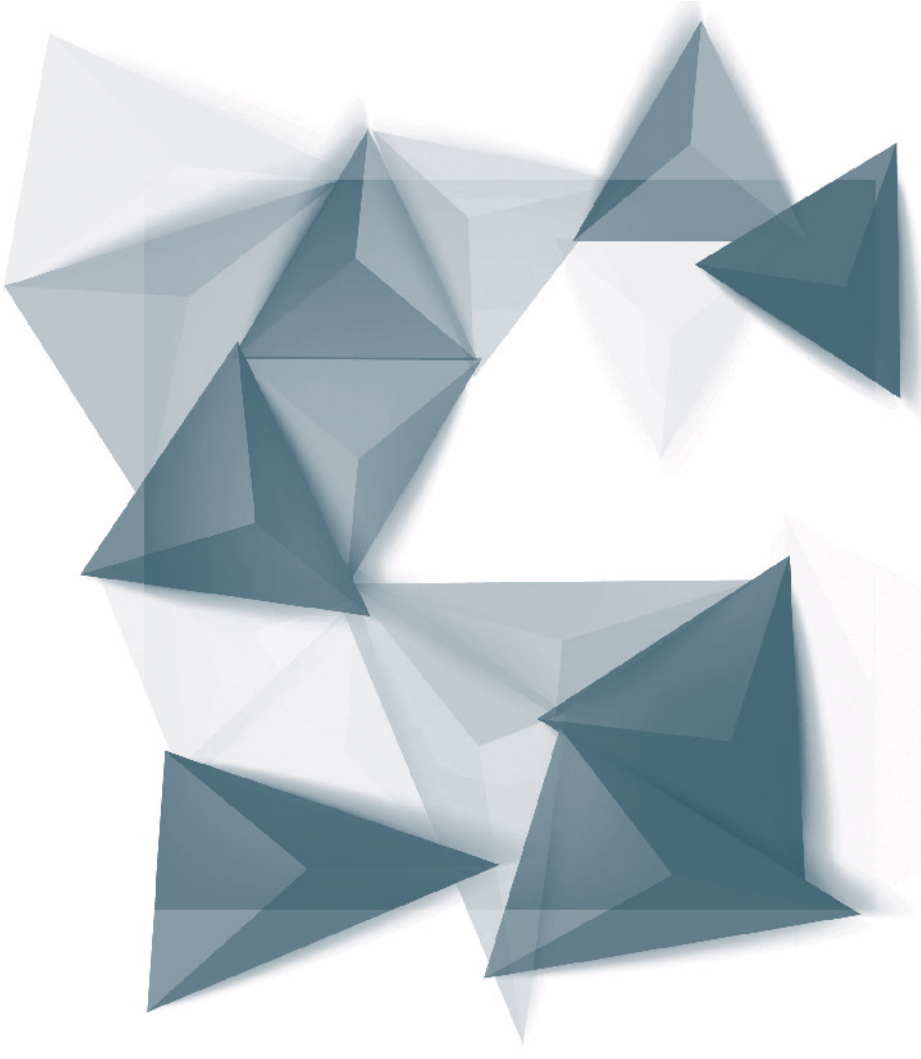

قائمة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- السنة النبوية.

٣- الكتاب المقدس.

٤- السيرة النبوية لابن هشام ط ٤ (بيروت، دار النفائس ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م).

٥- ابن خلدون عبد الرحمن المغربي، مقدمة بن خلدون لكتاب العبر وديوان المبتدا والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، (القاهرة: دار بن خلدون، بدون تاريخ).

٦- طه، أنيس مالك، التعددية الدينية رؤية إسلامية، من ط أولى ١ (منشورات الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، كوالا لامبور، ٢٠٠٥).

٧- عبادة، محمد أنيس، من كنوز القرآن الكريم (القاهرة: سلسلة دراسات في الإسلام يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، العدد ١٥٨، ١٩٧٤م).

٨- عبده، محمد، الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده، تحقيق د. محمد عمارة، ط ٢ خاصة بمكتبة الأسرة (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩).

٩- الطعيمات، هاني سليمان، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ط ١ (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م).

١٠- زقزوق، محمود حمدي، "التنوع سنة الحياة"، بحث ألقي بالمؤتمر الذي عقده الأزهر الشريف ومجلس الحكماء بعنوان (الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل) (القاهرة: ٢٨ فبراير-١ مارس ٢٠١٨).

١١- الدريني، محمد فتحي، خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم ط ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م).

١٢- الشعيبى، أحمد قائد، وثيقة المدينة (قطر: كتاب الأمة، العدد ١١٠، السنة الخامسة والعشرون ذو القعدة ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م).

١٣- إمام، محمد كمال، "المواطنة والأزهر قراءة في الحالة المصرية"، بحث ألقي بالمؤتمر الذي عقده الأزهر الشريف ومجلس الحكماء (٢٨ فبراير-١ مارس ٢٠١٨م)، بعنوان (الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل)، (القاهرة: ٢٨ فبراير-١ مارس ٢٠١٨م).

١٤- إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك البيان الختامى الذي ألقاه فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب في ختام المؤتمر "الحرية والمواطنة..التنوع والتكامل" المنعقد بالقاهرة يومي ١-٢ جمادي الأخرة ١٤٣٨ هـ ٢٨ فبراير-١ مارس ٢٠١٧م.

١٥- اللائحة التأسيسية لـ" بيت العائلة المصرية"، وقرار رئيس مجلس

وزراء جمهورية مصر العربية رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠١١ بالنظام الأساسي لبيت العائلة المصرية.

١٦- الأنبا إرميا، مقال بجريدة "المصري اليوم" بعنوان بيت العائلة المصرية، ١٢-١١-٢٠١٦م.

١٧- إجابة تاريخية لشيخ الأزهر لسؤال البرلمان الألماني: لماذا يمنع دينكم زواج المسلمة بغير المسلم. مُتاح على موقع "يوتيوب"، على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=jkCyHS6erOg

18- Douglas Pratt, 'Pluralism and Interreligious Engagement: The Contexts of Dialogue'. In David Thomas with Clare Amos, eds., A Faithful Presence, essays for Kenneth Cragg, London: Melisende Press, 418-402 ,2003. See also: Douglas Pratt, 'Contextual Paradigms for Interfaith Relations'. Current Dialogue, No 42, December 9-3 ,2003.

٨ إدارة التعددية الدينية في مصر (تاريخها وتحليل تجاربها)

هاني ضوة [١]

[١] نائب المستشار الإعلامي لمفتي مصر، عضو اللجنة التنفيذية لمنصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة في العالم العربي، زميل مركز الحوار العالمي (كايسيد).

مقدمة

إن المجتمع المصري ذو تجربة تاريخية فريدة في التعددية الدينية والإثنية والعيش المشترك بين جناحي مصر، من المسلمين والمسيحيين، فأهلُها على مدار تاريخهم، لم يعرفوا أيًا من مظاهر النزاع الطائفي إلا فيما ندر من الحالات لأسباب في الغالب غير عقدية، حيث لم تؤدي خبرة التعايش بين المصريين المختلفين في المعتقد الديني إلى مشكلات كبرى ظلت عالقة بالذهنية الجمعية المتوارثة للشعب المصري، لكن ذلك لم يمنع من وجود خلافات بين الحين والآخر تظهر ثم تخبو[٢]. ومنذ دخول الإسلام إلى مصر كان لوثيقة الأمان التي كتبها عمرو بن العاص لمسيحيي مصر دور

٢- سامح فوزي، سمير مرقص، إدارة التعددية الدينية: الأقباط في مصر نموذجًا، (بيروت: مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠١٢م)، ص ١.

كبير في حماية الحقوق- أقصد هنا الفرق الدينية المصرية- عملًا بنصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة التي أشارت إلى هذا المعنى في قوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)** الآية ١٣ من سورة الحجرات.

وعملًا بوصية النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم التي أخرجها الإمام مسلم في صحيحه من طريقين: حديث أبي ذر الغفاري رضي اللّه عنه، قال: قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلم: **"إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذْكَرُ فِيهَا الْقِيرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا خَيْرًا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ فِي مَوْضِعِ لَبِنَةٍ فَاخْرُجْ مِنْهَا"**[٣]. وكذلك قول النبي صلى اللّه عليه وآله وسلم: **"إِذَا افْتَتَحْتُمْ مِصْرًا فَاسْتَوْصُوا بِالْقِبْطِ خَيْرًا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا"**[٤]. قَالَ الزُّهْرِيُّ: **"فَالرَّحِمُ أَنَّ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ مِنْهُمْ"**.

وقد عملت الدولة المصرية الحديثة في دساتيرها على استحضار التعددية وقبول الآخر وترسيخ مبدأ المواطنة، فقد ظهر مصطلح «المواطنة» بشكل واضح في الحياة الدستورية المصرية لأول مرة، على إثر التعديلات التي أدخلت سنة ٢٠٠٧م على الدستور المصري لعام ١٩٧١م، والتي جعلت المواطنة أساسًا للنظام السياسي، وكان نصها: "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة"، وصولًا إلى تعديل الدستور الحالي الذي تم تعديله عام ٢٠١٤م، الذي ينص في مادته الأولى على أن: «جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون».

لكن شهدت بعض الفترات التاريخية فجوة في قضية إدارة التعددية الدينية وترسيخ قيم المواطنة ومن الأمثلة على ذلك: أحداث الزاوية الحمراء عام ١٩٨١م في فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١م)، ولعل آخره فترة حكم تنظيم جماعة الإخوان لمصر، وهي

الفترة التي شهدت تراجعًا كبيرًا في تحقيق مبادئ العيش المشترك لكون تيارات الإسلام السياسي تبنت ولا تزال مواقف رجعية تُمثل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق مبدأ المواطنة وتعزيز العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين في مصر، فقد صرح مصطفى مشهور مرشد جماعة الإخوان الأسبق بأن "تطبيق الشريعة يعني استبعاد المسيحيين من القوات المسلحة لأنهم ينتمون إلى غير عقيدة الإسلام. وأضاف: "عندما نقيم الدولة الإسلامية فإن الجيش هو أحد دعامات الدفاع عنها. ويجب أن يكون جنود هذا الجيش منتمين إلى ذات العقيدة، حتى يمكن التأكد من أنهم سيتخذون الموقف الصحيح ضد كل من يحاول الاعتداء على الدولة الإسلامية". وقال: "إذا انضم غير المسلمين إلى الجيش وهاجمنا بلد مسيحي، فمن المحتمل أن يغير هؤلاء ولاءهم ويصبحوا عملاء للعدو". ثم قال أيضًا: "ولهذا فإن الجزية هي ضريبة يدفعها المسيحيون نظير دفاع المسلمين عنهم، إننا لن نمنع الأقباط من دخول انتخابات مجلس الشعب- مثلًا- لكن المناصب الرئيسية في الجيش يجب أن يشغلها المسلمون لأننا بلد إسلامي يدافع عن الإسلام ويحميه"[٥].

ومثلت تلك الفترة تحديًا كبيرًا أمام المجتمع المصري ومؤسساته الدينية والثقافية، وكذلك بيت العائلة المصرية (موضوع الدراسة)، خاصة وأن جماعة الإخوان وجماعات الإسلام السياسي عمومًا، ترفض فكرة المساواة بين المسلم وغير المسلم في كثير من الأحيان، بل وسمحت حينها الجماعة بأن تسود خطابات الكراهية والتحريض من قبل بعض المرجعيات السلفية ضد المسيحيين في مصر مثل تحريم تهنئة المسيحيين بأعيادهم، وخرجت

٣- رواه الحاكم في "المستدرك" (٤٠٣٢) عن كَعْب بْن مَالِك مرفوعًا، وصححه على شرط الشَيخَينَ، ووافقه الذهبي.

٤- رواه مسلم حديث رقم (٢٥٤٣) عن أبي ذر الغفاري رضي اللّه عنه مرفوعًا.

٥- تصريحات المرشد مشهور صدمت المجتمع المصري. مصر: الأقباط بين الحكومة والإخوان. متاح على الرابط 1888608/http://www.alhayat.com/article

الفتاوى السلفية التي تحرم حتى على سائقي وسائل النقل العمومية توصيل القساوسة والأقباط للكنائس[1]، وخلال عام حكم الإخوان وقع بعض الاعتداءات على الكنائس، بل وقع أول اعتداء على الكاتدرائية المرقسية بالعباسية[2]، حيث المقر البابوي أثناء جنازة بعض ضحايا الحادث الطائفي الذي وقع بمنطقة الخصوص في القليوبية، وبالطبع كانت هناك اعتداءات على الكنائس قبل تلك الفترة، لكن هذه الظاهرة اتسعت في فترة حكم الإخوان وبعد الإطاحة بهم.

من هنا أظهرت العوامل السابقة إشكاليات وتساؤلات حول جدوى جهود مؤسسة "بيت العائلة المصرية" في إدارة التعددية الدينية في المجتمع المصري ونبذ خطاب الكراهية وتعزيز العيش المشترك ومدى فعاليته وكيفية تطوير أدائه.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة منهجية تجمع بين تحليل الوثيقة التأسيسية لبيت العائلة، وتحليل هيكلها وميزانيتها وأنشطتها بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة عن التعددية الدينية في مصر بمنهجية تحليلية تاريخية.

تبدأ الدراسة بتناول مفهوم التعددية الدينية، وتعرض نماذج تاريخية منها في مصر، بداية من الفتح الإسلامي، مرورًا بالتاريخ الحديث وفترة الاحتلال البريطاني وصولًا إلى الفترة ما بين ١٩٥٢م حتى ٢٠١٠م. ثم تناقش الدراسة التعددية الدينية والتوافق الوطني، وبيت العائلة المصرية نموذجًا، فتعرف به ككيان وتعرض لمفهوم التعددية عند بيت العائلة المصرية وتتبعه منذ أن كان فكرة إلى أن تشكل واقعًا، فتتناول هيكله الإداري وميزانيته والخطوات والإجراءات التي قام بها "بيت العائلة" لتنفيذ أهدافه: هل نجحت مجهوداته في تحقيق التعددية في مصر؟ هل كان له دور حقيقي وفعال أم أنه لا يحرك ساكنًا؟ ثم يتبع ذلك بخاتمة.

تحديد المفاهيم: ماذا نقصد بالتعددية الدينية؟

من الصعب حصر مفهوم التعددية الدينية في تعريف

واحد، ولكن أغلب التعريفات التي تناولت فكرة التعددية اتفقت على مبادئ مشتركة تبين المقصد من مفهوم التعددية، والتي تتضمن باختصار الإقرار بمبدأ أن لا أحد يستطيع نفي الآخر، كما يقر بمبدأ المساواة في ظل سيادة القانون، كما يلتزم أيضًا بمبدأ حرية التفكير والتنظيم واعتماد الحوار واجتناب الإكراه[٨].

ويرى بعض الكتاب والمفكرين المعاصرين أنه قبل القرن التاسع عشر لم يكن هناك علاقة كبيرة بين الأديان، خاصة وأن الأديان الكبرى في العالم لم تكن تتواصل أو تتفاهم فيما بينها، لكن مع قدوم القرن العشرين وانفتاح العالم على بعضه، أصبح التواصل والتقارب والتلاقي بين أتباع الأديان ضرورة حتمية خاصة بين أتباع الديانات السماوية الأكثر انتشارًا في العالم (الإسلام والمسيحية واليهودية)، وبالتالي ظهور فكرة التعددية.

تُعد مسألة التعددية الدينية من القضايا التي دار حولها نقاش طويل وشغلت الدارسين في الفكر الشرقي والفكر الغربي على حد سواء، وإن كنا نعدها من قبيل القضايا التي يمكن دراستها تحت مسمى علم الكلام المعاصر، وعليه فإن الاعتراف بالتعددية الدينية وتطبيقّ ما يترتب عليها يعدّ الأداة ذات اليد الطولى بالخروج بالوطن- أيًا كان- من دائرة الصراعات والخلافات والعنف الذي يجتاح العالم الآن بصور شتى وألوان مختلفة قوامها الأساسي الاستناد إلى الصراع المذهبي والنزاع الديني. ومن ثم فإن المتأمل للواقع المعيش في عالمنا المترامي يجد أننا لا نلمس موقفًا واحدًا تجاه التعددية الدينية بل تعددًا في المواقف، فهناك من يرفضها رفضًا قاطعًا بدعوى أنها تمثل قضاء على الدين، وهناك منّ

٦- الإخوان والأقباط دماء على الصليب، صحيفة الوطن / متاح على الرابط https://www.elwatannews.com/news/1735553/details

٧- الإخوان والأقباط دماء على الصليب، صحيفة الوطن / متاح على الرابط https://www.elwatannews.com/news/1735553/details

٨- عبد الله أحمد اليوسف، مفهوم التعددية في الفكر الإسلامي المعاصر، متاح على الرابط https://annabaa.org/ta'adudiya.htm/nbahome/nba74

ينظر إليها على أنها سبب فعال في معالجة الاحتقانات بين متعددي الأديان أو العرق أو الجنس أو غيرها، وفي إقرار حقوق الآخر أيًا كان. وهناك فئة أخيرة-وهم قلة- جعلوا من التعددية أداة للتسلق على المبادئ الدينية والعمل على الانحلال منها[9].

ولعل التوترات الدينية التي ازدادت خلال العقود الأخيرة وخاصة خلال عام حكم جماعة الإخوان في مصر كان لها بالغ الأثر في حدوث اضطراب هدد النسيج الوطني المصري كما سبقت الإشارة لذلك، وهو ما أدى إلى تصاعد خطاب الكراهية والتحريض بين المتعصبين والمتطرفين من الجانبين، تمثل في بعض الأحيان في صورة مواجهة مباشرة عنيفة بسبب سوء إدارة التعددية الدينية في تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر. تلك الحالة كانت مقلقة لأن كل إنسان يسعى إلى العيش بسلام ومحبة في مجتمعه، ولكن قد تزاحمه بعض المعوقات وبالخصوص التطرف الديني الذي يمحق كل ما يمكن أن يسمح بتعددية رحبة على منحى كلي، فكل تطرف ديني يؤجج نار الفتنة داخل العالم الأوحد، مما يولد سبل التنافر الطائفي والعقدي، وتبدأ معه حالات الاختزال الطائفي والمذهبي على أساس شخصي أو مللي هدفه ادعاء الحقيقة الذاتية المطلقة والنأي عن كل طائفة دينية تعانق بمفاهيمها سبلًا تحررية[10].

نماذج تاريخية عن التعددية الدينية في مصر

إن تاريخ التعددية الدينية في مصر ضارب في القدم منذ عهد الفراعنة، حيث كان يتم إعداد ولي العهد الملكي ثقافيًا إداريًا وعسكريًا من خلال إدارة متخصصة بالقصر الملكي تتولى تأهيله لتولي الحكم، وكان من أهم مواصفات الحاكم أن يكون مثقفًا، وأن لا يفرض رؤيته الدينية، بل ويقبل بالتعددية الدينية، خاصة أن الشعب المصري من أكثر الشعوب تدينًا[11]، لذلك كان لا بد للحاكم إحياء الشعائر الدينية لكل الآلهة لإرضاء المصريين جميعًا، وكانت محاولة الملك أخناتون أن يفرض الإله "آتون" كإله واحد للمصريين أحد أسباب ثورة الشعب المصري

عليه ضمن أسباب أخرى، فقد رفض المصريون ذلك ولم يقبلوا به.

ولكن تكتفي هذه الورقة بإلقاء الضوء على بعض النماذج التاريخية منذ الفتح الإسلامي لمصر والعصر الحديث لطبيعة المؤسسة موضع الدراسة، وهي مؤسسة بيت العائلة المصرية.

أولًا: الفتح الإسلامي لمصر

كانت فترة الفتح الإسلامي لمصر بمثابة اختبار قوي لرسوخ قيمة التعددية في المجتمع المصري، بعد فترة من اضطهاد الرومان للمسيحيين المصريين وقتلهم والتضييق عليهم وهدم كنائسهم وأديرتهم[١٢]، فقد بدأت المسيحية في الانتشار والتغلغل داخل المجتمع المصري منذ عهد الإمبراطور الروماني نيرون، وذلك على يد القديس مرقس، لكن المصريين المسيحيين- وهم أقلية في مجتمع الدولة الرومانية الكبير- كانوا يُعَامَلون بقسوة شديدة من قِبَل الرومان المخالفين لهم في العقيدة، شأنهم في ذلك شأن بقية المسيحيين في الأقاليم الأخرى عام ٦٤م.

ولكن أعظم ابتلاء وأشدَّ تنكيل نزل بمسيحيي مصر كان على يد الإمبراطور دقلديانوس الذي تولّى عرش الإمبراطورية الرومانية عام ٢٨٤م، فقد طالبَ المصريين أن يضعوه موضع الألوهية؛ ليضمن حياته واستمرارية ملكه، بَيْد أن مسيحيي مصر قاوموه مقاومة كبيرة، فاضطهدهم وعذَّبهم، وأمر بهدم جميع الكنائس وتسويتها بالأرض، وإعدام كل مَنْ يشارك في اجتماعات دينية، ومصادرة كل أملاك المسيحيين وكنائسهم، مع الحرمان من

٩- د. محمود كيشانة، التعددية الدينية في الإسلام قراءة في صحيفة المدينة- ملف بحثي التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة، (مؤمنون بلا حدود).

١٠- حازم الطاوابي، التعدد والإرهاب (الأزمة بين الاحتكار والتعميم)، دار الحكمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١، ص ١٤.

١١- The Most Religious Countries, Ranked by Perception, U.S news, available at https://www.usnews.com/news/best-countries/articles/-10most-religious-countries-ranked-by-perception

١٢- حاتم الطحاوي، الدين والمجتمع والدولة في العصور المسيحية القديمة والوسطى، مجلة التفاهم، متاح على الرابط https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-pdf.05/pdf/017/2007/tafahom/ar

كافَّة الحقوق الوطنية، والطرد من الوظائف الحكومية، وحرق كل الكتب المقدَّسة، هذا فضلًا عن القبض على الآلاف، والتنكيل والتعذيب حتى الموت[13].

وعندما ولِّي يوحنا النقيوسي أو "المقوقس" حاكمًا على مصر، وقبل أن يصل إلى الإسكندريَّة في سنة ٦٣١م، هرب البطريرك القبطي البابا بنيامين الأوَّل، توقُّعًا لِما سيحلُّ به وبطائفته. كان هذا القرار نذيرًا أزعج المصريين وأفزع رجالُ الدين منهم، وبخاصَّة أنَّهُ كان لِهذا البطريرك مكانةً مُحببة بين الأهالي. ولجأ المُقوقس إلى البطش والتعذيب، وقاسى المصريّون جميع أنواع الشدائد فيما سُمي «بالاضطهاد الأعظم» الذي استمرَّ عشر سنوات، ممَّا كان لهُ أثرٌ في سُهولة فتح المُسلمين لِمصر حيثُ وقف السُكَّان، بشكل عام، على الحياد في الصراع الإسلامي- الروماني في مصر، بل إن كثيرًا من الأقباط رحب بالمسلمين كمحررين من اضطهاد الرومان[14]

ولما جاء الفتح الإسلامي لمصر أعطى قدرًا معقولًا من الحرية للمسيحيين الأقباط في ممارسة شعائرهم الدينية، شريطة أن يلتزموا بشروط الفتح، فقد أمَّن لهم الفاتحون هذه الحرية، بدءًا من حرية الاعتقاد والدخول في الدين الجديد، مع توضيح لما على الذين سيدخلون في هذا الدين من حقوق وواجبات، فالذين سيدخلون في الدين ويؤمنون به عليهم أداء حق الزكاة، يؤدونه لبيت مال المسلمين، والذين لم يشاؤوا الدخول في الدين عليهم أداء الجزية دون إكراه أو قهر[15].

وكان أول ما فعله عمرو بن العاص بعد فتح مصر أن كتب صكًا بالأمان نشره في جميع أنحاء مصر، دعا فيه البابا بنيامين إلى العودة لكرسيه ويؤمنه على حياته، فظهر البابا وذهب إلى عمرو فاحتفى به ورده إلى مركزه عزيز الجانب موفور الكرامة، وبدأ في استرداد الأبرشيات التي أخذها الفُرس وعمَّر عددًا من الأديرة في وادي النطرون بعد خرابها على يد الفرس أيضًا، وكان البابا موصوفًا بحسن التصرف حتى أن عمرو بن العاص استهدى برأيه في شئون البلاد[16]، وهذا لا يعني عدم وجود رأي سلبي لبعض الأقباط

بخصوص عمرو بن العاص وصل لحد كرههم له، وهي وليدة العصر الحديث، بعد ما تزايدت حدة الاستقطاب الديني بين المسلمين والمسيحيين"[١٧].

وعن ذلك يقول أيضًا القس منسي يوحنا في كتابه تاريخ الكنيسة القبطية:

"وذكر المؤرخون (كما في المصدر) أنه بعد استتباب السلطان للعرب في مصر، وبينما كان الفاتح العربي يشتغل في تدبير مصالحه بالإسكندرية، سمع رهبان وادي النطرون وبرية شيهات، أن أمة جديدة ملكت البلاد، فسار منهم إلى عمرو سبعون ألفًا حفاة الأقدام، بثياب ممزقة، يحمل كل واحد منهم عكازًا. تقدموا إليه، وطلبوا منه أن يمنحهم حريتهم الدينية، ويأمر برجوع بطريركهم من منفاه، أجاب عمرو طلبهم، وأظهر ميله نحوهم فازداد هؤلاء ثقة به ومالوا إليه"[١٨].

ويقول القس منسى (خصوصًا لما رأوه يفتح لهم الصدور، ويبيح لهم إقامة الكنائس والمعابد، في وسط (منطقة) الفسطاط التي جعلها عاصمة الديار المصرية ومركز الإمارة، على حين أنه لم يكن للمسلمين معبد، فكانوا يصلون ويخطبون في الخلاء). ويستطرد منسى قائلًا: "أنه قَرَّب إليه الأقباط، وردّ إليهم جميع كنائسهم التي اغتصبها الرومان."[١٩]، وكتاب تاريخ الكنيسة القبطية للقس منسي يوحنا يحظى بقبول لدى الكنيسة والأقباط ويعد مرجعًا مهمًا ومعتمدًا في مجاله، وعلى رغم مرور نحو ٩٠ عامًا على صدور

١٣ – عمر الإسكندري، وأ. ج. سفيدج: تاريخ مصر إلى الفتح العثماني، ص ص١٣٥–١٣٧.

١٤ – بتلر، ألفرد: ترجمة وتحقيق: مُحمَّد فريد أبو حديد (١٩٩٠). فتح العرب لمصر (الطبعة الأولى). القاهرة– مصر: مكتبة مدبولي. ص ٢٠٩. انظر أيضا مادة /Copts Coptic Church في The Oxford Dictionary of Islam متاح على الرابط. http://www.oxfordislamicstudies.com/article/opr/e457/t125

١٥ – د. منير الدوماني: الطريق إلى مصر– الفتح الإسلامي لمصر رؤية جديدة.

١٦– كامل صالح نخلة، وفريد كامل: تاريخ الأمة القبطية.

١٧– الأسئلة المحرمة هل يكره الأقباط عمرو بن العاص، متاح على الرابط https://www.youm7.com/story/2/7/2017

١٨– القس منسى يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية [٢٧] (ص ٢٠٩، ٣٠٦).

١٩– المرجع السابق .

هذا الكتاب إلا أنه يُعد من المصادر الأساسية لتاريخ الكنيسة القبطية في مصر[٢٠].

حتى أنّ فقهاء وعلماء مصر قد أقروا للمسيحيين بحرية العبادة وبناء وترميم دور العبادة، فنصَّ عالِما الديار المصرية: الإمام المجتهد المحدث الفقيه أبو الحارث الليث بن سعد، والإمام المحدث قاضي مصر أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة، على أن كنائس مصر لم تُبْنَ إلا في الإسلام، وأشارا على والي مصر في زمن هارون الرشيد موسى بن عيسى بإعادة بناء الكنائس التي هدمها مَن كان قبله، وجعلا ذلك من عمارة البلاد، وكانا أعلم أَهل مصر في زمنهما بلا مدافعة. فروى أبو عمر الكندي: "أن مُوسَى بْن عيسى لمّا ولِّيَ مصر من قِبَل أمير المؤمنين هارون الرشيد أَذن للنصارى في بُنْيان الكنائس التي هدمها عَليّ بْن سُليمان لتعصبه الفردي ضدهم، فبُنيت كلّها بمشْوَرة الليث بْن سعد وعبد الله بْن لَهيعة، وقالا: هُوَ من عِمارة البلاد، واحتجَّا أن عامة الكنائس التي بمصر لم تُبْنَ إلَّا في الْإِسْلَام فِي زمَن الصحابة والتابعين. اهـ"[٢١]

وقال الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم: [وأوَّل كنيسة بُنيت بفسطاط مصر، كما حدثنا عبد الملك بن مسلمة، عن ابن لهيعة، عن بعض شيوخ أهل مصر، الكنيسة التي خلف القنطرة أيام مسلمة بن مخلّد، فأنكر ذلك الجند على مسلمة وقالوا له: أتقرّ لهم أن يبنوا الكنائس! حتى كاد أن يقع بينهم وبينه شرّ، فاحتجّ عليهم مسلمة يومئذ فقال: إنها ليست في قيروانكم، وإنما هي خارجة في أرضهم، فسكتوا عند ذلك] اهـ[٢٢].

ويذكر المؤرخون أنه قد بُنِيت في مصر عدة كنائس في القرن الأول الهجري، مثل كنيسة "مار مرقص" بالإسكندرية ما بين عامي (٣٩هـ) و(٦٥هـ)، وفي ولاية مسلمة بن مخلد على مصر بين عامي (٤٧هـ) و(٦٨هـ) بُنِيت أول كنيسة بالفسطاط في حارة الروم، كما سمح عبد العزيز بن مروان حين أنشأ مدينة "حلوان" ببناء كنيسة فيها، وسمح كذلك لبعض الأساقفة ببناء ديرين.

ويذكر العلامة المؤرخ المقريزي في خطط مصر المُسمَّى "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" أمثلة عديدة لكنائس أهل الكتاب، ثم يقول بعد ذلك: [وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدَثة في

الإسلام بلا خلاف] اهـ[٢٣].

ثانيًا: في التاريخ الحديث

يُشار دائمًا في المراجع التاريخية إلى عهد محمد علي باشا (الحكم ١٨٠٥-١٨٤٨م) أنه بداية تأسيس الدولة المصرية الحديثة، والتي تبلورت طيلة القرن التاسع عشر، وامتدت في ثنايا القرن العشرين. شارك الأقباط، أسوة بغيرهم من المصريين في مشروع الدولة الحديثة، وجني ثمار المشاركة فيه، بصدور قرار في عهد الوالي سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) بإسقاط الجزية عنهم، وإدخالهم الجيش المصري عام ١٨٥٥م. وفي أول تجربة سياسية انتخابية في التاريخ الحديث، وهي مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦م، دخل الأقباط عضوية المجلس بالانتخاب أسوة بالمسلمين، وذلك في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م)[٢٤].

وقد تمتع الأقباط في عصر محمد على باشا، منذ توليه حكم مصر سنة ١٨٠٥م، بسياسة التسامح وروح المساواة بين جميع المصريين رغم الاضطراب السياسي، حيث كَانت خزينة الدولة خاوية من المال، فبدأ في اتباع مبدأ التسامح، فقضى على التفرقة بين القبطي والمسلم لأن كلاهما يستطيعان أن يقدما للبلاد أحسن الخدمات، فتلاشت في عهده الفروق بين الأقباط والمسلمين، فكانت سياسته تحقيق المساواة بين المسلمين والأقباط في الحقوق والواجبات. لذلك تبوأ الأقباط في عصره مراكز عليا فعُين أقباطًا مأمورين بمراكز، وهو بمثابة تعيين محافظين للمحافظات الآن. ومن أهم القرارات التي أصدرها محمد علي باشا لتطبيق مواطنة متساوية مع المسلمين ما يلي:

١. ألغى "محمد علي" إجبار الأقباط على ارتداء أزياء معينة التي كانت مفروضة على الأقباط من قبل السلطنة

٢٠- انظر سيرة القس منسى يوحنا على الرابط https://www.christian-dogma.com/t1686854.

٢١- أبو عمرو الكندي، "الولاة والقضاة" ص ١٠٠، ط. دار الكتب العلمية.

٢٢- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم في "فتوح مصر والمغرب" (ص ١٥٩، ط. مكتبة الثقافة الدينية).

٢٣ - المقريزي، "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" (٤/ ٣٧٤، ط. دار الكتب العلمية).

٢٤- د. وليم سليمان قلادة وآخرون، المواطنة تاريخيا، دستوريًا فقهيًا، القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٨م، ص ص ٥٤-٥٥.

العثمانية، فخلع الأقباط الزي الأزرق والأسود الذي كان مفروضًا عليهم بعد أن كانوا ممنوعين من ذلك وأصبحوا يلبسوا الكشمير الملون وغيره.

٢. السماح للأقباط بركوب البغال والخيول، ولا شك أن هذا كان مُمتعًا لهم أن يتمتعوا بالحرية وأن يركبوا ما شاءوا من البغال.

٣. السماح للأقباط بحرية بناء الكنائس وممارسة الطقوس الدينية، ولم يرفض أي طلب تقدم الأقباط به لبناء أو إصلاح أي كنيسة.

٤. كان محمد علي أول حاكم مسلم يمنح موظفي الدولة من الأقباط رتبة الباكوية عرفانًا بخدماتهم لمصر كما اتخذ له مستشارين من الأقباط.

٥. السماح للأقباط بحمل السلاح وذلك لأول مرة[٢٥].

ثالثًا: فترة الاحتلال البريطاني ومحاولة القضاء على التعددية

في أعقاب الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م، بدأ الاستعمار في محاولات القضاء على التعددية الدينية وتعزيز الإحساس بالاضطهاد في صفوف الأقباط باستغلال جور بعض الولاة المسلمين ضد الأقباط في فترات مختلفة في سياق سياسة "فرق تسد"، وعن ذلك يقول المستشار طارق البشري: "إن سياسية الاحتلال الإنجليزي لمصر تمثلت هذه السياسة في أن تعمل السلطة البريطانية- من خلال الحكومات المصرية التابعة لها- على أن تستبعد الكثير من القبط من وظائفهم بالتدريج، وأن تثير في العناصر الحاكمة من أتباعها المسلمين معايير العدالة الإنجليزية التي أشار إليها كرومر-المعتمد البريطاني- والإحساس بالفوارق الدينية، وحق الأغلبية في المناصب الرئيسية، مع تقدير أن هذه السياسة ستلتصق تلقائيًا بالحكومة المحلية المسلمة، وبهذا يتخلص الإنجليز من العنصر القبطي جزاء لما لم يبدوه من صداقة لهم"[٢٦]

ولكن المصريون انتبهوا لهذا الأمر وعقد الأقباط مؤتمرًا يوم ٦ مارس ١٩١١م، وهو أول مؤتمر ينعقد لمناقشة المشكلات القبطية، وتمخضت النقاشات التي دارت فيه عن طلب المساواة في الوظائف، ولكن من خلال التأكيد على مبدأ الكفاءة، واحترام حق الموظفين والطلاب الأقباط في الحصول

على عطلة أسبوعية يوم الأحد، وتمثيل جميع المصريين في المجالس النيابية دون تفرقة، وجعل الخزينة العامة مصدرًا للإنفاق على جميع المرافق المصرية دون تمييز. وقد ساد المؤتمر روح وطنية عامة، لم تدع إلى التفرقة بين مسيحي ومسلم، بل إلى الاندماج، والتوظيف حسب الكفاءة، والتعليم المشترك، وأهمية التمثيل النيابي دون اعتماد مبدأ تمثيل الأقلية. وما هي إلا أسابيع قليلة حتى عُقد مؤتمر إسلامي يؤيد مطالب المؤتمر القبطي، وأكد على أهمية الكفاءة في تولي الوظائف العامة، وحق الأقباط في الذهاب إلى أعمالهم يوم الأحد عقب أداء الصلاة، وأهمية انتخاب المرشح الكفء بصرف النظر عن هويته الدينية، وأهمية التمثيل العادل في البرلمان، وأكد المؤتمر على أن "المسلم والقبطي كلاهما ابن الأمة المصرية، وكلاهما له الحق الكامل في خدمتها، والاعتزاز بتلك الخدمة"، وذكر بأن تهاون الأغلبية في حقوق الأقلية هو من "أكبر العوامل على العبث بالتضامن الذي هو أساس الوجود القومي"[٢٧].

ورغم سياسة "فرق تسد" التي اتبعها الإنجليز، بُنيت الكنائس بدون قيود، ومارس الأقباط طقوسهم الدينية بحرية تامة، فتقلد الكثير منهم وظائف مرموقة في الدولة من وزير إلى رئيس وزراء، ففي الفترة من ١٩٠٨م حتى ١٩٥٣ وصل كل من بطرس باشا غالي ويوسف باشا وهبي إلى رئاسة الوزراء، ورئيس مجلس النواب ويصا واصف، وتولي وزارة الخارجية كل من واصف بطرس غالي، وكامل بطرس غالي، وصليب سامي وشغل فوزي المطيعي، وصليب سامي منصب وزير المواصلات.

٢٥- ألبير فهيم، محمد على باشا والأقباط، متاح على الرابط https://www.copts-united.com/Article.php?I=2344&A=217523

٢٦ - المستشار طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، القاهرة: دار الشروق، ط٢، ١٩٨٨، ص ١٠٨.

٢٧- سامح فوزي وسمير مرقص، إدارة التعددية الدينية- الأقباط في مصر نموذجًا، ٢٠١٢م.

أمـــا وزارة الماليـــة فقـــد تولاهـــا مكـــرم عبيـــد، وكامـــل صدقـــي، وصليب ســـامي. بل تولـــي قبطي فـــي تلـــك الفتـــرة وزارة الحربيـــة وهـــو صليب ســـامي[٢٨].

رابعًـــا: الأقبـــاط فـــي الفتـــرة مـــن ١٩٥٢م حتـــى ٢٠١٠

بعد ثورة ١٩٥٢م التي قادها جمال عبدالناصر وأتت به إلى السلطة، عاد المصريون مرة أخرى ليجتمعوا تحت مظلّة مشروع وطني. وفي حين حظّر جمال عبد الناصر جماعة الإخوان وقمعها، سعى إلى بناء الأمة العربية. ومع أن هذه الهوية الإقليمية الواسعة شملت المسيحيين والمسلمين، إلا أنها كانت تفتقر إلى "الهوية المصرية" المميزة التي ربطت بين أجزاء البلاد في عشرينيات القرن الماضي. إضافة إلى ذلك، وبينما لم تكن سياسة عبد الناصر الخارجية تُميِّز على أساس الدين، فإن نهجه الاقتصادي المحلي، الذي تضمّن عمليات إصلاح ومصادرة واسعة للأراضي إضافة إلى فرض قيود على حرية التعبير وتكوين الجمعيات السياسية، أدّى إلى طرد الكثير من المصريين الأثرياء، منهم العديد من الأقباط.

وفيما يتعلّق بالأقباط الذين لم يهاجروا، عرض عبد الناصر أن يوفّر لهم شكلًا من الحماية الموروثة التي عزّزت الاستقرار الاجتماعي في الوقت الذي كرّست فيه عدم المساواة السياسية. وقد عقد الزعيم المصري شراكة مع بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، كيرلس السادس، يتولّى ناصر بموجبها "ضمان.. أمن الجماعة" ومكانة البابا كيرلس باعتباره المتحدّث باسم الجماعة المحلية. وكان من نتائج هذا الاتفاق عملية تشييد الكنائس التي جُمّدت في السابق ولكن رخّص لها عبد الناصر. لكن هذا الاتفاق لم يسفر عن حصول وئام دائم بين الأديان. فبعد خسارة مصر المدمّرة لأراضيها في مواجهة إسرائيل في يونيو ١٩٦٧م، بحث الكثير من المصريين، من المسلمين والمسيحيين على حدّ سواء، عن أجوبة ووسائل لتحقيق النجاح في المستقبل داخل معتقداتهم. وهكذا، عندما انتهت فترة حكم عبد الناصر، ازدادت النزعة الطائفية.

تدهورت العلاقات بين النظام المصري والكنيسة في سبعينيات القرن الماضي خلال رئاسة الرئيس أنور السادات. فقد لجأ السادات، الذي انقضّ على بقايا حاشية عبد الناصر الاشتراكية، إلى تبنّي الإسلام والإسلاميين كثقل موازن

لليسار، واعتمد دستور العام ١٩٧١م مبادئ الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيس للتشريع، كما سمح الرئيس لقادة الإخوان بالخروج من السجن أو العودة من المنفى في الخارج. وبعد ما يقرب من عقدين من العمل السرّي، عاد التنظيم مرة أخرى إلى العمل بصورة علنية[٢٩].

وازدادت حوادث العنف الطائفي من منطقة الخانكة عام ١٩٧٢م، والزاوية الحمراء عام ١٩٨١م، وتوترت العلاقة بين الدولة والكنيسة وتعقدت الأزمة بين الرئيس السادات والبابا شنوده وانتهت بتحديد إقامة البابا شنوده بدير الأنبا بيشوي في وادي النطرون. وبعد مقتل السادات تولى مبارك الرئاسة في العام ١٩٨١م. حافظ حسني مبارك، بعد تولّيه، على السياسات الداخلية والخارجية العامة للسادات، وخفّف من مستوى القمع الذي كان قد أغضب المصريين ونفَّرهم. كما استفادت العلاقات بين النظام والكنيسة من بداية جديدة. أُطلِق سراح البابا شنوده من الإقامة الجبرية في العام ١٩٨٥م وفق تسوية مؤقّتة دعمَ الأنبا بموجبها مبارك سياسيًا في حين ميّز مبارك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية باعتبارها القناة الرئيسة للتعاطي مع مخاوف الأقباط. أدّى الاتفاق، الذي شكّل نوعًا من هيمنة جماعة المصالح الدينية، إلى توسيع سلطة البابا شنودة، وأتاح لمبارك مخاطبة الملايين من المسيحيين المصريين عبر وكيل واحد[٣٠].

ووقعت العديد من الحوادث الطائفية في عهد مبارك، ومن بينها ما جرى في قرية "الكشح" عام ٢٠٠٠م في محافظة سوهاج، وحوادث أخرى متفرقة في محافظتي قنا والجيزة عام ٢٠١٠م.

خامسًا: المواطنة في الجمهورية الجديدة

إن المواطنة في حقيقة الأمر ليست إلا تعبيرًا قانونيًا عن التفاعل السياسي والمجتمعي والإنساني بين الوطن والمواطن، وتتجلى المواطنة في أهم

٢٨- مدحت قلادة، الأقباط بين الماضي والحاضر والمستقبل، متاح على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122163&r=0

٢٩- جايسون براونلي، العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر، مركز كارنيجي، متاح على الرابط https://carnegie-mec.org/2013/11/14/ar-pub-53607

٣٠- المصدر السابق.

صورها في ثبات حالة الكرامة الوطنية والمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات دون تمييز من أي نوع كان. والجدير بالذكر أن ملامح النظرية المتكاملة للمواطنة ترتكز على أهمية وعي الإنسان المواطن بأنه مواطن أصيل في بلاده، وليس مجرد مقيم يخضع لنظام معين دون أن يشارك في صنع القرارات داخل هذا النظام.

وانطلاقًا مما سبق، سعت الدولة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م التي صححت مسار الحكم في مصر، إلى تعزيز وتكريس قيم المواطنة سياسيًا واجتماعيًا وتشريعيًا باتخاذها عدة تدابير مهمة وفعالة من أجل دعم المشاركة والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تفرقة أو تمييز، من أجل أن يكون هذا الأمر عاملًا من عوامل استقرار الدولة، فعملت على تعزيز العيش المشترك وقبول الآخر المختلف، وفي سبيل ذلك تم إصدار مجموعة من القوانين المنظمة لهذه الوحدة الوطنية داخل القطر المصري، مثل إصدار قانون لبناء الكنائس في مصر والذي كان قد توقف لمدة ١٥٠ سنة من أجل كفالة حق العبادة للجميع، مع التركيز على وجود الكنائس في التجمعات والمدن السكنية الجديدة، بالإضافة إلى إعادة ترميم الكنائس التي تم الاعتداء عليها إرهابيًا خلال فترة حكم جماعة الإخوان الإرهابية وعقبها.

الرئيس والإمام والبابا.. معًا على طريق وحدة المصريين

من جهة أخرى كان الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي حريصًا أشد الحرص على المشاركة في قداس عيد الميلاد المجيد منذ عام ٢٠١٥م في سابقة وإشارة واضحة إلى أن الجمهورية الجديدة لا تفرق بين مصري ومصري، وأن دعائمها تقوم على الوحدة والوئام والعيش المشترك.

كما وضع الرئيس عبدالفتاح السيسي حجر الأساس لكنيسة "ميلاد المسيح" التي تُعتبر أكبر كاتدرائية في الشرق الأوسط، جنبًا إلى جنب مع مسجد "الفتاح العليم" في العاصمة الإدارية المصرية الجديدة في يناير ٢٠١٩م، وألقى

فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف كلمته من داخل الكاتدرائية، وألقى قداسة البابا تواضروس الثاني بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية كلمته من داخل المسجد، وحملت كلماتهما معاني المحبة والتسامح والوحدة والإخاء في مشهد نادر الحدوث يجسد "الرباط" بين المصريين الذي أخبرنا عنه سيدنا محمد صلى اللّه عليه وآله وسلم عندما وصف أهل مصر فقال عنهم: "إنهم وأهلهم في رباط إلى يوم القيامة".

كما تربط مصر ودولة الفاتيكان علاقات جيدة ومتينة، ولا يخفى في هذا السياق أهمية مواقف البابا فرانسيس تجاه مصر، وفي جانب آخر تم تشكيل لجنة مختصة لإدراج مسار العائلة المقدسة على قائمة التراث غير المادي لليونسكو.

استمرارًا للمسيرة... دستور ٢٠١٤ ودعم المواطنة والتعددية

أما على مستوى الدستور المصري، فقد ضم العديد من الإشارات التي تدفع جميعها إلى تثبيت ركائز المواطنة والوحدة الوطنية في مصر، ولربما من أهم الأمثلة على ذلك الإبقاء في دستور عام ٢٠١٢م على المادة (٤٦) من دستور ١٩٧١م، وإضافة عبارة: "إقامة دور العبادة للأديان السماوية"، وحذف العبارة التمييزية: "بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" المتضمنة في المادة (٤٠) من دستور ١٩٧١م، كما تمت إضافة المادة (٣) التي تنص على أن مبادئ شرائع المصريين هي المصدر الرئيسي للتشريعات سواء تعلق الأمر بالأحوال الشخصية أو الشؤون الدينية، وأيضًا اختيار القيادات الروحية. كما نص دستور ٢٠١٤م بتعديلاته التي وضعتها لجنة الخمسين- وقد شرف الباحث بأنه كان ضمن اللجنة المعاونة لممثلي الأزهر الشريف بلجنة الخمسين لتعديل الدستور- على وضع ثلاثة ممثلين للكنائس المصرية بجانب ثلاثة ممثلين عن الأزهر الشريف، وفي هذا إشارة إلى أن السيادة للشعب وحده وأنه مصدر السلطات وأساس الوحدة الوطنية، وفي مادته (٥٣) نص ذات الدستور على نبذ أي تمييز بين المواطنين على

أساس الدين أو العقيدة، كما ضمن دستور ٢٠١٤ في مادته (٦٤)، حرية الاعتقاد المطلقة وممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة.

التوزيع الجغرافي للكنائس

أبرز تقرير لمجلس الوزراء المصري صدر بداية عام ٢٠٢٢م أن التوزيع الجغرافي للكنائس والمباني التي تم تقنين وتوفيق أوضاعها، والبالغ إجمالي عددها ٢١٦٢ كنيسة ومبنى، حيث شهد إنشاء وترميم الكنائس طفرة خلال الفترة من ٢٠١٤م حتى ٢٠٢٠م، بعدما انتهت التعقيدات الإدارية التي استمرت عقودًا، وصدرت عدة قرارات لتخصيص أراض لبناء الكنائس بالمدن الجديدة بناء على طلب من الطوائف المسيحية الثلاثة في مصر.

وتم إنشاء ٤٠ كنيسة وجار إنشاء ٣٤ كنيسة أخرى بالمدن الجديدة خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤م حتى ديسمبر ٢٠٢٠م، فضلًا عن إحلال وتجديد ٧٥ كنيسة تم تدميرها في أحداث العنف الإرهابية عام ٢٠١٣م.

ارتفاع مؤشر الاستقرار المجتمعي والمواطنة

بفضل جهود تعزيز قيم المواطنة التي حرصت عليها الدولة المصرية خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، شهدت مصر تحسنًا ملحوظًا في مؤشرات الاستقرار المجتمعي، وفق ما أعلنه المؤشر الخاص بالمواطنة الصادر عن US New، حيث تقدمت مصر ١٢ مركزًا لتأتي في المركز ٦٥ عام ٢٠٢٠م، مقارنة بالمركز ٦٩ عام ٢٠١٩م، والمركز ٧٥ عام ٢٠١٨م، والمركز ٧٧ عام ٢٠١٧م، وتقدمت مصر ١٤ مركزًا في مؤشر الأمن والسلامة المجتمعية ضمن مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، حيث جاءت في المركز الـ ١٠٠ عام ٢٠٢٠م، مقارنة بالمركز الـ ١١٤ عام ٢٠١٤م.

كما ارتفع تقييم مصر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بتقرير الحوكمة الصادر عن البنك الدولي، لتسجل ١٢,٩ نقطة عام ٢٠١٩م و١٢,٤ نقطة عام ٢٠١٨م، و٩,١ نقطة في عامي ٢٠١٧م و٢٠١٦م، و٨,٦ نقطة عام ٢٠١٥م، و٧,٦ نقطة عام ٢٠١٤م، و٧,١ نقطة عام ٢٠١٣م، و٧,٦ نقطة عام ٢٠١٢م، و٦,٦ نقطة عام ٢٠١١م.

تجربة بيت العائلة المصرية (نظرة نقدية)

أولًا: ماهيّة بيت العائلة:

"بيت العائلة المصرية" هو كيان مؤسسي أطلق فكرته فضيلة شيخ الأزهر أ.د. أحمد الطيب مع قداسة البابا شنوده الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، عام ٢٠١٠م، كهيئة وطنية مستقلة تحت مُسمى "بيت العائلة المصرية" تعمل على نشر ثقافة التعايش السلمي والمواطنة والمحبة في المجتمع المصري بالحضر والريف.

وتجدد طرح هذه الفكرة من قِبل فضيلة الإمام الأكبر أ.د. أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف بعد أحداث كنيسة القديسين بالإسكندرية في مطلع عام ٢٠١١م، وفي شهر أكتوبر عام ٢٠١١ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء عصام شرف رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠١١ بالنظام الأساسي لبيت العائلة، ليبدأ في تنفيذ أهدافه التي أنشئ من أجلها.

ويجمع بيت العائلة عددًا من الشخصيات الكبرى بالأزهر الشريف، والكنيسة، وشخصيات أخرى من خارج مؤسسة الأزهر، والكنيسة، كلهم متخصصون فى علوم الحضارة، والأديان، والتاريخ، والقانون، والشريعة، والتربية.

ثانيًا: مفهوم التعددية عند بيت العائلة المصرية:

من خلال الأهداف الذي أسس من أجلها "بيت العائلة المصرية"، يمكننا أن نستشف أن مفهوم التعددية عند "بيت العائلة" ينضوي تحت عدة أهداف يمكن تلخيصها في أن السعي إلى تحقيقها هو من أجل إرساء مبادئ التعددية في المجتمع المصري.

وتتمثل في:

١- العمل على الحفاظ على النسيج الوطني الواحد لأبناء «مِصر»، ومن أجل تحقيق هذا الهَدف، له الاتصال والتنسيق مع جميع الهيئات والوَزارات المعنية في مصر وتقديم مقترحاته وتوصياته إليها، وكذا عقد المؤتمرات واللقاءات في جميع محافظات «مِصر».

٢- تأكيد القيم العليا والقواسم المشتركة بين الأديان والثقافات والحضارات الإنسانية المتعددة.

٣- بلوَرة خطاب جديد ينبثق منه أسلوب من التربية الخُلقية والفكرية، بما يناسب حاجات الشباب والنشء، ويشجع على

الانخراط العقلي في ثقافة السلام ونبذ الكراهية والعنف.
٤- التعرُّف على الآخر، وإرساء أسس التعاون والتعايش بين مواطني البلد الواحد.
٥- رصد واقتراح الوسائل الوقائية للحفاظ على السلام المجتمعي.

وبالفعل انطلق العمل على تأسيس هذا الكيان المهم والفريد من نوعه في المنطقة العربية، وبعد عدة اجتماعات ونقاشات تم الاتفاق بين الأزهر الشريف والكنيسة القبطية على هذه الأهداف.

بيت العائلة من الفكرة إلى الواقع:
ظهرت فكرة "بيت العائلة المصرية" بعد واقعة «كنيسة سيدة النجاة بالعراق» في ٣١ أكتوبر عام ٢٠١٠م، ثم تجدد طرح الفكرة وتم تنفيذها بعد الاعتداء على «كنيسة القديسَين بالإسكندرية» في الدقائق الأولى من غُرَّة عام ٢٠١١م، واتضح آنذاك أن هناك تخطيطًا موجَّهًا إلى منطَقة «الشرق الأوسط» لإحداث فُرقة بين المسلمين والمَسيحيِّين فيها، يشتمل على نشر فكر إرهابي مؤدّاه «رفض الآخَر».

فجاءت المبادرة أثناء زيارة وفد «الأزهر» برئاسة الإمام الأكبر أ. د. «أحمد الطيب» إلى قداسة «البابا شنودة الثالث» في الثاني من يناير ٢٠١١م، لتقديم العزاء، فعرض فضيلته الفكرة على قداسته ولقيَت ترحيبًا منه، وبدأ التنفيذ العملي لتحقيقها.
حينها اقترح فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب - شيخ الأزهر الشريف- فكرة إنشاء كيان يجمع جهود الأزهر الشريف كأكبر مؤسسة دينية إسلامية والكنيسة القبطية لما لها من ثقل وتاريخ في المجتمع المصري، للعمل سويًا على تحقيق المواطنة وتعزيز العيش المشترك ونبذ الكراهية والعنف باسم الدين.
وقد حازت الفكرة على إعجاب قداسة البابا الراحل شنود الثالث بابا الإسكندرية، بطريرك الكرازة المَرقسية السابع عشَر بعد المئة، فوافق على الفكرة والمشاركة في تأسيس «بيت العائلة المصرية».
وربما كان هذا الإعجاب نتيجة رغبة البابا شنوده حينها في إيجاد صيغة اجتماعية دينية شبه رسمية تسهم في تخفيف التوتر الطائفي،

ومواجهته سعيًا للحد منه تمهيدًا لتجفيف منابعه إن أمكن، كما أن مكانة الأزهر والكنيسة كافية لتذليل أي عقبات أو تحديات قد يواجها مثل هذا الكيان.

الهيكل الإداري لبيت العائلة:

كأي مؤسسة تسعى إلى النجاح كان لا بد لكيان مؤسسي كبير مثل "بيت العائلة"، الذي يضم أكبر مؤسستين دينيتين في المنطقة العربية أن يكون له تشكيل إداري واضح ومنضبط، لذا تم إنشاء هيئة إدارية مشتركة باسم «بيت العائلة المصرية»، برئاسة فضيلة «شيخ الأزهر الشريف» و«بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية»، ومقرها الرئيس «مشيخة الأزهر بالقاهرة»- وحاليًّا يمثل «الأزهر» فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أ. د. «أحمد الطيب» شيخ الأزهر الشريف، ويمثل «الكنيسة القبطية الأرثوذكسية» قداسة «البابا تواضروس الثاني». كما تجمع الهيئة الإدارية كذلك ممثلي الطوائف المَسيحية المختلفة في «مِصر» وعددًا من الخبراء والمتخصصين طبقًا للمادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠١١ الصادر بتاريخ ١٢/ ١٠/ ٢٠١١م بالنظام الأساسي لبيت العائلة المصرية.

كما تم تعيِّن لـ«بيت العائلة المِصرية» أمين عام وأمين عام مسَاعد. ويتم التعيين بالاختيار من قبل شيخ الأزهر والبابا طبقًا للمادة الخامسة من قرار مجلس الوزراء المُشار إليه.

ويتولى إدارة "بيت العائلة المِصرية":

× مَجلس الأمناء: لا يقل عدد أعضائه عن ١١ ولا يزيد على ٢٧ عضوًا، ويتكون المجلس الحالي من ٢٧ عضوًا برئاسة الإمام الأكبر الشيخ أ.د. «أحمد الطيب» شيخ الأزهر الشريف وقداسة «البابا تواضروس الثاني» بابا الإسكندرية، ومن بين الأعضاء ٤ وزراء بصفتهم وهم وزراء الأوقاف والثقافة، والشباب والرياضة، والهجرة وشئون المصريين بالخارج، و٤ من علماء الدين الإسلامي، و٦ من رجال الدين المسيحي يمثلون الطوائف المسيحية في مصر، وباقي الأعضاء خبراء ومتخصصون يعملون بالأزهر أو الكنيسة أو مقربون منهما، طبقًا للقرار المشار إليه آنفًا، وقد طبقت

معايير القرار في الاختيار.
× ويعقد المجلس اجتماعات دورية، ويمكنه عقد اجتماعات طارئة حسبما تتطلب الأحوال، وهو الذي يضع السياسات العامة لـ«بيت العائلة المِصرية» ويُشرف على تنفيذها.
× المجلس التنفيذي: يرأسه الأمين العام، ويعاونه الأمين العام المساعد، ويختص بتنفيذ السياسة العامة، ويضم مقرري اللجان والمقررين المساعدين.
كما خصص بيت العائلة في تقسيمًامه الإداري لجان منبثقة عن المجلس التنفيذي منها: لجنة الشباب ولجنة التعليم ولجنة الخطاب الديني.
× «لجنة الخطاب الديني»، وهدفها: تجديد الخطاب الديني بما يناسب تحقيق أهداف «بيت العائلة المِصرية» ورسالته وقيم المجتمع.
تدريب الأئمة والقساوسة في مختلف محافظات الجُمهورية.
عقد لقاءات شهرية أو ربع سنوية ليوم واحد أو عدة أيام، لترسيخ القيم في حياة الناس مثل: الرحمة، والمحبة، والتعاوُن، والمسؤولية، والانتماء إلى الوطن، والسماحة، والتفاني في العمل.. إلخ.
وينظم بيت العائلة مؤتمرًا سنويًا، بمقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، لضبط الخطاب الديني الإسلامي والمسيحي، وإرساء قيم الرحمة والتسامح والمحبة والتركيز على القيم الإنسانية المشتركة.
والمتابع لنشاط لجنة الخطاب الديني ببيت العائلة المصرية يلاحظ تركيزها على إظهار لقاءات الأئمة والقساوسة معًا وإبرازه إعلاميًا، في استمرار لما درج عليه الإعلام في مصر، مع قلة المخرج الفعلي في مجال الهدف الأساسي المرجو من اللجنة، الذي تحمل اسمه وهو تجديد الخطاب الديني.

الميزانية

"ميزانية بيت العائلة" تقوم على التمويل الذاتي، لأن العمل في بيت العائلة تطوعي بلا أجر، أو مقابل عمل خيري، ويُساهم في التمويل الأزهر الشريف، والكنائس المصرية، كما تقبل التبرعات من جهات مدنية، وأهلية، وكذلك من الأفراد مع الحرص التام على عدم تأثير جهات التبرع على طبيعة عمل بيت العائلة، أو هيمنتها الفكرية، أو المذهبية، أو الثقافية، بينما يتنافى مع المبادئ، والأهداف، ونزاهة

وسائل تحقيق هذه الأهداف، وتودع الميزانية العامة في حساب بنكي للإنفاق منها، وتخضع الميزانية، والحساب للمراقبة، والمتابعة ضمانًا للنزاهة، والانضباط.

ولم تتوفر للباحث فرصة الاطلاع على الميزانية، إذ لم ينشر بيت العائلة المصرية ميزانيته، حتى يمكن تحليلها لرصد التبرعات الإسلامية والمسيحية، وما إذا كانت هناك تبرعات حكومية أو غير حكومية.

الخطوات والإجراءات التي قام بها "بيت العائلة" لتنفيذ أهدافه:

قام "بيت العائلة المصرية" منذ إنشائه وحتى الآن عبر لجانه المختلفة، بخطوات وإجراءات متنوعة في دعم إدارة التعددية والعيش المشترك بين أبناء الشعب المصري كافة، والتدخل لإطفاء أية بوادر لاشتعال أزمات من شأنها تهديد الاستقرار المجتمعي والسِلم الاجتماعي، ولذلك جاءت توسعات فروعه لتشمل ٢٠ محافظة مصرية، ويُجرى حاليًا، استكمال بقية الفروع لتشمل محافظات مصر كافة.

ويمكن تلخيص تلك المجهودات على سبيل المثال لا الحصر في:

× لجنة المصالحات: التي كان لها دور كبير في حفظ النسيج الوطني والحفاظ على العيش السلمي ووأد الفتن وتحقيق سلامة البناء المجتمعي، حيث تدخل لحل الكثير من النزاعات والأزمات ذات البعد الطائفي على مدار الأعوام الماضية، وإن عاب عليه اعتمادها العرف لا القانون في إجراء المصالحات.

× في أسيوط نجح بيت العائلة في إنهاء ٥٥ خصومة ثأرية، كما أنه يعقد عديدًا من الندوات في محافظات: "بورسعيد، والإسماعيلية، والقليوبية، والأقصر، والبحر الأحمر، والمنوفية"، حيث أقام بها عديدًا من الأنشطة الشبابية، والرياضية، والاجتماعية. ويعتمد بيت العائلة على تأثير القيادات الدينية الإسلامية والمسيحية على البيئات الريفية في الأقاليم إذ مازالت هذه القيادات تتمتع بقدر معقول من المصداقية والثقة في تلك الأوساط.

× تشكيل لجنة التوعية الدينية ولجنة المصالحات، لتبصير الناس بأمور دينهم ودنياهم ووأد الفرقة والخلاف في مختلف المحافظات، وقد أخذت هذه اللجان على عاتقها منذ بدء

عملها القضاء على عادة الثأر في ربوع الوطن خاصة في صعيد مصر، ونجحت في حل عدد من قضايا الثأر، كان أبرزها المشاركة في مبادرة "سوهاج خالية من الثأر"، وإتمام الصلح وإنهاء الخصومة الثأرية بين عدد كبير من العائلات في صعيد مصر.

× قامت لجنة التعليم بالاهتمام بفئة الشباب بقطاع التعليم قبل الجامعي، والأنشطة الثقافية لغرس القيم الإيجابية لديهم، وأهمية التنسيق بين لجنة التعليم والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية لتعزيز دور اللجنة الثقافي.

ويعتمد بيت العائلة على صلاته الجيدة مع أجهزة الدولة من وزارات ومحافظات وهيئات، وسماحها باستخدام مقارها والقدرات المادية والبشرية المتوفرة في تنفيذ الأنشطة المُشار إليها.

× قامت لجنة الخطاب الديني بإطلاق عدد من البرامج التوعوية لدعم الدولة في الحرب على الإرهاب، والرد على شبهات المتطرفين وتوعية المواطنين بقيمة الوطن والحذر من الفتن والشائعات.

× عقد عدد من البروتوكولات والاتفاقيات مع بعض الجامعات منها جامعة القاهرة وجامعة عين شمس، يشمل جميع المجالات والأنشطة المختلفة التعليمية وغيرها، وذلك لعقد عدد من الندوات والحديث مع الشباب، والتوعية من مخاطر الفكر المتطرف، بالإضافة إلى التأكيد على قوة ومتانة النسيج الوطني بين أبناء الشعب المصري.

والمنشور عن هذه البروتوكولات لا يتضمن تفصيلات تسمح بتحليلها بشكل دقيق وتفصيلي، وإن كان من المُلاحظ أن هذه البروتوكولات- من خلال الأخبار الصحفية الواردة عنها- تتسم بالعمومية ولا تشتمل على تصور استراتيجي أو خطط تنفيذية، كما أنه يغيب عنها آليات المتابعة والتقييم.

هل نجحت مجهودات بيت العائلة المصرية في تحقيق التعددية في مصر؟

كان من المهم عند كتابه هذه الورقة البحثية معرفة آراء بعض قيادات بيت العائلة المصرية من خلال تصريحاتهم الصحفية بعد أن حالت الظروف دون عقد مقابلات شخصية معهم، وكذلك مع الناشطين في

مجال الحوار بين أتباع الأديان في مصر، للوقوف على نتائج واضحة حول مجهودات بيت العائلة المصرية وأنشطتها، وما إذا استطاعت أن تحقق الأهداف المرجوة منها في تحقيق المواطنة والتعددية في مصر أم لا؟

دور حقيقي وفعال

لتكن البداية مع الأنبا إرميا، مُمثل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في بيت العائلة المصرية، الذي قال في لقاء صحفي مع موقع "انفراد" عن إنشاء بيت العائلة: "إن البابا شنوده الثالث نجح مع شيخ الأزهر في تأسيس هذه الهيئة وبذل مجهودًا كبيرًا جدًا في تأسيسها وسط ظروف الثورة وغيرها، وحاليًا نعمل على تأسيس الفروع".

وأكد الأنبا إرميا أن لبيت العائلة دورًا فعالًا وحقيقيًا، فمثلًا في لجنة الخطاب الديني علمَّنا الشيوخ والقساوسة كيف يتعاملون معًا، فأنا أتعامل مع الشيوخ لأني أسقف لكن أذكر أول لقاء بين الطرفين تم في المركز الثقافي القبطي، وحين وضعنا الطعام أمامهم جلس القساوسة في ناحية والشيوخ في ناحية أخرى، فطلبنا منهم الاندماج وبعدها بأيام نشأت بينهم صداقات عميقة وهو ما يسهم في حل المشكلات خاصة في القرى والأرياف. ولم يقدم الأنبا إرميا بيانات أو إحصاءات تؤكد ذلك.

كذلك يرى الأنبا بنيامين، مطران المنوفية، أن لبيت العائلة دور في خمسة مجالات، أهمها السلام الاجتماعي وحل المشكلات، وأشار إلى أن العلماء أصحاب الفضيلة والآباء الكهنة يتدخلون لحل المشكلات في القرى والريف بدلًا من الجلسات العرفية التي يقودها الأمن ويشعر فيها الناس بالظلم ولا يشعرون بالراحة في الكلام.

ويتابع: "ومن خلال بيت العائلة توصل الناس لاتفاق في مشاكل بقرى المنوفية، كذلك يلعب بيت العائلة دورًا أيضًا في مشكلات بناء دور العبادة، فيساهم المسلمون في بناء الكنيسة ويساهمون في مواد البناء، وكذلك يفعل المسيحيون، وفي الأعياد والمناسبات يصلي المسلمون ويحرسهم المسيحيون مثلما

حدث في ثورة ٢٥ يناير، والمجال الخامس هو الطوارئ والاحتفالات القومية والموسمية".

ومن جهة أخرى ثمة انتقادات لبيت العائلة نتناولها في هذا الجزء التالي:

<u>لا يحرك ساكنًا:</u>

على النقيض يرى البعض أن بيت العائلة المصرية لم يستطع الوفاء والقيام بالمهمة التي أنشئ من أجلها بشكل كامل، وأن بيت العائلة يواجه عددًا من التحديات، وتبدأ على المستوى البنيوي حيث لا توجد إستراتيجية محددة وواضحة المعالم، ويبدو ذلك جليًا من خلال أزمتين أساسيتين، أولهما: الانفصال شبه التام بين أنشطة اللجان التنفيذية بعضها بعضًا، وتراجع درجة التنسيق بينها، والتباين في درجة الاهتمام بكل منها، وثانيهما: ترتبط بالانفصال بين المركز والفروع، لا سيما مع عدم وجود إستراتيجية للعمل خاصة بالفروع أو خطة عمل حسب احتياجات كل محافظة. ويلاحظ الباحث أن نشاط لجان بيت العائلة موسمي في غالبه، إذ يرتبط بتبادل التهاني في الأعياد، كما أن العمل التطوعي بلجان بيت العائلة، وغياب الكوادر التنفيذية ذات الكفاءة يؤثر على نوعية النشاطات والتنسيق بينها خصوصًا في المحافظات بعيدًا عن العاصمة.

وفي ذلك الإطار يشير آخرون إلى أن قضايا النزاع والمصالحات لا تحظى بأهمية كبيرة، فمن ضمن ثماني لجان يتشكل منها المجلس التنفيذي لبيت العائلة يوجد لجنة واحدة، وهي لجنة الطوارئ هي فقط المنوط بها متابعة الحالات والحوادث الطارئة التي تمس الوحدة الوطنية.

وهنا يمكن القول إن تقسيم لجان بيت العائلة لم يراد منه اتباع نهج إطفاء الحرائق على أهميته، وإنما المساهمة في التأسيس الديني والفكري المجتمعي لاستمرار العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين وتحسين حالته. وفي نفس السياق يرى الكاتب والمفكر كمال زاخر، مؤسس التيار المسيحي العلماني، أن "بيت العائلة أنشئ في ظروف غامضة، لمحاولة علاج مشاكل لم ينجح الزمن في علاجها

بطريقة تتماشى مع طبيعة تلك المناطق، إلى أن انتقلت إلى المؤسسة كل أمراض الدواوين الحكومية وعيوب الإدارة المحلية، حيث يراعي التمثيل فيه التوازن بين المسلمين والمسيحيين ولا يراعي النوعية، ومن ثم وجود بيت العائلة هو مجرد محافظة على الشكل الاجتماعي في العلاقة بين القساوسة والشيوخ".

وتساءل زاخر: "هل لاحظنا في الشارع، أن الكراهية تراجعت بعد تأسيس بيت العائلة، مشبهًا البيت بفكرة البيوت المصرية، حيث يذكرنا بالسادات حين قال إنه رب العائلة المصرية وأعطى للقانون إجازة، وينقلنا من الدولة إلى القبيلة، ومن الكيان المؤسسي الرسمي إلى الكيان الاجتماعي الأقرب إلى العرف".

واعتبر زاخر أن تدخل بيت العائلة في حل القضايا بمثابة اعتراف بأن العرف هو السائد وآخر ما يصل إليه هو إصدار توصيات فقط، مُعبرًا عن خشيته من أن يتحول هذا الكيان إلى مجرد واجهة للنفاق الاجتماعي بين المسلمين والأقباط.

واستطرد: "أن بيت العائلة، لا يقترب من تكليفه الأساسي، ويبدو وكأنه لا يعيش معنا، ولا يحرك ساكنًا، غير البيانات التي تشجب وتستنكر وترفض وتصمت، إزاء كل الأعمال الإجرامية التي تستهدف النسيج الواحد والتي تمزق الوحدة الوطنية".

فيما رفض الكاتب والباحث كريم كمال، رئيس "الاتحاد العام لأقباط من أجل الوطن"، الجلسات العرفية التي يدعو إليها بيت العائلة المصرية، قائلًا إن الجلسات العرفية ضد دولة القانون وضد المواطنة بين النسيج الوطني.

وطالب "كريم" بتطوير دور "بيت العائلة" بحيث يكون دور بحث تجديد الخطاب الديني وإرساء قيم المواطنة وتنظيم ندوات في الريف وقرى الصعيد من أجل غرس تلك القيم والقضاء على التطرف، ولكن إذا كان بيت العائلة يرى أن دوره الوحيد هو عقد الجلسات العرفية، فهنا يصبح ليس له دور لأنه لا بديل عن سيادة القانون على الجميع.

أما فادي يوسف، مؤسس "ائتلاف أقباط مصر"، فقد أوضح لصحيفة "الدستور" المصرية، أن "بيت العائلة" ليس له أي وجود أو تأثير في الشارع المصري برغم الآمال والطموحات وقت تأسيسه منذ سنوات طويلة.

وتابع: "ولكن الآن لا يوجد له أي دور بالمجتمع والأغرب من ذلك هو نشاطه مؤخرًا، في عرقلة تنفيذ

القانون بالتدخل في الأزمات الطائفية، وعقد جلسات صلح عرفية لإهدار حق المعتدى عليهم بدعوة المصالحة دون رد الحقوق لأصحابه".

والمتابع لانتقادات الأخصائيين والنشطاء الأقباط لبيت العائلة يلاحظ اتفاقهم على وصفه بأنه امتداد للجلسات العرفية وأنه كيان اجتماعي أقرب للعرف وغير مؤسسي، وينطلق هذا النقد من افتراض مؤداه أن القانون وسيادته على الجميع كفيل وحده بإدارة التعددية الدينية، ثم يعودون لنقد بيت العائلة بأنه ليس لديه تأثير في "الشارع" وأنه ليس لديه دور في المجتمع".

يُضاف لذلك أن بيت العائلة المصرية كيان مؤسسي صدر بشأنه قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠١١م يحدد النظام الأساسي لبيت العائلة المصرية، كما أصدر الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية قرار رقم ١ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس أمناء بيت العائلة المصرية.

وبالطبع القوانين والقرارات ليست كفيلة وحدها بمعالجة قضايا تاريخية اجتماعية مزمنة "لم ينجح الزمن في علاجها بطريقة تتماشى مع طبيعة تلك المناطق"- على حد تعبير أحد نقاد بيت العائلة- فهل لكيان سواء كان مؤسسيًا أو اجتماعيًا أن يعالجها في سنوات قليلة.

كما أن موقف "كمال زاخر" من بيت العائلة يتناقض مع منطق موقفه من كيان رسمي أنشئ هذه المرة بقرار جمهوري، وهي «اللجنة العليا لمواجهة الأحداث الطائفية»، يرأسها مستشار الرئيس لشؤون الأمن ومكافحة الإرهاب، وتضم في عضويتها ممثلين عن هيئة عمليات القوات المسلحة، والمخابرات الحربية، والمخابرات العامة، والرقابة الإدارية، والأمن الوطني. فهو يرحب بقرار تشكيل اللجنة ويصفه بأنه «خطوة إيجابية لمواجهة الأحداث الطائفية والإرهاب»، وقال إن «اللجنة تضم بجوار جهاز عمليات القوات المسلحة، أجهزة المعلومات، مُمثلة في المخابرات العامة والحربية، وممثلًا للرقابة الإدارية. ثم يقول "الحل الأمني غير كاف لعلاج المشكلة، ولو طرحنا البعد الثقافي والاجتماعي، فالمسألة تحتاج إلى أخذ وعطاء ومدارس حتى نصل لنتيجة، تتمكن من تغيير وجدان

تم تكوينه عبر عقود من الزمن بشكل متطرف، وهو أمر يحتاج إلى وقت طويل»[٣١].

وكما ذكرنا سابقًا فإن مجلس أمناء بيت العائلة يضم وزراء الأوقاف والثقافة والشباب والرياضة بالإضافة إلى رجال الدين من الأزهر والكنيسة، وهمتهم في تعديل الثقافة تحتاج لوقت طويل.

٣١- مواجهة بالسياسة والفكر للفتن الطائفية في مصر، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الرابط:
https://aawsat.com/home/article/1533081

خاتمة

من خلال البحث تبين وجود مجهودات واضحة لبيت العائلة المصرية منذ إنشائه وحتى اليوم، وأنه ساهم في حل الكثير من المشكلات والأزمات، وإن كان يبدو أن هناك بعض القصور في تحقيق أهدافه ورسالته، وثمة حاجة ملحة ليتطور ليواجه التحديات الكبيرة التي توجد على أرض الواقع والتي تحتاج إلى وضع حلول جذرية لها.

ولعل ذلك يرجع إلى الروتينية في الأداء وعدم وجود إستراتيجية سنوية واضحة وجدول زمني لتحقيق هذه الخطة، وكشف حساب سنوي عما تحقق أو لم يتحقق من خطة العمل، كذلك يحتاج بيت العائلة المصرية إلى تركيز العمل على المبادرات والأنشطة التي يتم تنفيذها على أرض الواقع لدعم وتعزيز المواطنة والعيش المشترك وقبول الآخر وخاصة بين فئة الشباب، كما على بيت العائلة المصرية أن يوقع عددًا من اتفاقيات التعاون مع المنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تعمل في مجال الحوار وتعزيز المواطنة والعيش المشترك للاستفادة من خبراتهم العملية في تنفيذ مبادرات على أرض الواقع.

وفي إطار السعي للمساهمة في تحسين أداء "بيت العائلة المصرية" تقترح الدراسة إجراء مزيد من الجهد البحثي المعمق حول سؤال بحثي، تتصور أنه سيفيد في هذا المجال وهو: كيف يتحول "بيت العائلة" ليصبح مفوضية وطنية ضد التطرف والعنف المستند لأسباب دينية مغلوطة؟ ليزداد إسهامه في إدارة التعددية الدينية في مصر.

قائمة المصادر والمراجع:

- القران الكريم
- صحيح مسلم، الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، لمحقق: صدقي جميل العطار الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٤٢٤ - ٢٠٠٣.
- سامح فوزي وسمير مرقص، إدارة التعددية الدينية: الأقباط في مصر نموذجًا، (بيروت: مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠١٢م).
- تصريحات المرشد مشهور صدمت المجتمع المصري. مصر: الأقباط بين الحكومة والإخوان، متاح على الرابط: http://www.alhayat.com/article/1888608
- الإخوان والأقباط دماء علي الصليب، صحيفة الوطن، متاح على الرابط: https://www.elwatannews.com/news/details/1735553
- عبد اللّه أحمد اليوسف، مفهوم التعددية في الفكر الإسلامي المعاصر، متاح على الرابط: https://annabaa.org/nbahome/nba74/ta'adudiya.htm
- (د. محمود كيشانة- التعددية الدينية في الإسلام قراءة في صحيفة المدينة- ملف بحثي التعددية الدينية ومنطق التعايش أو في الحقيقة المفتوحة- مؤمنون بلا حدود).
- (حازم الطاوابي، التعدد والإرهاب (الأزمة بين الاحتكار والتعميم)، دار الحكمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م).

The Most Religious Countries, Ranked by Perception, U.S news, available at https://www.usnews.com/news/best-countries/articles/-10most-religious-countries-ranked-by-perception

- حاتم الطحاوي، الدين والمجتمع والدولة في العصور المسيحية القديمة والوسطى، مجلة التفاهم، متاح على الرابط: https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/017/2007/pdf/05.pdf
- عمر الإسكندري، وأ. ج. سفيدج: تاريخ مصر إلى الفتح العثماني.
- بتلر، ألفرد؛ ترجمة وتحقيق: مُحمَّد فريد أبو حديد (١٩٩٠). فتح العرب لِمصر (الطبعة الأولى). القاهرة- مصر: مكتبة مدبولي. انظر أيضًا مادة Copts/ The Oxford Dictionary في Coptic Church of Islam متاح على الرابط: http://www.oxfordislamicstudies.com/article/opr/t125/e457

- د. منير الدوماني؛ الطريق إلى مصر- الفتح الإسلامي لمصر رؤية جديدة.
- كامل صالح نخلة، وفريد كامل؛ تاريخ الأمة القبطية.
- الأسئلة المحرمة هل يكره الأقباط عمرو بن العاص، متاح على الرابط:

https://www.youm7.com/story/2/7/2017

- القس منسى يوحنا، تاريخ الكنيسة القبطية.
- انظر سيرة القس منسي يوحنا على الرابط:

https://www.christian-dogma.com/t1686854

- أبو عمرو الكندي، "الولاة والقضاة" ط. دار الكتب العلمية.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الحكم - "فتوح مصر والمغرب" (، ط. مكتبة الثقافة الدينية) .
- المقريزي، "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" (٤/ ٣٧٤، ط. دار الكتب العلمية)
- د. وليم سليمان قلادة وآخرون "المواطنة تاريخيًا، دستوريًا، فقهيًا" القاهرة: المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ١٩٩٨م.
- ألبير فهيم، "محمد علي باشا والأقباط"، متاح على الرابط:

https://www.copts-united.com/Article.php?I=2344&A=217523

- المستشار طارق البشري، "المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية"، القاهرة: دار الشروق، ط ٢، ١٩٨٨م.
- سامح فوزي وسمير مرقص، "إدارة التعددية الدينية- الأقباط في مصر نموذجًا"، ٢٠١٢م).
- مدحت قلادة، الأقباط بين الماضي والحاضر والمستقبل، متاح على الرابط:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=122163&r=0

- جايسون براونلي، العنف ضد الأقباط والمرحلة الانتقالية في مصر، مركز كارنيجي، متاح على الرابط:

https://carnegie-mec.org/14/11/2013/ar-pub53607-

- مواجهة بالسياسة والفكر للفتن الطائفية في مصر، صحيفة الشرق الأوسط، متاح على الرابط:

https://aawsat.com/home/article/1533081

٩ التعددية وقبول الآخر
خبرات حياتية وتجارب مصرية

يوسف إدوارد [١]

مقدمة

التنوع سمة الطبيعة، وهي موجودة في كل مكان وكل زمان، ولعل المعضلة الأكبر لا تأتي من عدم الاعتراف بالتنوع والاختلاف من حيث المبدأ، فهذا أمر يتناقض مع الواقع، ولكن هذه المعضلة تتجسد بدرجة أكبر- وربما أخطر- حين يتفق على وجود التنوع كأمر حتمي في المجتمع، في السياسة والاقتصاد والدين والقيم والروابط الإنسانية، وفي الوقت نفسه يختفي الأسلوب أو المنهج المناسب لإدارة هذا التنوع بصورة صحية تسمح بالتطور والتعايش بين الجميع رغم الاختلاف ويقيم مجتمعًا متماسكًا غير مشتت وقادر على الاستفادة من تنوعه الطبيعي ومن طريقته في الحياة.

المشاهد القادمة ما هي إلا محاولة لضبط المعايير المزدوجة للتفاعل مع التنوع الإنساني، والتي تعني أن طرفًا ما يعطي لنفسه الحق في تطبيق أولوياته دون أن تكون محلًا للاتفاق العام، ما يفسح مجالًا أمام الطرف الأضعف للشعور بتبدد القدرة على الرد، وبالتالي الاستسلام للكراهية، ومن ثم العنف المجتمعي المضاد.

تجارب في الميزان من واشنطن.. إدارة التنوع نموذجًا

لا أقول جديدًا حين أذكّركم ونفسي بحاجتنا الإنسانية الماسة إلى التعايش الثقافي؛

[1] مسئول الإعلام بالهيئة القبطية الإنجيلية
للخدمات الاجتماعية (CEOSS)- مصر.
زميل مركز الحوار العالمي (كايسيد).

فالعالم الإنساني شرقًا وغربًا يتسم بخصيصة جوهرية ثابتة لا تتخلف على مر العصور وباختلاف الأمكنة، أعني بذلك خاصية التنوع والاختلاف؛ فالبشر مختلفون في الألوان واللغات والانتماء العرقي وفي عقائدهم أيضًا؛ إذًا ليس أمامنا سوى خيار واحد هو التعايش الثقافي.

والتعايش الثقافي موضوع حيوي وضرورته تفرض نفسها علينا تلقائيًا، لأننا لن نتفق، هكذا أخبركم بكل وضوح؛ فهل من الممكن أن نتنازل عن هوياتنا الثقافية أو عن انتماءاتنا الطائفية؟ هل من السهل على الإنسان أن يبدل هويته بأخرى؟ بالطبع لا، فما الحل؟ ما الحل ونحن كنا وما زلنا وسنظل مختلفين؟

الحل هو التعايش الثقافي، وهو القضية المصيرية العميقة جدًا لدرجة لا يغنيها ولا يشبعها أي طرح سطحي أو عبارات إنشائية درجنا عليها في كتابات لا تقدم جديدًا ولا تطرح مفيدًا، وفي مسلسلات تصيب المشاهد عادةً بالتخلف العقلي وتدفعه دفعًا إلى كراهية مفهوم الوحدة الوطنية بسبب السيناريو

المهتمين والحوارات السمجة.
نحن بحاجة إذًا إلى تنوع في الرؤى والأفكار وإلى جدية في الطرح ومناقشة علمية لظاهرة موجودة ومتجذرة وتحتاج إلى بحث وتمحيص. وكباحث في الشأن العام ومهموم بقضايا المواطنة والحوار بين أتباع الأديان حملت بين جوانحي همًّا عميقًا ومؤرقًا ومضمونه كالآتي: "كيف نتعايش كمصريين، بل كيف نتعايش كبشر؟" وفي إطار بحثي عن الحل وافاني القدر بتجربة مميزة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مشاركتي مع مجموعة من الشباب العربي لنكون جزءًا من برنامج الزائر الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو برنامج تقوم به الحكومة الأمريكية كل عام في عدة مجالات مختلفة لتبادل الخبرات مع القيادات الشابة من مختلف أنحاء العالم، ويتم اختيار الأشخاص حسب ترشيح سفارات الدول التي ينتمون إليها.
ويهدف البرنامج إلى التعرف إلى طبيعة الحريات الدينية وإدارة التنوع داخل المجتمعات الأمريكية، من خلال زيارات واجتماعات ومقابلات لغالبية المؤسسات المعنية بالحرية الدينية وإدارة التنوع، بدايةً من وزارة الخارجية ومفوضية الحريات الدينية بواشنطن إلى مؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات دينية مختلفة لبعض الولايات الأخرى كنيفادا وتكساس وفلوريدا.
ومن خلال هذه التجربة تبين لي أنه لا يمكن أن ترتقي المجتمعات دون التنوع الثقافي، إذ لا يمكن أن نتقدم ونحن نحصر أنفسنا في قالب واحد من الأفكار، فاختلاف وجهات النظر طبيعة كونية وليس معوقًا للنهضة، والدليل القائم أمامنا يتمثل في الولايات المتحدة والطفرة التي حققتها في كل المجالات منذ أن خرجت كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، ولا أنكر أن الولايات المتحدة لم تعد القطب الأوحد كما كانت منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، لكنها لا تزال تحافظ على ميزان قوتها، ونحن لا ندافع إطلاقًا عن كل مواقفها، ولكننا فقط نعبّر عن إعجابنا بنمط حياة استطاع أن يستوعب الأطياف الدينية والعرقية كافة.
ولكي نحمي التنوع الثقافي علينا أولًا أن نقر به كأمر واقع، وأن نعي جيدًا كيف تكفل

القانون الدولي بحمايته، وأن نؤمن بضرورة التعايش السلمي كأمل وحيد وطوق نجاة لمصر وللبشرية جمعاء، وعلينا دائمًا أن نقيم حوارًا جديًّا وهادفًا فيما بيننا، ودون ذلك لا أمل في المستقبل، لأن التمييز الطائفي هو المورد الرئيس لتحطيم أي مجتمع مهما بلغ تقدمه.

وبخلاف الولايات المتحدة فنحن نرى في مصر على نحو مستمر ردعًا تقوم به جهات متطرفة وموتورة للرأي وللرؤية، وإمعانًا في عدم الفهم بحجب العقل دائمًا والسمع أحيانًا.

ويهمني في هذا المقام أن أتكلم باختصار وأن أحدد الهدف؛ فأقول: نحن بحاجة أولًا إلى تفعيل الحوار الإسلامي المسيحي، ونحن نعي بالطبع أن اختلاف المسلم والمسيحي ليس خلافًا في وجهات النظر وإنما هو أعمق من ذلك، ولكن يمكن أن يرتكز الحوار على المشتركات الكثيرة بين الإسلام والمسيحية، وعلاقة المسيحية والإسلام علاقة تسودها دائمًا المودة والاحترام، فلماذا لا نتكلم فيما نتفق فيه ونلقي عليه الضوء؟

ونريد كذلك حوارًا بين الحضارات والشعوب، وهذا الحوار لن يتم ولن تكتمل مفرداته دون توافر شروط تكافؤ الإرادة وكفاءة الإدارة مع الاحترام المتبادل، وأن نضع في الاعتبار دائمًا خطورة أي مسعى يهدف إلى التفريق والصراع.

لقد وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية اختلافات أقوى وأعمق من اختلافاتنا كمصريين، وتبين لي أن ما لدينا ليس اختلافًا من الأساس بل هو تنوع في إطار الوحدة، وأنا أتساءل بمنتهى الصدق عن الفارق الجوهري بين المسلم والمسيحي، ولندع شأن العقيدة جانبًا في كلامنا وننظر إلى أسلوب الحياة وطرائق التفكير والعادات والملامح، هل يوجد ثمة اختلاف؟

وعلى الرغم من ذلك نحن مختلفون دائمًا كأننا رأينا حياتنا بسيطة فأردنا أن نعقدها بافتعال الخلاف، أو كأننا كوطن نملك رفاهية النزعة الطائفية، إن جازت تسمية الطائفية رفاهية، والحق أننا لسنا ضحايا مؤامرة، إذ يبدو أننا الذين تآمروا على أنفسهم.

قبول الآخر بين لغة الخشب والواقع

معظم الثقافات الإنسانية- بما فيها الدينية- لديها مشتركات كبيرة يمكن الحوار بشأنها من أجل بناء منظومة قيم تحكم سلوك البشر، لتحجيم مساحات قهر

وظلم الآخر، ولتأسيس مجتمعات كريمة تُغرس فيها القيم الأخلاقية، وتتوازن فيها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتحمي بيئتها من مشاعر العدوانية والسخط، ومن هنا يمكن إدراج التسامح على رأس هذه المشتركات التي تقتضي بدورها قبول الآخر والتعايش معه.

ولرصد أية محاولات لنشر قيم التسامح وقبول الآخر في المجتمعات الحديثة، لا بد من قياس الأثر على أرض الواقع من خلال مبادرات حقيقية، وليس من خلال خطاب مطاطي أو استخدام المفاهيم التي تخدم جماعة ما أو نطاقًا جغرافيًّا معينًا، كما بـ (لغة الخشب) التي تستخدم عبارات لمّاعة لتصرف الانتباه عن العوار الحقيقي المغلف بالمدح والإطراء، من أجل مناورة حالة، أو إرضاء حالة أخرى، كما هي الحال في قضايا العيش المشترك وقبول الآخر، حين يكثر استعمال هذه اللغة الخشبية والمصطلحات والقوالب المعلبة والجاهزة، التي كبرنا ونحن نسمعها يوميًّا حتى إننا حفظناها جيدًا، وعدد كبير منا يستطيع أن يُكمل الجملة الخشبية عندما يسمع بدايتها.

وفيما يخص سياق واقع ثقافتنا المصرية والدينية، لا يوجد في الحقيقة ما يعوق التعامل بواقعية وبروح التسامح بمفهومه الحديث، الذي يعنى أولًا وأخيرًا الاعتراف بالآخر والتعايش معه على أساس حرية الرأي وحرية التعبير والاعتراف الكامل به، لكي يتمتع جميع البشر بحقوق إنسانية متساوية من منطلق كونهم بشرًا ليس إلا. ولا قيمة للكلام لو لم يتحقق في الواقع ويتحول إلى سلوك، وقبولك لثقافة الآخر لا يعنى بالضرورة اقتناعك بها، إنما هو إقرار منك بوجود هذه الثقافة وبوجود الاختلاف معها، شرط ألا تكون تلك الثقافة قائمة على فكرة زوال ثقافتك، هويتك، وجودك، لغتك، دينك، أرضك، أو حتى استبدالها.

ويمكن رصد الحالة القبطية في مصر كأحد النماذج التي نُفِّذت على أرض الواقع دون تغليفها بلغة الخشب، كقضية تهميش الأقباط، كما حدث في ظل حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي (٢٠١٢-٢٠١٣م)، إذ قال البابا تواضروس الثاني لرويترز حينها إن «هناك شكلًا من

أشكال التهميش والاستبعاد الواضح»، وزادت الهجمات على الكنائس والتوترات الطائفية بعد صعود جماعة الإخوان للحكم عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وكانت هناك مؤشرات على اتجاه بعض الأقباط إلى الهجرة لأنهم يخشون النظام الجديد. حتى تغير كل شيء على أرض الواقع بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣م في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، من المحافظة على حرية العبادات، واحترام حقوق الأقباط، إذ حقّق النواب الأقباط في انتخابات برلمان ٢٠١٥م رقمًا قياسيًّا جديدًا في تاريخ البرلمان المصري، وفاز الأقباط بـ٣٦ مقعدًا داخل مجلس النواب، بجانب ترميم الكنائس التي تعرضت للتخريب على أيدي جماعة الإخوان الإرهابية، ومشاركة الأقباط الاحتفال بعيد الميلاد المجيد، ليس هذا فحسب بل أعطى الأمر ببناء كنيسة ميلاد المسيح بالعاصمة الإدارية الجديدة، والتي تُعد أكبر كاتدرائية في منطقة الشرق الأوسط، كما يحرص الرئيس السيسي على بناء دور العبادة في المدن الجديدة.

ويمكن رصد موقف مشابه في المملكة العربية السعودية، عندما قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في عدد من المناسبات: "ماضون في التسامح شاء من شاء وأبى من أبى"، وأنه يريد إعادة السعودية إلى الإسلام الوسطي المعتدل المنفتح على العالم وجميع الأديان وثقافات الشعوب ومحاربة التشدد، من خلال العمل على مشروع فكري شامل يتسق مع الواقع.

ولهذا نحتاج إلى رؤية ومقاربة واقعية لكل قضايا احترام الاختلاف في المجتمع المصري، الاختلاف الذي لا يكون على حساب حقوقي أو حساب وجودي وكياني، هذا الاختلاف الإيجابي الذي لن يمنعك من الضحك أو تناول الطعام أو مشاركة مَن تختلف معه في الدين أو العرق أو الطائفة أو حتى المنهج السياسي، الذي لا يمنعك من مشاركة تفاصيل حياتك اليومية من فرح وحزن، بل على العكس، هذا الاختلاف الإيجابي بالذات سيمنحك فرصة مذهلة لتنظر إلى العالم بألوان مدهشة، ويرتقي بذاتك ويصعد بنفسك درجة مهمة في سلم الإنسانية.

فطنة طائفية!

لَقد صار أمرًا ضروريًّا الكشف عن التحدي الصارخ الذي تواجهه الدولة مع نمط المحتجين على وجود دار عبادة في محيط سكنهم، والكشف عن الانتهاكات التي تصدر منهم وطبيعة إدارة الأزمة؛ حفاظًا على حقوق المواطن الأساسية في الحياة وفي المعيشة الآمنة وفي عدم التمييز الديني، وحرصًا كذلك على وحدة الشعب المصري الذي يُثبت من حين إلى آخر مدى قوته وصلابته.

بعد مشهد افتتاح الرئيس عبد الفتاح السيسي مسجد الفتاح العليم وكاتدرائية ميلاد المسيح بالعاصمة الإدارية الجديدة، يناير ٢٠١٩م، وأيضًا بعد قرار الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، مع اللجنة الرئيسة لتقنين أوضاع الكنائس، بحضور وزراء العدل، وشؤون مجلس النواب، والتنمية المحلية، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية لتقنين أوضاع أغلب الكنائس، تؤكد الدولة على جديتها، رئيسًا ومؤسسات، في أداء مهمتها ومواجهة خطورة التمييز الديني على شعبها، والمساواة بين جميع المواطنين أيًّا كانت ديانتهم، ولكن هناك من لا يؤمن في الواقع وعلى الأرض بهذه الأفكار ويهدد السلام والعيش المجتمعي الآمن، تحت سيطرة من لا يعرفون معنى المواطنة ولا يعترفون بقوانين الدولة وحقوق المواطن الأساسية.

هناك ظاهرة في الأرياف والقرى نراها عندما ينتشر خبر أن أقباط القرية يصلون في مبنى لعدم وجود كنيسة، فحينها يتوجه بعض المتشددين من أهالي القرية باتجاه الهدف ويعتدون عليه وأحيانًا على الأقباط أنفسهم، حتى يتدخل أي أحد تحت أي مسمى ليبرم صلحًا عرفيًّا ما تحت راية الجلسات العرفية، وغالبًا ما تؤدي هذه الجلسات إلى إغلاق الكنيسة، في حين قد يتجنب المهاجمون الملاحقة القضائية، وأحيانًا تتعرض منازل أو متاجر الأقباط للهجوم على نحو مباشر.

وهذا يؤكد أنه مهما حرصنا على وحدة الوطن وسلامته، فإنَّ هذه الوحدة لن يمكن الحفاظ عليها على نحو دائم إذا لم نقض على الأسباب التي تهدد وجودها، وإذا لم تتخذ الدولة إجراءات حاسمة ضد هؤلاء الخارجين عن

الدستور والقانون، وتكون الأولوية لديها- بل لدى كل مؤسساتها- مواجهة التمييز الديني الذي يرتكبه أفراد من الشعب نفسه، وقد يكونون من مؤسسات الدولة ذاتها، وأيضًا إدراك أنَّ الفصل بين الطرفين بالقوة المادية وحدها لن يكفي للقضاء على هذه الفُرقة بين المواطنين.

وجديرٌ بمؤسسات الدولة السعي الدائم إلى إزالة الفوارق بين أبنائها، لتأكيد المساواة بين جميع المواطنين التي من أهم صورها حق الجميع في ممارسة العبادة بحرية كاملة أيًّا كانت ديانتهم، والتأكيد على خطورة التمييز الديني على كيان الدولة من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف منصات ومنابر التعبئة الفكرية المتطرفة.

إن أي تراخٍ أو استهانة بالحدث من أيةً جهة معنية بإدارة الأزمة في الإعلان بوضوح أن مَن يعتدي على دور العبادة سيُقَدَّم إلى العدالة وبسرعة، وأنه لا يوجد أي قانون في الدولة يمنع حرية العبادة وحرية ممارسة الشعائر الدينية أو يُعلي الصلح العرفي وحلول التهدئة المؤقتة على الدستور والقانون، سوف يؤدي إلى زعزعة استقرار الوطن، وستظل فِطنة الطائفية بيد المتشددين والمتعصبين.

التعددية وحرية الطفولة

دخل الأب الحضانة في أحد أرقى الأماكن السكنية بالقاهرة، ليجد ابنته ذات العامين والنصف منعزلة في نهاية الفصل تجلس إلى طاولة بمفردها، وباقي الأطفال يجلسون معًا إلى طاولة أخرى، وعند السؤال عن السبب كان الرد أن باقي الأطفال يدرسون مادة الدين ! لا نحتاج إلى باقي القصة في شيء، ولا نحتاج إلى أن نعرف عن طبيعة التعليم في المؤسسة ولا عما حدث بعدها ولا قبلها، ما نحتاج إليه أن نلقي الضوء على الإطار التربوي السوي والصحيح للمؤسسات التعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة، وأهميته في تطوير وتعزيز تربية الأطفال منذ الولادة إلى سن خمس سنوات حتى مرحلة الانتقال إلى المدارس.

إن الإطار السلوكي السائد في مجتمعاتنا العربية حول الاهتمام بتنشئة الطفل وإعداده لبلوغ مرتبة دينية عالية، على حساب جودة عالية في التربية والتعلُّم، وما تقوم به بعض المؤسسات التعليمية من نقل قضايا حياتية ذات مرجعية دينية قد تواجهنا نحن وليس الطفل، ونعتقد أنها

تشكِّل قوام سلوكه في الحياة، كل هذا يحتاج إلى مراجعة مع الاستعانة بدراسات وأبحاث سابقة من قِبل أكاديميين في مجال تعليم الأطفال.

تظهر رؤية الحكومات في الدول المتقدمة فيما يحظى به جميع الأطفال في بداية حياتهم من أجل بناء مستقبل أفضل لهم وللأمة بكاملها، ويعتمد على حقائق علمية تفيد أن مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة أساسية حيوية في تعلُّم ونمو الأطفال، لذا يُطَوَّر بمساهمة ضخمة من قِبل قطاع التربية والتعليم ومن قِبل أكاديميين في مجال تعليم الأطفال ومن الحكومة بشكل مباشر.

ولهذا تهتم جميع الدول المتقدمة بمراكز ومرافق تعليم ورعاية الأطفال، وتحرص على أن تكون على جودة عالية في التعليم والتعلُّم، وترتكز على نحو خاص على التعلُّم القائم على اللعب، وتقدِّر أهمية اللغة والتواصل (بما في ذلك القراءة والكتابة والرياضيات لسنوات الطفولة المبكرة)، وأهمية النمو العاطفي والاجتماعي، حتى تتم الاستفادة من خلال المدرسين في مجال الطفولة المبكرة والعاملين مع الأسر الذين هم بمثابة المدرسين الأوائل والأكثر تأثيرًا في الأطفال عن طريق ممارساتهم اليومية، على أن يعزز المربون في مرحلة الطفولة المبكرة المبادئ الأساسية لحقوق الأطفال، ومن أهمها أنه يحق لجميع الأطفال الحصول على تربية وتعليم بجودة تكفي لتضع أساسًا جيدًا لحياتهم القادمة بكاملها، وتعظم من قدراتهم وتحترم أسرهم وثقافتهم وهويتهم و لغتهم .

أتصور أننا نحتاج إلى تغيير جذري في البنية الفكرية لعقلية المربي العربي، وتكون الأولوية ببناء منظومة قيم المواطنة والعيش المشترك، وأن يدرك المربُّون في تنشئتهم أنه قبل التنشئة الدينية الصالحة وقبل الإخلاص في الطاعة من حق جميع الأطفال أن يلعبوا، وأن يكونوا مشاركين فاعلين في جميع المسائل التي تؤثر في حيا تهم .

وهذا لا يعارض تعليم الطفل النصوص والطقوس الدينية منذ طفولته المبكرة، لكنه يعني ألا تصبح الأديان سببًا في

الفصل بين الأطفال وتعليمهم الاختلاف منذ الصغر، فالحياة كفيلة بأن تفعل ذلك معهم عندما يكبرون، لكن من حقهم علينا أن نترك لهم طفولتهم بريئة نقية كما خلقهم اللّه، ومن واجب المؤسسات التعليمية التي تُعنى بهم في تلك السن المبكرة أن تساعدهم على عيش أيام لا يشغلهم فيها سوى اللهو والمرح واكتشاف أنفسهم والحياة، وأن يفهموا أن الأديان لم توجد لتفسد الحياة بل لتصلحها وتعيننا على احتمال مصاعبها .

الإمساك عن الكلام في مسائل الاعتقاد

حتى لا يتداخل مصطلح الاعتقاد مع مفاهيم أخرى مثل الإيديولوجيا والعقائد الدينية، فالاعتقادات لها جوانب متعددة أخرى، منها الشخصي والاجتماعي والثقافي، وأيضًا مما لا نقبل النقد أو الشك فيها، ومع ذلك فالبعض منا يرغب في تصحيح بعض الاعتقادات الخاطئة والسلبية في حياتنا بحسب خبرتنا وتنشئتنا، ولكننا نواجه بعض التحديات والصراعات التي قد تولد الشعور بالعجز، فنصاب بالإحباط واليأس وعدم القدرة على المحاولة من جديد، ونفضل العيش في دائرة السلبيات بإرادتنا للأسف حيث منطقة الأمان والراحة؛ فنحن نتجرع منذ صغرنا كمية كبيرة من الاعتقادات الثقافية من الأسرة والمجتمع، حتى تصبح راسخة في وجداننا دون أي مقاومة، فنسير في هذا العالم تحت مظلة تلك الاعتقادات والمفاهيم الصحيحة جدًا! كما نراها.

فهناك بعض منا قد توسعت رؤيته للحياة بمنظور أكبر وأشمل، من خلال القراءة والتجربة والخبرات الحياتية الجديدة في ثقافات أخرى، والتي غيرت في وجداننا شيئًا ما، مما جعلنا نكتشف سلبيات وإيجابيات بعض هذه الاعتقادات والمفاهيم أو القناعات المغلوطة، والبعض بعد اكتشاف هذه المعتقدات السلبية ما زال خاضعًا لها ولا يرغب في تركها، إما غرورًا أو بسبب الخوف المسيطر عليه من التغيير وما سينتج منه، كما نلاحظ في عصرنا الحالي ظهور أعداد ليست بسيطة تناقش وتحلل بمنطق، وتخالف ما كان يومًا من الأيام مُسلّمًا به، لأنهم أصبحوا يدركون أنه من الصعب إخفاء

الحقائق الفكرية أو الثقافية أو الاجتماعية التي تحتاج إلى إعادة تقييم وتصنيف لتفيد الإنسان والبشرية.

ولكي نستطيع تطوير أو تغيير حياتنا الى الأفضل علينا أولًا أن نعرف مدى قصور معتقداتنا الفكرية الموروثة ومدى تأثيرها السلبي في حياتنا وحياة الآخر، أي نتعرف على الخطأ، ثم نستخدم نمط التفكير الواعي، ونعرف مدى تأثيره الإيجابي في حياتنا، وهذا يتطلب جهدًا في إعادة نمط الحياة السلبي إلى نمط الحياة الإيجابي، من خلال إثبات سلامة الاعتقاد والتي تكون قائمة في نفس الإنسان، وأيضًا من خلال قدرتنا على التغيير لما هو سلبي من اعتقاداتنا في الحياة، فهي العلاقة الإيجابيّة التي يجب أن تنشأ بين الاعتقادات والتغيير، وقد تساهم العبارات والصور الذهنية الإيجابية لهذا الاعتقاد أو هذا المفهوم الجديد باستمرار في الحصول على نتائج إيجابية، ومع مرور الوقت وبناء الخبرة نكتشف حقيقة الاعتقاد، سواء أكان في الأفكار أم المفاهيم أم المعتقدات الخاصة بنا، ومن هنا نصنع حلقة من الوعي، الوعي ليست كلمة تنطق، بل البداية أن نفهم القصور والخلل أين، ثم نبدأ في التحرك والتغير الداخلي قبل الخارجي.

لذا أتصور أنه من الضروري فتح نافذة العقل برؤية جديدة متوسعة وشاملة، وتطوير ما يحتاج إلى التطوير، ولنكن أكثر شجاعة في فتح نافذة الذات بموضوعية ومحبة وسلام، حتى نتجاوز أي صراع أو عدم رضا داخلي، إذ إنه لا بد من أن نتعرف على الاعتقاد الصحيح ومفهومه الحقيقي في منظومة الأخلاق، من خلال عملية التوازن بين حاجاتنا الشخصية وأدوارنا الاجتماعية من أجل الوصول الى الاعتقاد الشخصي بشكله السليم والمتوازن، ونقيس على ذلك في كل أمور حياتنا.

الطَّائفيَّـــة في الذِّهنيـــةِ.. تنمـــو وتخبـــو

على الرغم من أن ظواهر التمييز والتعصب القائمَين على أساس المعتقد الدينيّ أحيانًا ما تكون نتيجةً لعواملَ اقتصاديَّة اجتماعيَّة أو سياسيَّة، أو عواملَ ثقافيَّة متنوعةً، أو ناشئةً عن عمليَّاتٍ تاريخيَّة طويلةٍ ومُعقَّدة، فإنَّها تُنتج غالبًا

عن التعصب الطائفيّ أو العقائديّ الدينيّ المباشر.

ويشهد المجتمعُ المصريُّ اليوم تحولات وتغيُّرات اقتصاديَّةً وثقافيَّةً وتقنيَّةً سريعةً وهائلةً، لم يألفها من قبل، وبالتالي فإنه حتى مظاهر الطائفيَّة- كإحدى الظواهر الاجتماعيَّة والنفسيَّة والسياسيَّة والدينيَّة- التي تعاني منها المجتمعاتُ البسيطة، يمكن رصدُها جيدًا في ظلِّ هذا التحوُّل السريع، من خلال متابعة منصَّات التفاعل ومواقع التواصل الاجتماعي بين الأفراد، الذين ينتمون إلى مختلف التوجُّهات- سواء كان اتجاهًا سلبيًّا أو إيجابيًّا.

ونستطيع أن نكتشف لدى البعض العديد من مظاهر التوجهات الحادة ضيقة الأفق والتي تتسم بالرعونة والبعد عن التعقل، والتصلب في الرأي، والخضوع لسيطرة الانفعالات الجامحة والاستعانة بالقيم والأعراف الاجتماعية السائدة، حتى ولو كانت لا تلتقي مع اعتقاداتهم.

وتظهر الذهنيةُ الطائفيةُ- موضوع حديثنا- في المعارك الكلامية التي تدور وتمارس رفض الاختلاف والعزل الاجتماعي والإلكتروني ضد من يخالفها الرأي، وتمارس التخوين من وقتٍ لآخر، ولا تتردّد في تحويل العنفِ الكلامي ضد المختلفين عنها إلى عنف حقيقيٍّ. كما يلعب الإعلام المنحاز لتوجهات دون أخرى دورًا خطيرًا في التفريق بين المصريين على أساس طائفي، وكذلك بعض المحسوبين على المؤسسات الدينية وغيرهم، الذين يستغلون ذلك أيضًا من أجل تحقيق مصالحهم بتأصيل روح الفرقة وتوظيف استدعاء التاريخ في نشر الكراهية، وتعظيم فقه جماعة على أخرى، أو الاستخفاف، وحتى التكفير، لمن يخالفهم الفقه أو الفكر.

في هذا المناخ تلجأ التيارات السياسية والدينية والشخصيات العامة إلى المعتقد الديني كأداة للتمييز وتأصيل الصراع، وهذا يشجع المتطرفين الحقيقيين على استخدام الصراع الطائفي كوقود. والعكس صحيح أيضًا عندما تحترم المجتمعاتُ الحريَّةَ الدينية، وعندما يتأصل دور مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في مجال المعرفة والثقافة لتعزيز الاحترام المتبادَل، وعندما يتم مقاضاة أعمال العنف ضد المواطنين على أساس الدين.. كل هذه عوامل يمكن أن تساعد في إزالة آثار الكراهية دون المساس بالحق في حرية التعبير، وبذلك تخلق مناخًا من التسامح.

لذلك أتصور أن ما نحتاج إليه في المجتمع المصري خاصةً، والمجتمع العربي عامةً، لمواجهة مظاهر الطائفية هو توفير مصادر معرفية واسعة، ووجود مبادرات حقيقيَّة وفعالة من خلال المؤسَّسات الحكوميَّةً والمدنيَّة، وحتى المؤسسات الدينيَّة، بهدف التشجيع والاستناد على التراث الثقافي الغني والثري، والعمل على مواجهة مظاهر التمييز، وأن تقدم وسائل الإعلام جميع الثقافات المتنوعة بنفس الأهمية ونفس الاهتمام؛ فعندما يكون هناك تعزيز للتنوع سيكون عنصرًا مهمًّا للاستقرار وأرضًا خصبةً للتنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تساعد كثيرًا في مسألة تقارب الثقافات، لتُصبح عاملًا للاستقرار السياسي وسيادة القانون في النهاية وتنمية المجتمع وفق الأسس الصحيحة، وأن يشعر كل مواطن أن ما يمتلكه من ثقافة لها مكانتها، وأن انتماءه، أيًّا كان، لا يسبب له الشعور بعدم المساواة.

"تجنيد" الخطاب الديني

من الضروري أن نؤمن جميعًا، أن من أهداف الخطاب الديني، صناعة الحضارة الإنسانية وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال تنمية منظومة القيم الأخلاقية والروحية السامية، لأن كلمة اللّه لها دور القوة.

لقد عاصر النص الكتابي والثوابت المقدسة في كل الأديان، الكثير من الأبعاد التاريخية والاجتماعية للأفكار والرؤى، ومنها من سعى إلى تجنيد العقول، لتأثيرها المباشر في سلوك البشر وعلاقاتهم ببعضهم وغيرهم، وتفسيرهم للحاضر وتوقعاتهم للمستقبل.

وبالتالي رغم التطور الحضاري وجدنا أحيانًا استباحة الدماء باسم الدين، والمضي في الإرهاب بتكفير الناس وترويعهم، اعتمادًا على بعض المفاهيم التى تستخدم لتغطية المقاصد الهدامة في تمزيق وحدة الشعوب وتبديد طاقتها في حروب أهلية طائفية مدمرة، كما وجدنا في بعض الخطابات العودة لعصور الاسترقاق واتخاذ السبايا والاتجار بالبشر وذبح الأبرياء.

يحتاج الخطاب الديني إلى ثورة تجديد في تناول الرسائل الدينية بكل أشكالها، المسموعة والمكتوبة والمصورة عند الجميع، حتى تتعدد صور الخطاب الديني في كل المجالات، التربية والتعليم والسينما والصحة والتجارة والصناعة وغيرها، من

خلال عدة أوجه، تتباين أو تتشابه في التعامل معها، إلا أنها غالبًا ما تتجمع في نقطة واحدة وهي الإيمان باللّه وتعاليمه فقط، وغيرها من الموضوعات. تجديد وسائل وأهداف الخطاب الديني ليس مجرد ترف فكري، بل له مقصد إنساني، وهو السلام المجتمعي، وحماية حفظ الأمن والاستقرار في الأوطان، لتُحفظ الدماء، وتُصان النفس، وكل ما يهدد النفس البشرية والمصالح الإنسانية، فليس من التجديد في شيء، وعلى رأس ذلك، نشر الخطاب الطائفي، والفوضى الفكرية، وهدم الثوابت الدينية والوطنية، والواقع خير شاهد على ذلك. يظل المجتمع تحت الخطر إن تطرف المفسرون في خطابهم الديني، ما يؤدي إلى الرجعية الدينية، والفكر الرجعي غالبًا ما يرتكز على خوف حقيقي من خسارة الأسس الموضوعية للحفاظ على الإيمان الشخصي، بطرق غير ملائمة ومراجعات عشوائية، في مقابل تفسيرات عصرية جديدة.

التنوع المجتمعي في مواجهة خطاب الكراهية

أتصور أن الحق في المشاركة في الخطاب العام ليس مطلقًا، وإذا تجاوز المتحدث حدود واضحة بين الدعوة القوية من وجهة نظره والتحريض على النشاط الإجرامي من وجهة نظر الآخر، يمكن هنا للقانون أن يعاقبه بشكل واضح ورادع، ولا بد أن ينطبق هذا الحق على نطاق أوسع للخطاب العام، وليس للاعتداءات اللفظية في حالة التخويف وجهًا لوجه فقط.

في هذا السياق سعى دائمًا منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية لمناقشة رؤية واقعية لطرق مواجهة خطاب الكراهية، والتي تعد أحد التحديات التي تواجه مجتمعنا المصري، والأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود من أجل تمكين الأفراد والمؤسسات لمواجهته.

وخلال أحد لقاءات المنتدى الفكرية، تحت عنوان "نحو مواجهة فاعلة لخطاب الكراهية- رؤية لتمكين الأفراد والمؤسسات" بمحافظة الإسكندرية، ٣-٤ سبتمبر ٢٠١٩م، بمشاركة نخبة من العلماء والمثقفين والأكاديميين والإعلاميين، ومجموعة من أعضاء مجلس النواب، قال الدكتور القس أندريه زكي، رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر ورئيس

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية": نسعى لفهم جديد للآخر ومعرفة خلفية ودوافع أصحاب خطاب الكراهية من أجل تحويل خطاب الكراهية إلى خطاب بناء الجسور، خطاب العبور إلى الآخر، خطاب المحبة" ، "وأن الإعلام يلعب دورًا فعالًا في صناعة العقول ودفع ثقافة المجتمع سواء سلبًا أو إيجابًا، لذلك ندعو إلى خطاب إعلامي ينبذ خطاب الكراهية". "هذا الوطن دفع ثمنًا غاليًا من أجل سلامته واستقراره ويحتاج إلى خطاب الحب؛ لأن مصر سبيكة عصية على الكسر".

وجاء في الجلسة الرئيسة كلمة للدكتور جابر طايع، رئيس القطاع الديني بوزارة الأوقاف، قال فيها "إن خطاب الكراهية زرع في الأرض وأُنفِق عليه إنفاق من لا يخشى اللّه، فتخلل البنية الأساسية لهذا الوطن من خلال نشر الكتب الصفراء التي دخلت البيوت وأصبحت مثل السم الذي يبث بين البشر".

وفي تعريف خطاب الكراهية، قال الدكتور ياسر عبد العزيز، الخبير الإعلامي: "هو أي شكل من أشكال التعبير يصدر عن جهة أو شخص يستهدف فردًا أو جهة ويمثل إهانة أو تحريضًا على العنف".

كما أكد الدكتور مصطفى الفقي، مدير مكتبة الإسكندرية، خلال كلمته "أن خطاب الكراهية شيء شائع على المستوى العالمي، وأصبحت هناك أزمة ثقة بين الطبقات الاجتماعية والأعمار المختلفة، خاصة بعد الثورة التكنولوجية".

وخلال جلسة الإعلام وخطاب الكراهية، قال الكاتب الصحفي محمود مسلم: "الفترة الماضية أدرك المواطنون أن العملية ليست استهداف مسلم ومسيحي، بل استهداف وطن بالكامل، حيث الإحساس بالخوف وبالتالي التراجع عن الكراهية بشكل كبير"، كما رفض تحميل الإعلام انتشار وبث خطاب الكراهية، مؤكدًا "أن رجال الدين هم المحور الرئيس، إذ إن بعضهم يُصدّر خطاب الكراهية من خلال رجال الإعلام أو المنصات الإعلامية أو عن طريق آخر".

وأريد في النهاية أن أضيف إحدى الآليات المهمة في طرق مواجهة خطاب الكراهية، وهي مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة خطاب الكراهية، والنشر التفاعلي الذي امتلكه المستخدمون

لمواقع التواصل الاجتماعي، والذي أدى إلى حدوث تغييرات على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي والأخلاقي، وعلى مستوى ذاتية الفرد نفسه وكيفية تعامله مع الآخر.

الخلاصة

نعود إلى بيت القصيد فالتنوع، بما في ذلك تنوع سرعات التغيير الاجتماعي حتى في داخل المجتمع الواحد واختلاف الانتماءات الدينية والعقدية وتباين الخلفيات الثقافية والسلوكية، يتوقف من حيث تحوله إلى نعمة أو نقمة على الأسلوب والمنهج الذي يُدار به هذا التنوع.

وتكمن نقطة البداية في إدراك حتمية التنوع، وأنه لا سبيل لوضع الناس جميعًا في سلة واحدة، وأن زمن النظم السلطوية والشمولية قد ولى بغير رجعة، وبأن الإدارة السليمة وفق الآليات الديموقراطية هي الكفيلة بجعل المجتمع، أي مجتمع، قادرا على الخروج من أزمات التحول الاجتماعي التي تفرضها حركة الحياة وتطورها الدائم الذي لا قدرة لأحد على وقفها أو السيطرة عليها، بل وتحويل هذه الأزمات الاجتماعية إلى خطوة نحو الارتقاء والتقدم.

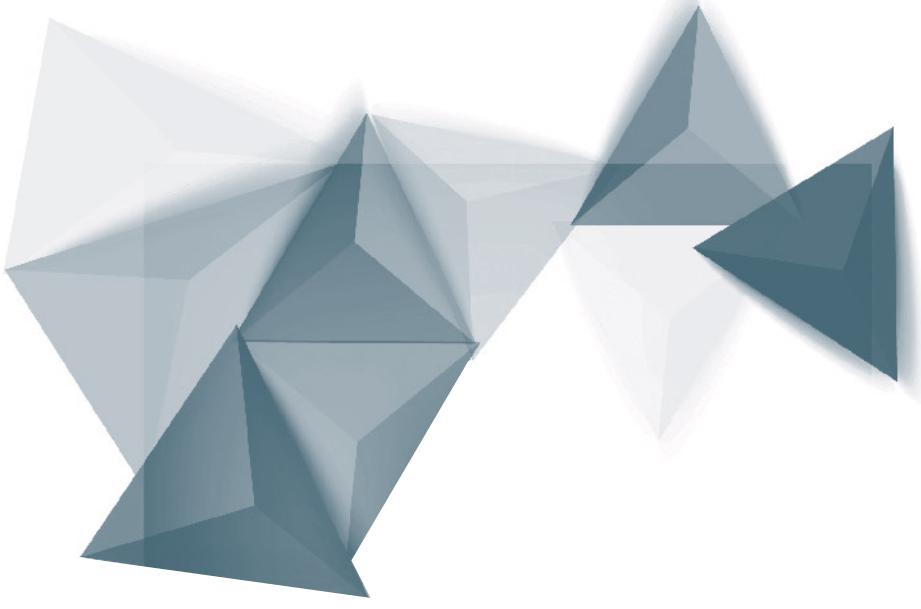

هذا الكتاب

منذ نشأته يسعى مركز الملك عبد اللّه بن عبد العزيز العالمي للحوار "كايسيد" إلى تأكيد قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر والتعاون والعيش المشترك، والاعتراف بالتعددية، الدينية والثقافية، وغيرها من منظومة القيم الإيجابية، حيث تتمثل رؤية المركز في الإسهام في إيجاد عالم يسوده الاحترام والتفاهم والتعاون والعدالة والسلام والمصالحة بين الناس، وإنهاء إساءة استخدام الدين لتبرير القمع والعنف والصراع.

ولأن التنوع الديني يُمثل أحد أبرز أشكال التعددية في عالمنا المعاصر، فقد تبنى مركز "كايسيد" مشروع بحثي يناقش قضية التعددية الدينية في الوطن العربي، الذي يشهد حالة من تعددية الأديان وتنوع المذاهب.

في هذا الإطار يأتي كتاب "إدارة التعددية الدينية في المنطقة العربية.. نماذج وتجارب"، الذي يضم الكتاب مجموعة مقالات وأوراق بحثية أعدها مجموعة من الكُتّاب والباحثين من الحاصلين على زمالة "كايسيد" والمعنيين بقضية التنوع الثقافي والتعددية الدينية في المنطقة العربية. إننا نأمل أن يلقي هذا المشروع/ الكتاب الضوء على قضية التعددية الدينية، وكيفية إدارتها، ومعالجة قضاياها الفرعية، على نحو يضمن السلم المجتمعي ويحقق التنمية المستدامة في بلداننا، عبر استمرار الحوار، سعيًا لإيجاد حلول مشتركة للهموم والمشكلات المشتركة.